بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مطارح النظر
في شرح الباب الحادي عشر

تأليف

الشيخ صفي الدين بن فخر الدين الطريحي رحمه الله

من أعلام القرن الثاني عشر الهجري

حققه وعلق عليه

السيد عبد الحسين السيد كاظم القاضي

راجعه ووضع فهارسه

مركز إحياء التراث

التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العتبة العباسية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية / شعبة المكتبة
كربلاء المقدّسة/ ص.ب. (٢٣٣) / هاتف: ٣٢٢٦٠٠، داخلي: ٢٥١

www.alkafeel.net
library@alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

ا لطريحيّ، صفي الدّين بن فخر الدّين بن محمّد علي، القرن ١٢ هجري.

مطـارح النظـر في شرح الباب الحادي عـشر = Matarih an-nadhar fe Sharh al-bab al-hadi ashar/ تأليـف الشـيخ صفـي الدّين بـن فخـر الدّين الطريحـيّ؛ حقّقـه وعلّق عليه السـيّد عبد الحسـين السـيّد كاظم القـاضيّ؛ راجعـه ووضع فهارسـه مركز إحياء الـتراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسـيّة المقدّسـة.- الطبعة الأولى.- كربـلاء، العـراق : مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسـيّة المقدّسـة، ١٤٣٩ هـ. = ٢٠١٨.

٤٦٦ صفحة، ٣ أوراق غير مرقمة ؛ ٢٤ سم

يتضمن مقدّمة باللغة الإنجليزية.

يتضمن كشافات.

يتضمن ارجاعات ببليوجرافية : صفحة ٤٢٢-٤٤٣.

١ .العلّامـة الحلّيّ، الحسـن بن يوسـف بن المطهـر، ٦٤٨-٧٢٦ هجـري. --الباب الحادي عـشر. ٢. عقائد الشـيعة الإماميـة. الـف. القـاضي، عبد الحسـين كاظم--محقّق. ب. العتبة العباسـيّة المقدّسـة. قسـم الشـؤون الفكريّـة والثقافيّـة. مركز إحيـاء التراث--مراجع، مفهـرس ج. العنوان.

BP194.A45 T87 2018
مركز الفهرسة ونظم المعلومات

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد لسنة ٢٠١٧م: ٤١٩٤.

الكتاب: مطارح النظر في شرح الباب الحادي عشر.
تأليف: الشيخ صفي الدّين بن فخر الدّين الطريحيّ.
حقّقه وعلّق عليه: السيّد عبد الحسين السيّد كاظم القاضيّ.
راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.
الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.
المدقّق اللّغوي: علي حبيب غضبان العيدانيّ.
المطبعة: دار الكفيل/ كربلاء المقدّسة- العراق.
الطبعة: الأولى. عدد النسخ: ١٠٠٠.
التاريخ: ٢٠ / جمادى الآخرة / ١٤٣٩هـ - الموافق ٩/ ٣/ ٢٠١٨م.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

من المعلوم أنّ مكتبتنا مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة قد اتخذت من إحياء التراث وصونه وتحقيقه ونشره هدفاً أساسيّاً في عملها، وقد كان لهذا الهدف عدّة محاور، منها ما وُفّقنا اليوم في إنجازه خلال آلية النشر المشترك والتعاون فيما بيننا-(مكتبة ودار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة)- وبين مكتبة الإمام الحكيم قدس سره في النجف الأشرف، حيث انبثق هذا العمل المبارك باكورةً لأعمالٍ مستقبليةٍ - إن شاء الله تعالى- يكون فيها ما نطمح اليه جميعاً، ونسعى في إبراز دور الفكر العلمي الرصين، والإفادة من مناهل قادة الأمّة وسادتها، وبناة مجدها الفكري والثقافي الإنساني.

وقد حرصنا بعد تَشرّفنا باستلام الكتاب الموسوم (مطارح النظر في شرح الباب الحادي عشر)لمؤلّفه الشيخ صفيّ الدين ابن الشيخ فخر الدين الطريحيّ النجفيّ رحمه الله، وبتحقيق السيّد عبدالحسين نجل السيّد الشريف كاظم القاضي رحمه الله على مراجعته مراجعة علميّة دقيقة، ومن ثم عمل فهارس فنية شاملة للكتاب، وبعد ذلك إخراجه إخراجاً فنيّاً وطباعته بمطبعة دار

الكفيل، وبمواصفات ممتازة من ورق وجلد وتذهيب، كلّ هذا تمّ بجهود الإخوة في مركز إحياء التراث سلّمهم الله تعالى.

وإنّنا إذ نحمد الله تعالى على توفيقه ومنّه فإنّا نتوجّه ببالغ الشكر والاحترام والتقدير لجهود السيّد المحقّق وإدارة مكتبة الإمام الحكيم حفظهم الله تعالى ووفّقهم للقيام بأعباء ما كُلّفوا به في السير على نهج مؤسّس المكتبة في حفظ تراث أهل البيت عليهم السلام ونشر علومهم.

ولا يفوتنا أن نشيد بجهود الإخوة العاملين في مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة، سائلين المولى جلّ شأنه أن يوفقهم لكلّ خير، والحمد لله أولا وآخراً.

إدارة المكتبة

١٣/ جمادى الآخرة/ ١٤٣٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة مكتبة الإمام الحكيم قدس سره العامة في النجف الأشرف

لقد أُسِّست مكتبة الإمام الحكيم العامة في النجف الأشرف لتكون مركزاً وينبوعاً للفكر والأدب والعلم والمعرفة، ينهل منها المؤلِّفون والباحثون والمحقِّقون ما يروي ظمأهم.

وقد حرص السيّد المؤسِّس الإمام الحكيم قدس سره على أن تكون مكتبة عامة بمعنى الكلمة، فهاهي خزائنها تضم ـ في الوقت الحاضر ـ أكثر من ٦٠٠٠ كتاب مخطوط إضافة إلى المخطوطات المصوّرة التي بلغت عدة آلاف، أمّا الكتب المطبوعة المفهرسة فقد زادت على ٥٣ ألف كتاب.

اشتملت هذه الكتب على مختلف العلوم والمعارف، فمن كتب علوم القرآن والحديث والفقه وأصوله والكلام بمختلف مذاهبها، إلى كتب الرجال والتراجم والتاريخ القديم والحديث والمعاصر، إلى كتب علوم اللغة العربية والأدب، وكذلك كتب العلوم التطبيقية كالفيزياء والكيمياء والهندسة والرياضيات، إلى العلوم الإنسانية كالقانون والتربية والإدارة والاقتصاد والإحصاء وغيرها، وكذا علوم المنطق والفلسفة والنفس والاجتماع...إلخ. علماً أنَّ المكتبة لم تقتصر على الكتب العربية، ففيها الكتب الفارسية والتركية والأردو والكردية والانكليزية والفرنسية وغيرها.

كما حرص الإمام الحكيم قدس سره وفي ضمن مشروعه الثقافي الكبير على نشر المعرفة والثقافة خارج النجف الأشرف، فقام بفتح فروع للمكتبة في مختلف المدن العراقية بلغت عند وفاته ـ سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م ـ (٧٦) فرعاً، لم يسلم منها فرع واحد في زمن النظام البائد. ثم أُعيد ـ والحمد لله ـ فتح الكثير منها، كما تم فتح فروع جديدة لتبلغ أواخر سنة ١٤٣٧هـ: (١٢٤) فرعاً.

وكان من جملة اهتمام الإمام الحكيم قدس سره وفي ضمن مشروعه الثقافي هذا دعم المؤلّفين والباحثين والمحقّقين لنشر نتاجاتهم الفكرية والعلمية والأدبية، فقامت المكتبة بنشر العديد من الكتب.

وسيراً على خطى السيّد المؤسِّس قدس سره فقد بادرت إدارة المكتبة إلى نشر الكتاب الذي بين يديك بالتعاون مع مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة في ضمن مشروع النشر المشترك بين المكتبتين.

وإنّنا في الوقت الذي نتقدّم بالشكر الجزيل إلى السيّد المحقّق، ولكلّ مَن أسهم في إخراج الكتاب؛ نسأله تعالى لهم دوام الموفقية والنجاح.

إدارة المكتبة

١/ ربيع الأول/ ١٤٣٨هـ

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

وبعدُ، فقبل ما يقارب العقد والنصف من الزمن التمس منّي بعض الإخوة من الطلبة أعزّهم الله أن أباحثهم في كتاب (**مطارح النظر في شرح الباب الحادي عشر**)، فأجبتهم إلى ذلك ولم أجد حينها نسخة للكتاب إلّا نسخة واحدة مطبوعة فيها من الأغلاط والسقط في العبارة الشيء الكثير.

فبحثتُ عن مخطوطة له في المكتبات الميسورة آنذاك، فوجدت نسخة مصوّرة في مكتبة الإمام الحكيم قدس سره العامة في النجف الأشرف عن نسخة في مكتبة الشيخ كاشف الغطاء قدس سره.

وعند إكمالنا المباحث في مجلس الدرس استهواني سياقه؛ لجزالة عبارته، واستيعابه لجملة من المطالب العقلية، وركونه في الاستدلال إلى طريقة الفقهاء بعيداً عن طريقة الفلاسفة والاستدلالات العقلية المحضة، فكثيراً ما يستدلّ على بعض المطالب بالروايات الشريفة، وفي الموارد التي تنقصه فيها الروايات يتوقف احتياطاً للدين، وخوفاً من نسبة شيء إلى الشريعة من دون إذن منها،

كما عبّر هو بذلك في بعض الأحيان.

فتوجّهت إلى تحقيقه بإخراج أحاديثه وآياته، واستخراج الوقائع التي يشير إليها من كتب التواريخ ونحوها، وترجمة الأعلام الواردة في كلامه.

وفي أثناء عملي الدؤوب في التحقيق، وإخراجه بشكل ينتفع به إخواني الطلبة طلب منّي بعض الحاضرين من الإخوة أن أعلّق عليه بما يصل إليه نظري القاصر، وأشرح بعض فقراته التي تحتاج إلى شرح بشكل موجز لتعمّ الفائدة، فعمدتُ إلى ذلك، حتى إذا أكملت جملة كبيرة من العمل اعترتنا ظروف مختلفة، وأحوال متتالية، فتُرك الكتاب تتقاذفه رفوف المكتبة وأدراجها طوال المدة المذكورة.

واليوم وبعد الاستخارة وإلحاح كثير من الإخوة عزمت على طباعته بعد مراجعته مراجعة نهائية أضفت خلالها بعض المطالب التي أخالها نافعة، وحذفت بعضها الآخر، رغم كثرة المشاغل، وتشتت البال.

سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يجعله نافعاً مستوفياً، غير مقصّر فيه، ولا متهاون. فمَن يجد فيه خللاً فهو قصور لا تقصير، فإنّ العصمة لله تعالى ولمَن عصمه الله عزّ وجلّ، كما أرجو من إخواني إذا وجدوا فيه خللاً أن ينبهوني له حتى أحصيه، لعلّه يُعالج في طبعات لاحقة إن شاء الله تعالى.

وقد قدّمت مقدّمة مختصرة عن حياة المؤلّف الشيخ صفي الدين الطريحيّ وكذلك عن حياة العلّامة الحليّ مؤلِّف (الباب الحادي عشر) عرّفت بهما

وببعض أعمالهما، وذكرت في نهايتهما عملي في التحقيق، وقد وضعتها على الترتيب الآتي:

- **المؤلِّف في سطور.**
  - **أساتذتهُ**
  - **تلامذتهُ**
  - **مؤلَّفاتهُ**
  - **وفاته**
- **العلّامة الحلي رحمه الله في سطور.**
- **عملي في التحقيق.**
- **نماذج من النسخ المعتمدة.**

- **المؤلِّف في سطور:**

هوالشيخ صفيّ الدين ابن الشيخ فخر الدين الطريحيّ الأسديّ النجفيّ، من أفاضل العلماء في القرن (الثاني عشر)، ذكرته جملة من كتب التراجم، فقد قال الشيخ الحر العامليّ:

«الشيخ صفيّ الدين بن فخر الدين بن طريح النجفيّ، فاضل، عالم، صالح، فقيه، معاصر، عابد، ورع، محقّق، له شرح الفخرية لأبيه، ورسائل أُخر»[١].

وقال السيّد الأمين: «كان عالماً، فاضلاً، أديباً، مؤلّفاً، مدرّساً، ذكره السيّد عبد الله بن نور الدين بن نعمة الله الجزائريّ في إجازته الكبيرة، ووصفه بـ (الشيخ الفاضل الإمام)، وقال: إنّه يروي عن أبيه فخر الدين الطريحيّ»[٢].

وقال عنه الشيخ جعفر محبوبة: «الشيخ صفيّ الدين ابن الشيخ فخر الدين محمّد علي بن طريح، قال في أمل الآمل: ..فاضل، عالم، صالح، فقيه، معاصر، عابد، ورع، محقّق.. وذُكر في نجوم السماء بمثل هذه العبارات»[٣].

أقول: حذا مثال والده في العلم، وسار سيره في الكمال والأدب، واشتهر اشتهاره، فهو من العلماء البارزين والمدرّسين المشهورين، ومن أرباب الإجازات.

أساتذته:

لم تذكر المصادر التأريخية المشار إليها آنفاً أساتذته الذين تخرّج عليهم إلّا

---

(١) أمل الآمل: ج٢/ ١٣٥.

(٢) أعيان الشيعة: ج٧/ ٣٨٩.

(٣) ماضي النجف وحاضرها: ج٢/ ٤٤٣.

والـده المقـدّس، فقـد تخـرّج على يديـه، ويـروي بالإجازة عنـه، فقد أجـازه بعدة إجـازات، إحداهـا كتبهـا لـه على ظهـر الجـزء الأول من كتـاب (مَـن لا يحضره الفقيـه) المكتـوب بخطّ جـدّه محمّـد علي بـن طريـح، وتأريخها جمـادى الآخرة سـنة ١٠٧٢هـ[١].

والثانيـة كتبهـا لـه عـلى الجـزء الثالـث مـن الكتـاب نفسـه مؤرّخـة في سـنة ١٠٧٦هـ[٢].

والثالثـة كتبهـا لـه - عـلى مـا حُكي عـن كتـاب مسـتدرك الإجـازات - على ظهـر مجمـع البحرين، مؤرّخـة في سـنة ١٠٧٧هـ، وقد قـرأه على والـده، وقرّظه بهـذا التذييل:

«أنهـاه الولد الأعز، الأسـعد، الأمجد، الشـيخ صفيّ، مطالعـةً، وقراءةً، وبحثـاً، وتحقيقـاً، وتدقيقاً في مجالـس متعددة، وأوقات متبـددة، آخرها ليلـة الجمعة من أواخر شـهر صفر في سـنة ١٠٧٧هـ...».

تلامذته:

يروي عن المترجم له جملة من المشايخ والعلماء البارزين، منهم:

١. الشـيخ محمّـد حسـين بـن محمّـد عـلي التبريـزيّ، بإجـازة مؤرّخـة في سـنة ١٠٩٠هـ في الخامـس والعشريـن مـن ذي الحجـة[٣].

---

(١) الذريعة: ج١/ ٢٢٥.

(٢) أعيان الشيعة: ج١٠/ ١٩.

(٣) أعيان الشيعة: ج٩/ ٢٥٢.

٢. الشيخ محمّد علي بن ملك حسن الفراهانيّ، بإجازة ذكرها الشيخ الطهرانيّ عند ذكر كتاب (شرح حجاب الصادق عليه السلام)[١].

٣. الشيخ أبوالحسن ابن المولى محمّد طاهر بن عبد الحميد بن موسى بن علي بن محمّد بن معتوق بن عبد الحميد الفتونيّ العامليّ المتوفى سنة ١١٣٨هـ، ذكر إجازته منه الطهراني أيضاً عند ذكر كتاب (الفوائد الغروية والدرر النجفية)[٢]، والإجازة كتبها له سنة ١١٠٠هـ.

٤. الشيخ أحمد بن إسماعيل بن عبد النبيّ بن سعد الجزائريّ النجفيّ المتوفى سنة ١١٥٠هـ أو ١١٥١هـ بالنجف الأشرف[٣]، ولم يذكر تأريخ الإجازة.

مؤلّفاته:

أحصيتُ للمترجم له عدة مؤلَّفات، نذكر منها ما وصل إلينا:

١. **(الرياض الأزهرية في شرح الفخرية)**، وهو شرح على فخرية والده الذي هو شرح الاثني عشرية لصاحب المعالم، خرج منه إلى مسألة تطهير الولوغ، ويظهر من هذا الشرح أنّه كتبه في حياة والده إذ يدعو له بـ (مد ظلّه)[٤].

٢. **(الرسالة الشبهاتية في لزوم الاحتراز عن الشبهات)**[٥].

---

(١) الذريعة: ج١٣/ ١٨٥.

(٢) الذريعة: ج١٦/ ٣٥٣.

(٣) أعيان الشيعة: ج٢/ ٤٧٩.

(٤) الذريعة: ج١١/ ٣١٩، ٣٢٥.

(٥) الذريعة: ج١١/ ٢٠١.

٣. (**ميزان المقادير الشرعية بالوزن المتعارف في العراق**)[١]، رسالة مختصرة.

٤. (**غاية السؤول إلى علم الأصول**)، أشار إليه في كتاب (مطارح النظر) -وهوالكتاب الذي بين أيدينا- ولم يذكره الطهرانيّ في الذريعة.

٥. (**مستدرك على مجمع البحرين**) وحواشٍ عليه[٢].

وقد ذكر الطهرانيّ كتاباً بعنوان (ملحقات مجمع البحرين)[٣]، ولعلّه هذا الكتاب الذي ذكرناه.

٦. (**مطارح النظر في شرح الباب الحادي عشر**) ـ الكتاب الذي بين أيدينا ـ فرغ منه يوم الاثنين سلخ ذي القعدة سنة ١١٠٧ هـ.

٧. (**هداية المسترشدين في ردّ الطبيعيين**)[٤].

٨. (**مجموعة الشيخ صفيّ الدين الطريحيّ**) ذكرها الطهرانيّ، وقال: «فيها أربعون حديثاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله إلى علي عليه السلام في مجلس واحد، وحديث عيادة المريض في الأربعاء مرسلاً، وفوائد أخرى..»[٥].

٩. (**الينبوع المنجس**) أي: النجس غزير الماء، قال الشيخ الطهرانيّ: هو: ردّ على مَن يقول بأنّ النجس لا ينجِّس، كتبه بعد ما عُرض عليه رسالة

---

(١) الذريعة: ج٢٣/ ٣٢٣.

(٢) الذريعة: ج٢١/ ٥.

(٣) الذريعة: ج٢٢/ ٢٠٠.

(٤) انظر الذريعة: ج٢٥/ ١٩٤.

(٥) الذريعة: ج٢٠/ ١١٤.

لبعض العلماء فيها أنّ بعض المنجَّس لا ينجِّس، ثم ترقى بأنّ شيئاً من المتنجِّس لا ينجِّس[١].

وفاته:

لم تذكر مصادر ترجمة الشيخ المترجم له سنة وفاته على وجه التحديد، إلّا أنّ الظاهر أنّ وفاته كانت بعد المائة الأولى والألف، كما يظهر من بعض إجازاته ومؤلفاته الواقعة في السنة المذكورة.

(١) الذريعة: ج٢٥ / ٢٩٣.

- **العلّامة الحلي رحمه الله في سطور:**

هـو أبـو منصـور جمـال الديـن، الحسـن بن يوسـف بـن المطهّـر الحـليّ، غنيّ عـن التعريـف، موضع إطـراء المخالف والمؤالـف، ولا نزيد في ترجمتنـا هذه على مـا كُتب عنـه وأُلّـف في ترجمته.

وُلـد رحمـه الله تعالى في شـهر رمضان سـنة ٦٤٨ هـ[١] في بيت عريـق في العلم والتقوى.

وقـد ذكـره ابـن داود الحـليّ بقولـه: «الحسـن بـن يوسـف بـن المطهّـر الحليّ، شـيخ الطائفـة، وعلّامـة وقته، صاحـب التحقيـق و التدقيـق، كثـير التصانيف، انتهـت رئاسـة الإماميّـة إليـه في المعقـول و المنقـول»[٢].

كـما ذكـره الحر العامـليّ بقولـه: « فاضل، عـالم، علّامـة العلماء، محقّـق مدقّق، ثقـة ثقـة، فقيه، محـدّث، متكلّم ماهـر، جليل القدر، عظيم الشـأن، رفيـع المنزلة، لا نظـير لـه في الفنـون و العلوم العقليـات و النقليـات، و فضائله ومحاسـنه أكثر مـن أن تُحـصى، قـرأ على المحقّـق الحـليّ و المحقّق الطـوسيّ في الـكلام و غيره من العقليـات، وقرأ عليـه في الفقه المحقّق الطـوسيّ..»[٣].

كـما ذكـره التفريـشيّ بقولـه: «ابـن مطهّر، أبـو منصور الحـليّ، شـيخ الطائفة، وعلّامـة وقتـه، صاحـب التحقيـق والتدقيـق، كثـير التصانيـف، انتهـت رئاسـة الإماميـة إليـه في المعقـول والمنقـول، مولـده سـنة ٦٨٤هـ، وكان والـده قـدّس

---

(١) خلاصة الأقوال: ٤٥، في ترجمة نفسه.

(٢) رجال ابن داود: ٧٨.

(٣) أمل الآمل: ج٢ / ٨١.

الله روحه فقيهاً مدرّساً، عظيم الشأن...، مات قدس سره ليلة السبت حادي عشر المحرم سنة ٧٢٦هـ، ودُفن بالمشهد المقدّس الغروي على ساكنه من الصلوات أفضلها ومن التحيات أكملها» [١] انتهى.

وقد جُمعت ترجمته في معجم رجال الحديث بما يغني الباحث عن استقصائها في المدوّنات الرجالية[٢].

وقد تعدّدت اهتماماته العلمية في شتى مجالات المعرفة، حتى أحصيت له تصانيف عديدة في علوم مختلفة، وقد ذكر جملة كثيرة منها في كتابه الخلاصة عند ترجمة نفسه الشريفة، وقد أحصى أكثر من سبعين عنواناً[٣]، مضافاً إلى تفنّنه في التأليف والتدوين، إذ كتب في الفقه والأصول والكلام والرجال وغيرها، مع كثرة أسفاره في طلب العلم.

وبعد اشتهار مقامه، وذيوع صيته بين أهل العلم وغيرهم لم يكن علينا إلّا أن نقتصر في ترجمته على ما ذكرناه.

ولا يفوتنا مع ذلك أن نذكر هنا وصيّته التي أوصى بها ولده الفخر والتي دونّها في آخر كتابه (قواعد الأحكام)، إذ تدلّ على تعدد اهتماماته وعلاقته بولده البار، ولعلّ معظم الأخوة المطالعين لم يطّلع عليها، مع احتوائها على فوائد عديدة.

قال رحمه الله: «اعلم يا بُنيّ - أعانك الله تعالى على طاعته، ووفّقك لفعل الخير

---

(١) نقد الرجال: ج٢/ ٦٩.

(٢) انظر معجم رجال الحديث: ج٦/ ١٧١.

(٣) انظر خلاصة الأقوال: ٤٥.

وملازمته، وأرشدك إلى ما يحبّه ويرضاه، وبلّغك ما تأمله من الخير وتتمنّاه، وأسعدك في الدارين، وحباك بكلّ ما تقرّ به العين، ومدّ لك في العمر السعيد والعيش الرغيد، وختم أعمالك بالصالحات، ورزقك أسباب السعادات، وأفاض عليك من عظائم البركات، ووقاك الله كلّ محذور، ودفع عنك الشرور - أنّي قد لخّصتُ لك في هذا الكتاب لبّ فتاوى الأحكام، وبيّنتُ لك فيه قواعد شرائع الإسلام، بألفاظ مختصرة، وعبارات محرّرة، وأوضحت لك فيه نهج الرشاد وطريق السداد، وذلك بعد أن بلغت من العمر الخمسين ودخلت في عشر الستين، وقد حكم سيّد البرايا صلّى الله عليه وآله بأنّها مبدأ اعتراك المنايا.

فإن حكم الله تعالى عليّ فيها بأمره، وقضى فيها بقدره، وأنفذ ما حكم به على العباد الحاضر منهم والباد، فإنّي أوصيك كما افترض الله تعالى عليّ من الوصيّة، وأمرني به حين إدراك المنيّة: بملازمة تقوى الله تعالى، فإنّها السنّة القائمة، والفريضة اللازمة، والجنّة الواقية، والعدّة الباقية، وأنفع ما أعدّه الإنسان ليوم تشخص فيه الأبصار، ويعدم عنه الأنصار.

وعليك باتّباع أوامر الله تعالى، وفعل ما يرضيه، واجتناب ما يكرهه، والانزجار عن نواهيه.

وقطّع زمانك في تحصيل الكمالات النفسانيّة، وصرّف أوقاتك في اقتناء الفضائل العلميّة، والارتقاء عن حضيض النقصان إلى ذروة الكمال، والارتفاع إلى أوج العرفان عن مهبط الجهّال، وبذل المعروف ومساعدة الإخوان، ومقابلة المسيء بالإحسان، والمحسن بالامتنان.

وإيّاك ومصاحبة الأرذال ومعاشرة الجهّال، فإنّها تفيد خلقاً ذميماً، وملكة رديّة، بل عليك بملازمة العلماء ومجالسة الفضلاء، فإنّها تفيد استعداداً تامّاً لتحصيل الكمالات، وتثمر لك ملكة راسخة لاستنباط المجهولات.

وليكن يومك خيراً من أمسك، وعليك بالتوكّل، والصبر، والرضا.

وحاسب نفسك في كلّ يوم وليلة، وأكثر من الاستغفار لربّك، واتّق دعاء المظلوم، خصوصاً اليتامى والعجائز، فإنّ الله تعالى لا يسامح بكسر كسير.

وعليك بصلاة الليل، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حثّ عليها وندب إليها، وقال: «**مَن ختم له بقيام الليل ثمّ مات فله الجنّة**»(١).

وعليك بصلة الرحم، فإنّها تزيد في العمر.

وعليك بحسن الخلق، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**إنّكم لن تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم**»(٢).

وعليك بصلة الذرّيّة العلوية، فإنّ الله تعالى قد أكّد الوصيّة فيهم، وجعل مودّتهم أجر الرسالة والإرشاد، فقال تعالى: ﴿**قُلْ لَا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبىٰ**﴾(٣).

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنّي شافع يوم القيامة لأربعة أصناف ولو جاءوا بذنوب أهل الدنيا: رجل نصر ذرّيّتي، ورجل بذل ماله لذرّيّتي عند المضيق،**

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ج١/ ٤٧١.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ج٤/ ٣٩٥.

(٣) سورة الشورى: ٢٣.

ورجل أحبّ ذرّيّتي باللسان والقلب، ورجل سعى في حوائج ذرّيّتي إذا طردوا أوشرّدوا»[١].

وقال الصادق عليه السلام: «**إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ: أيّها الخلائق أنصتوا فإنّ محمّداً يكلّمكم، فينصت الخلائق، فيقوم النبيّ صلّى اللّه عليه وآله فيقول: يا معشر الخلائق مَن كانت له عندي يد أو منّة أو معروف فليقم حتّى أكافيه، فيقولون: بآبائنا وأمّهاتنا، وأيّ يد وأيّ منّة وأيّ معروف لنا، بل اليد والمنّة والمعروف لله ولرسوله على جميع الخلائق.**

فيقول: **بلى، مَن آوى أحداً من أهل بيتي، أو برّهم، أو كساهم من عُري، أو أشبع جائعهم، فليقم حتّى أكافيه، فيقوم أناس قد فعلوا ذلك، فيأتي النداء من عند اللّه تعالى: يا محمّد يا حبيبي، قد جعلت مكافأتهم إليك، فأسكنهم من الجنّة حيث شئت، فيسكنهم في الوسيلة حيث لا يحجبون عن محمّد وأهل بيته صلوات اللّه عليهم أجمعين**»[٢].

وعليك بتعظيم الفقهاء، وتكريم العلماء، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**مَن أكرم فقيهاً مسلماً لقي اللّه تعالى يوم القيامة وهوعنه راضٍ، ومَن أهان فقيهاً مسلماً لقي اللّه تعالى يوم القيامة وهوعليه غضبان**»[٣].

وجعل النظر إلى وجه العالم عبادة[٤]، والمشي إلى باب العالم عبادة[٥]،

---

(١) الكافي: ج٤/ ٥٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ج٢/ ٦٥.

(٣) عوالي اللآلي: ج١/ ٣٦٠

(٤) من لا يحضره الفقيه: ج٢/ ٢٠١.

(٥) عدة الداعي: ٦٦.

ومجالسة العلماء عبادة[١].

وعليك بكثرة الاجتهاد في ازدياد العلم والتفقّه في الدين، فإنّ أمير المؤمنين عليه السّلام قال لولده: «..**وتفقّه في الدين فإنّ الفقهاء ورثة الأنبياء**»[٢].

وإنّ طالب العلم يستغفر له مَن في السماوات ومَن في الأرض، حتّى الطير في جوّ السماء، والحوت في البحر، وإنّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً به[٣].

وإيّاك وكتمان العلم ومنعه عن المستحقّين لبذله، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَ الْهُدىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللّٰهُ وَ يَلْعَنُهُمُ اللّٰاعِنُونَ**﴾[٤].

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إذا ظهرت البدع في أمّتي فليُظهر العالم علمه، فمَن لم يفعل فعليه لعنة اللّه**»[٥].

وقال عليه السلام: «**لا تؤتوا الحكمة غير أهلها فتظلموها، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم**»[٦].

---

(١) الكافي: ج١/ ٩٤.

(٢) الكافي: ج١/ ٣٢.

(٣) انظر الكافي: ج١/ ٣٤.

(٤) سورة البقرة: ١٥٩.

(٥) الكافي: ج١/ ٥٤.

(٦) الكافي: ج١/ ٤٢، وفيه: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **قام عيسى ابن مريم عليه السلام خطيباً في بني إسرائيل فقال: يا بني إسرائيل لا تحدّثوا الجهّال بالحكمة فتظلموها، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم**».

وعليك بتلاوة الكتاب العزيز، والتفكّر في معانيه، وامتثال أوامره ونواهيه، وتتبّع الأخبار النبويّة والآثار المحمّديّة، والبحث عن معانيها واستقصاء النظر فيها.

وقد وضعت لك كتباً متعدّدة في ذلك كلّه..هذا ما يرجع إليك.

وأمّا ما يرجع إليّ، ويعود نفعه عليّ: فأن تتعهّدني بالترحّم في بعض الأوقات، وأن تُهدي إليّ ثواب بعض الطاعات، ولا تقلّل من ذكري فينسبك أهل الوفاء إلى الغدر، ولا تُكثر من ذكري فينسبك أهل الغرم إلى العجز، بل اذكرني في خلواتك، وعقيب صلواتك، واقضِ ما عليّ من الديون الواجبة والتعهّدات اللازمة، وزُر قبري بقدر الإمكان، واقرأ عليه شيئاً من القرآن، وكلّ كتاب صنّفته وحكم الله تعالى بأمره قبل إتمامه فأكمله، وأصلح ما تجده من الخلل والنقصان، والخطأ والنسيان.

هذه وصيّتي إليك، والله خليفتي عليك، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته.

والحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على خير خلقه محمّد وآله المعصومين وعترته الطيّبين»[1].

توفي نوّر الله ضريحه سنة ٧٢٦ هجرية[2] في الحلة، ودُفن في الحرم العلويّ المطهر عند الباب الشماليّ، وقبره معلوم يُزار.

---

(١) قواعد الأحكام: ج٣/ ٧١٦.

(٢) أمل الآمل: ج٢/ ٨٢.

- **عملي في التحقيق:**

اعتمدتُ في التحقيق على نسخة مصوّرة في مكتبة الإمام الحكيم قدس سره العامة في النجف الأشرف عن نسخة فريدة في مكتبة كاشف الغطاء قدس سره، رديئة الخطّ، ناقصة الصفحة الأولى، وعليها حواشي المؤلف رحمه الله يرمز إليها بعلامة (منه) في غالبها، وكذا بعض التصحيحات وتغيير بعض العبارات، وكأنها معروضة عليه، بل يبدو منها أنّ بعض الحواشي كانت بخطّه، فاعتمدتها كلّها، وجعلتها هي الأصل، ودونت الحواشي في الهامش وذيلتها بـ (منه رحمه الله).

ولم أجد حينها نسخة أخرى صالحة للاعتماد إلّا نسخة مطبوعة من مطبوعات النجف الأشرف بتحقيق المرحوم الأستاذ كاظم الطريحيّ إلّا أنّها مشتملة على أخطاء كثيرة غير صالحة للمقابلة، ولعلّ ظروف طباعتها حالت دون إسعاف الأستاذ بنسخة يعتمد عليها.

واليوم أسعفني مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة بنسخة من مركز إحياء التراث الإسلامي مصوّرة من مكتبة آية الله المرعشيّ في قم المقدسة برقم ٦٩٢٣، وكأنها مستنسخة خطاً عن النسخة التي اعتمدتها لاحتوائها في الصفحات الأولى على بعض هوامش المؤلّف التي في هذه النسخة، إلّا أنّها ناقصة لأكثر من صفحتين في آخرها، مع رداءة خطّها أيضاً.

وقد قابلتها على النسخة المعتمدة فكانت هناك اختلافات يسيرة أشرت إليها في الهامش حسب ما يقتضيه المقام. وقد رمزت إلى النسخة المذكورة بـ «م».

وقد اكتفيتُ عند تراجم الأعلام الواردة أسماؤهم في المتن بالكتب

الخاصة بالتراجم التي هي من قبيل المراجع من دون الرجوع إلى المصادر الفنية؛ لأنّ الغرض من ذلك هو الإحاطة القريبة بترجمة العَلَم الذي يُراد ترجمته لا تحقيق حاله بشكل فني.

كما اكتفيتُ في ذكر المصادر التي تخصّ روايات الفضائل والمثالب وغيرهما بمصدر واحد أو أكثر، بعد أن كان الغرض منها هو إثبات نقلها لا تحقيق حالها كذلك، فلم أستقصِ جميع المصادر التي تروي الفضيلة أوالمنقبة أو المثلبة أو نحوها؛ خشية الإطالة والخروج عمّا وُضع له الكتاب، تاركاً ذلك للكتب المعدّة له.

ولا يفوتني أن أشكر كلّ مَن ساهم في العمل على إخراج هذا الكتاب إلى النور، وذلّل جملة من الصعوبات التي أحاطت بذلك، فقد ورد أنّ «مَن لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق»، وأخصّ بالذكر الأخ الجليل السيّد جواد نجل المرحوم المبرور السيّد كاظم الحكيم، فجزاهم الله جميعاً عني خيراً، وشكر سعيهم، وأجزل مثوبتهم، ومن الله نستمد العون والتوفيق وهوحسبنا ونعم الوكيل.

السيّد عبد الحسين

نجل المرحوم المبرور السيّد كاظم القاضيّ

النجف الأشرف

٢٢ ربيع المولد ١٤٣٦ هجرية

نماذج من النسخ المعتمدة

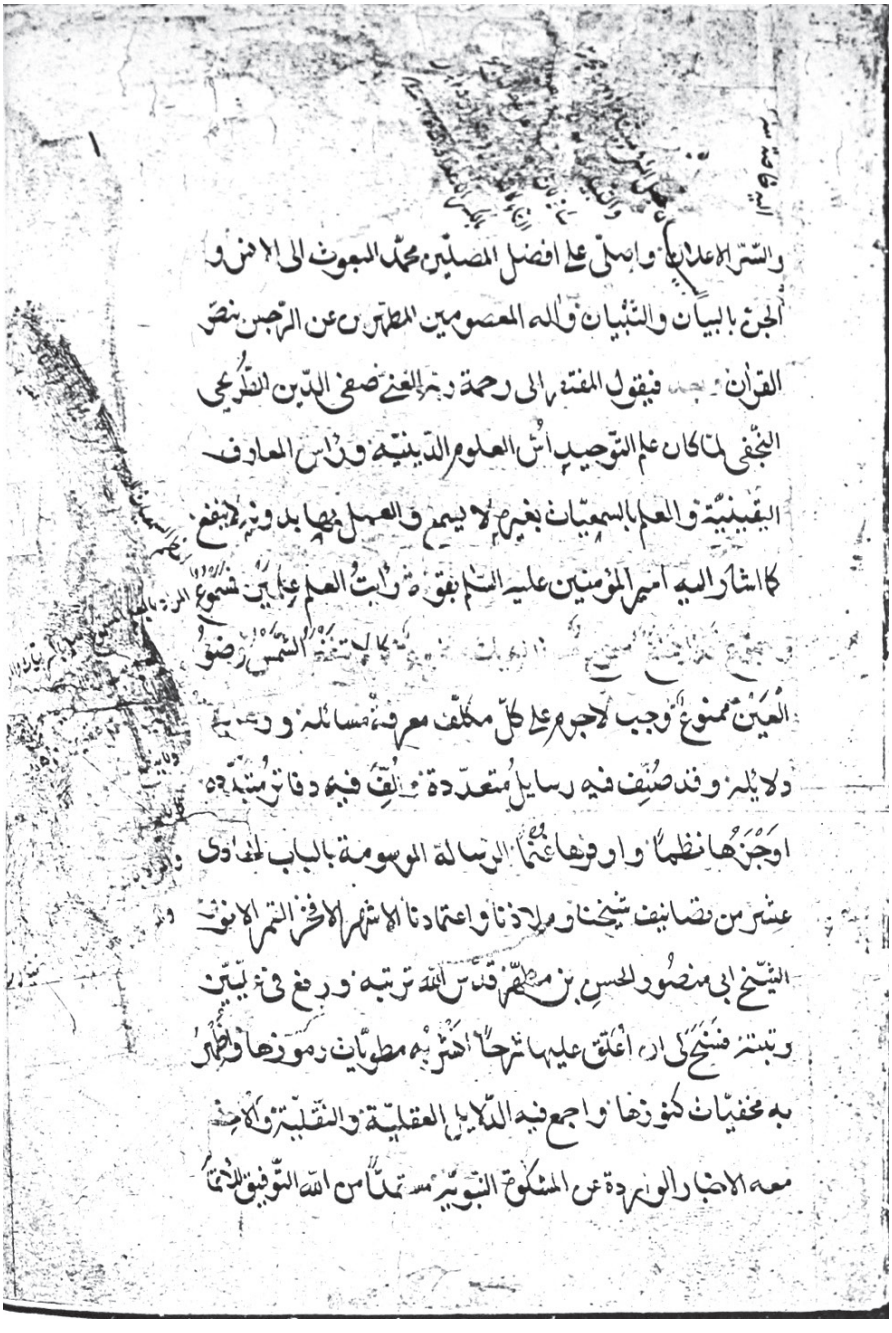

الصفحة الأولى من النسخة الأصل

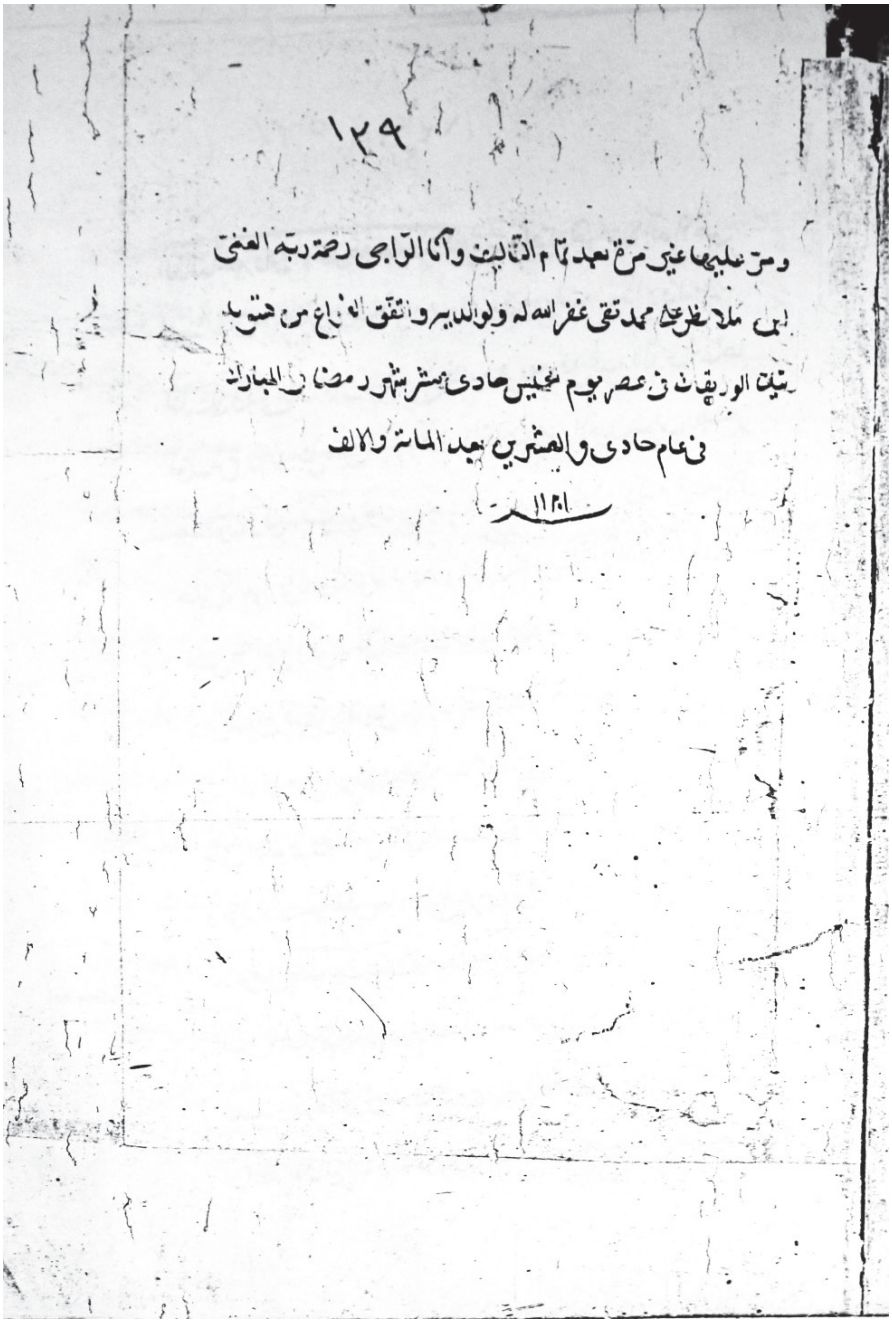
١٢٩

ومن عليها عبي مرّة بعد تمام التأليف وأنا الراجي رحمة ربه الغني
ابن ملا علي محمد تقي غفر الله له ولوالديه ولمن تعلق به أو باع من هو منه
في الوقت في عصر يوم الخميس حادي عشر شهر رمضان المبارك
في عام حادي والعشرين بعد المائة والألف
١١٢١

الصفحة الأخيرة من النسخة الأصل

الصفحة الأولى من النسخة (م)

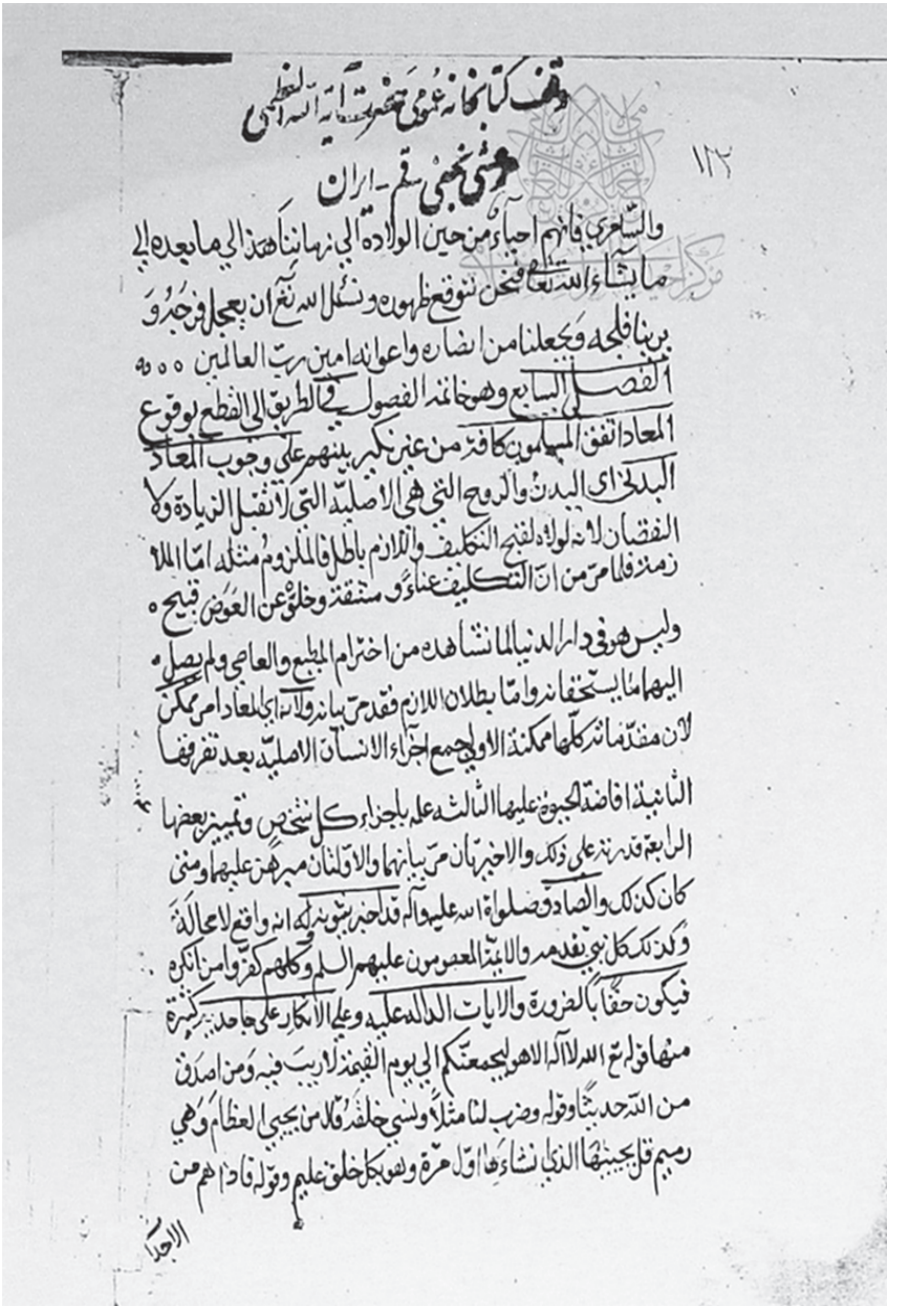

وقف كتابخانه عمومى حضرت آية الله العظمى
مرعشى نجفى قم - ايران

١١٢

والسلام على فانهم احياء من حين الولادة الى زماننا هذا الى ما بعده الى
ما يشاء الله تعالى فنحن نتوقع ظهوره ونسئل الله تعالى ان يعجل فرجه و
يبنا فلجه ويجعلنا من انصاره واعوانه امين رب العالمين ٠٠٠٠
الفصل السابع وهو خاتمة الفصول في الطريق الى القطع بوقوع
المعاد اتفق المسلمون كافة من غير نكير بينهم على وجوب المعاد
البدني اى اليدن والروح التي هي الاصليّة التي لا تقبل الزيادة ولا
النقصان لانه لولاه لقبح التكليف واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملا
زمة فلما مر من ان التكليف عناء و مستقذة وخلو عن العوض قبيح ٠
وليس هو في دار الدنيا لما نشاهده من اختلام المطيع والعاصي ولم يصل
اليهما ما يستحقانه واما بطلان اللازم فقد مر بيانه ولانه اي المعاد امر ممكن
لان مقدماته كلها ممكنة الاولى جمع اجزاء الانسان الاصليّة بعد تفرقها
الثانية افاضة الحيوة عليها الثالثة علمه بالجزاء كل شخص وتمييز بعضها
الرابعة قدرته على ذلك والاخيران من بيانهما والاولتان مبرهن عليهما ومنى
كان كذلك والصادق صلوات الله عليه وآله قد اخبر بشيء فانه واقع لا محالة
وقد تكاثر نبي بقدمه والائمة المعصومون عليهم السلم وكلهم كفر وامن انكره
فيكون حقا بالضرورة والايات الدالة عليه وعلى الانكار على جاحديه كثيرة
منها قوله تع الله لا اله الا هو ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه ومن اصدق
من الله حديثا وقوله وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي
رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم وقوله فاذا هم من

الاجداث

مطارح النظر

في شرح الباب الحادي عشر

[مقدمة المؤلِّف]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين، الحمد لله واجب الوجود، الكائن ولم يكن معه شيء موجود، والباقي وليس لبقائه حدّ محدود، العزيز الجليل عن أن تبلغ كنه ذاته العقول، أو تحيط بحدّ صفاته الأوهام، والرفيع المتعالي عن أن تعرفه الفطن أو تُدركه الأفهام، والكبير المتقدس عن أن يُقاس بالأعراض أو يُشبّه بالأجسام، لا تناله التجزئة والمقادير، ولا تعقد القلوب منه على كيفيّة أو تصوير.

فيكَ يا أعجوبةَ الكونِ غدا الفكرُ كَلِيلَا

أنت حَيَّرتَ ذَوِي اللُّبِّ وبَلبَلتَ العُقولَا

كُلَّما أقدمَ[1] فِكري فيكَ شِبراً فَرَّ مِيلاَ

نَاكِصاً يَخبِطُ في عَمياءَ لا يهدى السَّبيلا[2]

أحمدك حمد الموحدين المخلصين على مرّ الدهور والأزمان، وأشكرك شكر المؤمنين الموقنين في كلّ حين وآن، وأشهد أن لا إله إلّا أنت ربّ العالمين، شهادة يواطئ بها القلبُ اللسانَ[3]، والسّرُ الإعلانَ، وأصليّ على أفضل

(١) في «م»: «قدّم».

(٢) القائل هو ابن أبي الحديد. (انظر شرح نهج البلاغة: ج١٣/ ٥١)

(٣) من البسملة إلى هنا، ليس في الأصل.

.....

المصلّين محمّد، المبعوث إلى الإنس والجنّ بالبيان والتبيان، وآله المعصومين المطهّرين عن الرجس بنصّ القرآن.

وبعدُ، فيقول المفتقر إلى رحمة ربّه الغنيّ صفيّ الدين الطريحيّ النجفيّ: لما كان علم التوحيد أسّ العلوم الدينيّة، ورأس المعارف اليقينيّة، والعلم بالسمعيّات بغيره لا يسمع، والعمل بها بدونه لا ينفع، كما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام بقوله:

رأيتُ العِلمَ علمينِ فمسموعٌ ومطبوعُ

ولا[1] يَنفَعُ مسموعٌ[2] إذا لم يَكُ مَطبُوعُ

كَمَا لا تَنفعُ الشّمسُ وضَوءُ العينِ مَمنوعُ[3]

وجب ـ لا جَرَمَ ـ على كلّ مكلّف معرفة مسائله، ورعاية دلائله. وقد صُنّف فيه رسائل متعددة، وأُلّف فيه دفاتر متبددة، أوجزها نظماً، وأوفرها غنماً، الرسالة الموسومة بـ(الباب الحادي عشر)، من تصانيف شيخنا، وملاذنا، واعتمادنا، الأشهر الأفخر، القمر الأنور، الشيخ أبي منصور[4]

(١) في «م»: «فلا».

(٢) المراد بالعلم المسموع: هو العلم بالشرعيات، وأعظم السمعيات الصلاة، وهي لا تنفع الكافر وإن وجبت عليه (منه رحمه الله).

(٣) الأبيات منسوبة إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. (مستدرك نهج البلاغة: ٢٦٤)

(٤) «منصور» ليس في «م».

.....

الحسن بن مطهّر[١] قدّس الله تربته، ورفع في عليّين رتبته، فسنح لي أن أعلّق عليها شرحاً أنشر به مطويّات رموزها، وأُظهر به مخفيّات كنوزها، وأجمع فيه الدلائل العقليّة والنقلية، وأُلاحظ معه الأخبار الواردة عن المشكاة النبويّة، مستمدّاً من الله التوفيق للإتمام، والتسهيل لبلوغ المرام، والجزاء يوم العرض والقيام، إنّه وليّ ذلك وبه الاعتصام، وسميّته بـ(مطارح النظر في شرح الباب الحادي عشر).

اعلم أنّ المصنف رحمه الله قد اختصر ـ قبل تأليفه هذا الكتاب ـ مصباحاً في العبادات من مصباح[٢] شيخنا أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسّي رحمه الله[٣]،

(١) قد ذكرنا ترجمته في المقدمة.

(٢) وهو (مصباح المتهجد) الكبير في أعمال السنة ، للشيخ أبي جعفر الطوسّي رحمه الله، ذكر فيه ما يتكرر من الأدعية وما لا يتكرر، وقدّم فصولاً في أقسام العبادات، وما يتوقف منها على شرط وما لا يتوقف، وذكر في آخره أحكام الزكاة والأمر بالمعروف.
أوله: [الحمد لله ولي الحمد ومستحقه]. و(المصباح) هذا من أجل الكتب في الأعمال والأدعية وقدوتها، ومنه اقتبس كثير من كتب الباب فهو أصلها، كاختيار المصباح لابن باقي، و(إيضاح المصباح) للنيليّ، و(تتمات المصباح) في عشرة مجلدات كلّ منها في كتاب مستقل. ولذلك سمي : مصباح المتهجد الكبير. انظر الذريعة: ج٢١/ ١١٨.

(٣) هو أبو جعفر، محمّد بن الحسن بن علي الطوسّي، الملقب بشيخ الطائفة، صنّف في جميع علوم الإسلام، وقد ملأت تصانيفه الآفاق، وولد رضوان الله عليه في شهر رمضان سنة ٣٨٥هـ بعد وفاة شيخنا الصدوق بأربع سنين، وقدم العراق سنة ٤٠٨هـ بعد وفاة الرضيّ بسنتين، وكان ببغداد.
وسبب هجرته إلى النجف خوف الفتنة التي تجدّدت في بغداد، وأحرقت كتبه والكرسيّ ←

.....

ورتّبه على عشرة أبواب، وسمّاه: (كتاب منهاج[١] الصلاح في مختصر المصباح)[٢].

ولمّا كانت العبادة[٣] من غير العارف بالمعارف الخمس[٤] غير جارية على نهج الصواب أضاف[٥] إلى تلك الأبواب باباً أخرى[٦]؛ لتقرير معانيها،

← الذي كان يجلس عليه ويكلّم الناس، وكان مقامه في بغداد مع الشيخ المفيد رحمه الله نحواً من خمس سنين، ومع السيّد المرتضى نحواً من ثماني وعشرين سنة، وبقي بعد السيّد أربعاً وعشرين سنة، اثنتي عشرة سنة منها في بغداد، ثم انتقل إلى النجف الأشرف، وبقي هناك بجوار أمير المؤمنين عليه السلام إلى أن توفي ليلة الاثنين الثاني والعشرين من شهر المحرم سنة ٤٦٠ هـ، وكانت مدة عمره الشريف خمساً وسبعين سنة، ودُفن بداره بجوار المسجد المعروف بالطوسيّ، واليوم هو جزء من المسجد. (انظر الكنى والألقاب: ج٢/ ٣٩٤)

(١) «منهاج» ليس في «م».

(٢) قال في (الذريعة: ج٣/ ٥): «الباب الحادي عشر في الكلام، هو آخر أبواب (منهاج الصلاح في مختصر المصباح) لآية الله العلّامة الحليّ المتوفى سنة ٧٢٦، فإنّه بعد اختصاره مصباح المتهجد تأليف الشيخ الطوسيّ رحمه الله وترتيبه على عشرة أبواب بالتماس الوزير محمّد بن محمّد القوهديّ أضاف إليه ما لابدّ منه لعامة المكلّفين من مسائل أصول الدين، وجعل عنوانه (الباب الحادي عشر فيما يجب على عامة المكلّفين من معرفة أصول الدين)..».

(٣) في «م»: ثم رأى أنّ العبادة.

(٤) العدل، والتوحيد، والنبوة، والإمامة، والمعاد. (منه رحمه الله).

(٥) في «م»: «فأضاف».

(٦) كذا في النسختين. والصواب: باباً آخر.

بسم الله الرحمن الرحيم. (الباب الحادي عشر) فيما يجب على عامّة المكلّفين

وتحرير الدلائل فيها، فقال:

(بسم الله الرحمن الرحيم الباب الحادي عشر)، وهذا هو السرّ في عدم تصديره إياها بما تصدّر به الكتب، من الحمدلة[١] وغيرها بعد البسملة.

(فيما يجب) فسّر الواجب[٢] هنا بما يذم تاركه على بعض الوجوه[٣]، على طُرز ما عُرِف في الأصول[٤].

وأورد عليه أنّه[٥] تفسير للفعل الواجب، والكلام في المعرفة، وهي ليست من مقولة الفعل، بل إمّا من مقولة الكيف، أو من مقولة الانفعال[٦].

فالأولى أن يُقال: هو ما بجهله يستحق العقاب.

(على عامّة المكلّفين) أي: هو واجب عينيّ، يجب على كلّ فرد من أعيان المكلّفين، وليس يسقط بقيام بعضهم عن الباقي[٧]، كما هو شأن الكفائيّ.

---

(١) وأشباهها، كلمة جمعت بين كلمتين، إذ أصلها: (الحمد لله). (منه رحمه الله).

(٢) في «م»: «الوجوب».

(٣) «على بعض الوجوه» ليس في «م».

(٤) لأنّ معنى ترك الله هو ترك فعله. (منه رحمه الله).

(٥) في «م»: «وفيه: أنّ ذاك».

(٦) وهي قبول تأثير الفعل في المحل القابل كالانكسار، ومن هنا يبعد كون المعرفة - وهي مصدر- من مقولة الانفعال، فإنّه فرع قبول التأثير. فعليه يقرب أن تكون من مقولة الكيف.

(٧) إنّ الفارق بين الوجوب العينيّ والوجوب الكفائيّ ليس مستفاداً من أداة العموم، بل ←

من معرفــة أصول الدين.

والمـراد بالمكلّفـين هنا[١] مَن كان حيـاً بالغاً عاقلًا، وإضافـة (عامّة) إليه لمجرد التأكيـد، وإلّا فالعموم مسـتفاد مـن الجمع المحلّى باللام، كـما تقرر في الأصول.

(من معرفة أصول الدين) هو بيان لما يجب. والمعرفة لها إطلاقات:

منها: حصول صورة الشيء عند العقل مجرداً عن الحكم.

ومنهـا: الحكـم عـلى الـشيء مع ذلـك إيجابـاً، أو سـلباً، أي: إدراك أنّ النسـبة واقعـة أم لا[٢].

ومنها: الإدراك المسبوق[٣] بالعدم.

ومنهـا: الإدراك الأخـير[٤] مـن الإدراكـين إذا تخلّـل بينهـما عـدم، بـأن أدرك أولاً، ثـم ذهـل عنـه، ثـم أدركـه ثانياً.

وخصّهـا البعـض[٥] بالأخيريـن، وجعـل للمجـرد مـن ذينـك الاعتباريـن

← مسـتفاد مـن دليـل آخـر يكتفي بتحقيـق الموضـوع في الخـارج من دون نظـر إلى مـن يحقّقه، وإلّا فـإنّ أداة العمـوم تُسـتعمل في موضـوع كلا الأمريـن مـن دون فـرق بـين العمـوم المجموعـيّ والعمـوم البـدليّ.

(١) «هنا» من «م».

(٢) أي: إدراك عدم وقوع النسبة.

(٣) أعم من التصوّر والتصديق. (منه رحمه الله).

(٤) وأمّـا الأخـير مـن الإدراكـين فـلا يمكـن التنزيـل عليـه؛ لأنّ المسـبوق بالمعرفة في عـالم الذر ليـس إلّا البعـض مـن أصـول الديـن، اللّهـم إلّا عـلى اسـتعمال المفـرد المشـترك في معانيـه حقيقـة ويـراد التنويـع، ولا يخفـى مـا فيـه مـن التعسـف. (منه رحمه الله).

(٥) وهـو صاحـب الفتوحـات، الشـيخ محيـي الدين الأعـرابي، هكـذا أفـاده شـيخنا البهائيّ في ←

.....

وللكليات أو المركبات العلم[١] .

قال: ولذا يُقال: الله عالم، ولا يقال: عارف، ويُقال: عَرَفتُ الله دون عَلِمته[٢]. وللنظر فيه مجال[٣].

وأنت خبير بأنّ الأظهر في عبارة المصنف رحمه الله اعتبار المعنى الثاني[٤]، أعني:

➡ حاشيته المصنّفة الموسومة بالأربعين. (منه رحمه الله).

(١) ممّن جرى على هذا التفتازاني في المطول، وفي كلام أمير المؤمنين عليه السلام في النهج ـ في وصف ابتداء خلق الدنيا ـ: «عارفاً، ـ يعني: الباري ـ بقرائنها وأحنائها» [نهج البلاغة: ص٤٠]، فيبطل هنا التخصيص بالكلية. (منه رحمه الله).

(٢) وممّن جرى على ذلك أيضاً والده في (مجمع البحرين: ج ٥/ ٩٦). مادة: عَرَف

(٣) لعله إشارة إلى ما ذكره آنفاً في الحاشية من إطلاق لفظ المعرفة على الله تعالى في كلام أمير المؤمنين عليه السلام، فيبطل التخصيص.

والظاهر أنّ (عَرَف) تتعلق بالجزئيات المدركة بالحواس الخمس، وبالبسائط. وعَلِم تتعلق بالمركبات والنسب. كما أنّ (عَرَف) تستعمل مسبوقة بالعدم، و(عَلِم) قد لا تستعمل كذلك، فيكون عدم إطلاقها على الباري من هذه الناحية لا من الناحية الأخرى.

فمن هنا يكون إطلاق مادة (عَرَف) على المركبات أو على علم الله تعالى ـ كما ذكره رحمه الله من كلام أمير المؤمنين عليه السلام ـ هو من إطلاق (عَرَف) وإرادة (عَلِم). فتأمل.

(٤) أي: الحكم على الشيء مع حصول صورته عند العقل إيجاباً أو سلباً، وهو المناسب لترتب الثواب والعقاب، فإنّ الإطلاقات الباقية لا مجال لأن تكون هي المنصرف من (المعرفة)؛ لأنّها لا تتناسب ظاهراً مع ترتب الثواب والعقاب.

.....

الحكم إلّا أنّه لابدّ فيه من كونه جازماً ثابتاً[١]، وإلاّ كان التصديق ظنّاً أو تقليداً، وليس الواجب شيئاً من ذلك، بل الاتّصاف به موجب للذم، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

والأصول: جمع أصل، وهو ما يبتني عليه غيره[٢].

والدين: الجزاء، ومنه قوله تعالى: ﴿**يُوَفيهِمُ اللَّهُ دينَهُم**[٣]﴾[٤]. ومنه[٥] قوله: ﴿**ولَهُ الدِّينُ واصِباً**﴾[٦]، ومنه: «**كَمَا تُدِينُ تُدانُ**»[٧][٨].

والدين: الطاعة، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ**﴾[٩]، أي: لا

(١) الظاهر أنّه لا حاجة إلى قيد (جازماً ثابتاً)، فإنّ نفس (الحكم) يقتضي ذلك، وإلاّ لما صحّ كونه حكماً إلّا على نحو من العناية، فلا حاجة إلى إخراج الظن والتقليد بما ذكر.

(٢) لما يأتي من توقف العلوم الدينية عليه.

(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الدِينَ لَوَاقِعٌ**﴾ [سورة الذاريات: ٦]. (منه ﷺ).

(٤) سورة النور: ٢٥.

(٥) «منه» من «م».

(٦) سورة النحل: ٥٢.

(٧) انظر الكافي: ج٢/ ١٣٨.

(٨) أي: كفعلك تجازى، ويسمى الأول جزاءً مجازاً للازدواج، كما في قوله تعالى: ﴿**فمَن اعتَدى عَليكُم فاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ ما اعتدى عليكم**﴾ [البقرة: ١٩٤]، لكنه على عكس الحديث. (منه ﷺ).

(٩) سورة التوبة: ٢٩.

أجمع العلماء كافة

يطيعون الله طاعة حقّ، والمراد به هنا الشريعة، وسمّيت ديناً؛ لاشتمالها على ترتب الجزاء على الأعمال، كالحدود في الدنيا، والثواب والعقاب في العُقبى[١].

وسُمّي هذا الفن بأصول الدين؛ لتوقف العلوم الدينية عليه، من حديث وفقه وتفسير، إذ هي لولا ثبوت الواجب، الحكيم، القادر، المرسل للرسل، المنزّل للكتب، لم تثبت.

ولمّا قال المصنف رحمه الله: «فيما يجب».. شرع في ذكر دليل الوجوب، فقال: **(أجمع العلماء كافة)**، إتيانه بالجمع المفيد للعموم [و][٢] بقوله: (كافة)، كالصريح[٣] في أنّه لا خلاف لأحدٍ هنا، مع أنّ الأشاعرة بأسرهم يخالفون في بعض ما ادّعى عليه الإجماع[٤]، فإنهّم لا يقولون بامتناع شيء عليه تعالى وإن كان قبيحاً، إذ لا حسن ولا قبح عقليّين عندهم، فيجوّزون أن يدخل الأنبياء النار[٥]، ويخُصّص نعيم الجنان بالكفّار، ولا يعتقدون الإمامة الحق[٦][٧]،

(١) والظاهر رجوع المعنيين إلى معنى واحد متضمّناً الجزاء على الأعمال.

(٢) ما بين المعقوفين يقتضيه السياق.

(٣) في «م»: «يعطي».

(٤) قد اشتهر عنهم ذلك، ويأتي في الموارد الخاصة الإشارة إلى مصادره.

(٥) سيجيء أنّ تعظيم مَن لا يستحق التعظيم قبيح عقلًا، فنحن لا نجوّز ذلك لذلك. (منه رحمه الله).

(٦) انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٢٧١. ويأتي في مبحث الإمامة ما له نفع في المقام.

(٧) «الحق» ليس في «م».

على وجوب معرفة الله وصفاته الثبوتية والسلبية وما يصحّ عليه ويمتنع عليه

ويعتبر بعضهم التقليد في أصول الدّين.

وقيل[١]: مراد المصنف رحمه الله بالعلماء الإمامية[٢]، وإن وافقهم غيرهم، وحجيّة إجماعهم من دخول المعصوم فيهم.

(على وجوب معرفة الله) من أنّه موجود، واجب الوجود لذاته، **(و)** على وجوب معرفة **(صفاته الثبوتية)**، من القدرة، والعلم، والحياة، والإدراك، ونحوها[٣]. **((و)** على وجوب معرفة صفاته **(السلبية)**، من نفي التركيب، والجسم والعرض عنه[٤]، ونحو ذلك)[٥]. **(و)** على وجوب معرفة **(ما يصحّ عليه)** من الفعل الحسن، **(ويمتنع عليه)** من الفعل القبيح.

أمّا إدراك ذاته المقدسة فممّا لا مطمع فيه للملائكة المقرّبين، والأنبياء المرسلين[٦] فضلًا عن غيرهم. ففي الحديث عنهم عليهم السلام: «**إنّ اللّه احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار، وإن الملأ الأعلى يطلبون كما تطلبون**

---

(١) في «م»: «لعل».

(٢) في «م»: «ولعل بالإمامية».

(٣) وهي المعبرّ عنها بصفات الجمال.

(٤) وهي المعبرّ عنها بصفات الجلال.

(٥) ما بين القوسين ليس في «م».

(٦) ولذلك قال نبيّنا صلى الله عليه وآله: «**يا من لا يعلم ما هو إلّا هو**» [مهج الدعوات: ١٥٣]، (منه رحمه الله).

.....

أنتم»[١]. وفيه عن أبي جعفر عليه السلام: «**تكلّموا في خلق اللّه، ولا تكلّموا في اللّه، فإنّ الكلام في اللّه لا يزداد صاحبه إلّا تحيّراً**»[٢].

وعنه عليه السلام قال: «**اذكروا من عظمة اللّه ما شئتم، ولا تذكروا ذاته، فإنكم لا تذكرون منه شيئاً إلاّ وهو أعظم منه**»[٣]. وعنه عليه السلام: «**إياكم والتفكر في اللّه، ولكن إذا أردتم أن تنظروا إلى عظمة اللّه فانظروا إلى عظم خلقه**»[٤].

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**يا ابن آدم لو أكل قلبك طائر لم يشبعه، وبصرك لو وضع عليه خرق إبرة لغطاه، تريد أن تعرف بهما ملكوت السماوات والأرض، إن كنت صادقاً فهذا الشمس، خلق من خلق اللّه، فإن قدرت أن تملأ عينك منها فهو كما تقول**»[٥]. ومثل ذلك كثير[٦].

وفي جواب موسى عليه السلام لفرعون إيماء إلى ذلك، حيث قال[٧] له

---

(١) بحار الأنوار: ج٦٦/ ٢٩٢.

(٢) الكافي: ج١/ ٩٢، وفيه: (ولا تتكلموا).

(٣) التوحيد: ٤٥٥.

(٤) الكافي: ج١/ ٩٣. وفيه «إلى عظمته»، و«إلى عظيم خلقه».

(٥) الكافي: ج١/ ٩٣. وفيه (فهذه الشمس) ولعل الاشتباه من الناسخ.

(٦) وقد عقد الكليني في الكافي: ج١/ ٩٣ باباً في النهي عن الكلام في الكيفية. كما عقد الشيخ الصدوق رحمه الله في كتاب التوحيد باباً في ذلك أيضاً، وهو آخر باب منه، ونهج البلاغة مشحون بخطب أمير المؤمنين عليه السلام المتضمنة لذلك. فمن أراد الاستزادة فعليه بالمراجعة.

(٧) موسى. (منه رحمه الله).

.....

- حين قال[١] له: وما رب العالمين؟[٢]- : ﴿**رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنتُمْ مُوقِنِينَ**﴾[٣]، ولم يتنبّه فرعون لهذا، فقال لمن حوله: ﴿**أَلَا تَسْتَمِعُونَ**﴾[٤] إلى مناظرة هذا الشخص[٥] فإني سألته عن الذات فأجاب بذكر صفاتها، فلم يكن الجواب مطابقاً للسؤال.

ولم يتعرّض موسى عليه السلام لبيان غلطه وجهله، فذكر صفاتٍ[٦] أبين وأظهر من تلك الصفات، وأشار بذلك إلى أنّ السؤال عن حقيقته ليس دأب العقلاء[٧][٨]، فقال: (﴿**رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ**﴾، فعاند فرعون وقال ـ منهمكاً في جهله -: ﴿**إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ**﴾ فأبلغ موسى عليه السلام في جوابه متبعاً للأمر الإلهي، وقال)[٩]: ﴿**رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنتُمْ**

---

(١) فرعون. (منه رحمه الله).

(٢) أي: أي شيء هو من الأشياء المشاهدة. (منه رحمه الله).

(٣) اليقين، والإيقان: علم حاصل ثابت، لا شبهة فيه. (منه رحمه الله).

(٤) في «م» ﴿**إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ**﴾.

(٥) «إلى مناظرة هذا الشخص» ليس في «م».

(٦) إذ معنى قوله: ﴿**رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ**﴾ (سورة الشعراء: ٢٦)إنّه منشؤكم، ومنشؤهم، وهو أظهر من أنّه موجد جملة العالَم. (منه رحمه الله).

(٧) إنّ حقيقة الذات لا يمكن أن يعقل (منه رحمه الله).

(٨) وقد قيل في تقريب ذلك: إنّ إدراك المحدود لابد أن يكون لمحدود، لاستحالة إدراك المحدود للامحدود، كما قيل: إنّه تعالى محيط بكل شيء فكيف يكون محاطاً بشيء.

(٩) ما بين القوسين ليس في «م».

والنبوة والإمامة والمعاد بالدليل

تَعْقِلُونَ[١]﴾[٢].

(و) أجمعوا أيضاً على وجوب معرفة **(النبوة والإمامة والمعاد)** حال كون تلك المعرفة حاصلة **(بالدليل)**، وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

وهو قد يكون عقلياً محضاً كقولك: العالَم ممكن[٣]، وكلّ ممكن[٤] حادث، فالعالَم حادث.

وقد يكون مركباً من العقل والنقل، وذلك إمّا أن تكون مقدماته بعضها عقلي وبعضها نقلي، كقولك: الوضوء عمل، وكلّ عمل لابدّ له من نيّة، لقوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات»[٥].

أو تكون كلّها نقلية لكنها منتهية إلى العقل، كقولك: تارك الأمر عاصٍ، لقوله تعالى: ﴿**أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي**﴾[٦] وكلّ عاص يستحقّ[٧] النار، لقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ**﴾[٨]. ولا يتركب من النقليات

(١) هنا معارضة لقول فرعون: إنّ رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون. (منه رحمه الله).

(٢) سورة الشعراء: ٢٣-٢٨.

(٣) في «م» «متغيّر».

(٤) في «م» «متغيّر».

(٥) وسائل الشيعة: ج١/ ٣٤.

(٦) سورة طه: ٩٣.

(٧) في «م»: « مستحق».

(٨) سورة الجن: ٢٣.

لا بالتقليد

المحضة، وإلّا جاء الدور[١]. واعلم أنّ كلّ ما يتوقف عليه ثبوت النقل -كالقدرة مثلاً- فلا يجوز إثباته بالنقل[٢]، وكلما يتساوى طرفاه بالنسبة إلى العقل، (كإعادة غير المكلّف الذي لا له ولا عليه)[٣] فلا يجوز إثباته بالعقل، وماعدا هذين يجوز إثباته بكلّ منهما، كالوحدانية[٤].

و (**لا**) يكفي أن تكون تلك المعرفة (**بالتقليد**)، وهو قبول قول الغير من غير حجة[٥]، كما تسأل عالماً عن استحباب القنوت أو وجوبه، فيقول بأحدهما، فتعتقد ذلك وفقاً لاعتقاده[٦]،

---

(١) وذلك لتوقّفها على المعرفة المدلول عليها بالقياس المذكور، فلا معنى لتوقّف القياس عليها.

(٢) وذلك لوضوح أنّ ثبوت النقل متفرع على حجيته - الذي هو معنى جعله سبحانه وتعالى له- وهو متفرع على قدرته، فثبوت النقل متأخر عن ثبوت القدرة بمراتب.

(٣) مابين القوسين ليس في «م».

(٤) أمّا بالعقل فواضح، وأمّا بالنقل فلأنّ ثبوته المتفرع على حجيته لا يتفرع على وحدانية الله سبحانه وتعالى، لعدم الملازمة بينهما، بل يكفي في إثبات الوحدانية عدم كذب المخبر بها.

(٥) لم يتضح القيد المذكور، فإنّ معنى التقليد يقتضي كونه من غير حجة. اللّهم إلاّ أن يريد من غير حجة علمية لا عملية. أي: من غير علم.

(٦) ولا تختص حرمة التقليد بما إذا لم يفض إلى العلم؛ بل يجب العلم والاعتقاد بهذه الأصول من دون تقليد سواء أدى التقليد إلى العلم أم لا.

نعم الظاهر: أنّه لا يجب العلم بها تفصيلاً، كالعلم بخصوصيات قدرته وعلمه، بل وحدانيته سبحانه وتعالى بطريق الاستدلال عليها والبرهان العقليّ، فيجوز العلم بذلك ←

.....

خلافاً لبعضهم فإنّه قد اكتفى به[١]، بل أوجبه أناس وحرّموا النظر[٢].

والحجة للمصنّف ﷺ - مع الإجماع المدّعى -: أنّه مع تساوي الناس في العلم واختلافهم في المعتقدات، فالمكلّف لا يخلو:

إمّا أن يقلّد الجميع، ويلزم منه اجتماع المتناقضات وحقيّتها.

أو يقلّد البعض دون البعض، فإمّا لمرجح، أو لا، الثاني: ظاهر البطلان، والأول[٣]: خارج عن التقليد.

ولأنّ الله ذمّ التقليد في مواضع من الكتاب العزيز، وحثّ على[٤] النظر. أمّا الأول[٥] فبقوله تعالى: ﴿**بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ**

← ولو إجمالاً، كما قد يتضح ذلك في مطاوي هذه المباحث. ويأتي جواز الاستدلال عليه بطريق الانتقال من المعلول إلى العلّة، وهو المقصود من العلم به إجمالاً.

(١) تأتي الإشارة إلى مَن ادّعى ذلك إن شاء الله تعالى.

(٢) تأتي الإشارة إلى مدّعيه إن شاء الله تعالى.

(٣) وهو التقليد لمرجح.

لا يخفى أنّه لما كان الترجيح من حيث المعتقدات لا من حيثية أخرى، كالأعلميّة أو نحوها، فترجيح أحدهم لابدّ من أن يكون مبنياً على صحة معتقده، ولابدّ حينئذٍ من أن يكون مسبوقاً بالحكم على صحته، وهو يقتضي خروجه عن التقليد، وبناءه على النظر، ولو كان مبنياً على التقليد أيضاً للزم التسلسل الباطل، أو الانتهاء إلى الحكم، وهو المطلوب.

(٤) في «م» «وحرّم».

(٥) وهو ذمه سبحانه وتعالى التقليد.

.....

مُهْتَدُونَ﴾[١].

وقوله: ﴿**إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ**﴾[٢]. وقوله: ﴿**إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنْ الْحَقِّ شَيْئًا**﴾[٣]، خرجت الفروع بالإجماع[٤]، فبقيت الأصول.

وأما الثاني[٥] فبقوله تعالى مخاطباً لنبيّه ﷺ: ﴿**ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾[٦].

وقوله: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ**﴾[٧]، وإذا كان ذلك له ﷺ فالأمة أولى لوجوب التأسي به[٨].

---

(١) سورة الزخرف: ٢٢.

(٢) سورة البقرة: ٧٨.

(٣) سورة يونس: ٣٦.

(٤) ولا اعتداد بخلاف الحلبيينّ المانعين من التقليد حتى في الفروع، وقد ذكرنا الحجة عليهم في وسائل السؤول. (منه رحمه الله).

(٥) وهو حثه سبحانه وتعالى على النظر.

(٦) سورة الأحقاف: ٤.

(٧) سورة محمّد: ١٩.

(٨) لم تتضح الأولوية من وجوب التأسي، وكأنّ وجه الأولوية: أنّه لما كان النبيّ ﷺ- مع عظيم زلفته، وجلالة قدره، واتصاله بالملكوت الأعلى- يؤمر بالعلم بأنّه لا إله إلّا الله، فالأمة أولى لبعدهم عمّا عليه ﷺ، لكنه ليس لأجل وجوب التأسي به ﷺ، بل للزومه حينئذٍ عقلاً عليهم بالأولوية.

.....

احتجوا بلزوم الدور لو وجبت بالنظر؛ واللازم باطل، فالملزوم مثله.

بيان الملازمة: أنّ وجوب النظر علينا[١] موقوف على وجوب اتّباعنا للسمع، ووجوب الاتّباع موقوف على وجوب النظر، (وهكذا لو لم تجب بالتقليد عينياً)[٢].

وأمّا بطلان اللازم فظاهر، وسيجيء التنبيه عليه، وبأنّ[٣] النبيّ صلى الله عليه وآله لم يكلّف الأعرابي بأكثر من الشهادتين، وكان يحكم بإيمانه، ولو كان الاستدلال واجباً لكلّفه به[٤].

---

(١) في «م» «عينياً».

(٢) ما بين القوسين من «م».

(٣) عطف على قوله: (بلزوم).

(٤) كأنّه يشير إلى قضية الأعرابي الذي جاء إلى النبيّ صلى الله عليه وآله فأنكر على النبيّ صلى الله عليه وآله، ثم قال له: «و اللّات و العزّى لا آمنت بك أو يؤمن بك هذا الضّبّ، و أخرج الضّبّ من كمّه فطرحه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: إن آمن بك آمنت بك. فقال صلى الله عليه وآله: **يا ضبّ**.. فكلّمه الضّبّ بلسان طلق فصيح عربيّ مبين يفهمه القوم جميعاً: لبّيك و سعديك يا رسول ربّ العالمين.

فقال صلى الله عليه وآله: **مَن تعبد**؟ قال: الّذي في السّماء عرشه، و في الأرض سلطانه، و في البحر سبيله، و في الجنّة رحمته، و في النّار عذابه. فقال صلى الله عليه وآله: **فمَن أنا يا ضبّ**؟ قال: أنت رسول اللّه و خاتم النّبيّين، قد أفلح مَن صدّقك، و قد خاب مَن كذّبك. فقال الأعرابيّ: أشهد أن لا إله إلّا اللّه و أنّك رسول اللّه حقّا..» الحديث. رواه جملة من ←

.....

ولأنّه عليه السلام قال: «**عليكم بدين العجائز**»[١].

ولأنّه عليه السلام نهى الصحابة عن الكلام في[٢] القدر[٣].

ولأنّه لم يُنقل عنه ولا عن الصحابة الاشتغال بالنظر؛ لأنّه لو كان لتوفرت الدّواعي على نقله، كما نقل اشتغالهم بالمسائل الفقهية على اختلاف أصنافها، وقد قال صلى الله عليه وآله: «**من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو ردّ**»[٤].

ولأنّ الأصول أغمض أدلة من الفروع، فهي أحرى بالتقليد[٥].

ولأنّ النظر مظنّة للوقوع في الضلال لكثرة الشكوك والشبهات، فالتقليد أسلم منه.

ولأنّ قول الموثوق به أوقع في النفس مما تفيده هذه الدلائل المدوّنة.

← العامة. (انظر بحار الأنوار: ج٦٢/ ٢٢٠)

(١) لم يؤثر ذلك عنه صلى الله عليه وآله كما سيذكره المصنّف في الجواب.

(٢) في «م» «عن».

(٣) سيأتي في جواب المصنف قدس سره المنع من ذلك.

(٤) عوالي اللآلي: ج١/ ٢٤٠ حديث ١٦٠. وكأنّه كبرى للاستدلال على عدم وجوب النظر.

(٥) كأنّه: بعد التسليم بصحة التقليد بالفروع يكون التقليد في الأصول أولى؛ لأنّه أغمض منها، مع أنّهم لا يقولون بالاجتهاد، فلم يتضح قولهم بالتقليد المصطلح عليه في الفروع، بل جلّهم يعتمد على الأحاديث الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وآله والعمل بظاهرها من دون الرجوع إلى علمائهم على نحو التقليد والاجتهاد المعتمد لدى الشيعة الإمامية.

.....

ولقولـه تعالى: ﴿فَاسْـأَلُوا أَهْـلَ الذِّكْـرِ إِنْ كُنْتُـمْ لاَ تَعْلَمُـونَ﴾[١]، وهو أعمّ من الفروع والأصول.

وأُجيـب عـن الأول: أنّـه مبنـيّ عـلى أنّ وجـوب النظـر سـمعيّ لا عقـليّ، والثابـت - كـما سـتعرف - خلافـه[٢].

وعـن الثـاني: أنّ الاكتفاء بالشـهادتين مـن الكفّار للعلم بكونهـم عالمين بتلك الأصـول إجمـالاً، كـما قال الأعـرابي حين سُـئل: بِمَ عرفـت ربّك؟ فقـال: البعرة تـدلّ عـلى البعـير، والأثـر يـدلّ عـلى المسـير، أفسـماء ذات أبـراج، وأرض ذات فجـاج[٣] لا يدلان عـلى اللّطيـف الخبير!»[٤].

وعـن الثالـث: بالمطالبـة بصحـة الحديـث، إذ لم يوجـد في الكتب المعتـبرة[٥]، بـل قيل: هو مـن كلام سـفيان الثـوريّ[٦]،

---

(١) سورة النحل: ٤٣.

(٢) وهـو أنّ وجـوب النظـر عقـلّي بـل فطـريّ، ولا يحتـاج إلى تكلّـف إثباتـه بالسـمع، كـما يأتي الـكلام فيـه مفصـلاً إن شـاء الله تعالى.

(٣) الفجّ: الطريق الواسع بين الجبلين، والجمع (الفجاج) صحاح [:١/ ٣٣٣] (منه ﷺ).

(٤) يذكـر هـذه المقولـة كثـير ممّـن تعرض للاسـتدلال على إثبـات الصانـع، ولم يتعـرّض للقصة التـي تضمنتهـا. (انظر بحـار الأنـوار: ٦٦ / ١٣٤)

(٥) كشف الخفاء للعجلوني: ج٢/ ٧٠.

(٦) أبـو عبـد الله، سـفيان بـن سـعيد بـن مسروق الكـوفّي. وعـن تقريب ابـن حجر: سـفيان بن سـعيد بـن مـسروق الثـوريّ، أبـو عبـد الله الكـوفيّ، ثقـة، عابـد، إمـام، حجة، مـن رؤوس الطبقـة السـابقة، وكان ربّـما دلّـس. (انظر الكنـى والألقـاب: ج٢/ ١٣٣)

.....

فإنّه رُوي[١] أنّ عمرو بن عبيد المعتزليّ[٢] قال: إنّ بين الكفر والإيمان منزلة بين منزلتين[٣]، فسمعته عجوز فقالت: إنّ الله يقول: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ**

(١) في الكافي عدّة أخبار تدلّ على أنّ بين الكفر والإيمان منزلة بين منزلتين، وهي منزلة العاصي؛ لأنّه يخرج عن الإيمان ولا يدخل في الكفر، ولابدّ في ذلك من أن نقول: يخرج من الإيمان الكامل، كما في بعضها مَن أنّه فارقه روح الإيمان؛ لقيام الدليل على أنّ المعصية لا تخرج من الإيمان ما لم يكن ضرورياً أو استخفافاً. نعم يوجب صدق الفسق على الفاعل (منه رحمه الله).

(٢) الظاهر هو أبو عثمان، أو أبو مروان، عمرو بن عبيد بن باب، البصريّ، المعتزليّ، القدريّ، متكلّم، مفسّر. له أخبار مع المنصور وغيره، توفي بحران سنة ١٤٤ هـ. (انظر معجم المؤلفين: ٨/ ٩)

(٣) ذكر الشارح رحمه الله في الهامش السابق أنّ في الكافي عدة أخبار تدلّ على أنّ بين الكفر والإيمان منزلة بين منزلتين. وذلك في ج٢/ ٣٨١ في باب أصناف الناس، وقد روى في الباب المذكور صحيحة زرارة، وهي من غرائب ما رُوي عنهم عليهم السلام، فقال: عن زرارة قال: «دخلت أنا وحمران ـ أو أنا وبكير ـ على أبي جعفر عليه السلام، قال:

قلت له: إنا نمدّ المطمار، قال: **وما المطمار؟** قلت: التر – وهو خيط للبناء يقدر به استواؤه– فمَن وافقنا من علويّ أو غيره تولیناه، ومَن خالفنا من علويّ أو غيره برئنا منه.

فقال لي: **يا زرارة، قول الله أصدق من قولك، فأين الذين قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً﴾** (سورة النساء: ٩٨) **أين المرجون لأمر الله؟ أين الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً؟ أين أصحاب الأعراف؟ أين المؤلّفة قلوبهم؟**

←

.....

﴿فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾، فلم يجعل الله من عباده إلّا المؤمن والكافر، فبطل قولكم، فسمع سفيان فقال: عليكم بدين العجائز[1].

وعن الرابع: أنّ النهي عن الجدال، كما قال الله تعالى: ﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾[2]، ولو كان جدالهم بالحق لما صحّ النهي عنه؛ لكونه مأموراً به[3].

← وزاد حمّاد في الحديث قال: فارتفع صوت أبي جعفر وصوتي، حتى كان يسمعه مَن في الدار، وزاد فيه جميل عن زرارة: فلما كثر الكلام بيني وبينه، قال لي: **يا زرارة حقّاً على الله أن [لا] يدخل الضلال الجنة**».

هذا، مع أنّه ذكر جملة من الروايات الشريفة الدالّة على عدم المنزلة المذكورة، مثل ما ورد من أنّ مَن دخل باب عليّ كان مؤمناً، ومَن خرج منه كان كافراً، ونحو ذلك. انظر الكافي ٢: ٣٨٨. وقد أشار ﷺ في الهامش السابق إلى وجه الجمع بين هذه النصوص المتعارضة بحسب الظاهر، حيث لا يمكن البناء على ذلك لما يلزمه من لوازم شرعية لا قائل بها، ولا مجال لبسط الكلام في ذلك لئلا نخرج عن الاختصار.

(١) بحار الأنوار: ج٦٦/ ١٢٥ وما بعدها، وقد ساق المجلسّي الاستدلال بعينه، وأجاب عنه بعدة إجابات، منها ما أجاب به الشارح. كما أنّ الآمديّ علي بن أبي علي بن محمّد التغلبيّ الحنبليّ ثم الشافعيّ المتوفى سنة ٦٣١هـ، ذكر في كتابه الإحكام: ج٤/ ٢٢٤ عين ما ذكره الشارح من الاستدلال على وجوب التقليد، وحرمة النظر، وأجاب بما ذكره الشارح أيضاً مع اختلاف يسير.

(٢) سورة غافر: ٥.

(٣) «به» ليس في «م».

.....

قال الله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[١]، ومجادلة النبيّ ﷺ لابن الزِّبَعرى[٢] مشهورة[٣][٤].

وعن الخامس: بالمنع من عدم النقل، بل قد تواتر أنّهم كانوا يبحثون[٥] عن دلائل التوحيد والنبوة، وما يتعلّق بهما، ويقرّرونهما مع المنكرين، حتى أنّ ذلك لفي الكتاب، والأخبار مشحونة به[٦].

---

(١) سورة النحل: ١٢٥.

(٢) ضبطه بعض علمائنا بكسر الزاي وفتح الباء، وقيل: إنّه الرجل السيّئ الخلق. ويطلق على كثير الشّعر في الوجه والحاجبين واللّحيين، وقال: وقد يقال: بفتح الزاي وإسكان الباء وفتح العين وتشديد الياء (منه رحمه الله).

(٣) قيل: لمّا نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ... الآية﴾ [سورة الانبياء: ٩٨] وبلغ ابن الزبعرى، قال: لأخصمن محمّداً، فقال: يا محمّد أليس قد عبدت الملائكة والمسيح؟! فقال له: **ما أجهلك بلسان قومك! إنّ (ما) [لما] لا يعقل**، فنزلت هذه الآية: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَى أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ**﴾. (منه رحمه الله).

(٤) اسمه عبد الله، وهو أحد شعراء قريش، كان يهجو المسلمين ويحرض عليهم الكفّار، كما كان يهجو النبيّ ﷺ، وقصته في الفرث والدم مشهورة، وقد هرب يوم فتح مكّة، ثم رجع إلى رسول الله ﷺ فاعتذر فقبل ﷺ عذره. انظر الكنى والألقاب: ج١/ ٢٩٣.

(٥) وكذلك الأئمة عليهم السلام وأصحابهم كانوا يبحثون مع مخالفيهم فيها، ويقرّرون لهم الأدلة، وقصة الإهْلِيلَجة عن الصادق عليه السلام مشهورة. (منه رحمه الله).

(٦) لا يخفى أنّ احتجاجات الكتاب المجيد أوضح من أن تذكر هنا، فإنها مبنية على الاحتجاج لإثبات التوحيد والعدل والنبوة.

←

.....

غاية ما في الباب أنّهم لم يُكثروا فيه التدوين كالكتب الفقهية؛ لوضوح الأمر، مع قلة الشُّبهة بالنسبة إليهم، لحدّة قرائحهم، ومشاهدتهم الوحي المقتضية لفيضان الأنوار على قلوبهم، وإلّا لزم أنّهم كانوا جاهلين بالله وصفاته، حاشا مثلهم عن مثله[1].

وعن السادس: بالمنع من الأغمضيّة في الأصول، بل هي أجلى من الفروع بكثير، وأين المنوط بالأمارات من المقطوع به؟

وعن السابع: بأنّ المقلّد هو الذي يظنّ عليه الوقوع في الضلال، لا الناظر المستقصّ[2] للآثار بالمنار، مع أنّ المظنّة المذكورة في الناظر جارية في

← أمّا الصحابة فإنّهم لمّا لم يكثروا الحديث عن ذلك لحدة قرائحهم، وقلة الشُّبه عندهم، كما ذكره الشارح؛ لذا حينما كثرت الشبه، ونشأت فرق الملاحدة والزنادقة في عصر الصادقين عليهما السلام بدؤوا بالتصدي لذلك بشكل منظّم منهم عليهما السلام ومن تلامذتهم الذين تربوا على أيديهم لردّ الشُّبهات. والاستدلال على وجود الله سبحانه وتعالى. وقصة الزنديق المصريّ الذي حاججه أبو عبد الله الصادق عليه السلام، وأسلم على يديه حتى صار من تلامذته، وحسنت طهارته ورضي بها أبو عبد الله عليه السلام مشهورة. راجع عنها الكافي: ج١/ ٧٢ وما بعدها. كما أنّ محاججة الديصانيّ مع هشام بن الحكم ورجوع هشام ـ بعد إعيائه ـ إلى أبي عبد الله عليه السلام مشهورة، راجع عنها التوحيد: ١٢٢. وغيرهما كثير.

(١) مع أنّ هذا وحده غير كافٍ للاستدلال، بل يصلح أن يكون مؤيداً للمطلب ولو باعتبار ما يلزمه من خروجهم عن الملة الذي هو واضح البطلان.

(٢) قصّ أثره أي تتبّعه، وكذلك اقتصّ أثره وتقصص أثره، والقصّة الأمر والحديث. ←

.....

المقلّد -بالفتح- فتسلسل[١]، أو ينتهي إلى ناظر، ويلزم المحذور مع زيادة احتمال كذبه.

وعن الثامن: أنّه كلام خطابيّ، فلا يصلح لإثبات المسائل العلمية، مع منع كون التقليد أوقع في النفس، بل الأمر بالعكس.

وعن التاسع: بأنّ السؤال عن بشرية الأنبياء، أو أنّ أهل الذكر هم المعصومون، كما تواتر بذلك النقل[٢]، وكلامهم يفيد القطع[٣].

هذا، وربّما ابتنى الخلاف في هذه المسألة على الخلاف في أنّ الأصول هل يُشترط فيها مطلقاً القطع، أم يكفي فيها مطلقاً الظن، أم هو شرط في الكلامية فقط، أم هو خاص ببعضها؟.

➡ الصحاح [٣/ ١٠٥١]، (منه رحمه الله).

(١) لاحتياجه حينئذٍ إلى التقليد، والمقلّد أيضاً يحتاج إليه فيتسلسل.

(٢) انظر الكافي: ج١/ ٢١٠. وفي بعض الأحاديث تصريح بأنّ الذكر هو النبيّ صلى الله عليه وآله، وأنّ أهل بيته المعصومين عليهم السلام هم المسؤولون، فعن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ أنّه قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **الذكر أنا والأئمة أهل الذكر**..» الحديث، لكنْ في بلوغ الروايات المذكورة حدّ التواتر -كما ذكره الشارح- نظر، نعم يكفي استفاضتها في ذلك.

(٣) لا يخفى أنّ الدور الذي ذكره في ثبوت القدرة بالنقل لا يأتي هنا؛ لأنّه ليس مما يتوقف عليه النقل.

.....

حجّة المشترطين للقطع: الآيات الناهية عن الظّن[١].

حجة المكتفين بالظّن: قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ* الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿**هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهْ* إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلاَقٍ حِسَابِيهْ* فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ* فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ**﴾[٣][٤].

وإطلاق الظنّ على العلم مجاز[٥]، فالمصير إليه ليس بلازم ما لم يقم دليل، وهو مفقود هنا. وإذا كفى الظنّ في أمر المعاد كفى في غيره بالطريق الأولى[٦].

والآيات المانعة منه ممكن أن يراد بها الظنّ الخاص، وهو الذي يكون

---

(١) قد تقدّم بعضها عند الكلام في حجة المصنّف رحمه الله وقول الشارح: «ولأنّ الله ذم التقليد...».

(٢) سورة البقرة: ٤٥ـ٤٦.

(٣) سورة الحاقة: ١٩ـ٢٢.

(٤) يمكن الاستدلال بها على أنّ الجنّة في السماء، وهو مرويّ عن الأئمة عليهم السلام، وموضعها فوق السماء، وسقفها العرش (منه رحمه الله).

(٥) هذا من تمام الاستدلال، وهو دفع دخل محتمل، وحاصله: أنّه يمكن إرادة العلم من الظنّ الوارد في الآيات المذكورة، كما ورد في بعض الآيات، كقوله تعالى: ﴿**فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ**﴾ (الأنبياء: ٨٧)، وغيره. ومعه كيف يمكن الاستدلال بها على حجية مطلق الظن؟. فأجاب بقوله: «وإطلاق...».

(٦) الظاهر: أنّ الأولوية من ناحية أهمية المعاد على سائر الأصول، لأنّ العلم به يدفع إلى الفحص عن الأصول الأخرى، وإلّا فلا معنى محصل لها.

.....

مستنده تقليد السلف، لا الذي يكون[١] مستنده الدّلائل[٢]، كما يرشد إليه[٣] قوله تعالى حكاية عنهم: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾[٤]، وللعلم[٥] بتعذّر القطع في كثير من مسائل الأصول، ككون الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، وأمثالهما[٦].

وأمّا المفصّل فلم يحضرني له حجّة يعتدّ بها غير أنّ المخصّص بالبعض[٧] - أعني: الكلامية التي يتوقف عليها الإيمان، كالتوحيد، والنبوة، والإمامة، والمعاد، والعدل - قد يحتج له:

بأنّه لولا اشتراط القطع فيها، وإنه لا يعدم للزم إمّا تكليف ما لا يُطاق، أو صحة جميع الأديان[٨]، وكلاهما محال، والآيات الدالة على الاكتفاء بالظنّ في

---

(١) «يكون» ليس في «م».

(٢) لا يتناسب التعبير بالدلائل مع اعتبار الظنّ، حيث إنّ الظاهر من (الدلائل) هو البيّنات الموجبة لليقين.

(٣) وهو إرادة تقليد السلف.

(٤) البقرة: ١٧٠.

(٥) هذا دليل آخر على المدّعى.

(٦) المقتضي لعدم إمكان اشتراط العلم في المسائل الاعتقادية، لكن الملازمة غير واضحة.

(٧) القول بهذا التخصيص حكاه شيخنا البهائي رحمه الله عن بعضهم في حواشيه على العضدي وقال: إنّه غير بعيد من الإنصاف. (منه رحمه الله).

(٨) يلزم من صحة الأديان اجتماع المتناقضات، أو تقول: الصحيح أحدها، فإما أن يحرز ←

.....

أمـر المعـاد يجري فيها ذلـك مجرى القطـع، كما قاله الشـيخ أبو عـلي رحمه الله وغيره[١].

بقـي في المقـام بحـث وهـو أنّ[٢] النظـر الواجـب في مـا ذكـره المصنّـف رحمه الله هل هو عقلي أم شرعي؟

ذهبت الإمامية إلى الأول، والأشاعرة إلى الثاني[٣]، والحجة للأولين من وجوه:

الأول[٤]: أنّ شـكر المنعـم واجـب عقـلًا، ونعـم الله عـلى العبـد أكثـر من أن

← الظـنّ في غـيره وإن كان فاسـداً، أو لا، فـإن كان الثـاني ثبـت المطلـوب، وإن كان الأول لزم أن تعـذر المشـبّهة والمجسّـمة وغيرهمـا مـن الفـرق المخطئـة في الديـن. وهـو باطـل إجماعاً. (منه رحمه الله).

(١) هـو الشـيخ أبـو عـلي الفضل بن الحسـن بن الفضـل الطبرسّي، ابـن الفضل وأبـوه، والمذعن بفضلـه أعـداؤه ومحبـوه، الفقيه النبيـه، الثقة الوجيـه، العالم الكامـل، المفسّر العظيم الشـأن، صاحـب كتـاب مجمـع البيـان، الـذي كان مـن أجـلّاء الطائفـة الإماميـة، انتقل من المشـهد الرضـويّ إلى سـبزوار سـنة ٥٢٣، وتـوفي في سـبزوار سـنة ٥٤٨. انظـر الكنـى والألقـاب: ج٢/ ٤٤٤. والآيـات المشـار إليهـا كقوله تعـالى: ﴿**الَّذِيـنَ يَظُنُّـونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُـو رَبِّهِـمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْـهِ رَاجِعُـونَ**﴾ (البقـرة: ٤٦)، وقوله تعالى: ﴿**قَالَ الَّذِيـنَ يَظُنُّونَ أَنَّهُـمْ مُلاَقُو الله...**﴾ الآية (سـورة البقـرة: ٢٤٩)، وغيرهمـا الظاهـرة في كفاية الظنّ لسـياقها مسـاق المـدح. وقد ذكر في مجمـع البيـان: ج١/ ١٩٦ في تفسـير الآيـة الأولى: أنّ الظـنّ فيهـا بمعنى العلـم واليقين. (انظر التبيـان: ج١/ ٢٠٥)

(٢) «أنّ» ليس في «م».

(٣) لعدم اعترافهم بحكم العقل في هذه الموارد وغيرها، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

(٤) هذا الوجه مبني على وجوب شكر المنعم.

.....

تُحصى، فإنّ كلّ عاقل إذا فكّر في نفسه رأى عليها نعماً ظاهرة وباطنة، أصليّة وفرعيّة، دقيقة وجليلة، روحانيّة وجسمانيّة، إلى غير ذلك. وظاهر أنّ مَن أنعم عليه بمثل هذه النعم، ولم يلتفت إلى منعمه، ولم يعرف له بإنعام، ولم يدّع بكونه منعماً في حقّه، ولم يتقرّب إلى مرضاته أصلاً، ذمّه العقلاء قاطبةً، واستحسنوا سلب تلك النعم عنه، وهو معنى الوجوب العقليّ، ومتى كان كذلك وجبت معرفة المشكور أولاً، إذ شكره بدون معرفته محال.

الثاني[1]: أنّ كلّ عاقل إذا رأى نفسه مستغرقةً بنعم عِظام جِسام، وقد جوّز عقله إمكان[2] إرادة الشكر من المنعم على تلك النعم، وأنّه لو لم يشكره لسلبها عنه، حصل - بلا مرية - للنفس اضطراب، وخوف عقوبة، ودفع الألم واجب عقلاً، فيكون الشكر كذلك[3] لتوقّفه عليه، فتكون المعرفة كذلك لتوقف الشكر عليها.

الثالث: أنّ النظر واجب بالاتفاق[4]، وهو دائر بين كونه عقلياً، أو

(١) مبنى هذا الوجه على وجوب دفع الضرر المحتمل الذي هو مدرك لكلّ عاقل، وهذان الوجهان هما العمدة في وجوبه عقلاً.

(٢) «إمكان» ليس في «م».

(٣) أي: واجب عقلًا.

(٤) والانحصار فيه مطلقاً. (منه ﷺ).

.....

سمعياً. الثاني منتفٍ على تقدير ثبوته، فتعيّن الأول.

ووجه الانتفاء أنّه يلزم منه ـ على تقديره[١] ـ إفحام[٢] الأنبياء، وهو باطل[٣] فكذا ملزومه.

بيان ذلك: أنّ المكلّف إذا دُعي للنظر في المعجزة، له أن يقول: أنا لا أنظر حتى أعلم وجوب النظر[٤]، ولا أعلم وجوبه إلاّ بثبوت شرعك، الموقوف على صدقك، الذي لا يُعلم إلّا بالنظر في معجزتك، فيدور وينقطع النبيّ.

وأورد الأشاعرة على الوجهين الأوّلين[٥]:

بأنهما مبنيّان على قاعدة التحسين والتقبيح العقليّينِ، ونحن لا نسلّمهما، ولئن سلّمنا، لا نسلّم أنّ العرفان يدفع الخوف، لجواز خطور الخطأ، فيبقى الخوف بحاله[٦].

---

(١) على تقدير ثبوته والانحصار فيه، وإلاّ فلا مانع من أن يكون ثبوته بالعقل والشرع، كما سيجيء في جواب الأشاعرة. (منه رحمه الله).

(٢) كلّمته حتى أفحمته، إذا أسكته في خصومة. (منه رحمه الله).

(٣) لأنّ الله تعالى إنّما أرسل الأنبياء ليكونوا حججاً على العباد، فلا يجوز منه تعالى أن يمكّن المعاندين من إلزامهم، فإنّ في ذلك نقض الغرض، وهو قبيح عقلاً، فيكون على الله محالاً. (منه رحمه الله).

(٤) لأنّه إذا نظر تثبت النبوة، وإذا ثبتت النبوة وجب النظر حينئذٍ.

(٥) وهما: وجوب شكر المنعم، ووجوب دفع الضرر المحتمل.

(٦) انظر شرح إحقاق الحق: ج١/ ١٦٠ وما بعدها.

.....

وبـأنّ النقـل والعقل يدلّان عـلى نفي وجوبه بالعقـل، أمّا النقـل فقوله تعالى: ﴿**وَمَـا كُنَّـا مُعَذِّبِـينَ حَتَّـى نَبْعَـثَ رَسُـولاً**﴾[١] نفـى التعذيب قبل بعثة الرسـول، فلـو كان الشـكر واجبـاً بالعقـل لـكان الإخلال بـه موجبـاً للتعذيـب، وإن كان قبل الرسـول.

وأمّـا العقـل فـلأنّ الشـكر لا فائـدة فيـه بالنظـر إليـه، فيكـون عبثـاً، لأنّ الفائـدة إمّـا تعـود إلى الشـاكر، أو إلى المشـكور، إمّـا في الدنيـا، أو في الآخـرة. والـكلّ غـير حاصـل.

أمّـا عودهـا إلى المشـكور فهـو غنـيّ عـن العالمـين، وأمّـا إلى الشـاكر في الدنيـا فظاهـر عدمـه، وأمّا إليـه في الآخرة فظاهر عدم اسـتقلال العقل بـإدراك المغيّبات.

وأيضـاً الشـكر قـد يتخوّف منـه العقـاب[٢] عليه؛ لاحتـمال أن لا يقـع بحال المشـكور، أو يقـع مماثلاً للاسـتهزاء، كـما في الملـك واللّقمة[٣].

---

(١) سورة الإسراء: ١٥.

(٢) «العقاب» ليس في «م».

(٣) هـو مـا قالـوه: مـن أنّ الشـكر يجري مجـرى فقير حـضر مائدة سـلطان عظيم الشـأن، يملك شرق الأرض وغربهـا، فتنـاول منهـا لقمـة، وطفـق بالثنـاء ـ بعـد ذلـك ـ على ذلـك الملك، والسـجود لـه، وإشـاعة مدحـه في المحافـل، لأجـل إنعامـه عليـه بتلـك اللقمة، وهـو عند العقـلاء كالاسـتهزاء. (منه ﷺ).

.....

وأُجيب عن الأول: أنّا نتكلم على تلك القاعدة[١]، وبرهانها قائم كما ستعرف.

وعن الثاني: أنّ العرفان يدفع الخوف، واحتمال خطور الخطأ خطأ، إذ السبيل القطع، فمن أين يجيء الاحتمال.

وعن الثالث: أنّ المراد بالرسول العقل؛ لاشتراكهما في الهداية.

وعن الرابع: أنّ الفائدة تعود إلى الشاكر، وهي الأمن من العقاب، أو دفع خوف زوال النعمة بتركه، أو استحقاق المدح على فعله، أو استجلاب زيادة النعم، أو لكونه شكراً، إذ لا يجب في كلّ أمر مطلوب فائدة مغايرة له[٢]، وإلاّ لزم التسلسل[٣].

وعن الخامس: بِالقطع على عدم العقاب على شكر النعم، بل القطع بالعقاب على كفرانها، والعاقل لا يوقعه غير لائقٍ بحال المشكور، والتمثيل بالملك واللّقمة قياس مع الفارق[٤]،

---

(١) وهي قاعدة التحسين والتقبيح العقليّين.

(٢) «له» ليس في «م».

(٣) لأنّ تلك الفائدة تكون مطلوبة لغيره، وغيرها لغيرها وهلم جرّا. (منه ﷺ).

(٤) والفارق واضح؛ لعدم إمكان قياس اللقمة لأقلّ ما يتصوره الإنسان من نعم الله تعالى، فإنها أعظم ممّا يتصوّره، وأجلّ من أن تُقاس بذلك.

.....

مع معارضته بأمثل منه[١][٢].

وأوردوا على الوجه الثالث بأنه مشترك الإلزام، فإنّ الإفحام أيضاً لازم على تقدير كون النظر واجباً بالعقل، بعين ما ذكرتم حرفاً بحرف، فنقول: للمكلّف أن يقول ـ إذا دُعي للنظر في المعجز ـ: أنا لا أنظر حتى يجب عليّ النظر، ولم يجب عليّ حتى أنظر، وأنا لا أنظر.

وأُجيب: بالفرق بينهما، فإنّ وجوب النظر هنا لا يتوقف على النظر، بل هو مدرك بالضرورة، ويسمّى هذا بفطريّ القياس، يعني: أنّه مركب من قضايا فطريّة لا يخلو الذهن منها، فنتيجته حاصلة في الذهن دائماً، لسرعة نتاجها من أدنى توجّه إلى المقدّمات، كما لا يخلو الذهن من قولنا: الاثنين نصف الأربعة، وإن[٣] تركّب شكلها من مقدّمتين:

---

(١) وهو ما قيل: لو كان في زاوية الخمول، وهاوية الذهول رجل مشلول اليدين والرجلين، فاقد السمع والبصر، معدوم الحواس الظاهرة، والمشاعر الباطنة، فأخرجه الملك من تلك الهاوية، وأزال عنه شلل اليدين والرجلين، ووهب له الحواس، وفضّله على كثير من الناس.

ثم إنّ ذلك الرجل بعد وصول تلك النعم إليه ضرب عن شكر الملك صفحاً، وطوى كشحاً، ولم يظهر منه ما يُنبئ عن الاعتناء بشأنه، ولا شيء من تلك النعم، فلا ريب أنّ هذا مستحق للذم وسلب تلك النعم. (منه ﷺ).

(٢) في «م»: والتمثيل لإخراج .. إلى آخر ما يذكر هو الصواب والمناسب في نظر أولي الألباب.

(٣) (إن) هنا وصلية. ومعناه: أنّ فطري القياس لا يشترط فيه خلّوه من المقدّمات، حيث إنّ كلّ ←

.....

إحداهما: الاثنان عدد انقسمت الأربعة إليه وإلى ما يساويه.

وثانيتهما: أنّ كلّ عدد كان كذلك فهو نصف الأربعة، فينتج أنّ الاثنين نصف الأربعة، بخلاف الاستدلال على النظريات مما يحتاج إلى الفكر.

والحجة للآخرين قوله تعالى: ﴿**قُلْ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾[١] وقوله: ﴿**أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾[٢] وقوله: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ**﴾[٣]، وقوله صلى الله عليه وآله - **لما نزل قوله تعالى**: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**... الآية﴾[٤]-: «ويل[٥] لمن لاكها بين لحييه ولم يتدبرها»[٦]. والمراد: الاستدلال بما تتضمنه، ونحو ذلك.

وأُجيب: بأنّ ثبوته[٧] بالشرع لا ينافي ثبوته بالعقل؛ بل يحقّقه.

← قضية لابد من أن تشتمل على مقدّمات تنتج المطلوب، والمقصود من الفطري: البديهيّ.

(١) سورة يونس: ١٠١.

(٢) سورة الأعراف: ١٨٥.

(٣) سورة محمّد: ١٩.

(٤) سورة آل عمران: ١٩٠.

(٥) هنا توعيد وتهديد لهم؛ حيث إنهم أهملوا ما يقتضيه العقل من التدبر. (منه رحمه الله).

(٦) مجمع البيان: ج٢/ ٤٧٠.

(٧) المحذور المذكور سابقاً وهو الإفحام إنّما هو على تقدير انتفاء الوجوب بالعقل، كما يزعمه الأشاعرة، أمّا نحن فلما أثبتنا حكم العقل لم نر مانعاً من ثبوته أيضاً بالشرع. (منه رحمه الله)

.....

إذا أحطت خبراً بما تقدّم فاعلم: أنّ جميعه مبنيّ على أنّ المعرفة مطلقاً كسبيّة، لكن الذي يُعلم من ظاهر الآيات، وصريح الروايات مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١]، ﴿وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾[٢] والمراد بهما[٣] الإيمان.

وقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾[٤]، أي: عرّفناهم وبيّنّا لهم.

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾[٥] أي: يعرّفهم ما يرضيه وما يسخطه.

وقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[٦].

وقوله: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾[٧].

وقوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٨].

---

(١) سورة الفتح: ٤.

(٢) سورة المجادلة: ٢٢.

(٣) أي: السكينة والروح المذكوران في الآية.

(٤) سورة فصلت: ١٧.

(٥) سورة التوبة: ١١٥.

(٦) سورة الشمس: ٨.

(٧) سورة البلد: ١٠.

(٨) سورة الإنسان: ٣.

.....

ومثل قوله صلى الله عليه وآله: «**كلّ مولود يولد على الفطرة**»(١)(٢)، يعني على المعرفة بأنّ الله عزّ وجلّ خالقه. قاله زرارة(٣) في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام.

(١) هذا الحديث رواه الشيخ الصدوق محمّد بن علي بن بابويه في كتاب التوحيد. قال: رواه أبي، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، ويعقوب بن يزيد جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، **عن أبي جعفر** عليه السلام، قال: «سألته عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿**حُنَفَاءَ لله غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ**﴾ وعن الحنيفية، فقال: **هي فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، وقال: فطرهم الله على المعرفة.**

قال زرارة: وسألته عن قول الله عزّ وجلّ ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ**... الآية﴾. قال: **أخرج من ظهر آدم ذريته إلى يوم القيامة، فخرجوا كالذر فعرّفهم وأراهم صنعه، ولولا ذلك لم يعرف أحد ربّه.** وقال: **قال رسول الله** صلى الله عليه وآله: **كلّ مولود يولد على الفطرة**، يعني: على المعرفة بـ[أن] الله عزّ وجلّ خالقه، فذلك قوله: ﴿**لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ الله**﴾. لكن الأشاعرة لمّا لم يثبتوا حكم العقل صحّ لهم الاستدلال بذلك، ما نحن نثبته، [التوحيد: ٣٣١]، (منه رحمه الله).

(٢) الكافي: ج٢/ ١٢.

(٣) واسمه عبد ربّه، يكنّى أبا الحسن و زرارة لقب له، و كان أَعْيَنَ بن سنسن عبداً رومياً لرجل من بني شيبان، تعلّم القرآن ثم أعتقه، و عرض عليه أن يدخل في نسبه فأبى أَعْيَن (أن يفعله)، و قال له: أقرني على ولائي، و كان سنسن راهباً في بلد الروم.

وزرارة: يكنّى أبا علي أيضاً، و له عدة أولاد منهم: الحسن، و الحسين، و رومي، و عبيد -وكان أحول-، و عبد الله، و يحيى.

ولزرارة إخوة منهم: حمران و كان نحوياً، و له ابنان: حمزة و محمّد بن حمران، و بكير بن ←

.....

وقوله عليه السلام: (ما من أحد إلّا ويصدع الحقّ قلبه صدعاً، إن شاء أخذ، وإن شاء ترك)[١].

وقوله عليه السلام وقد قيل له: «أصلحك الله، هل جعل الله في الناس أداة ينالون بها المعرفة؟ فقال: **لا**، فقيل له: هل كلّفوا المعرفة؟ قال: **لا، على الله البيان، ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾**[٢]، و**﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا﴾**»[٣].

(وقوله عليه السلام: «**ستة أشياء**[٤] **ليس للعباد فيها صنع**»[٥]،

← أعين يكنّى أبا الجهم، و ابنه عبد الله بن بكير، و عبد الرحمن بن أَعْيَن، و عبد الملك بن أَعْيَن و ابنه ضريس بن عبد الملك.

و لهم روايات كثيرة، و أصول و تصانيف. وقد روي عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: أنّه قال: «**إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ أين حواري محمّد بن عبد الله**... إلى أن قال: **ثم ينادي أين حواري محمّد بن علي و حواري جعفر بن محمّد**؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامري، و زرارة بن أَعْيَن، و بريد بن معاوية العجليّ، و محمّد بن مسلم، و أبو بصير ليث ابن البختريّ المراديّ، وعبد الله بن أبي يعفور، وعامر بن عبد الله بن جذاعة، وحِجر بن زائدة، وحمران بن أَعْيَن». (انظر: فهرست ابن النديم: ٢٧٦، رجال الكشي: ١٠)

(١) انظر: المحاسن: ج١/ ٢٧٦، شرح أصول الكافي: ج١/ ٣٠١.

(٢) تعقيب جوابه عليه السلام بهاتين الآيتين تأكيداً منه لما ذكر في صدر الخبر من أنّ تحصيل المعرفة بدون أن يلقي الله في الروع غير مقدور.

(٣) الكافي: ج١/ ١٦٣.

(٤) المعرفة، والجهل، والرضا، والغضب، والنوم، واليقظة. (منه رحمه الله)

(٥) الكافي: ج١/ ١٦٤.

.....

وعدّ منها المعرفة)[١].

وقولـه عليه السلام: «**ليس لله على الخلق أن يعرفوا، وللخلق على اللّه أن يعرّفهم، ولله على الخلق إذا عرّفهم أن يقبلوا**»[٢].

هـو[٣] أنّ معرفـة الله[٤] إلهاميـة[٥] مـن عنـده حاصلـة لخلقـه، بـلا تجشـم نظـر واسـتدلال، وحينئـذٍ فالتعويـل في الاعتـماد عـلى دعـوى الإجمـاع، وبعض الظواهـر[٦] عـلى كسـبيّتها، ووجـوب تحصيلهـا بالدليـل[٧]، مـع حصـول مثـل هـذا[٨] المنـافي مـن الكتـاب والسّـنة غـير محصّـل للاطمئنـان.

(١) ما بين القوسين ليس في «م».

(٢) التوحيد: ٤١٢، مع اختلاف يسير.

(٣) خبر لقوله: (لكن الذي يعلم من...).

(٤) القول بـ(المعرفة إلهامية) محكيّ عن حكماء الهند. (منه رحمه الله).

(٥) الإلهام هو إلقاء معنى في الرّوع بطريق الفيض. (منه رحمه الله).

(٦) الكلامية، كظواهر بعض الأحاديث.

(٧) أي: مع إقامة الدليل عليه.

(٨) قـال بعـض أصحابنـا رحمهم الله: أقـول: قـد تواتـرت الأخبـار عـن أهـل بيـت النبـوة متصلـة إلى النبـيّ صلى الله عليه وآله: بـأنّ معرفـة الله تعالى بعنـوان أنّه خالق العـالَم، وأنّ لـه رضاً وسـخطاً، وأنه لابدّ لـه مـن معلّـم من جهتـه ليعلّـم الخلـق ما يرضيـه وما يسـخطه، مـن الأمـور الفطريـة التي وقعـت في القلـوب بإلهـام إلهـي. أقـول: ذلـك كـما قـال الحكـماء: الطفـل يتعلّق بثـدي أمه بإلهـام فطـريّ. (منه رحمه الله).

فلابدّ من ذكر ما لا يمكن جهله على أحد من المسلمين ومَن جهل شيئاً من ذلك فقد خرج عن رِبقة المؤمنين، واستحقّ العقاب الدائم

وحيث قرّر المصنِّف رحمه الله أنّها كسبيّة بنى الكلام عليه، فقال:

(فلابدّ من ذكر ما لا يمكن جهله على أحد من المسلمين)[1] لما ثبت من وجوب هذه المعارف بالدليل السابق، وذلك يقتضي وجوبها على كلّ مسلم، وهو مَن يقرّ بالشهادتين، ثم إذا عرفها وصدّق بها صار بذلك مؤمناً.

(و) أمّا (من جهل شيئاً من ذلك)[2] **(فقد خرج)** بسبب ذلك الجهل **(عن ربقة المؤمنين)** لامتناع التصديق بلا معرفة، والرِّبقة - بكسر الراء وسكون الباء - حبل يوثق به عُرى[3] صغار لرباط البَهْم، والكلام استعارة.

(واستحق العقاب الدائم) لخلوّه عن الثواب المشروط بالإيمان؛ لأنّ مَن

---

(١) لو قال: (المكلّفين) لكان أحسن؛ لأنّ وجوب المعارف الآتية لا يختصّ بالمسلمين، بل يعمّ جميع المكلّفين، كما تأتي الإشارة إليه مكرراً. ويمكن فرض اختصاص الكلام بالمسلمين، فيكون الوجوب المذكور لأجل تمامية الإسلام، حيث إنّه لا يتحقّق الإسلام من دون ذلك، كما قد يشعر بذلك حديث الشارح رحمه الله الآتي.

(٢) قال الفاضل المحقّق الشيخ حسن في بعض مفرداته: حقيقة الإيمان الذي يخرج المكلّف بتحصيله من عهدة التكليف به في نفس الأمر هي التصديق الجازم بالأمور الخمسة. (منه رحمه الله).

(٣) العُرَى هي الحَلَق. (انظر العين: ٢/ ٢٣٤)

.....

لا ثواب له أصلاً - مع اتصافه بشرائط التكليف - فهو مستحق للعقاب بالإجماع[١].

ويظهر من عبارة المصنّفﷺ الفرق بين مفهومي الإيمان والإسلام، وقال شاذٌّ بالترادف. وتحقيق المقام يقتضي بسطاً من الكلام بأن نقول:

اختلف الناس في الإيمان شرعاً ما هو، بعد الاتفاق على أنه: حقيقة لغة في التصديق، كما حكاه تعالى عن أخوة يوسفعليه السلام حيث قالوا: ﴿**وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا**﴾[٢].

فقيل: هو من أعمال القلوب، أي: هو عبارة عن نفس التصديق[٣] بالله، ورسوله، وبما جاء به[٤] الرسول ممّا علم بالضرورة. وهو - كما قيل -

---

(١) وهذا دليل على أنّ خلوّ المكلّف من الإيمان يستحقّ معه العقاب الدائم، من دون فرق بين كون الثواب بالتفضّل أو بالاستحقاق، ولعله واضح.

(٢) بمعنى: مصدّق بنا، سورة يوسف: آية ١٧.

(٣) فالخارج عن طاعة الله مع التصديق المذكور يسمّى فاسقاً، ومظهر التصديق مع إبطانه خلافه يسمّى منافقاً، ومظهر عدم التصديق يسمّى كافراً. (منهﷺ).

(٤) فلا يكون اعتقاد أحد هذه الأشياء كافياً دون الباقي؛ لأنّ الاعتقادين كلّ منهما مشروط في صحته بالآخر، فلا يصحّ فيه التجزيء، وعلى هذا يحمل الحديث المشهور عن النبيّصلى الله عليه وآله وهو «**مَن قال لا إله إلاّ الله دخل الجنة**» [ثواب الأعمال:٧]. والحديث المتفق عليه بين الفريقين وهو «**حبّ عليّ حسنة لا يضرّ معها سيئة، وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة**» [الفضائل لابن شاذان: ٩٦]. (منهﷺ)

.....

مذهب أصحابنا[١].

نعم ضمّ إليه المحقّق الطوسيّ[٢] والعلّامة الحلّي[٣] الإقرار باللسان[٤]، فيكون الإيمان عندهما مركّباً[٥]، وأخصّ من الإسلام، وعند الباقين بسيطاً[٦]، ومباينـاً له.

وقيل: هو من أعمال الجوارح.

---

(١) اختلف الأصحاب في ذلك، فلم يتضح أنّه مذهبهم بنحو واضح.

(٢) هو نصير الدين، محمّد بن محمّد بن الحسن الجهروديّ الطوسّي، وُلد في الحادي عشر من جمادى الأولى سنة ٥٩٧ هـ بطوس، ونشأ بها، واشتغل بالتحصيل في العلوم المعقولة عند خاله، ثم انتقل إلى نيشابور يطلب العلوم هناك. وفضله أشهر من أن يذكر، وعلمه بالفلسفة والفلك والهندسة فضلاً عن الفقه والأصول والحكمة أجلّ من أن يسطر، توفي في يوم الغدير سنة ٦٧٢هـ، ودُفن في الكاظمين بجوار الإمامين عليهما السلام. (انظر الكنى والألقاب: ج٣/ ٢٥٠)

(٣) تقدمت ترجمته في المقدمة.

(٤) انظر حقائق الأيمان: ٥٤. والألفين: ٣٣١. والذي يظهر من بعضهم أنّه مذهب الإمامية، وتبعهم غيرهم فيه. (انظر شرح المقاصد: ج١/ ٢٤٨)

(٥) لكن لا يدعو المؤمن إلى ترك الشهادتين اللّتين بهما يتحقق الإسلام أمر ينافي التصديق وهو الاستخفاف، والظاهر أنّه بهذا الاعتبار وردت الأخبار بأنّ (الإيمان يشرك الإسلام، والإسلام لا يشرك الإيمان). (منه رحمه الله).

(٦) البساطة تقتضي المباينة؛ لتعدّد المفاهيم معها، بخلاف التركيب لإمكان الالتقاء على بعض الوجوه، كالجزء والكل.

.....

واختلف هؤلاء، فمنهم من قصره على التلفّظ بالشهادتين. ومنهم مَن عمّمه بأفعال الجوارح. ومنهم مَن اعتبر التروك أيضاً[١].

وقيل: هو من أعمال القلوب والجوارح معاً، فهو عبارة عن التصديق بالجنان، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان[٢].

والأرجح هو الأول[٣]، لنا وجوه:

الأول: عطف[٤] العبادات عليه[٥] في الكتاب العزيز والأخبار، مثل قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**﴾[٦] وهو كثير.

الثاني: إسناده إلى القلب في قوله تعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمْ الإِيمَانَ**﴾[٧].

وقوله: ﴿**وَلَمَّا يَدْخُلْ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾[٨]. وقوله: ﴿**وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ**

(١) انظر شرح المقاصد: ج١/ ٢٤٧.

(٢) انظر شرح المقاصد: ج١/ ٢٤٧

(٣) وهو من أعمال القلب فقط.

(٤) وظاهر أنّ الشيء لا يعطف على نفسه. (منه ﷺ).

(٥) فلو كان الإيمان متقوّماً - مع كونه من أعمال القلب- بالعمل لما صحّ عطف العمل عليه؛ لعدم صحة عطف ما يتقوّم بشيء عليه.

(٦) سورة البقرة: ٢٥.

(٧) سورة المجادلة: ٢٢.

(٨) سورة الحجرات: ١٤.

.....

بِالإِيمَانِ﴾[١] إلى غير ذلك[٢].

فلو كانت أعمال الجوارح جزءاً منه لما صحّ ذلك، لوجوب اجتماع الجزء والكلّ في محل واحد، وامتناع كون القلب محلاً لشيء من أعمال الجوارح[٣].

الثالث: جعله مقترناً بالمعاصي[٤] كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ**

---

(١) سورة الحجر: ١٠٦.

(٢) كقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنْ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ**﴾ سورة المائدة: ٤١.

(٣) فيكون الدليل المذكور مركباً من دليلين: الأول: اقتضاء الآيات المذكورة اجتماع الجزء والكل في محل واحد، وهو محال. والثاني: عدم إمكان حلول أعمال الجوارح في القلب، فإن إسناد الإيمان إلى القلب مع اعتبار الجوارح فيه يقتضي أن يكون القلب محلاً لها، وهو كما ترى.

(٤) فإنّ المعاصي إذا تحقّقت بالجوارح لا معنى لأن يتحقق الإيمان بها مع أنّه ضدّها. وبعبارة أخرى: أنّه لا يمكن أن تحقّق الجارحة فعلين متضادين هما الإيمان والمعصية في آن واحد. لكن لا يخفى أنّ مبنى الوجه المذكور على أنّ الإيمان ضدّ المعصية فلا يمكن حينئذٍ أن يجتمعا في محل واحد، فلو كان الإيمان من عمل الجوارح للزم اجتماع الضدين، ولو كان الإيمان من عمل الجوارح والقلب للزم اجتماع الشيء مع ضدّ جزئه، كما سيذكره، فلابد من فرض الإيمان متحققاً في القلب فقط.

لكن فرض المعصية ضدّاً للإيمان بعيد؛ لصريح الآيات والروايات بتحقّق المعاصي من المؤمنين من دون فرق بين المعاصي التي تحقّقها الجوارح والمعاصي القلبية، كالحسد، والكبر، والقنوط، وغيرها، فلو كانت المعصية ضداً للإيمان لما صحّت المعاصي ←

.....

﴿اقْتَتَلُوا﴾[١].

وقوله: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾[٢]. وقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾[٣][٤]، وظاهر[٥] أنّ الشيء لا يجتمع مع ضدّه، ولا مع ضدّ جزئه.

الرابع: أنّه يُفهم ذلك من بعض الأخبار، كقوله عليه السلام فيما صحّ عن الفضيل بن يسار: «**الإيمان ما وقر في القلوب**»[٦]. وقوله عليه السلام - فيما لا يقصر

← المذكورة، وإذا صحّت لم يصحّ الإيمان معها.

نعم هذا يجري على القول بالمنزلة بين المنزلتين، كما ذهبت إليه المعتزلة وتقدّمت الإشارة إليه، فيخرج العبد بالمعصية عن ربقة الإيمان، ولا يجتمع الإيمان معها بحال. وإن لم يحكم بكفره بعد.

وبناءً على ما سبق من أنّه يمكن أن يكون هناك منزلة بين الكفر والإيمان وهي منزلة العاصي، فالعاصي حين عصيانه يخرج عن ربقة الإيمان، كما يدلّ عليه جملة من الروايات، يمكن ردّ الاستدلال المذكور، وصحّ الجمع بين القولين. فلاحظ.

(١) سورة الحجرات: ٩.

(٢) سورة البقرة: ١٧٨.

(٣) أي: بمعصية، وعن ابن عباس هو الشرك؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة لقمان: ١٣] كذا ذكره الشيخ أبو علي. (منه رحمه الله).

(٤) سورة الأنعام: ٨٢.

(٥) في «م»: «فظاهر».

(٦) الكافي: ج٢/ ٢٦.

.....

عـن الصحيـح - : «**الإيمـان مـا استقر في القلـب، وأفضى بـه إلى اللّه، وصدّقه العمـل بالطاعـة لله عزّ وجلّ، والتسـليم لأمـره**»[١].

الخامـس: أنّـه لو كان أمـراً زائداً على التصديـق لزم الاشـتراك، وهو على خلاف الأصـل. وتأويـل[٢] هذه الأدلة بلا معـارض أقوى أو مسـاوٍ لا يلتفت إليه.

احتجوا[٣] لضمّ الإقرار[٤] بقوله تعالى - حكاية عن فرعون وقومه -: ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا[٥] وَاسْتَيْقَنَتْهَا[٦] أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا**﴾[٧]، أثبـت لهـم

(١) الكافي: ج٢/ ٢٦.

(٢) دفـع دخـل محتمـل، حاصلـه: إمـكان تأويـل الأدلـة بـما يناسـب اعتبـار عمـل الجـوارح في مفهـوم الإيـمان، ويُدفـع بـأنّ تأويـل الأدلـة المذكـورة مـن دون سـوق أدلـة أخـرى أقـوى فتقـدّم، أو مسـاوية فتسـقط للتعـارض لا مجـال لـه.

(٣) قـال الفاضـل المقـداد في شرح النصيريّـة: فيـه ـ ويعنـي: الاحتجـاج بهـذه الآية ـ نظـر، فإنّ اليقـين القلبـيّ مـن غـير إذعان غـير جائـز، فجـاز أن يكون ذمهـم لعـدم الإذعـان القلبيّ، ولهـذا لم يقـل: صدّقتهـا أنفسـهم. ثـم اختار مـا اخترنـاه، وجعله هـو الحـق. (منه ﷺ).

(٤) ذهب إليه المازندرانّي في شرح أصول الكافي: ج٨/ ٧٤.

(٥) قـال أبـو عبيـدة: البـاء زائـدة، والمعنـى: جحدوهـا، كـما قـال الحجـاج: نـضرب بالسـيف ونرجـو بالفـرج. كـذا ذكـره الشـيخ أبـو عـلي. (منـه ﷺ).

(٦) ذكـر والـدي في مجمـع البحريـن ـ نقـلًا عـن أهـل اللغـة ـ: أن الاسـتيقان أبلغ مـن الايقان، والجحـود هـو الإنـكار مع العلـم، يقال: جحد حقـه جحوداً وجحـداً أي: أنكـره مع علمه بثبوتـه. [انظر مجمـع البحريـن: ٣/ ٢٠] (منه ﷺ).

(٧) سورة النمل: ١٤.

.....

الاستيقان وهو التصديق، ونفى عنهم الإيمان بقوله: وجحدوا بها.

والجواب: أنّا لا نسلّم أنّ الاستيقان هو التصديق والإذعان[١]، بل هو العلم بالشيء واليقين به، وهو لا يستلزمه[٢]، فتكفيرهم من حيث جحدهم لما تيقنته أنفسهم وعرفوه[٣]، لا لعدم الإقرار.

احتجوا للترادف بقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ**﴾[٤]، (فإن كان الإيمان هو الإسلام فهو المطلوب، وإلاَّ لزم أنّه لا يقبل)[٥] للآية، وهو باطل.

---

(١) والمقصود من التصديق والإذعان هنا ليس هو المصطلح المنطقيّ، وهو المساوق للعلم بالشيء، بل المقصود منه المساوق للاعتراف والانقياد.

(٢) أي: لا يستلزم الإقرار؛ لأنّ الإقرار اعتراف وتذلّل وانقياد، والاستيقان وإن كان أبلغ من الإيقان إلّا أنّه لا يدلّ على أكثر من المعرفة والعلم والتصديق.

(٣) روى أبو عمرو الزبيريّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: أخبرني عن وجوه الكفر في كتاب الله عزّ وجلّ، قال: **الكفر في كتاب الله على خمسة أوجه**... إلى أنّ قال: **وأمّا الوجه الآخر من الجحود على معرفة، وهو أن يجحد الجاحد وهو يعلم أنّه على حقّ قد استقر عنده، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾، وقال عزّ وجلّ: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّه عَلَى الْكَافِرِينَ﴾**...» والحديث طويل. (انظر الكافي: ج٢/ ٣٨٩)

(٤) سورة آل عمران: ٨٥.

(٥) مابين القوسين ليس في «م».

.....

والجـواب: أنّه ردّ عـلى اليهود والنصـارى وغيرهم من الفـرق المخالفة للملّة الإسـلامية، وهـو لا يـدلّ على أنّ دين الإسـلام هو الإيـمان[١]، مع ثبـوت الفرق بينهما بالأدلة[٢].

وأمّـا مَـن جعله شـاملاً لجميـع أفعال الجـوارح[٣]، فلـم نظفر له بحجـة يعتدّ بهـا، وكـذا مَن جعلـه من أفعـال القلوب والجـوارح معاً؛ غـير أنّ هـذا يُفهم من كثـير من أخبـار أصحابنـا، حتى أنّـه لفي كتاب الـكافي[٤] وغـيره كثير[٥].

---

(١) على نحو الترادف.

(٢) مـن الأدلـة قولـه تعـالى: ﴿**قَالَتْ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلْ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾ أثبـت لهـم الإسـلام ونفـى عنهـم الإيـمان. (منـه رحمه الله).

(٣) ومن الجوارح اللسان.

(٤) الظاهـر أنّ الأخبـار الـواردة في الـكافي مـن أنّ الإيمان يشرك الإسـلام، والإسـلام لا يشرك الإيـمان إنّـما هـي باعتبـار الـلازم للإيـمان، للقطـع بـأنّ المصـدّق بـالله ورسـوله وبجميع ما جـاء بـه الرسـول لا يدعـوه إلى ترك الشـهادة التـي لا يتحقّـق الإسـلام إلّا بها إلّا أمـر ينافي التصديـق، كالاسـتخفاف مثـلاً، ولذلـك [شـواهد] في بعـض الأخبـار. (منه رحمه الله).

(٥) انظـر الـكافي: ج٢/ ٢٥، ٢٧، ٣٣ ومـا بعدهـا مـن الجـزء نفسـه. وبملاحظـة الروايـات الشريفـة قـد يظهـر ما ذكـره قدس سره من حمـل الإيمان فيها عـلى الإيـمان الكامل الذي يحجـز العبد عـن اقـتراف المعصيـة، خصوصـاً الروايـات الشريفة التـي دلّت عـلى أنّ الإيـمان مبثوث في الجـوارح، كـما في روايـة حمّـاد بن عمـرو النصيبـيّ، قال: سـأل رجـل العالم عليه السلام فقـال: «أيها العـالم أخـبرني أيّ الأعـمال أفضـل عنـد الله؟ فقال: **مـا لا يُقبـل عمـل إلّا بـه**... إلى أنّ قال:

←

.....

ولابدّ - بعد إنعام النظر - [من. ظ] حمله على الإيمان الكامل، كما يلوح ذلك من بعضها توفيقاً بين الأدلة، فإن الأعمال ثمرات مؤكدة للإيمان لا جزء له[1].

← **إنّ الإيمان حالات، ودرجات، وطبقات، ومنازل، فمنه التام المنتهي تمامه، ومنه الناقص المنتهي نقصانه، ومنه الزائد الراجح زيادته.**

قلت: وإنّ الإيمان ليتم ويزيد وينقص؟ قال: **نعم**. قلت: وكيف ذلك؟ قال: **إنّ الله تبارك وتعالى فرض الإيمان على جوارح بني آدم، وقسّمه عليها وفرّقه عليها، فليس من جوارحهم جارحة إلّا وهي موكّلة من الإيمان بغير ما وكّلت به أختها...**» الحديث.

(١) ولتوضيح مراد الشارح ﷺ نقول: الإيمان لغة: التصديق والإذعان، وشرعاً محل خلاف.

والظاهر رجوع الخلاف إلى أنّ الإيمان هل هو من أعمال القلب فقط، أو هو من أعمال القلب والجوارح معاً - بعد كون الإقرار باللسان من سنخ عمل الجوارح، كما هو الظاهر، ويناسبه ما في رواية النصيبيّ التي ذكرناها في الهامش السابق: «...الإيمان كلّه عمل، والقول بعض ذلك العمل»، وغيرها - والروايات الواردة في شرح الإيمان مختلفة بدواً، فبعضها يدلّ بظاهره على أنّ الإيمان من أعمال القلب، كصحيح الفضيل بن يسار الذي ذكره الشارح ﷺ، وموثق أو صحيح حمران بن أَعْيَن الذي ذكره أيضاً.

وقد يناسبه قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾ سورة الحجرات: ١٤، وبعض الآيات التي تقابل الإيمان بالتكذيب، كقوله تعالى: ﴿**فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ**﴾ سورة يونس: ٧٤، وكذلك بعض الآيات التي تعطف العمل على الإيمان الظاهر في تغايرهما، كما ذكره الشارح في استدلاله.

وبعضها يدلّ بظاهره على أنّ الإيمان مبثوث في الجوارح، كرواية محمّد بن مسلم، عن ←

.....

← الصادق عليه السلام قال: سألته عن الإيمان فقال: «**شهادة أنْ لا إله إلّا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، والإقرار بما جاء من عند الله، وما استقر في القلوب من التصديق بذلك.**

قال: قلت: الشهادة أليست عملاً؟ قال: **بلى**، قلت: العمل من الإيمان؟ قال: **نعم، الإيمان لا يكون إلّا بعمل، والعمل منه ولا يثبت الإيمان إلّا بعمل**» الكافي: ج٢/ ٣٨، وهي ظاهرة في كون العمل جزءاً من مفهوم الإيمان، وكذلك رواية النصيبيّ المتقدّمة، ورواية الزبيريّ المشابهة لها، فإنّها يدلّان ـ إضافةً إلى أنّه على أجزاء، ويزيد وينقص، كما يناسبه قوله تعالى: ﴿**وَمَا زَادَهُمْ إِلاَّ إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا**﴾ سورة الأحزاب: ٢٢، وقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا**﴾ سورة التوبة: ١٢٤ ـ على أنّه قد يُدّعى أنّ الإيمان من أعمال القلب والجوارح معاً.

كما قد يناسبه بعض الآيات الشريفة المتضمنة لتعلّق الإيمان بما أنزل الله تعالى الذي بعضه عمل، وهي كثيرة جداً، كقوله تعالى: ﴿**وَآمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ**﴾ سورة البقرة: ٤١، بتقريب: أنّ بعض ما أنزل الله تعالى عمل، وهو يقتضي أن يكون بعضه عملاً. ومن هنا يبدو اختلاف ألسنة التشريع في تحديد مفهوم الإيمان الذي أوجب اختلافهم في مفهومه.

لكن بملاحظة جملة أخرى من الروايات الظاهرة في كون الإيمان في القلب، وأنّ العمل يصدّقه يظهر وجه الجمع بين الطوائف من الروايات المذكورة، فيكون الإيمان -حقيقةً- في القلب، ودليله وتصديقه العمل، فالإيمان من دون عمل لا دليل على استقراره في القلب، كما أنّ الإيمان مع العمل دليل على اطمئنان القلب به واستقراره فيه، كما قال عزّ من قائل: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللهِ أَلاَ بِذِكْرِ اللهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ**﴾ سورة الرعد:٢٨، الوارد تفسيره في ذلك.

←

وقد رتّبت هذا الباب على فصول سبعة:

(وقد رتبت هذا الباب)، الترتيب في اللغة: جعل كلّ شيء بمرتبته ومحلّه، كترتيب المجالس[١].

وفي الاصطلاح: هو جعل الأشياء المختلفة بحيث يُطلق عليها الاسم الواحد، ويكون لبعضها مناسبة على البعض في التقديم والتأخير.

وهل هو أعمّ من التأليف من وجه، أو أخصّ منه مطلقاً، أو هما مترادفان؟ بكلٍّ قول.

ولعلّ الأول أظهر، فإنّ التأليف هو ضمّ الأشياء مؤتلفة سواءً كانت مترتبة الوضع أم لا، وكلاهما أخصّ مطلقاً من التركيب؛ لأنّه ضمّ الأشياء مؤتلفةً كانت أم لا، مترتبة الوضع أم لا.

(على فصول سبعة)؛لأنّ البحث هنا إمّا[٢] أن يتعلق بإثبات الذات، أو لا.

← ومنه ما رواه حمران بن أَعْيَن، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: «**الإيمان ما استقرّ في القلب، وأفضى به إلى الله عزّ وجلّ، وصدّقه العمل بالطاعة لله والتسليم لأمره**» الكافي: ج٢/ ٢٦، التي ذكرها الشارح مستدلاً بها على ما ذكره رحمه الله، وهو وجه قوله: «وحمله على الإيمان الكامل، كما يلوح ذلك من بعضها، توفيقاً بين الأدلة»، وذلك إشارة منه إلى اختلاف الأدلة الذي ذكرناها، وهو المناسب أيضاً لمعناه اللغويّ الارتكازيّ من أنّه التصديق، والإذعان، والتسليم.

(١) انظر مجمع البحرين: ٢/ ٦٧.

(٢) هذا الحصر عقلي؛ لأنّه دائر بين الإثبات والنفي، فالنتيجة عقلية لا استقرائية.

.....

الأول: هو الفصل الأول في إثبات واجب الوجود.

والثاني: إمّا أن يتعلق بالصفات، أو لا، والأول: إمّا باعتبار الإثبات، وهو الفصل الثاني في صفاته الثبوتية، أو باعتبار السلب، وهو الفصل الثالث في صفاته السلبية.

والثاني: إمّا أن يتعلق بالأفعال على وجه العموم، وهو الفصل الرابع في العدل، أو على وجه الخصوص، فإمّا أن يتعلق بدار الدنيا أو بدار الآخرة.

والأول: إمّا باعتبار تأسيس ما يحتاج إليه، وهو الفصل الخامس في النبوة، أو باعتبار حفظ ذلك المؤسّس، وهو الفصل السادس في الإمامة.

والثاني: هو الفصل السابع في المعاد، ومن هنا يُعلم ترتّب هذه الفصول[1]، والوجه في تقديم بعضها على بعض.

(١) ترتّباً طبعياً لترتب العلم بالمتأخر على العلم بالمتقدّم.

الفصل الأول
في إثبات واجب الوجود

(الفصل الأول)

(في إثبات)[1] (واجب الوجود)[2].

إن قلت: ما وجب وجوده فهو موجود بالضرورة، فلا حاجة إلى إثباته.

قلت: ليس المراد من إثبات الواجب أن يوضع الواجب ويحمل عليه الوجود، بأن يقال: الواجب موجود، بل المراد بيان أنّ بعض الموجود واجب، وهو ليس بضروري[3]، بل بذلك التقدير إنّما يلزم كون الوجود ضرورياً للواجب لو كانت الإشارة به إلى الثابت في نفس الأمر، أمّا إذا كان المراد ما فرض كونه واجب الوجود فلا[4].

---

(١) إن قلت: لِمَ أفرد الوجود عن الصفات، وعقد له فصلًا على حدة مع أنّه أيضاً منها؟ قلت: قد تقرّر عند أهل الفن: أنّ المراد بها في الإطلاق غيره؛ لتوقف ثبوتها عليه، مع عدم توقف ثبوته عليها. (منه ﷺ).

(٢) هي قضية أولية، فلا يصلح؛ لأنّ الوجود في البديهيات للعلم النظريّ (منه ﷺ).

(٣) أي: ليس ببديهي، فلابد من إثباته بالبرهان. وحاصل ما يريد دفعه: أنّ الوجوب يقتضي الثبوت، فكيف يمكن فرض الحديث عن إثبات الوجود؟! ودفعه: بأنّ المراد إثبات أنّ بعض الموجود واجب، لا إثبات أنّ الموجود الواجب موجود.

(٤) وكأنّه للفرق بين ما وجب واقعاً وما وجب فرضاً، ومع ذلك فالفرق غير واضح؛ لأنّ فرض الوجوب يقتضي عدم إمكان حمل الوجود عليه إلّا على التنزيل الأول الذي ذكره.

فنقول: كلّ

وبالجملة: أنّ المقصود بيان أنّ لهذا المفهوم الذهنيّ[١] المحتمل الوجود ما يطابقه في الخارج فرداً واقعياً ثابتاً في الخارج مطابقاً لما في الذهن، لا كالمفهومات الفرضيّة، وإذا كان كذلك فلا ريب أنّ مجرد تصوّر المفهوم غير مستلزم؛ لكونه ذا حقيقة في الخارج، فاحتاج إلى الإثبات.

وبعضهم[٢] عدل عن هذه العبارة إلى قوله: (في إثبات الصانع)، للتنبيه على أنّه إنّما يمكن الاستدلال عليه تعالى من حيث صانعيته للعالم ومبدئيته له[٣]، إذ لا سبب له تعالى ليستدلّ به عليه على سبيل البرهان اللّمي، وهو الاستدلال بالعلة على المعلول، فانحصر طريق إثباته على البرهان الإنيّ، وهو الاستدلال بالمعلول على العلّة، والمصنوع على الصانع. وقصارى ما يفيد العلم بالمعلول العلم بالعلة من حيث إنّها علة، وإن لم تدرك ذاتها[٤]، كما أنّ مصنوعاته تدلّ على الصانع من غير أن نعرف حقيقة ذاته، فإنّها أرفع وأجلّ من أن تلوّث بالخواطر.

ولما كان الدليل متوقفاً على مقدّمة مهّدها لذكره، فقال: (**فنقول: كلّ**

(١) كثيراً ما يفرض الذهن ما ليس بمطابق للواقع، كما يتصور جبلًا من ياقوت، وبحراً من زئبق(منه ﷺ).

(٢) انظر الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد: ٢٥.

(٣) «له» ليس في «م».

(٤) أي: ذات العلّة.

معقـول إمّـا أن يكـون واجـب الوجـود فـي الخـارج لذاتـه، أو ممكن الوجـود فـي الخـارج لذاته،

معقـول)[١] إذا نسـب إليـه الوجـود والعـدم فـلا يخلـو (**إمّا أنّ يكـون واجب الوجـود في الخـارج لذاته**)، والمـراد بالوجود في الخـارج: هو كـون الشيء له تحقّـق في نفسـه مـع قطع النظـر عـن تعقّلـه في الذهن.

واحـترز بقولـه: (لذاتـه)[٢] عـن الواجـب بغـيره، كوجـوب وجـود المعلول عنـد حصـول العلّـة التامّة، فإنّه قبـل حصول تلك العلّـة كان ممكناً، يسـتوي فيه طرفـا الوجـود والعـدم، وحيث وجـدت العلّة صـار وجـوده واجباً.

(**أو ممكـن الوجـود في الخـارج لذاته**) أي: نسـبة هذا المعقـول إلى طرفي الوجـود والعـدم عـلى السـوية[٣]، إذ لـو كان أحدهمـا أرجـح مـن الآخـر[٤] لزم

---

(١) المعقول: هو ما يتصوّره الذهن ويتعقّله من الكليات أو الجزئيات.

(٢) إنّ قيـد (لذاتـه) لابـدّ منـه للتفريـق بـين واجـب الوجـود وغـيره؛ وذلـك لأنّ تماميـة العلّة تقتـضي لـزوم تحقّـق المعلـول ووجوبـه، وعـدم تماميـة العلّـة ـ لفقـدان الـشرط أو لعـدم المقتـضي، أو لوجـود المانـع ـ يقتـضي امتنـاع المعلـول، ومـع ذلـك لا يعـدّ الأول واجبـاً اصطلاحـاً مقابـلاً للإمـكان والامتنـاع، ولا يعـدّ الثـاني ممتنعـاً اصطلاحاً مقابـلاً للوجوب والإمـكان، بـل يسـمّى الأول (واجباً بغـيره)، والثاني (ممتنعـاً بغيره). وقد تقدّمت الإشـارة إليـه، ويـأتي مزيـد توضيـح من الشـارح قدس سره.

(٣) لاتصاف ماهيته بكلّ منهما، فلم تكن مقتضية لأحدهما؛ لأنّ ما بالذات يدوم بدوامها، فلابّد مـن اتصافهـا بواحد معـيّن من غـير مرجّح، وإلاّ لـزم الترجيح مـن غير مرجّـح. (منه رحمه الله).

(٤) «من الآخر» ليس في «م».

.....

الترجيح بلا مرجّح، وهو محال[١].

والتقييد بقوله: (لذاته) ليس احترازياً؛ لأنّه لا يكون إلّا كذلك، فهو لبيان الواقع ليس إلّا[٢].

---

(١) هذه القضية متفق على صحتها بين جمهور الحكماء والمتكلّمين، لكن من المتكلّمين مَن خصّها بالقادر المختار، وزعم أنّه يجوز أن يختار أحد طرفي الممكن لا لأمر مرجّح. وليس بمرضيّ، بل الحق: أنّها من القضايا البديهية، وربّما افتقر الجزم بها إلى [شرطية] بطريق قياس شرطي متصل، بأن يقال: إنْ كان طرفا الممكن بالنسبة إليه على السواء امتنع ترجيح أحد طرفيه على الآخر، لا لأمر خارج عن ذاته، لكن المقدّم حقّ، فالتالي مثله.

والملازمة ظاهرة: فإنّ الاعتراف بتساوي الطرفين بجعل تقدير رجحان أحدهما للتضاد بينهما، وامتناع اجتماع الضدّية.

وأمّا بيان حقيّة المقدّم فلأنّه لو لم يكن الطرفان متساويين لكان أحدهما أولى، فإمّا أن تكفي تلك الأولوية في رجحان الأولى، أو لا، فإن لم تكفِ فلا رجحان لذلك الطرف، وإن كفت؛ فإن منعت بقضية كان أحد طرفيه ممتنعاً والآخر واجباً فلا إمكان، وهذا خلف. وإن لم يمنع لم يلزم من فرض وقوع الطرف المرجوح محال، فلنفرض وقوعه، وحينئذٍ يلزم منه اجتماع النقيضين، وذلك محال.

وأيضاً لمّا امتنع الرجحان مع التساوي بالنظر إلى ذات الممكن فبالأولى أن يمتنع المرجوح [فيتعين] الإمكان. وكان حجّة المخصّص أنّ القادر المختار قد [يعرض عليه مع يقتضيها السياق] الجوع والعطش أحد الرغيفين والقدحين.

والجواب: بالمنع من عدمه لم لا يكون هو، ومرجّح القصد قصد آخر حتى ينتهي إلى مرجّح من الله تعالى دفعاً لمحذوري الدور والتسلسل. (منه ﷺ).

(٢) أو ليس إلاّ لبيان الواقع. (منه ﷺ).

أو ممتنع الوجود لذاته.ولا شك في أنّ هاهنا موجوداً،

(أو ممتنع الوجود لذاته) كامتناع وجود الشريك للباري لما سيجيء. والقيد[١]: لإخراج الممتنع[٢] لا للذات، كامتناع وجود المعلول لامتناع وجود علّته، وهذا داخل في قسم الممكن.

وإذا[٣] عرفت هذا، فاعلم أنّه لا ريب[٤] **(ولا شكّ في أنّ)**[٥]**(هاهنا موجوداً)** أي: ثبوت طبيعة الموجود من غير نظر إلى خصوصيات الأفراد[٦] – وإن كانت لا تحقق إلاّ بها – أمر[٧] بديهي لا يشكّ فيه عاقل.

ومن البديهي أيضاً أنّ الموجود بما هو موجود منحصر في واجب وممكن، فلا يرد ما قيل: إنّ الموجود غير المشكوك فيه ممكن بلا شبهة، فكيف يحتمل أن يكون واجباً؟[٨]

---

(١) أي: قيد (لذاته).

(٢) وهو بمعنى ليس غير ولا غير ويفيد الانحصار. (منه ﷺ).

(٣) في «م»: «إذا».

(٤) هذا البرهان نُسب إلى الإلهيين وهو برهان الصديقين نفسه الذي ذكره الشيخ في الإشارات، وتمسك به هؤلاء الأعلام.

(٥) «أنّ» ليس في «م».

(٦) لا يخفى أنّ أقسام المعقول ما ذكر، وقسم آخر: وهو ممكن الوجود لا في الخارج لذاته، إذا [فقد] للأمر الخارجي، وإلّا لامتنع دخول الممتنع في القسمة. (منه ﷺ).

(٧) خبر لقوله: «ثبوت طبيعة...».

(٨) لكن القطانية لا يرون ثبوت الموجود، وقد كابروا بذلك مقتضى عقولهم، وخالفوا البداهة.

فـإن كان واجبـاً فهو المطلـوب، وإن كان ممكناً افتقر إلـى موجد يوجده بالضـرورة، فـإن كان واجباً فالمطلـوب، وإن كان ممكناً افتقـر إلى آخر، فـإن كان الأول دار وهو

ويمكن الاعتذار أيضاً بأنّ ذلك في بادئ الرأي يحتمل الترديد، فيحسن[١].

(**فـإن كان**) ذلـك الموجـود (**واجبـاً فهو المطلـوب، وإن كان ممكنـاً افتقر إلـى موجـد يوجـده بالضـرورة،**) لاسـتحالة أن يوجـد لذاتـه، لمـا عرفـت من احتـمال طـرفي الوجـود والعدم فيه عـلى السـواء، فلا معنـى لكونه موجـوداً إلّا بموجـد، ثـم ننقـل الـكلام إلى ذلـك الموجـد (**فـ**) نقـول فيـه أيضاً:

(**إن كان واجبـاً**) لذاتـه (**فالمطلـوب**) حاصـل، (**وإن كان ممكنـاً افتقـر إلـى**) موجد (**آخـر، فإن كان**) هو ذلـك الممكن (**الأول دار وهـو**) أي: الدور سـواء كان دوراً صريحـاً، ويسـمّى (الـدور بمرتبـة) وهو توقف الـشيء[٢] على ما يتوقـف عليـه ذلك الشيء بلا واسـطة، كـما إذا توقف (أ) عـلى (ب)، و(ب) على (أ)، أو مضمـراً ويسـمّى (الـدور بمراتـب) وهـو توقـف الشيء على مـا يتوقف عليـه بواسـطة، كتوقف (أ) عـلى (ب)، و(ب) عـلى (ج)، و(ج) على (أ).

---

(١) أي أنّ الموجـود وإن كان بـدواً ممكنـاً مـن حيـث إنّه موجـود إلاّ أنّه بعد البرهـان عليه يكون واجبـاً، فيصـح حينئذٍ نسـبة الإمـكان إليه مع أنّـه واجب بهـذا الاعتبار.

(٢) فـإن قلـت: إنّـما يلزم الـدور توقف وجـود كلّ منهما عـلى الآخـر، لم لا يكـون الأول متوقفاً عـلى وجـود الثـاني، والثـاني عـلى ماهيـة الأول، فـإن الماهيـة مـن حيـث هـي تصلـح علة؟ قلـت: نعـم، لكنهـا لا تتحقّـق إلّا بعـد الوجود، فـلا يتحقّق معلولهـا، وحينئذٍ يعـود المحال بعينـه. (منه رحمه الله).

باطل بالضرورة.

(باطل بالضرورة) وينبّه على بطلانه[١] أنّه مستلزم لتقدّم الشيء على نفسه، وحصوله قبل حصوله بمرتبتين في القسم الأول[٢]، وبثلاث في الثاني إن كان بمرتبتين، وبأربع إن كان بثلاث، وهكذا. وكون[٣] الشيء متقدّماً متأخراً في حالٍ واحدٍ، وموجوداً معدوماً كذلك.

ولنوضح ذلك في الصريح فنقول:

مثلاً إذا قلت: (أ) متوقف على (ب)، فقد جعلت (ب) علّة مؤثرة في وجود (أ)، فهي متقدّمة عليه، وهو لا يوجد بدونها، لوجوب تقدّم العلّة على معلولها، واستحالة وجوده بلا وجودها، فإذا عكست القضية: بأنْ جعلت (ب) متوقفاً على (أ)، فقد جعلت (أ) سابقاً على سابقه، أعني: (ب)، ومتقدّماً على نفسه، وحاصلاً قبل حصوله بمرتبتين[٤]؛ لأنّه لو فرض في مرتبة سابقة لكان متقدّماً على نفسه بمرتبة واحدة؛ لما عرفت من أنّ مرتبة

(١) جرت العادة فيما بينهم أنهّم يسمّون الدليل على ما هو ضروري تنبيهاً، والوجه ظاهر. (منه رحمه الله).

(٢) والمرتبتان هما: توقف الشيء على غيره، وتوقف غيره عليه، وقس عليه باقي المراتب في الدور المضمر.

(٣) هذا دليل ثانٍ على بطلان الدور المذكور، والظاهر رجوعه إلى الدليل الأول، ولا حاجة إلى بسط الكلام فيه لوضوحه، ولتعقيب الشارح عليه.

(٤) فلو كان علّة لنفسه لكان متقدّماً على نفسه بمرتبة، لكنه صار علّة لعلته، فيتقدّم بمرتبتين. (منه رحمه الله).

وإن كان ممكناً تسلسل، وهو باطل أيضاً؛ لأنّ جميع آحاد تلك السلسلة الجامعة لجميع الممكنات تكون ممكنة قطعاً، فتشترك في امتناع الوجود لذاتها، فلابدّ حينئذٍ لها من موجد.

سابقه متقدّمة على مرتبة نفسه، فلو سبق سابقه كان متقدّماً على نفسه بمرتبتين؛ لأنّه صار علّة لسابقه، وقد كان سابقه علّةً له، وتقدّم الشيء على نفسه ضروري البطلان.

وإذا أثبتّ القضية الأولى فقد أثبتّ تقدّم (ب) على (أ)؛ لأنّها العلّة، فلو عكست لزم تأخرها، لأنّها معلولة، وكون الشيء متقدّماً متأخراً معاً محال، ومتى جعل (أ) موقوفاً على (ب)، كان موجوداً بوجودها، ومتى عكس كان معدوماً[1] وإن وجدت، وهو أيضاً محال.

(**وإن كان**) ذلك الموجد (**ممكناً**) آخر غير الأول (**تسلسل**)، والتسلسل ترتب علل ومعلولات بحيث يكون السابق علّة في وجود اللّاحق لا إلى نهاية. (**وهو باطل أيضاً؛ لأنّ جميع آحاد تلك السلسلة الجامعة لجميع الممكنات تكون ممكنة قطعاً**)؛ لأنّ الكلّ متقوّم بأجزائه، فهو مفتقر إليها وهي غيره، وكلّ مفتقر إلى الغير في وجوده فهو ممكن البتة.

(**فتشترك**) تلك السلسلة مع سائر الممكنات المشتملة عليها (**في امتناع الوجود لذاتها فلابدّ حينئذٍ لها من موجد**،) ولا يجوز أن يكون هو نفسها؛ لاستحالة كون الشيء علّة لنفسه، وإلّا تقدّم على نفسه، وهو محال.

---

(١) لأنّ فيه جمعاً بين النقيضين. (منه ﷺ).

.....

ولا جزءها؛ لأنّ المؤثر التام في المركب مؤثر في كلّ واحد من أجزائه، فيكون الشيء علّة لنفسه وغيره، وهو محال. فوجب أن يكون وجودها من موجد خارج عنها بالضرورة، ولا يجوز أن يكون ممكناً، وإلّا لم يكن خارجاً، وهذا خلف. فوجب أن يكون واجباً. وهو المطلوب.

إن قلت: لا نسلّم أنّ المؤثر في المركب لابدّ وأن يكون مؤثراً أولاً في كلّ واحد من أجزائه، أمّا الناقص[١] فظاهر أنّه لا يستلزم مجموع المركب، فضلًا عن أن يكون مؤثراً في أجزائه[٢]. وأمّا التام[٣] فلأنّه فيه ما ذكرتم.

بل نقول: لا يجوز أن تكون العلّة التامّة للمجموع[٤] علّة تامّة لشيء من أجزائه؛ وذلك لأنّ العلّة للشيء هي جملة الأمور التي يتوقف عليها تحقّق ذلك الشيء، ومن جملة ما يتوقف عليه الشيء[٥] كلّ واحد واحد من أجزائه، فكان تحقّق علّته التامّة موقوفاً على تحقّق كلّ واحد من أجزائه، ولا شيء من فعل أجزائه بمتوقفٍ على كلّ واحد من أجزائه، وإلّا لتوقف على معلولها الذي هو أحد أجزائه، لكنه متوقف عليها، فيلزم الدور.

---

(١) أي: المركب الناقص.

(٢) لفرض نقصانه، فتأثير العلّة فيه خلاف الفرض.

(٣) أي: المركب التام.

(٤) المراد من العلّة للمجموع العلّة له بما هو مجموع، أي: بقيد المجموعية، وإلاّ فإنّ علة المجموع هي علة الأجزاء إذا انسلخ الجزء عن المجموع.

(٥) أي: المركب التام في مفروض المقام.

.....

قلت: لو لم يكن المؤثر التام في المركب مؤثراً تاماً في كلّ واحد من أجزائه لكان إمّا مؤثراً في بعضها فلا يكون مؤثراً في المجموع والفرض أنّه مؤثر فيه، وهو خلف. أو لا تأثير له في شيء منها[1]، فلا يكون مؤثراً أصلًا والفرض أنّه مؤثر، وهذا أيضاً خلف.

وأمّا حكاية الدور فإنما يلزم لو كان المؤثر في الأجزاء مجموع العلّة التامة، أمّا إذا كان بعض أجزاء العلّة التامّة فلا، وعلّة الأجزاء داخلة في العلّة التامّة، وعلّة تامّة للأجزاء.

أو نقول: توقف المجموع على الأجزاء لحصول الهيأة الإجماعية [الاجتماعية.ظ]، وتوقف الأجزاء عليه لوجوده، فالجهتان مختلفتان فلا دور.

إن قلت: لا نسلّم أنّ المؤثر في الجملة إمّا نفس المجموع أو جزؤها أو خارج عنها، لِمَ لا يكون هو الآحاد التي لا نهاية لها، بناءً على أنّ جميع أجزاء الشيء غير ذلك الشيء وليس داخلاً فيه، ولا خارجاً عنه.

قلت: إن أريد بذلك أنّ المؤثر كلّ الآحاد من حيث هو كلّ فهو الجملة نفسها، كما هو ظاهر. وإن أريد أنّه كلّ واحد من الآحاد لزم اجتماع المؤثرات على أثر واحد وهو محال، مع أنّا نمنع كونه غير داخل في المجموع.

إن قلت: اللّازم على ما ذكره المصنّف رحمه الله إثبات الواجب لا إبطال التسلسل، والدليل مسوق لبيان الثاني دون الأول، نعم المقصود من إبطال

(١) «منها» من «م».

.....

التسلسل إثبات الواجب.

قلت[١]: إثبات الواجب يستلزم انتهاء السلسلة إليه، إذ لو كان بعده علّة أخرى لكان ممكناً لا واجباً، وحينئذٍ يلزم منه إبطال التسلسل وهو المدّعَى، غاية ما هناك أنّ المصنف نبّه على فائدة أخرى، وهي أنّ المقصود الأصلي من إبطال التسلسل إثبات الواجب[٢]، فمعنى قوله: (وهو المطلوب) هو كون ذلك الموجد واجباً هو المطلوب الأصلي، ومستلزم للمطلوب الحالي، الذي هو إبطال التسلسل.

واعلم أنّ ما ذكره المصنّف رحمه الله من الاستدلال[٣] على وجود الواجب بتقسيم الوجود إلى الواجب والممكن[٤] هو طريق الحكماء[٥]، وإليه الإشارة

(١) في «م»: «قلنا».

(٢) «الواجب» ليس في «م».

(٣) كلهم قائلون: بأنّ علة الحاجة إلى المؤثر هي الإمكان. (منه رحمه الله).

(٤) اختلف في علّة احتياج الأثر إلى المؤثر، فقيل: هو الإمكان، وقيل: هو الحدوث، وقيل: هو بشرط الحدوث.
والحق أنّه الإمكان فقط؛ لأنّ ماهية الأثر ـ الذي هو المحدث ـ لمّا اتصفت بالعدم تارةً وبالوجود أخرى لم تكن مقتضية لشيء منهما؛ لأنّ ما بالذات يدوم بدوامها، بل كانت هي من حيث هي قابلة لهما، فتكون ممكنة، فلابدّ في اتصافها بأحد الأمرين من مرجح، واللّازم الترجيح من غير مرجح، وهو محال، فعلم أنّ المرجح إنّما هو من حيث الإمكان، فتدبر. (منه رحمه الله).

(٥) هؤلاء قالوا: علّة الحاجة إلى المؤثر هي الحدوث، ولبعضهم طريق آخر مبنيّ على أنّ ←

.....

بقولـه تعـالى: ﴿أَوَلَـمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[١].

وطريـق المتكلمـين[٢] هـو حـدوث العـالم، وكلّ حـادث لابـدّ له مـن محدث بالـضرورة، فإمّـا أن يكـون الأول[٣] فيـدور، أو غـيره فيتسلسـل، أو ينتهـي إلى قديـم لا يحتـاج إلى سـبب أصـلاً، وهـو المطلوب.

وهـو الطريـق الذي اسـتدلّ بـه إبراهيـم عليه السلام، فإنّه اسـتدلّ بالأفـول الذي هو الغيبـة المسـتلزمة للحركة المسـتلزمة للحدوث المسـتلزم للصانع، وإليه الإشـارة بقولـه: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾[٤].

← العلّـة هـي الحـدوث بـشرط الإمـكان، وتقريـره: العـالَم ممكـن، والممكـن محتـاج إلى المؤثر، ويجـب الانتهـاء إلى مؤثـر غـير ممكـن، دفعـاً للـدور والتسلسـل، وهـو المطلـوب. (منه رحمه الله).

(١) سـورة فصلـت: ٥٣، وذلك لدلالة الآية الشريفة على شـهادته سـبحانه وتعـالى على كلّ شيء، يسـتلزم التغايـر بينه وبين المشـهود، ويقتضي - بعد الجـزم بإمكان المشـهود - كونه واجباً.

(٢) انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٥٧.

(٣) وهو الحادث.

(٤) سـورة فصلـت: ٥٣، والإشـارة فيهـا إلى ذلـك واضحـة للمتأمـل، أمّـا في الآفـاق فظاهـر مـن حركـة الفلـك والانتقـال الـذي هـو عين مـا اسـتدلّ بـه إبراهيـم عليه السلام، وأمّـا في النفس فلاسـتلزامها إلى الحركـة المسـتلزمة للحـدوث، كـما سـيأتي في حديـث المصنِّف إن شـاء الله تعـالى، والظاهـر أنّ مـن ذلـك قولـه تعـالى: ﴿وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (سـورة الجاثيـة: ٥)، فـإن الآيـات المذكـورة في هـذه الآيـة الشريفة كلّهـا مقتضيـة للحركة المسـتلزمة للحـدوث المسـتلزم للصانـع.

←

.....

واختار المصنِّف الأوّل[١]، وإن كان سيشير إلى الثاني في مسألة كونه تعالى قادراً مختاراً، لكونه أخصر[٢]؛ لتوقف الثاني على مقدّمة، هي حدوث العالَم، ولكون الاستدلال فيه بالنظر إلى الوجود، وهو أشرف، وكلاهما[٣] راجعان إلى إبطال الدور والتسلسل.

(ويمكن تقرير دليل الإثبات بوجه لا يحتاج معه إلى ذلك، بأن نقول: الممكن ليس له وجود من نفسه، بل وجوده من غيره، فإذا لم يعتبر ذلك الغير[٤]، لم يكن له وجود وإن لم يكن لغيره عنه وجود؛ لاستحالة أن يكون المعدوم موجوداً. إذا تمهّد هذا فنقول:

لو لم يكن في الوجود واجب الوجود لم يكن لشيء من الممكنات وجود، واللّازم باطل بالضرورة، فكذا الملزوم.

بيان الملازمة: إنّ الموجودات إذا لم يكن بعضها واجباً فهي بأسرها ممكنة؛ لاستحالة كون الموجود لا واجباً ولا ممكناً، وإذا كانت كلّها ممكنة - والممكن

← وعلى ذلك تكون الآية الشريفة المذكورة في المتن متضمنة للاستدلال على وجود الحق سبحانه وتعالى بالطريقين - طريق الحكماء وطريق المتكلّمين- وتدلّ على أنّ الاستدلال بطريقة الحكماء بديهي، ويظهر ذلك للمتأمل في الآية الشريفة بملاحظة تتمّتها.

(١) ولعلّه لما ذكرناه آنفاً من أنّه بديهي، كما يظهر ذلك من الآية نفسها.

(٢) في «م»: «أخص» .

(٣) أي: كلا الاستدلالين.

(٤) أي: لم يعتبر وجوده.

.....

قد قررنا أن ليس له وجود، ولا لغيره عنه وجود - فلابدّ من وجود واجب الوجود؛ لتحصيل وجود الممكنات، وهو المطلوب)[١].

والظاهر: أنّ في الاكتفاء بالعلامات الدالّة على وجود الصانع بتقدير الافتقار إلى الاستدلال تسهيلاً على المكلّفين غنية عن ذلك[٢]؛ ولذلك حين سأل الديصانيّ أبا عبد الله عليه السلام: ما الدليل على أنّ لك صانعاً؟

قال: (وجدتُ نفسي لا تخلو عن إحدى جهتين، إمّا أن أكون صنعتها وكانت موجودة، أو صنعتها وكانت معدومة، فإن كان صنعتها وكانت موجودة، فقد استغنت بوجودها على صنعتها، وإن كانت معدومة، فإنك تعلم أنّ المعدوم لا يحدث شيئاً، فقد ثبت المعنى الثالث: أنّ لي صانعاً، وهو اللهَّ ربّ العالمين)[٣].

وحين قال له رجل: ما أقول لمن يسألني فيقول لي: بِمَ عرفت ربّك؟ قال عليه السلام:

«إن سأل سائل فقال: بِمَ عرفتَ ربّك؟

قلت: عرفت اللّه جلّ جلاله بنفسي؛ لأنّها أقرب الأشياء إليّ، وذلك أنّي أجدها أبعاضاً مجتمعة، وأجزاءً مؤتلفة، ظاهرة التركيب، متينة الصنعة، مبنيّةً

(١) ما بين القوسين ليس في «م».

(٢) من دون حاجة إلى تكلّف الاستدلال الذي يرجع إلى بديهة بطلان الدور أو التسلسل. والنصوص الشريفة معظمها تستدل عليه تعالى بهذه الطريقة، لا بطريق الاستدلال.

(٣) انظر التوحيد: ٢٩٠.

.....

على ضروب من التخطيط والتصوير، زائدةً من بعد نقصان، وناقصةً من بعد زيادة، قد أنشىء لها حواس مختلفة، وجوارح متباينة، من بصر، وسمع، وشام، وذائق، ولامس.

مجبولة على الضعف، والنقص، والمهانة، لا تدرك واحدة منها مدرك صاحبتها، ولا تقوى على ذلك، عاجزةً عن اجتلاب المنافع إليها، ودفع المضار عنها.

واستحال في العقول وجود تأليف لا مؤلّف له، وثبات صورة لا مصوّر لها، فعلمت أنّ لها خالقاً خلقها، ومصوّراً صوّرها، مخالفاً لها في جميع جهاتها»[1].

وحيث كان طلب الذات مستحيلاً تعجز الطاقة البشرية عن إدراكه[2]، وإنما المدرك من ذلك السلوب والإضافات، شرع المصنّف رحمه الله في البحث عنها، وقدّم صفات الإثبات على صفات السلب؛ مراعاةً لشرف الوجود[3].

---

(١) التوحيد: ٢٨٩.

(٢) قد قيل في وجه الاستحالة المذكورة ـ فضلًا عن ما ثبت عن الأئمة عليهم السلام من النهي عن التفكّر في الذات الذي يظهر من بعضها استحالته تكويناً مضافاً إلى النهي التشريعي: إنّ الطاقة البشرية طاقة محدودة، والذات المقدّسة غير محدودة من جميع الجهات واللحاظات والاعتبارات، واستحالة إدراك المحدود للامحدود واضحة. ومن العجب العجاب بعد ذلك نرى جملة من الفلاسفة وبعض المتكلّمين يظهر منهم دعوى الوصول إلى الكنه، ومعرفة الذات، كما قد توحي عباراتهم بذلك.

(٣) لم يتضح ما ذكره خصوصاً بعد ملاحظة الآية الشريفة في قوله تعالى: ﴿**تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ**﴾ المتضمنة تقديم صفات الجلال على صفات الإكرام.

الفصل الثاني
في الصفات الثبوتية

الفصل الثاني: في صفاته الثبوتية وهي ثمان:
الأولى: أنّه تعالى قادر مختار؛

فقال:

(الفصل الثاني)

(في صفاته الثبوتية وهي ثمان) ويقال لها: صفات الكمال، وصفات الإكرام. ويقال للصفات السلبية: صفات التنزيه، وصفات الجلال، وقد أشار إليهما سبحانه بقوله: ﴿**تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ**﴾[1].

وابتدأ من الثبوتية بكونه قادراً؛ لتوقف أصل الإيجاد عليه، بخلاف العلم، والإدراك، والحياة، فقال:

(الأولى: أنّه تعالى)[2] **(قادر مختار)** بمعنى أنّه يصحّ منه فعل العالِم - الذي هو عبارة عن السماوات والأرضين، وما فيهما، وما بينهما، وما

---

(١) سورة الرحمن: ٧٨.

(٢) الفاعل المختار هو الذي يصحّ أن يفعل وأن لا يفعل، والموجب هو الذي لا ينفك عنه أثره، لكنه إمّا موجب للأثر على الإطلاق، أو بشرط، وكيفما كان يلزم من جعل الواجب تعالى من الموجب محذور؛ لأنّه على الأول يلزم قدم العالَم، لأن[ه] عند حصول العلّة الثانية يجب حصول المعلول البتة، وعلى الثاني فالشرط المتوقف عليه إمّا أن يكون قديماً فيلزم قدم العالَم أيضاً للعلّة المذكورة، أو يكون حادثاً فيفتقر إلى مؤثر، وهكذا إلى أن تنتهي إلى مؤثر قديم، أو يتسلسل، والأمران باطلان، فالإيجاب كذلك، فالمطلوب ثابت. (منه ﷺ).

.....

فوقهما، وما تحتهما من أجسام، أو جسمانيات، أو مجرّدات[١] - ويصحّ تركه[٢]، خلافاً للفلاسفة فإنّهم يقولون: إنّه فاعل موجب، والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أنّ القادر عالم بأثره، ولا كذلك الموجب.

الثاني: أنّ القادر يصحّ تخلّف أثره عنه باعتبار ذاته، ولا يصحّ ذلك في الموجب[٣].

وإنما عدلنا عن المشهور من تفسيرهم القادر[٤] بقولهم: هو الذي إذا شاء فعل وإذا شاء[٥] لم يفعل؛ لأنّ الفلاسفة لا ينازعون في صحة هاتين الشرطيتين في حقّه تعالى، إلّا أنّهم يقولون: لا يلزم من صدق الشرطية صدق كلّ من جزأيها، فلا يلزم من صدق قولنا: إذا لم يشأ يصحّ منه أن لا يفعل صدق أنّه لم يشأ حتى يلزم أنّه يصحّ أن[٦] لا يفعل[٧]، وحيث إنّ الشرطية الأولى

(١) على تقدير وجودها، وفي ثبوتها نظر. (منه ﷺ).

(٢) الراجع إلى الإرادة والمشيئة، والصحة هنا المراد منها الوقوع لا الإمكان كما يأتي.

(٣) كما لا يصح تخلّف الإحراق عن النار والإشراق عن الشمس. (منه ﷺ).

(٤) بعضهم قال: القادر المختار هو الذي إذا شاء فعل، وإذا شاء لم يفعل، قال بعض الفضلاء: بين هذين المفهومين فرق، فلينتبه له، وكأنّه هناك عدم مشيئة الفعل، وهنا مشيئة عدم الفعل، هذا ما خطر في البال، والله أعلم. (منه ﷺ).

(٥) في «م»: «لم يشأ».

(٦) في «م»: «أنه».

(٧) وبعبارة أخرى: أنّ صدق الشرطية بالإمكان لا يوجب صدقها وقوعاً، فقد تصدق ←

لأنّ العالَـم محدَث؛ لأنّ كلّ جسـم لا ينفك عن الحـوادث المتناهية - أعني: الحركة والسـكون- وهما حادثان لاسـتدعائهما المسبوقية بالغير؛

واجبـة التحقيـق وقعـت، أمّـا الثانيـة فهي ممتنعة بالنسـبة إليـه، فلا يصـحّ قولنا: يصـحّ أنّـه لا يفعل، وحينئـذٍ لا تثبـت المكنة من الطرفـين، وذلك ينفـي القادرية والمقدورية.

والحـق: أنّـه كـما يصـحّ لـه الفعـل كذلك يصـحّ لـه الـترك، وامتناعـه ممنوع، ووجـود العـالَم[1] بعـد العـدم ـ على حسـب مقتـضى إرادة العزيز العليم ـ يشـهد لذلـك، فالشرطيتـان صادقتان بجزأيهـما[2][3].

وأشار المصنِّف رحمه الله إلى دليل كونه تعالى قادراً بهذا المعنى بقوله:

(لأنّ العالَـم محـدث، لأنّ كلّ جسـم لا ينفك عن الحـوادث المتناهية -أعنـي: الحركـة والسـكون-) ضرورة أنَّـه يفتقـر إلى حيّـز يحـلّ فيه، فهـو إمّا لابـث فيـه أكثر من آن واحـد فيكون سـاكناً، أو منتقل إلى غيره فيكـون متحركاً. **(وهمـا حادثان لاسـتدعائهما المسـبوقية بالغير)**.

➡ إمكاناً إلّا أنّها قد لا تكون واقعة خارجاً.

(١) قيل: سمّي العالَم عالماً؛ لأنّه علامة على الصانع تعالى. (منه رحمه الله).

(٢) ولا يعنـي ذلـك الإشـكال عـلى الكـبرى المذكـورة، وهـي أنّ صـدق الشرطيـة لا يسـتلزم صـدق طرفيهـا، بـل الدليـل الـذي ذكـره رحمه الله هو الـذي دلّ عـلى صـدق طرفيها، ولـما أشرنا إليـه مـن أنّ المـراد مـن القـدرة والاختيـار هـو الإرادة والمشـيئة لا الوقـوع الخارجي.

(٣) «بجزأيهما» ليس في «م».

لأنّ كلّ ما لا ينفكّ عن الحوادث فهو حادث بالضرورة

أمّا الحركة[١] فلا تحصل إلاّ بعد حصول مكان آخر تنتقل إليه، فهو سابق عليها، وهي مسبوقة به، وأمّا السكون فلا يحصل إلّا بعد حصول زمانٍ أول، ولا معنى للحادث إلّا كونه مسبوقاً بغيره، وإذا ثبت أنّهما حادثان، ولا ينفك الجسم عنهما، ثبت أنّ الجسم حادث.

(لأنّ كلّ ما لا ينفكّ عن الحوادث فهو حادث بالضرورة)، وإلّا لاجتمع حادث وغير حادث في شيء واحد[٢]، واجتماع النقيضين محال.

هذا في الجسم، وأمّا في العرض[٣] فإنّه لا يحلّ إلاّ في الجسم، أو بعرض قائم في الجسم[٤]، والجسم حادث، فما يحلّ فيه أو فيما يحلّ فيه أولى بالحدوث.

---

(١) قيل: السكون هو عبارة عن حصول الجسم في حيّز بعد أن كان في حيز آخر، وقيل: هو حصول الجسم في حيّز أكبر من آن واحد، وهما بمعنى. والحركة قيل: هي حصول أمر بعد فناء آخر، وقيل: هي الانتقال من حال إلى حال آخر، وقيل: هي الكون الثاني في مكان آخر، والجميع بمعنى. (منه رحمه الله).

(٢) المقصود هو اجتماع الحدوث والعدم في شيء واحد.

(٣) يجوز قيام العرض بمثله كالسرعة والحركة، واحتياج الجميع إلى محل جوهري لا ينافي حلول بعضها في بعض. (منه رحمه الله).

(٤) اختلف في وجود الممكن الذي لا يكون حالاً ومحلاً: فأكثر المتكلّمين استحالوه؛ لأنّه لو كان موجوداً لشارك الباري في التجرد، وامتاز عنه بأمر مغاير؛ لأنّ ما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فيلزم التركيب في الباري تعالى، وهو محال، فكذا ما يستلزمه.

وقال الحكماء بوجوده، كالعقل والنفس، وأجابوا عن ما اعترض به أولئك: بأنّ ←

فيكـون المؤثـر فيه - وهـو الله تعالى- قـادراً مختاراً؛ لأنّه لـو كان موجباً لـم يتخلّـف أثره عنـه بالضرورة، فيلـزم إمّا قـدم العالَـم، أو حدوث الله تعالى، وهمـا باطلان.

وإذا ثبـت حـدوث العـالَم **(فيكـون المؤثـر فيـه)** أي: في إيجـاده **(وهـو الله تعالـى قادراً)**[1] **(مختـاراً)**، لا موجِبـاً، **(لأنّه لو كان موجباً لـم يتخلّف أثره عنـه بالضرورة، فيلـزم)** أحـد محذورين:

(إمّا قدم العالَم) القدم المؤثر فيه وهو الله تعالى[2].

(أو حـدوث الله تعالـى) عـن ذلـك، لمـا ثبت مـن حـدوث الأثـر، إن قديماً فقديـماً، وإن حادثـاً فحادثاً.

(وهما) أي: قدم العالَم، وحدوث الله تعالى، **(باطلان)**[3].

أمّا الأول فبما ذكرنا من البرهان الدال على حدوث العالَم.

← الاشـتراك في العـوارض لا يسـتلزم التركيـب في الـذات، لاسـيّما في السـلوب، فـإن كلّ [شـيئين] فُرِضَـا مشـتركان في سـلب مـا عداهمـا عنهـما.

إذا عرفـت هـذا فاعلـم أنّ إثبـات كونـه قـادراً مختـاراً يتوقـف: إمّا عـلى نفي المجـرّدات، أو حدوثهـا. والـذي نعتقدهـا حدوثها مطلقاً، للحديـث المشـهور وهـو: «كان الله ولا شيء معه» [انظـر الـوافي: ١/ ٤٤٩]، ولمـا سـيجيء في آخر هـذا المبحـث، وفي ثبوتها نظـر. (منه ﷺ).

(١) خبر (فيكون).

(٢) لأنّ المفروض أنّه من آثاره.

(٣) ويأتي تقريب ابتناء الكلام فيهما على اعتبار عليّة الله تعالى للعالم عليّة ذاتيّة لا فاعلية.

.....

وأمّا الثاني فبما عرفت من أنّه تعالى واجب الوجود، فيستحيل عليه العدم، والحدوث مسبوق به، فما يلزم منهما ـ وهو كونه موجباً ـ أيضاً باطل، وهو المطلوب.

ويمكن أن نقول على حدوث الأجسام بأنها لو كانت لا أول لوجودها لكانت ـ من حيث هي كذلك ـ إمّا متحركة أو ساكنة، واللّازم بقسميه باطل، فالملزوم مثله.

أمّا الملّازمة فلأنه يجب حصول الجسم في حيّز[1] ما، وذلك الحصول: إمّا أن يكون أول حصول لها في الحيّز، أو ثانيه.

فإن كان الأول لزم الأولية، وقد قلتم: إنّها لا أول لها، هذا خلف.

وإن كان الثاني فإمّا أن يكون في ذلك الحيّز وهو السكون، أو في غيره وهو الحركة[2].

وأمّا بطلان اللّازم فلأنّ السكون والحركة مستلزمان للزمان، وهو ذو أجزاء متناهية حادثة، وملزوم الحادث المتناهي حادث متناهٍ[3]، وإذا كانا حادثين والجسم لا ينفكّ عنهما بطل عدم أوليته، لثبوت حدوثه، وهو المطلوب.

---

(١) الحيّز والمكان عبارة عن شيء واحد.

(٢) وقد تقدّم معنى الحركة والسكون، فراجع.

(٣) كما ذكر ذلك بالنسبة إلى العرض الحال في الجسم.

.....

أو نقول: الجسم ممكن لافتقاره إلى الحيّز، وكلّ ممكن حادث، فالجسم حادث.

ومن الأخبار الواردة عن الرضا عليه السلام وقد قيل له: ما الدليل على حدوث العالَم؟ فقال: «**أنت لم تكن ثم كنت، وقد علمت أنّك لم تكوّن نفسك، ولا كوّنك من هو مثلك**»[1].

إن قلت: أقصى ما يدلّ عليه الدليل أنّ المؤثر في العالَم قادر مختار، وهو لا يقتضي أن يكون الواجب هو القادر المختار، فِلمَ لا يكون الواجب لذاته اقتضى على سبيل الإيجاب[2] موجوداً قديمًا قادراً، وذلك القادر هو الذي أوجد العالَم؟

قلت: الواسطة بين الواجب تعالى والعالَم غير ممكنة ولا متعقلّة، إذ المراد من العالَم جميع ما سوى الله تعالى[3].

إن قلت: سلّمنا أنّه ما سواه، لكن لا نسلّم أنّ ما سواه حادث، فإنّ الدليل المذكور إنّما يفيد [ه.ظ] حدوث الأجسام وعوارضها، فمن أين قلتم: إنّ ما

---

(١) عيون أخبار الرضا: ج:١/ ١٢٣.

(٢) فيكون علة موجبة لا مختارة.

(٣) لم يذكر استلزام ذلك كون الواجب موجباً لا فاعلًا مختاراً، مع أنّه قد بيّنا أنّه فاعل مختار، وهذا خلف. بل إذا اقتضى على سبيل الاختيار والمشيئة موجوداً امتنع أن يكون قديماً؛ لأنّه حادث.

.....

سواه مطلقاً حادث؟ وما المانع أن يكون بعض ما سواه قديماً موجوداً كوجوده، وليس بجسم ولا بجسماني[١]، ويكون هو المؤثر في غيره على سبيل الإيجاب[٢].

قلت: سنبيّن بالأدلّة أنّ الواجب لذاته ليس إلّا واحداً، فيكون ما عداه - مطلقاً- ممكناً البتة، وكلّ ممكن حادث، فكلّ ما عداه حادث.

أمّا الصغرى فلأنه لو كان بعض ما[٣] عداه قديمًا، لكان مناقضاً لقولنا: ليس الواجب إلّا واحداً[٤]، والتناقض محال، فكذا ما يستلزمه، ومن المعلوم انتفاء الواسطة - بالاتفاق[٥] - بين الحادث والقديم.

وأمّا الكبرى[٦] فلأنّ الممكن مفتقر في وجوده إلى المؤثر كما مرّ، فإفادته إياه إمّا حال وجوده، أو حال عدمه، والأول إمّا حال الحدوث، أو حال البقاء، لا جائز أن يكون حال البقاء، وإلّا كان تحصيلاً للحاصل، وهو محال.

تعيّن أن يكون إمّا حال[٧] الحدوث، أو حال العدم، وهو مستلزم للمطلوب.

---

(١) وهو المعبرّ عنه بالمجرّد، أي: المجرّد من الزمان والمكان والجهة.

(٢) ولا مانع من كونه موجباً لاختصاص الفاعل المختار بحسب الأدلّة العقلية بالواجب لا بكلّ علّة.

(٣) في «م»: « بعضها».

(٤) كما تضمنته الأدلة العقلية والنقلية.

(٥) المقصود من الاتفاق هنا ليس هو الإجماع التعبدي، بل الاتفاق الحاصل نتيجة البرهان العقلي والأدلة السمعية الموجبة للقطع بذلك.

(٦) وهي حدوث الممكن.

(٧) «حال» ليس في «م».

.....

أمّا حال الحدوث فهو اعتراف بإثبات الحدوث له، وأمّا حال العدم فيكون مسبوقاً بالعدم، ولا معنى للحادث إلّا كونه مسبوقاً بغيره.

على أنّ إثبات قديم غير الله[١][٢] باطل بإجماع المسلمين[٣][٤].

وبالحديث المشهور بين المسلمين: وهو «كان الله ولم يكن معه شيء، وكان الله ولا شيء غيره»[٥]

---

(١) قال الفاضل المقداد: القول بقديم غير الله كفر بالإجماع، ولذلك كفرت النصارى لإثباتهم قدم الأقنوم. (منه رحمه الله).

(٢) المراد منه إثبات قديم مع الله، لا إثبات قديم مع حدوث الله سبحانه وتعالى.

(٣) ليس المراد من الاستدلال بإجماع المسلمين هو الاتفاق الحجة الموجب للتعبد به لكونه كاشفاً عن رأي المعصوم، بل المراد منه الاتفاق الموجب للقطع لمن تلبست في ذهنه الشبهة، فقد ادّعى غير واحد إجماع المسلمين، بل الملليين على أنّ القديم واحد وما سواه حادث، موافقاً في ذلك العقل السليم، والفطرة التي فطر الله الناس عليها.

(٤) في «م»: «الملليين أجمعين».

(٥) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، لكن ذكر الصدوق رحمه الله تعالى: «عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: **كان الله ولا شيء غيره، ولم يزل عالماً بما كوّن، فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد ما كوّنه**» (التوحيد: ١٤٥). وبمراجعة النصوص الشريفة يتضح وجود الكم الكثير مما هو بهذا المضمون، كالأدعية المتضمنة لفقرات : ..يا ذا الذي كان قبل كلّ شيء.. ونحوها، مضافاً إلى الآيات الكريمة المتضمنة لكونه خالق كلّ شيء، الظاهر ذلك كلّه في التقدم الخلْقي الحقيقي في وجوده سبحانه وتعالى على كلّ شيء، والتأول لا داعي له، ومعارضته للقواعد العقلية بحسب المقدّمات التي تذكر في محلّها لا ينفيه، بل يثبت احتمال وجود خلل فيها، وإلّا فإنّه لا يناسب الكم ←

.....

- بحسب[١] اختلاف في اللفظ - ولذلك حُكم بكفر مدّعي قِدم الأقنوم، كالنصارى[٢].

وهنا إلزام لا يدفع[٣]، أورده المحقّق الطوسيّ ﷺ[٤] على الفلاسفة بقولهم: إنّه فاعل موجب[٥]، وهو أنّه لو كان كما يقولون، لكان يلزم أنّه إذا عُدم شيء

← الهائل من النصوص والآيات وفقرات الأدعية ونحو ذلك، وليس هو نظير ما دلّ على الجسمية من الآيات المنافي للقواعد العقلية، فإنّها آيات معدودة وقد جاءت الروايات الشريفة وفسرتها بما يناسب العقل، فالقياس عليها لا مجال له أصلاً. فلاحظ.

(١) في «م»: «على حسب».

(٢) كما حكى المصنّف في حاشية سابقة عن المقداد السيوريّ الإجماع على ذلك.

(٣) لم أجد ذلك منسوباً إلى المحقّق المذكور.

(٤) أبو جعفر محمّد بن محمّد بن الحسن الطوسّي المعروف بالمحقّق الطوسي، و بالخواجة نصير الدين الطوسي، الحكيم الفيلسوف، أستاذ الحكماء و المتكلمين. وُلد في طوس واختلف في سنة ولادته، و لكن غالب المؤلّفين على أنّه وُلد سنة ٥٩٧هـ، و توفي في بغداد يوم الغدير سنة ٦٧٢هـ و دفن عند الكاظمين. وكان والده محمّد بن الحسن من الفقهاء والمحدّثين، فتربّى في حجره، و نشأ على يده.

وقال العلّامة الحليّ: كان هذا الشيخ أفضل أهل زمانه في العلوم العقلية و النقلية، وقد ابتلي بغزو المغول الأول والثاني، وكانت له اليد الطولى في حفظ الدماء والمداد الإسلاميّين في ربوع البلاد الإسلامية، وقد ذاع صيته في الآفاق، وانتشرت علومه فيها. (انظر أعيان الشيعة: ج٨/ ٤١٤).

(٥) وهو متفرع على القول بعلّيته التامة في العالَم على نحو العلّيّة الذاتيّة لا على نحو ←

.....

من العـالَم أن يُعدم الواجـبُ تعالى[١].

لأنّ عـدم ذلـك الـشيء إمّـا لعـدم شرطـه أو لعـدم علّتـه، والـكلام في عدمها كالـكلام فيـه، حتى ينتهي إلى الواجـب؛ لأنّ الموجودات بأسرها تنتهي في سلسـلة الحاجـة إلى الواجـب تعالى، فيلـزم انتهاء عدم الـشيء المفـروض إلى الواجب لذاته تعـالى، وهـو كفر محـض، تعالى الله عـما يقـول الظالمون علـوّاً كبيراً.

تشبث الخصم بأمور:

الأول: أنّ القـدرة - بمعنـى صحـة الفعـل والترك - محـال؛ لأنّ صدور الأثر عـن المؤثـر إمّـا أن يجـب، وذلـك عنـد اسـتجماع[٢] الشرائـط، وإمّـا أن يمتنـع، وذلـك مـا لم يسـتجمع، فيبقـى الإمـكان لا وجه لـه قطعاً.

الثـاني: أنّ المكنـة مـن الطرفـين إمّـا أن تحصل حال وجـود الأثـر فيجب، فلا يتمكـن مـن الـترك، أو حـال عدمه فيجـب عدمه، فـلا يتمكن مـن الفعل.

الثالـث: أنّ معنـى الـترك هـو البقاء عـلى العدم الأصـلي، والعـدم الأصلي لا تتعلّـق بـه القدرة.

← العلّيّـة الفاعليّـة، وحينئـذٍ إذا كان مؤثـراً لابـدّ مـن وجـود أثره، ومـع انعدامـه ينعدم هو، كـما يتضـح بالتأمل.

(١) الـذي يظهـر من بعضهم: أنّ انعـدام الموجود مسـتحيل، بل هو يتحول من هيـأة إلى أخرى، ولا مجـال لتحقيـق ذلك، وأن المـراد من الانعدام ما هـو؟ هل انعدام المـادة أو الهيأة؟.

(٢) وهي وجود الداعي وفقد الصارف، وصحة الإيجاد والإمكان. (منه ﷺ).

.....

والجواب عن الأول: أنّ عدم استجماع الشرائط إنّما يوجب امتناع الفعل حال عدم الاستجماع، وهو لا ينافي الإمكان باعتبار حصول الاستجماع قبل حصوله.

وتوضيحه بأن نقول: الوجوب إنّما هو بالنظر إلى الداعي وحده، لا القدرة التي يستوي فيها طرفان، ولا ريب أنّ المؤثر ليس هو القدرة وحدها، بل هي مع الدواعي، فمتى تجرّدت عنه كان ممكناً، ومتى انضمّ إليها كان واجباً[١]، وهذا معنى ما يقال: الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار، بل يحقّقه[٢].

وعن الثاني: باختيار أنّ القدرة حال عدم الفعل، والتمكن من الفعل في ثاني الحال لا ينافيه العدم في الحال، بل يجتمع معه[٣].

وعن الثالث: بمنع كون العدم مطلقاً[٤] غير مقدور، بل غير المقدور إنّما هو العدم المطلق[٥]، وليس الكلام فيه، إنّما الكلام في العدم المقيّد، أعني عدم الفعل المسمّى بالترك، وهو مقدور البتة، وليس هو نفياً محضاً، بل هو عبارة عن عدم الفعل عمّا من شأنه أن يفعل[٦].

---

(١) أي: واجباً بغيره.

(٢) فيكون الدليل المساق دليلًا على الإمكان.

(٣) وهو المناسب لفرض الحدوث الذي معناه المسبوقيّة بالعدم.

(٤) أي: دائمًا.

(٥) أي: العدم المحض.

(٦) وعليه تترتب النواهي الشرعية التي مفادها الإبقاء على العدم، ولا إشكال في القدرة عليها.

وقدرتـه تتعلّـق بجميـع المقـدورات، لأنّ العلّـة المحوجة هـي الإمكان، ونسـبة ذاته إلـى الجميع بالسـوية،

وإذا عرفـت أنّـه تعـالى قـادر مختـار، فاعلـم أنّـه لا نسـبة بـين قدرتـه وقـدرة المخلوقـين[١]، فإنّ قدرتهـم لا تتعلّق إلاّ ببعض المقدورات، مـع أنهّم لا يملكونها إلّا منـه، فإنّـه هـو الـذي قدر عـلى الفعل والـترك بأن جعـل فينـا الآلات، فنقدر عـلى اكتسـاب العلـم ـ مثـلاً ـ بـما منحنا مـن الإدراك والحـواس، كما قـال تعالى: ﴿**أَخْرَجَكُـمْ مِـنْ بُطُـونِ أُمَّهَاتِكُـمْ لاَ تَعْلَمُـونَ شَـيْئًا وَجَعَـلَ لَكُـمْ السَّـمْعَ وَالأَبْصَـارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُـمْ تَشْـكُرُونَ**﴾[٢].

(وقدرتـه) سـبحانه وتعـالى كاملـة[٣] **(تتعلّق بجميـع المقـدورات)** كائنةً مـا كانـت؛ **(لأنّ العلّـة المحوجـة)** إلى تعلّق القـدرة بالمقدور **(هـي الإمكان)**، أي: كـون الـشيء قابـلاً للإيجـاد والعـدم، وهو وصف قائـم في جميـع الممكنات، **(ونسـبة ذاتـه)** المقدّسـة **(إلى الجميـع بالسـوية)** لتجردها[٤].

---

(١) وذلك للإشارة إلى عدم اعتبار قدرة العبد في عرض قدرة الواجب، بل في طولها.

(٢) سورة النحل: ٧٨.

(٣) أي: أنّ قدرتـه سـبحانه وتعالى لا تختلف شـدةً وضعفاً بالنسـبة إلى المقـدورات. أمّا إذا كانت قـدرة العبد في عـرض قدرته تعالى اختلفت بالنسـبة إلى مقـدورات العبد. فلاحظ.

(٤) والمجـرّد هـو المجـرّد عن المـكان والزمان والجهـة، وإذ كانت ذاته المقدسـة مجـرّدة عن كلّ ما عداهـا، فتكون قدرتها عـلى كلّ ما عداها بالسـويّة.

.....

[١]فإمّا أن لا تتعلّق قدرتها بشيء من الممكنات، والثابت خلافه بالإجماع وبما تقدّم، أو تتعلّق بالبعض دون البعض وهو - مع الاستواء في الجميع[٢] - ترجيح من غير مرجّح، وهو محال. أو تتعلّق بالجميع، وهو المطلوب.

ولأنّ المقتضي لقادريّته - سبحانه - هو ذاته ـ لما ستعرف من استناد صفاته إلى ذاته ـ والمصحّح للمقدوريّة[٣] هو الإمكان، لامتناع تعلّقها بالواجب والممتنع، ولا ريب أنّ نسبة ذات الواجب بالذات إلى جميع الممكنات على السواء، فإذا ثبت ثبت على الكلّ[٤]، وهو المطلوب.

ولأنّ صحة قدرته على البعض موجب[٥] لقدرته على الكلّ، لكن الملزوم حقّ، فاللّازم مثله.

أمّا الملازمة فلأنّه تعالى واجب الوجود من جميع جهاته، فكلّ ما صحّ له وجب له، وإلّا لافتقر إلى غيره فيه، وإلّا[٦] لما صحّ.

---

(١) بياض في الأصل.

(٢) إذ قال آنفاً: إنّ قدرته كاملة أي: لنسبتها إلى الجميع بالسوية.

(٣) إيجاد المقدور لا يستلزم مباشرته للفاعل نفسه، فالباري تعالى يقدر على إيجاد الحركة بواسطة إيجاد الجسم المتحرك. (منه رحمه الله).

(٤) في «م»: «ثبت على البعض».

(٥) «موجب» ليس في «م».

(٦) أي: وإن لم يفتقر فيه إلى غيره ـ مع أنّه يجب له ـ معناه: أنّه لم يصحّ له.

فتكون قدرته عامة.

وأمّا حقية الملزوم فلأنّ المصحّح لقدرته على البعض هو الإمكان، وهو موجود في جميع الممكنات؛ **(فتكون قدرته عامة)** في جميعها، وهو المطلوب.

هذا، وقد خالف في هذا الأصل كثير من الناس، فالجبّائيّان[١] منعا من قدرته على عين مقدور العبد[٢].

والبلخيّ[٣] منع من قدرته على مثل مقدوره[٤].

والنظّام[٥] منع من قدرته على القبيح[٦].

---

(١) هما: أبو علي، محمّد بن عبد الوهاب بن سلام، وابنه أبو هاشم، عبد السلام بن محمّد، وهما من رؤساء المعتزلة. توفي الأول سنة ٣٠٣هـ، والثاني سنة ٣٢١هـ، (انظر الكنى والألقاب: ج٢/ ١٤١).

(٢) انظر شرح المقاصد: ج١/ ٨٥

(٣) هو (أبو القاسم) عبد الله بن أحمد بن محمود البلخيّ، البغداديّ ، من متكلّمي المعتزلة، وتنسب إليه الطائفة الكعبية، أقام ببغداد مدة طويلة، توفي سنة ٣١٩ هـ، (انظر معجم المؤلفين: ج٦/ ٣١).

(٤) انظر شرح المقاصد: ج١/ ٨٤.

(٥) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن سيار بن هاني البصريّ، ابن أخت أبي هذيل العلاّف، شيخ المعتزلة، وأحد رؤسائهم، وشيخ الجاحظ، توفي سنة٢٣١هـ، (انظر الكنى والألقاب: ج٢/ ٢٥٣).

(٦) انظر الملل والنحل: ج١/ ٧٢.

.....

وعبّاد[١] نفى أصل القدرة لا مجرد عمومها[٢]. وقد بطل ذلك كلّه بما تقدّم.

تشبث الجبّائيّان بأنّه لو قدر على عين مقدور العبد لزم إمّا ترجيح من غير مرجّح، أو اجتماع النقيضين.

واللّازم بقسميه باطل، فالملزوم مثله.

بيان الملازمة: إنّ أحدهما إذا أراد فعلاً بعينه وكرهه الآخر، فلا يخلو إمّا أن يقع ذلك الفعل، أو لا يقع، أو يقع ولا يقع.

فإن كان الأول والثاني لزم المحذور الأول[٣]، إذ ليس وقوع الفعل لإرادة المريد بأولى من عدم[٤] وقوعه لكراهة الكاره. وإن كان الثالث[٥] لزم المحذور الثاني[٦].

---

(١) وهو عبّاد بن سليمان المعتزلّي، كان يزعم أنّ الأعراض لا تدلّ على الله عزّ و جلّ، وإنّما الأجسام هي التي تدلّ عليه، و كان يمنع من القول بأنّ الله عزّ و جلّ لم يزل عالماً بالأشياء قبل كونها؛ لأنّ المعدوم عنده ليس بشيء، و ما ليس بشيء فلا يجوز أن يعلم، و يرى قتل مَن خالفه إن أمكن. والفرقة المنسوبة إليه هي العبادية، (انظر البدء والتأريخ: ج٥/ ١٤٣).

(٢) انظر البدء والتأريخ: ج٥/ ١٤٣.

(٣) أي: الترجيح من غير مرجّح.

(٤) «عدم» ليس في «م».

(٥) في «م»: «الثاني».

(٦) أي: اجتماع النقيضين.

.....

وتشبث البلخيّ بأنّ فعل العبد إمّا طاعة أو سفه، وكلاهما في حقّه محال، أمّا الطاعة فلأنها إنّما تكون بالنسبة إلى مطاع، ولا مطاع بالنسبة إليه، وأمّا السفه فلأنه قبيح، وهو منزّه عن القبيح.

وتشبث النظّام بأنّه لو كانت قدرته على القبيح ممكنة لكان وقوعه ممكناً، إذ لا يلزم من فرض وقوع الممكن محال، لكنه لا يقع البتة، فلا يكون ممكناً.

وتشبث عبّاد بأنّ الفعل إمّا أن يعلم الله وقوعه فيجب، أو عدم وقوعه فيمتنع، ولا قدرة على الواجب والممتنع.

والجواب عن الأول[١]: إنّا نمنع الملازمة.

قولكم: يلزم النقيضان من يقع ولا يقع.

قلنا: حقّ لو كانا فعلين من فاعل واحد، لكن الكلام في فعلين[٢] من فاعلين، فيقع بإرادة أحدهما، ولا يقع بكراهة الآخر، نعم يستحيل ـ بعد إضافة الفعل بعينه إلى أحدهما ـ إضافته إلى الآخر من تلك الحيثية، لكن لا يمتنع قبلها استناده إلى كلّ منهما على سبيل البدل[٣].

---

(١) أي: ما تشبث به الجبائيان.

(٢) المراد من مقدور العبد ـ على ما فسّروه ـ: ذات ما يصدر عن العبد، والإضافة خارجة عن ذات الفعل. (منه ﷺ).

(٣) إنّ إرادة العبد لمّا كانت في طول إرادة الله تعالى ومنبعثة منها فلا يتصوّر حينئذٍ وقوع النقيضين، أو الترجيح من دون مرجّح باختيار أحد المرادين، لعدم تساوي المريدين من ←

.....

وعـن الثـاني[١]: بـأنّ تلك من الصفـات العارضـة للفعل، وهـي لا تمنع كون ذات الفعـل مقدورة.

وعـن الثالـث[٢]: بـأنّ إمكان وقـوع الممكـن بالنظـر إلى ذاته، لكن قـد يكون محـالاً بالنظـر إلى الحكمـة، فِلمَ قلـت: إنّه كذلـك مطلقاً؟

وعـن الرابـع[٣]: بـأنّ الوجـوب والامتنـاع بالنظـر إلى العلـم، لكنـه لا يخرج المقـدور مـن المقدوريـة، فـإنّ العلـم لا يؤثـر في المعلوم.

واعلـم أنّ دلائـل السـمع كثـيرة بعمـوم قدرته[٤]، فمـن الكتاب قولـه تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٥].

ومـن السـنّة قولـه عليه السلام: (إن الله لا يوصـف بعجـز، كيـف؟! وهـو يقول في

← حيثيـة الإرادة، لأنّ إرادة العبـد لابـد مـن أن تكـون مـع إرادة الله تعـالى، وإلّا لمنـع منـه بمنـع العبـد وتعجيـزه عنهـا. نعم تكـون كراهة الله تعـالى حينئـذٍ معناهـا كراهته لوقـوع الفعل من العبـد، لا عـدم إرادتـه للوقوع؛ ولذا يسـتحق العقوبة منه عليـه، للفرق بـين الإرادة التكوينية والإرادة التشريعيـة عـلى مـا حقّـق في محله، ومنـه تعرف النظـر في جواب الشـارح.

(١) أي: ما تشبث به البلخيّ.

(٢) أي: ما تشبث به النظّام.

(٣) أي: ما تشبث به عبّاد.

(٤) انظـر أنّـه لا يتوقف ثبـوت النقل على عمـوم القدرة حتى يكون الاسـتدلال موجبـاً للدور، بـل صدقـه معلوم من صدقهـم، الثابت بالمعجـزات. (منه رحمه الله).

(٥) سورة المائدة: ١٢٠.

الثانية: أنّه تعالى عالم؛

كتابه العزيز: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللّه حَقَّ قَدْرِهِ**﴾ **فلا يوصف بقدر إلّا كان أعظم من ذلك**)[١].

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: (لمّا صعد موسى عليه السلام إلى الطّور فناجى ربّه عزّ وجلّ قال: يا ربّ أرني خزائنك، فقال: يا موسى، إنّما إذا أردت شيئاً أن أقول له: كن فيكون)[٢].

الصفة (**الثانية**) من الصفات الثمانية: (**أنّه تعالى عالم**) بعلمه[٣]، عبارة عن ظهور الأشياء عنده وانكشافها لديه، لا بمعنى أنّها لم تكن ظاهرة ثم ظهرت، بل بمعنى أنّها حاضرة له غير غائبة عنه؛ لأنّه تعالى فاعل مختار، وكلّ فاعل مختار عالم، ينتج أنّه تعالى عالم. أمّا الصغرى فقد تقدّم بيانها[٤].

وأمّا الكبرى فظاهرة من الفرق بين الموجب والمختار[٥]، فإنّ المختار هو الذي لا يفعل إلّا بعد القصد، وما ليس بمعلوم يمتنع توجه القصد إليه، فيكون مقدوره معلوماً، فيكون هو عالماً، وهو المطلوب.

---

(١) انظر التوحيد: ١٢٧.

(٢) انظر التوحيد: ١٣٣.

(٣) في «م»: «وعلمه».

(٤) تقدّم في بيان الصفات من هذا الفصل صفحة: ١١١.

(٥) لما تقدّم من أنّ المختار إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، والموجب يترتب أثره قهراً عليه فليس له المشيئة والاختيار.

لأنّه: فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ مَن فعل ذلك فهو عالم بالضرورة

و(**لأنّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ مَن فعل ذلك فهو عالم بالضرورة**) ينتج: أنّه تعالى عالم بالضرورة.

أمّا الصغرى فحسّية مشاهدة من مخلوقاته ومصنوعاته، فإنّها - كما ترى - ذات ترتيب عجيب، وتأليف لطيف، ولو لم يكن منها إلّا بعض العالَم العلويّ، كعالم الأفلاك وحركاتها، وأوضاعها، وارتباط هذا العالَم بها، وعجائب ما فيها من الكواكب، كالشمس وإضاءتها، وكثرة منافعها في النباتات وغيرها، ومعرفة الحساب، والآجال، ومصالح الخلق، إلى غير ذلك مما لا يحصي عدّه الأنام، ولا تفي بتفاصيله الدفاتر والأقلام.

وبعض العالَم السفليّ كالإنسان، وما فيه من العقل، والذكاء، والحواس، والقوى، والوصول، والأحناء، والفصول، والأعضاء، واشتمال كلّ عضو منها على أربع قوى:

قوة جاذبة: وهي التي تجذب الغذاء إلى محلّه.

وقوة ماسكة: وهي التي تمسكه لئلا يزلق.

وقوة هاضمة: وهي التي تهضمه ليناسب العضو المغتذي.

وقوة دافعة: وهي التي تدفع فضلات الغذاء ليسلم من الفساد.

وقد ذكر أهل العلم أنّهم قدّروا في الإنسان اثني عشر ألف خاصة، وقالوا: ما جهلنا أكثر ممّا علمنا.

ومّن أحبّ الوقوف على تقرير شواهد صواب التدبير، وبدائع صنع

وعلمه يتعلّق بكلّ معلوم،

اللطيف الخبير، فعليه برسالة المفضّل بن عمر المنقولة عن الصادق عليه السلام[١].

فإن قلت: قد يصدر عن بعض الحيوانات العجم الأفعال العجيبة، كما في النحل فإنّه على ما ذكر ـ يبني البيت المسدّس المشتمل على الحكم التي لا يهتدي إليها المهندسون، ويعجز عن إدراك أغراضها الحاذقون، وكذلك العنكبوت، وأشباهها، مع أنّها ليست من أولي العلم.

قلت: لِمَ لا يكون لها من العلم بقدر ما تهتدي به إلى[٢] مصالحها، بأن يخلقها الله عالمة بتلك الآثار، أو يلهمها حين الحاجة إليها لطفاً بها، وحفظاً لبقاء نوعها، كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنْ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنْ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ**﴾[٣].

(**وعلمه**) تعالى (**يتعلّق بكلّ معلوم**) خلافاً للفلاسفة[٤]، وبعض

---

(١) المسماة بـ(التوحيد)، وقد سمّاها النجاشّي: (كتاب الفكر)، وسمّاها بعض الفضلاء: (كنز الحقائق والمعارف)، وقد أمر السيّد علي بن طاوس في (كشف المحجة) وفي (أمان الأخطار) بلزوم مصاحبة هذا الكتاب والنظر والتفكير فيه، وقال: إنّه ممّا أملاه الإمام الصادق عليه السلام فيما خلقه الله جلّ جلاله من الآثار، وهو في وجوه الحكمة في إنشاء العالَم السفليّ وإظهار أسراره، وإنه عجيب في معناه. فتبيّن أنّه عدل للرسالة الإهليلجة التي هي في إثبات التوحيد أيضاً. (انظر الذريعة: ج٤/ ٤٨٢)

(٢) «به إلى» من «م».

(٣) سورة النحل: ٦٨.

(٤) حُكي القول بإنكاره من بعض قدماء الفلاسفة. (انظر شرح المواقف: ٧١)

ونسبة جميع المعلومات إليه بالسوية؛ ولأنّه حيّ فيصحّ أن يعلم كلّ معلوم، فيجب له ذلك؛

المتكلمين، فإنّ منهم[١] مَن أنكر كونه عالماً بذاته[٢]، ومنهم مَن أنكر كونه عالماً بغيره[٣]، ومنهم من أنكر كونه عالماً بالجزئيات على الوجه الجزئي المتغيّر[٤]، وإنما يعلمها من حيث هي ماهيّات معقولة، ومنهم مَن أنكر علمه بالجزئيات إلّا بعد وقوعها، وإنما يعلم قبل ذلك ماهيّاتها[٥].

والحقّ ما قاله المصنّف رحمه الله، لأنّ المقتضي لعالميته سبحانه وتعالى ذاته[٦]، **(و)** معلوم أنّ **(نسبة جميع المعلومات إليه)** أي: إلى ذاته **(بالسوية)** لتجرّدها، فلما وجب كونه عالماً، وجب كونه عالماً بالجميع، وإلّا لزم الترجيح من غير مرجّح، وهو محال.

(ولأنّه) تعالى **(حيّ)**، كما ستعرف برهانه، والحياة هي المصحّحة للعلم، **(فيصحّ)** له **(أن يعلم كلّ معلوم)** وإلّا لما كان المصحّح مصحّحاً، وهو خلف.

وحينئذٍ **(فيجب له ذلك)** أي: العلم بكلّ معلوم؛ لأنّ كلّ ما صحّ له تعالى

---

(١) الظاهر رجوع الضمير إلى الفلاسفة.

(٢) وهو منسوب إلى الدهرية. (انظر: شرح المواقف: ٧١، والأسفار: ج٦/ ١٨٠)

(٣) انظر شرح المواقف: ٧١.

(٤) انظر شرح المواقف: ٧٤.

(٥) نُقل هذا القول عن الفلاسفة في شبهة أنّه غير موجود. (انظر شرح المواقف: ١٣)

(٦) وقد تقرّر أنّ صفاته عين ذاته.

لاستحالة افتقاره إلى غيره.

وجب له، **(لاستحالة افتقاره)** فيه **(إلى غيره)**، وإلّا لما صحّ له، وهو خلف.

ومن السمع كتاباً[١] وسنّةً كثير، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿**يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ**... الآية﴾[٣]، ﴿**وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ**... الآية﴾[٤].

وقوله عليه السلام في جواب مَن سأله، أيعلم الله الشيء الذي لم يكن أن لو كان كيف كان يكون؟ أو لا يعلم إلّا ما يكون؟ فقال: (إنّ الله تبارك وتعالى هو العالم بالأشياء قبل كون الأشياء، قال عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾، وقال - في أهل النار -: ﴿**وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ**﴾، وقال للملائكة لما قالت: ﴿**أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ**﴾ فقال: ﴿**إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾، فلم يزل الله عزّ وجلّ علمه سابقاً للأشياء، قديماً قبل أن يخلقها، فتبارك ربّنا وتعالى علوّاً كبيراً، خلق الأشياء وعلمه سابق لها كما شاء كذلك، لم يزل ربّنا عليماً

---

(١) ومن الواضح أنّ الاستدلال بالقرآن الكريم على علمه لا يستلزم الدور المتقّدم؛ لعدم توقفه عليه، بل هو متوقف على صدقه، وصدقه معلوم من قضيّة أخرى.

(٢) سورة البقرة: ٢٩.

(٣) سورة غافر: ١٩.

(٤) سورة الأنعام: ٥٩.

.....

سـميعاً بصيراً)[١].

و[عـن محمّد بن مسـلم]، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سـمعته يقـول:[٢] «**كان الله ولا شيء غـيره، ولم يـزل الله عالمـاً بما كوّن، فعلمه به قبل كونه، كعلمه به بعد مـا كوّنه**»[٣].

تشـبث مَـن قـال: إنّه لا يعلـم ذاته: بـأنّ العلـم إمّا صـورة مسـاوية للمعلوم مرتسـمة في العـالم، أو إضافـة محضـة بـين العـالم والمعلـوم، وهمـا مسـتحيلان في علـم العالم بنفسـه.

أمّـا الصـورة فلأنـه يلـزم حينئذٍ حصـول صـورة مسـاوية لذاتـه[٤] المعلومة، مرتسـمة في ذاتـه العالمـة، فيلـزم اجتـماع المثلين.

وأمّـا الإضافـة فهي نسـبة، ولا تتحقّق إلّا بين منتسـبين متغايريـن، وليس بين الشيء ونفسـه مغايرة.

---

(١) انظر عيون أخبار الرضا: ج١/ ١٠٨.

(٢) «سمعته يقول» من «م».

(٣) التوحيـد: ١٤٥. وفيـه إشـارة إلى أنّ خلقـه وتكوينه يسـتلزم علمه سـبحانه وتعـالى به، لكن لا يـأتي ذلـك بالنسـبة إلى العلـم بذاتـه المقدسـة. والأوضح الاسـتدلال بما رواه الشـيخ عن أبي بصـير قـال: قـال أبـو عبـد الله عليه السلام: «**لم يـزل الله جـلّ اسـمه عالمـاً بذاتـه ولا معلـوم، ولم يـزل قـادراً بذاته ولا مقـدور**». (أمالي الشـيخ الطـوسي: ١٦٨) والعلم بذاته مسـتلزم للعلم بمخلوقاتـه سـبحانه وتعالى.

(٤) إنّ العلـم حصـول صـورة مسـاوية للمعلـوم، فـإنّ مَن يعلـم الحـرارة لا يحصل لـه في ذهنه تلـك الصـورة، وإلّا لـزم أن يكون ذهنـه حـاراً. (منه رحمه الله).

.....

والجـواب - عـلى تقديـر الصورة والإضافـة - أمّـا الأول: فقد بيّنـا أنّ علمه تعـالى إنّما هو عبـارة عن ظهور الأشـياء عنده[١]، وانكشـافها لديـه، فمعنى كونه عالمـاً بذاتـه: أنّ ذاتـه غير غائـب عن ذاته، فهـو يعلم ذاتـه بذاته لا بصـورة حالّةٍ في ذاتـه، فالعلـم والمعلوم[٢] والعـالم واحد، والتغايـر بالاعتبار.

وأمّـا الثـاني فيمتنـع كونـه إضافـة محضـة، بل هـو صفـة حقيقـةً ذات إضافة، وإضافـة الصفـة إلى الـذات ممكنة.

سـلّمنا، لكـن لا نسـلّم أنّ الإضافة تسـتدعي تغاير المتسـبين بالـذات خارج الذهـن، بـل صرّح الشـيخ ابن سـينا[٣] بـأنّ التغايـر الاعتبـاريّ في الذهـن كافٍ فيهـا[٤]، وهـو هنا حاصـل، لأنّ الذات باعتبـار صلاحيتها للمعلوميـة في الجملة مغايـرة لهـا باعتبار صلاحيتهـا للعالميـة في الجملة.

ومَـن قـال: إنّـه لا يعلـم غـيره - مـع كونـه عالمـاً بذاتـه - بـأنّ العلـم صورة مسـاوية للمعلـوم مرتسـمة في العـالم، ولا خفاء أنّ صور الأشـياء مختلفـة، فيلزم

(١) في «م»: «له».

(٢) «والمعلوم» من «م».

(٣) هـو أبـو عـلي، الحسـين بـن عبـد الله بـن سـينا البخـاريّ، الملقّـب بالشـيخ الرئيـس، وُلد في بخـارى، وعلمـه انتـشر في الآفـاق، وقـد أتـى عـلى جميـع المعقـول والمنقـول وعمـره أربـع وعشريـن سـنة، ورُوي أنّـه حـدّث عـن نفسـه ذلـك. تـوفي سـنة ٤٢٨ أو ٤٢٧ هــ. (انظـر الكنـى والألقـاب: ج١/ ٣٢٠)

(٤) انظر الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة: ج٤/ ٣٢٢، لعلّه يُستفاد منه ذلك.

.....

بحسب كثرة المعلومات كثرة الصور في الذات الأحدي من كلّ وجه، وهو محال.

والجواب ما مرّ من عدم استدعاء العلم بالنسبة إليه صوراً مغايرةً للمعلومات، فإنّ نسبة الحصول إليه أشدّ من نسبة الصور المعقولة لنا؛ لأنّ حصول الأشياء له حصول للفاعل، وذلك بالوجوب، وحصول الصور المعقولة لنا للقابل، وذلك بالإمكان[1].

ومَن قال: لا يعلم الجزئيات على الوجه المتغيّر بأنه لو علم أنّ زيداً جالس في الدار ـ مثلاً ـ ثم خرج عنها، فإن بقي علمه الأول كان جهلاً، وإن زال لزم التغيير، وكلاهما محال.

والجواب: أنّ العلم نفس الذات، والتغيير وقع في الإضافات المتعلّقة بالعلم[2]، ولا محذور فيه.

ومَن قال: لا يعلم الجزئيات إلّا بعد وقوعها: بأنها قبل الوجود غير متميّزة، وكلّ معلوم متميّز عن غيره.

والجواب: أنّا نميّز الجزئيات المشخّصة قبل وجودها، كتمييزنا بين كلماتٍ نريد كتابتها قبل الكتابة، نعم لا تكون متميّزة في الخارج، ونفي الخاص لا

(١) وفرق واضح بين الصورتين، فإنّ الفاعل يتعقّل صور المفعول له بالضرورة، بخلاف القابل.

(٢) في «م»: «في العلم».

الثالثة: أنّه تعالى حيّ

يستلزم نفي العام[١].

الصفة (**الثالثة**) من الثمان الثبوتية (**أنّه تعالى حيّ**) ولا خلاف لأحد من الناس فيه، لكن اختلفوا في معناه، فمَن جوّز له صفة زائدة على ذاته[٢]، قال: إنّ الحياة صفة ثبوتية زائدة على الذات، لأجلها يصحّ أن يعلم ويقدر، لأنّ اختصاص ذاته تعالى بصحة القدرة والعلم من بين سائر الذوات لابدّ له من مخصّص[٣]، وليس إلاّ كونه حياً.

---

(١) لأنّ قيد (الخارج) موجب لتخصيصها، وهو موجب للتخصيص بخلاف الجزئيات بقول مطلق، فإذا لزم عدم التميز في الخارج فإنّه لا يلزم عدمه مطلقاً، لما ذكره من أنّ نفي الخاص لا يستلزم نفي العام. ثم إنّ الشارح لم يذكر الفرقة من الفلاسفة التي تنفي علمه بالكلية؛ لاستلزام علمه العلم بذاته، المستلزم للدور أو التسلسل.

وجوابه أنّ العلم من الإضافة التي هي ارتسام صورة المعلوم بالعالم، فلا يلزم من كونه عالماً بذاته عالماً بلازم ذلك الموجب للتسلسل. وحينئذٍ فمعنى كونه عالماً بذاته أن ذاته حاضرة عنده، كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك.

(٢) وهم جمهور المتكلّمين من السنة، كما ذكره (في البحار: ج٤/ ٦٢. نقلًا عن المحقق الدواني)

(٣) أي: موجب ومقتضٍ، والمعنى: أنّ اختصاص ذاته المقدّسة بالقدرة والعلم لابدّ من أن يكون لأجل حياته، لكنه لا يختص بمَن يقول بأنّ الصفات أمر زائد على الذات، بل حتى مَن يقول بالوحدة بينهما لابدّ من أن يجعل مستند القدرة والعلم هو الحياة، فلا يصحّ دليلاً لهم؛ لأنّ القدرة والعلم يستلزمان الحياة على جميع الوجوه. لكن سيذكر أنّ معنى الحياة هي القدرة والعلم.

لأنه قادر عالم، فيكون حياً بالضرورة.

ومَن لم يجوّز - كما هو الحق - جعل ذلك اعتباراً سلبياً لازماً لذاته في الفعل، فمعنى كونه حياً أنّه لا يستحيل أن يقدر ويعلم[١]، وهو سلب ضرورة العدم الصادق على الوجوب والإمكان، وهذا هو الصحيح.

وثبوت هذه الصفة ظاهر؛ **(لأنّه)** تعالى **(قادر عالم)** كما عرفت، **(فيكون حياً بالضرورة)**؛ لأنّ اتصاف الشيء بالشيء فرع إمكان الاتصاف به، وحيث ثبت اتصافه بالقدرة والعلم بالفعل صدق عدم استحالة ذلك عليه[٢].

والجواب عمّا تشبث به أولئك: أنّه لا يلزم من الاحتياج إلى المخصّص كون المخصّص صفةً زائدةً، مع قيام البرهان على أنّ صفاته ذاتية لجواز أن يكون ذلك هو خصوصية ذاته، ومساواة ذاته لسائر الذوات ممنوعة، فإنّه أجلّ من أن يُقاس به غيره، فكيف يقاس بغيره[٣].

---

(١) قال في مجمع البيان: ج٢/ ١٥٧ عند تفسير آية الكرسي: «الحي: مَن كان على صفة لا يستحيل معها أن يكون قادراً عالماً.

وإن شئت قلت: هو مَن كان على صفة يجب لأجلها أن يدرك المدركات إذا وجدت»، ومنه يعلم أنّ معنى الحياة هو البقاء والديمومة اللّازمة لزماً بيّناً بالمعنى الأخصّ للعلم والقدرة له تعالى. كما ذكره.

(٢) وهذا إشارة منه إلى ما ذكره أولًا من معنى الحياة، وهو سلب ضرورة العدم. وكلّ ما صحّ له ثبت؛ لاستحالة افتقاره إلى شيء.

(٣) ولا يخفى أنّ كثيراً من هذه الدعاوى تنسب إلى الأشاعرة. (راجع الملل والنحل: ج١/ ١٢٨ وما بعدها)

الرابعة: أنّه تعالى مريد وكاره،

الصفة **(الرابعة)** من الثمان الثبوتية **(أنّه تعالى مريد وكاره)**، ولا خلاف بين المسلمين في ثبوت هاتين الصفتين في حقّه تعالى، لكن اختلفوا في معناهما، فمنهم مَن جعلهما زائدتين مطلقاً على العلم[١]، ومنهم مَن جعلهما كذلك في حقّنا فقط، أمّا في حقّ الحق سبحانه وتعالى فهي نفس العلم، إلّا أنّه فسّرهما بعلم خاص، وهو مذهب أكثر أصحابنا[٢].

لأنّ الإرادة والكراهة في الإنسان منشؤهما العلم والظن، أو الوهم بالمصلحة والملاءمة، فيحصل هناك شوق في النفس ينبعث إلى تحصيله، أو بالمفسدة فيه، فيحصل انقباض وانصراف عنه، فذلك الشوق هو الإرادة، وذلك الانقباض هو الكراهة.

ولمّا امتنع على الباري تعالى الوهم والظن، ولم تكن دواعيه إلّا علوماً، وكان الشوق والانقباض من توابع القوى الحيوانية، امتنع عليه الإرادة والكراهة بهذا المعنى، فمعنى كونه مريداً: هو علمه باشتمال الفعل على المصلحة الداعية إلى إيجاده. ومعنى كونه كارهاً هو علمه باشتماله على المفسدة الصارفة عن إيجاده، وهذان العلمان أخصّ من مطلق العلم.

---

(١) وينسب القول المذكور إلى بعض الأشاعرة والكرامية وبعض المعتزلة، وإن اختلفوا في حقيقتها بين زيادتها على الذات وقيامها فيها، وعدم قيامها في محل. (انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٩٤)

(٢) انظر شرح تجريد الاعتقاد: ١٧٧. وقد نسبه التفتازاني إلى المحقّقين من المعتزلة وضرار والنجار والفلاسفة مع اختلافهم في حقيقتها. (انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٩٤)

لأنّ تخصيص الأفعال بإيجادها في وقت دون آخر لابدّ لها من مخصّص

وإنما قلنا ذلك؛ **(لأنّ تخصيص الأفعال بإيجادها في وقت دون آخر)**، وعلى وجه دون وجه ـ مع أنّ ذات الباري بالنسبة إلى إيجاد الممكنات في كلّ وقت، وعلى أي وجه بالسواء ـ **(لابدّ لها من مخصّص)**، وليس هو القدرة لاستواء الطرفين[١] بالنسبة إليها، ولا العلم المطلق، لأنّه تابع للمعلوم فلا يؤثر في التخصيص[٢]، مع أنّه قد يعلم بما لا يتعلّق به الإيجاد كالممتنع[٣]. وظاهر أنّ السميع والبصير وغيرهما لا يصلح أيضاً لذلك[٤].

ولا يمكن أن يكون هو الإرادة والكراهة على ما زعمه البعض من كونهما زائدتين على الذات[٥]؛ لِمَا يلزم من تعدّد القدماء إن كانت قديمة، وحلول الحوادث فيه[٦] إن كانت حادثة[٧].

أو هي حادثة حالّة في غيره[٨]، فيكون غيره مريداً وكارهاً.

---

(١) أي: الوجود والعدم.

(٢) أي: فلا يقتضي الإيجاد والعدم.

(٣) وهذا دليل آخر على عدم اقتضاء العلم الوجود والعدم.

(٤) أي: لا يقتضيان الإرادة والكراهة بذاتهما.

(٥) أي: بمعنى أنّ الإرادة الموجبة للإيجاد إرادة زائدة على الذات، والكراهة الموجبة للعدم كراهة زائدة عليها أيضاً.

(٦) أي: في الواجب.

(٧) لكونه حينئذٍ محلًا للإرادة والكراهة الحادثتين.

(٨) إشارة إلى ما أشرنا إليه من القول بحلولها في الغير، كما تقدّم في المصدر السابق.

وهو الإرادة والكراهة. ولأنّه أمر بالطاعات ونهى عن المعاصي وهما يستلزمان الإرادة والكراهة بالضرورة.

أو هو مفتقر إلى غيره فيهما[١]، أو لا في محل[٢] لقيام العرض لا في محل[٣]، والكلّ باطل، فتعيّن أن يكون هو العلم الخاص **(وهو)** الذي يطلق عليها **(الإرادة والكراهة)**.

(ولأنّه) تعالى - هذا دليل ثانٍ لإثباتها له - **(أمر بالطاعات)** فقال: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾(٤). **(ونهى عن المعاصي)** فقال: ﴿**وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى**﴾[٥]، و[٦] ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ**﴾[٧] **(وهما)** أي: الأمر والنهي **(يستلزمان الإرادة والكراهة بالضرورة)**؛ لأنّ الحكيم لا يأمر إلّا بما يريد، ولا ينهى إلّا عمّا يكره.

فائدة: الذي يُعلم من صريح كلام الأئمة عليهم السلام الوارد في الإرادة، هو أنّ

---

(١) أي: في الإرادة والكراهة، وهذا احتمال آخر لدفع احتمال كونها حادثة حالّة في غيره، وافتقاره مستحيل؛ لأنّه واجب الوجود لذاته.

(٢) وهذا احتمال آخر أيضاً، وهو كون الإرادة والكراهة لا في محل، وردّه بقوله: «لقيام العرض...».

(٣) وقيامه لا في محل كذلك محال.

(٤) سورة البقرة: ٤٣.

(٥) سورة الإسراء: ٣٢.

(٦) «و» من «م».

(٧) سورة البقرة: ١٨٨.

.....

الإرادة من الله نفس الفعل والإحداث، وأنها من صفات الأفعال لا الذات.

من ذلك صحيحة صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام ... قلت له: أخبرني عن الإرادة من الله ومن الخلق. قال: فقال:

«الإرادة من الخلق الضمير، وما يبدو لهم بعد ذلك من الفعل، وأمّا من اللّه فإرادته إحداثه لا غير ذلك؛ لأنّه لا يُرَوِّي، ولا يَهُمُّ[1] ولا يَتَفكَّر، فهذه الصفات منفيّة عنه، وهي صفات الخلق، فإرادة اللّه الفعل لا غير ذلك، يقول له كن فيكون، بلا لفظ ولا نطق بلسان، ولا همّة ولا تفكّر، ولا كيف لذلك، كما أنّه لا كيف له»[2] انتهى. ولا يخفى ما فيه من المنافاة[3][4] لما سبق، فعليك بإنعام

(١) هو مريد بلا همّة، فيمكن إثبات الإرادة له، ولا يلزمنا البحث عن الكيفية، كما ثبت الذات ولا لنفسه لها. (منه رحمه الله).

(٢) الكافي: ج١/ ١٠٩ باختلاف يسير. ولعلّ مثله ما رُوي في (الكافي: ج١/ ١٥٠ في باب المشيئة والإرادة)، فعن علي بن إبراهيم الهاشميّ، قال: سمعتُ أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام يقول: «**لا يكون شيء إلّا ما شاء الله وأراد وقدّر وقضى**. قلت: ما معنى شاء؟ قال: **ابتداء الفعل**... الحديث». كما هو صريح الآية الكريمة: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ سورة يس: ٨٢.

(٣) قد عرضت هذه المنافاة على بعض المتبحّرين من فضلاء العجم بحضور جمع من الطلبة، فأجاب: بإمكان جعل الإرادة المعنية في الحديث غير الإرادة المعنية في كلام الأصحاب. فتأمل في ذلك. (منه رحمه الله).

(٤) إذ إنهّا بالمعنى الأول وهو العلم تكون من صفات الذات، وبهذا المعنى تكون من صفات الفعل، والفرق بيّن بينهما.

الخامسة: أنّه تعالى مدرك

النظر لتحصيل التوفيق، فإن لم تجده فاعتصم بكلام أهل العصمة، فإنّه عصمة من الهلكة.

الصفة **(الخامسة)** من الثمان الثبوتية: **(أنّه تعالى مدرك)** اتفق المسلمون على ذلك، ثم اختلفوا في الإدراك في حقّه هل هو زائد على العلم أم لا؟ وممّن قال بالزيادة السيّد[١] المرتضى رحمه الله[٢]، وأباه البعض.

والحقّ: المغايرة في الاعتبار العقليّ؛ لأنا نرى أنّه قدر مشترك بين إدراك العقل والحس، فهو أعم من العلم.

أمّا بالنظر إلى الخارج فلا؛ لما تقرّر من أنّ صفاته عين ذاته، وسنبيّنه.

فهو مدرك بما يعلم، ويعلم بما يدرك، ويسمع بما يبصر، ويبصر بما يسمع، فيكون معنى كونه مدركاً: هو أنّه عالم بالمدركات[٣][٤].

---

(١) «السيّد» من «م».

(٢) لم أعثر على هذا الرأي عند السيّد، وإن نسبه إليه ابن ميثم البحراني في قواعد المرام: ٩٥ أيضاً.

(٣) وكذلك معنى سميع: أنّه يعلم المسموعات، والبصير: يعلم المبصرات: قال بعضهم شعراً:
سميع - أي: يعلم مسمعاتنا - بصير - أي: يعلم مبصراتنا - مدرك - أي: يعلم مدركاتنا، منزّه في الكلّ من آلاتنا. (منه رحمه الله).

(٤) فترجع الأوصاف - ظاهراً - كالمدرك والسميع والبصير وغيرها إلى العلم، وتعدّدها لأنّه ورد به الشرع المبين، وعدم إدراك الفرق بينها لا يدلّ على عدمها، فلابدّ من التوقف فيها وعدم الجزم بأكثر من ذلك.

.....

وتحقيق المقام بأن نقول: الإدراك في الاصطلاح العلميّ هو اطّلاع الحيوان بواسطة الحواس على الأمور الخارجية، وله أنواع: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس.

فالسمع يدرك الأصوات والحروف بالقوة المودعة بالصّماخ الذي هو العصب المفروش داخل الأذن.

والبصر يدرك الألوان والأضواء بالذات، وغيرهما بواسطتها[1] بالقوة المودعة في العين، أو بالانطباع، أو خروج الشعاع.

والشمّ يدرك الروائح بالقوة المودعة في الحلمتين الناشئتين في مقدّم الدماغ.

---

(١) أورد عليه أنّ المبصر بالذات إنّما هو الضوء، أمّا اللون فهو مرئي بواسطة الضوء، فيكون كغيره من المبصرات. وأجيب: بأنّا لا نريد بالمبصر بالذات ما لا يتوقف إبصاره على إبصار غيره، وبالمبصر بالواسطة ما يتوقف إبصاره على إبصار غيره، بل المراد بالمرئي بالذات: ما يكون مرئياً برؤية متعلقة به ابتداءً، أي: بلا واسطة، يكون تعلّق تلك الرؤية بها أولا وبالذات، وتعلّقها بعينها بذلك المرئي ثانياً وبالعرض، على قياس قيام الحركة الواحدة بالسفينة وراكبها.

إذا عرفت هذا ظهر لديك أنّه إذا دُوِّرَ لون مضيء حصل هناك رؤيتان، إحداهما متعلّقة بالضوء أولاً وبالذات، والأخرى متعلّقة باللون، كذلك أنّ رؤية اللون مشروطة برؤية الضوء [و] لا يتحقق بدونها، وهو لا ينافي تعلّق الرؤية بها ابتداءً في غير اللون من المبصرات كالشكل مثلاً، فإنّ الرؤية المتعلّقة به هي بعينها الرؤية التي تعلّقت أولاً وبالذات إلى نور الجسم، فهو مرئي بتلك الرؤية ثانياً وبالعرض. (منه ﷺ).

لأنه حيّ، فيصحّ أن يدرك

والـذوق يـدرك الطعـام بالقـوة المودعـة في سـطح اللسـان بتوسـط الرطوبة اللعابية.

واللمـس يدرك الكيفيـات الأربـع[١] وتوابعها بقـوة منبثّة في البـدن كلّه. فهذه الحـواس هـي مبـادئ اقتناص العلـوم، ولذلـك قيل: مَن فقد حسـاً فقد علـماً[٢].

ولمّـا دلّ النقـل الصحيـح عـلى اتصافـه ـ تعـالى ـ بـالإدراك، وأحـال العقـل عليـه الآلات والحـواس، ولم يمكـن طـرح أحـد الدليلـين[٣]، وجـب ـ لا جرم ـ تأويـل الإدراك الـدالّ عـلى الحـواس ـ التي هي سـبب لتحصيل العلـم ـ بالعلم، تسـميةً للسـبب باسـم المسـبّب، فمعنى كونه تعالى مدركاً: هو علمـه بالمدركات التي هـي من جملـة المعلومات.

وأشـار المصنّـف رحمه الله إلى دليـل ثبـوت هـذه الصفـة بقولـه: **(لأنّـه حـي)**، كما تقـدّم، فيصـحّ لـه أن يعلـم بجميـع المعلومـات التـي منهـا المـدركات.

(فيصـحّ أن يدرك) بهـذا المعنى، فيجـب له ذلـك، لأنّه كلّما صـحّ له وجب

---

(١) هـي الحـرارة والـبرودة والرطوبـة واليبوسـة، وتسـمّى هـذه الكيفيـات الأربـع كيفيـات أُوَل لتكيّـف البسـائط العنصريـة بهـا، أو لأنهـا غـير خاليـة عنها، بخـلاف سـائر الكيفيات الملموسـة، كالخفـة، والثقـل، والصلابـة، واللـين، والملابسـة، والخشـونة. (منـه رحمه الله).

(٢) هـذه الكلمـة مشـهورة على ألسـنة أهل الفن مـن الفلاسـفة والمتكلمين، ولم تنسـب إلى قائل معـيّن. (انظر المواقف للإيجـي: ١/ ٩٤)

(٣) وهما اتصافه بالإدراك، واستحالة الآلات والحواس عليه.

وقد ورد القرآن بثبوته له، فيجب إثباته له.
السادسة: أنّه تعالى قديم أزليّ باقٍ أبديّ؛ لأنّه واجب

لـه؛ لاستحالة افتقاره إلى غيره. (و) لأنّه (**قد ورد القرآن**) الكريم (**بثبوته لـه**) كقوله عزّ وجلّ ثناءً على نفسه وتمدحاً: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾[1].

وكذا السنة المتواترة[2]، (**فيجب إثباته له**).

الصفة (**السادسة**) من الثمان الثبوتية: (**أنّه تعالى قديم أزليّ**) يعني: لا أول لوجوده، (**باقٍ أبديّ**)، يعني: لا آخر لوجوده.

وقيل بالفرق بينهما: فالقديم هو الذي لا أول لوجوده في الزمن الماضي، والأزليّ هو الذي لا نهاية لوجوده فيه، والباقي: هو الذي لا نهاية لوجوده في الزمن الحاضر، والأبديّ هو الذي لا نهاية لوجوده في الزمن المستقبل. وقيل غير ذلك.

وإنما اتصف الباري بذلك؛ (**لأنّه واجب**) الوجود[3] لذاته، كما عرفت في أول

---

(١) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٢) قد تواترت الأخبار تبعاً للآيات الشريفة بأنه تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير. انظر على سبيل المثال (الكافي: ج١/ ٩٥، باب إبطال الرؤية، والباب الذي بعده في النهي عن الصفة، وغيرهما).

(٣) «الوجود» في «م».

فيستحيل العدم السابق واللّاحق عليه.

الفصل الأول، (**فيستحيل**) - إذن - تطرق (**العدم السابق واللّاحق عليه**)، وإلّا لانقلب الواجب ممكناً، وقلب الحقائق محال.

وأمّا ما ورد من أنّه هو الأول والآخر[١]، فالمراد أنّه ليس قبله شيء، ولا بعده شيء[٢].

واعلم أنّ وجوب وجوده تعالى كما يدلّ على أزله وبقائه كذلك يدلّ على أنّ البقاء ليس وصفاً زائداً على الذات قائماً بها؛ لأنّه لو كان كذلك لكان البقاء مفتقراً إلى الذات، واللّازم باطل، فالملزوم[٣] مثله.

أمّا الملازمة فلأنّ كلّ ما هو صفة زائدة على الموصوف يفتقر في وجودها إليه، والمفروض زيادة البقاء على الذات، فيكون مفتقراً إليها.

وأمّا بطلان اللّازم فلأنّ المفتقر إلى الغير ممكن البتة، فيجوز زواله، ويلزم من ذلك جواز زوال الذات[٤]

---

(١) قال الله تعالى في سورة الحديد: ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾، قال علي بن إبراهيم: الأول يعني قبل كلّ شيء، والآخر يعني بعد كلّ شيء. [انظر تفسير القمي: ٢/ ٣٥٠] (منه ﷺ)

(٢) كأنّه دفع دخل؛ لأنّه قد يفهم من معناه سبق العدم عليه.

(٣) في «م»: «فالمقدم».

(٤) وكأنّه لجواز زوال وصف البقاء والأزل، وإلاّ فالكلام عن نفس الوصف، فإنّه لو كان زائداً لاقتضى ذلك الافتقار المقتضي للإمكان، وهو محال، فلابدّ من كونه وصفاً لازماً للذات. وعلى كلّ حال فإنّ البقاء والأزل لذات الواجب باعتبار نفس الوجوب ←

.....

مع أنها واجبة باقية به[١]، وهو خلف.

وذهب الأشعريّ[٢] إلى أنّه تعالى باقٍ ببقاء يقوم به[٣]، لشبهة[٤] أنّ البقاء عبارة عن حصول الذات في الزمن الثاني، وذلك ليس حال الحدوث،

➡ المقتضي؛ لعدم خلو الزمان الماضي والحال والاستقبال منها، فليس هو في الحقيقة وصفاً كسائر صفاته تعالى حتى يأتي الكلام فيه في أنّه عين الذات أو أنّه خارج عنها.

بل الظاهر أنّ جميع صفات ذات الواجب ترجع إلى ذلك؛ ولذا كانت عين الذات، إلّا أنّ البقاء والأزل من أوضح تلك الصفات.

(١) أي: بالوصف.

(٢) وهو علي بن إسماعيل الأشعريّ أبو الحسن، ينسب إلى أبي موسى الأشعريّ. وُلد في البصرة، و تلقّى مذهب المعتزلة و تقدّم فيهم، ثم رجع و جاهر بخلافهم. قيل: بلغت مصنّفاته ثلاثمائة كتاب، وتُوفّي ببغداد. (انظر الأعلام: ج٤/ ٢٦٣)

وقال الشهرستانيّ: وسمعتُ من عجيب الاتفاقات أنّ أبا موسى الأشعريّ كان يقرّر عين ما يقرّر الأشعريّ أبو الحسن في مذهبه، وقد جرت مناظرة بين عمرو بن العاص وبينه. فقال عمرو: أين أجد أحداً أحاكم إليه ربّي؟ فقال أبو موسى: أنا ذلك المتحاكم إليه. فقال عمرو: أو يقدّر عليَّ شيئاً ثم يعذبني عليه؟! قال: نعم. قال عمرو: ولِمَ؟ قال: لأنّه لا يظلمك. فسكت عمرو ولم يحر جواباً. (الملل والنحل: ج١/ ١٢٧- ١٢٨). وفيه من السخف ما لا يخفى.

(٣) شرح المقاصد: ج١/ ١٨٠، ولم ينسبه إلى الأشعريّ.

(٤) الشبهة قول مؤلَّف من مقدمات فاسدة، وإنما سمّيت بذلك؛ لأنها تشبه الحقّ، وليست بحقّ. (منه رحمه الله).

السابعة: أنّه تعالى متكلّم بالإجماع.

بل يصير بعد ذلك باقياً، فهذا التبدّل والتغيّر ليس في ذات الحادث؛ إذ الذات ليس مما لم تكن ذاتاً ثم صارت ذاتاً، ولا في عدم البقاء؛ إذ عدم البقاء يستحيل أن يصير بقاءً، فتعيّن أنْ يكون في صفة زائدة هي البقاء، وهو المطلوب[١].

والجواب أمّا أولاً فبتقدير صحة ما ذكر إنّما يدلّ على الزيادة في الحادث وليس الكلام فيه، إنّما الكلام في الواجب.

وأمّا ثانياً فبالنقص بالحدوث نفسه، فنقول فيه بعين ما قال في البقاء، فيلزم أن يكون الحدوث صفة حقيقية زائدة على الوجود، ولم يقل به أحد.

الصفة **(السابعة)** من الثمان الثبوتية[٢]: **(أنّه تعالى متكلّم بالإجماع)**[٣] من المسلمين وسائر[٤] فرق الملّيّين، وبالنقل عن الأنبياء الصادقين، من غير

---

(١) من العجب أن يصدر هذا الكلام ممّن يدعي العلم كالأشعريّ.

(٢) قال الفاضل المقداد في شرح النصيرية: «هذه المسألة لم يدركها الحكماء، وتفرّد المسلمون بالبحث عنها، وهي أول مسألة بحث المتكلمون في صدر الإسلام عن تفاصيلها، وبذلك سمّي هذا الفن بعلم الكلام». (منه رحمه الله).

(٣) والمقصود منه الإجماع الذي يورث القطع، لا الإجماع الحجة الذي لا ينفع هنا.

(٤) سائر مهموز بمعنى الباقي، مأخوذة من السؤرة ما يبقى بعد الشرب، وأمّا استعمالها بمعنى الجميع فممّا يغلط الناس، على ما نبّه عليه في النهاية والكشّاف. [انظر النهاية: ٢/ ٣٢٧] (منه رحمه الله)

والمراد بالكلام هو الحروف المسموعة المنتظمة ومعنى أنّه متكلّم: أنّه أوجد الكلام في جسم من الأجسام،

توقف على اخبارٍ منه تعالى بصدقهم بطريق التكلّم فيلزم الدور[١]، بل علم ذلك بالمعاجز والبراهين.

واختلفوا في معنى الكلام ما هو؟ وأقديم هو أم حادث؟

فالإمامية والمعتزلة قالوا: المقصود **(والمراد بالكلام)** الصادر منه تعالى: **(هو الحروف المسموعة المنتظمة)** الدالّة على المعاني المطلوبة، ولا ريب أنّها حادثة؛ لأنّ السابق منها يعدم بوجود اللّاحق، ولتركّبها من أجزاء متعاقبة حادثة، والمركّب من الحادث حادث بالضرورة، وإذا كانت كذلك امتنع قيامها بذاته تعالى، فلابدّ من أن تكون قائمة بالغير.

(و) يكون **(معنى أنّه متكلّم)** وإطلاق هذا اللفظ عليه باعتبار **(أنّه أوجد الكلام)** وجعله قائماً **(في جسم من الأجسام)**، كما أوجده في الشجرة لموسى عليه السلام، ولا يلزم من اشتقاق هذا الوصف له من ذلك المعنى[٢] قيام ذلك المعنى به[٣]، كما تقرّر في الأصول، أو أنّ إطلاقه عليه مجازاً من باب

---

(١) دفع دخل محتمل، وهو أنّه قد يشكل إخبار الأنبياء عليهم السلام بأنه تعالى متكلّم بما يلزم معه الدور، ودفعه بما حاصله أنّه يلزم الدور إذا كان إخبارهم بتكلّمه سبحانه عن طريق تكلّمه بصدقهم، أمّا إذا كان عن طريق المعاجز والبراهين فلا يلزم ذلك.

(٢) كالمؤلم والضارب مع قيام الألم والضرب بغيره، والقادر والخالق مع عينية الصفات، [وعدم] قيام الخلق [به]. (منه رحمه الله).

(٣) أي: بالوصف. بمعنى أنّه لا يلزم اتحاد محل اشتقاق الوصف مع محل قيام الوصف، ←

.....

تسمية السبب باسم المسبّب، والمصير إليه لتعذّر الحقيقة - إن ثبت ذلك- لاستلزامها الجوارح وهو[١] عليه محال جائز[٢].

والأشاعرة[٣] خالفوا في التفسير تارةً، وفي الحدوث أخرى، فقالوا: المراد من الكلام نفس المعاني[٤]، وهي قديمة قائمة بذاته[٥]، وإن كانت مدلولًا عليها بالعبارات الحادثة[٦].

ومنهم مَن جعله حقيقة فيها[٧] مجازاً في العبارات، ومنهم مَن عكس، ومنهم مَن جعله مشتركاً[٨].

ثم إنهم قالوا: إنّ تلك المعاني وإن كانت مختلفة بالتسمية من كونها أمراً، ونهياً، وخبراً، واستخباراً، لكن المرجع ـ بالحقيقة ـ إلى حقيقة واحدة، ومعنى واحد.

➡ فقد يشتق الوصف لفاعل مع أنّه قائم بغيره.

(١) في «م»: «وهي».

(٢) خبر لقوله: (والمصير).

(٣) وهم: أصحاب أبي الحسن بن إسماعيل الأشعريّ.

(٤) وهذه مخالفتهم في تفسير الكلام.

(٥) وهذه مخالفتهم في الحدوث، إذ حكموا بقدم الكلام لقيامه بالذات القديمة.

(٦) انظر: شرح المواقف: ٩٣، الملل والنحل: ج١/ ١٢٩.

(٧) أي: جعل الكلام حقيقة في المعاني.

(٨) انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٩٩.

.....

فمعنى الأمر هو الإخبار عن لحوق العقاب على الترك، ومعنى النهي هو الإخبار عن لحوق العقاب على الفعل، وكذلك في سائر الأصناف[١]، فيقع الكلام معهم على ثلاثة مقامات:

الأول: في تفسير الكلام بما ذكروا.

والثاني: بالحكم عليه بالقدم.

والثالث: بدعوى اتحاد الحقائق.

وقد تشبثوا للأول بأمور:

الأول: أن المتكلّم إنّما هو لمَن قام به الكلام، وقيام الحروف والأصوات بذاته محال فتعيّن أنّه المعاني.

الثاني: قول الأخطل[٢]:

---

(١) قال التفتازاني: «وقال الإمام الرازي: هو في الأزل خبر ومرجع البواقي إليه؛ لأنّ الأمر بالشيء إخبار باستحقاق فاعله الثواب وتاركه العقاب، والنهي بالعكس، وعلى هذا القياس» (شرح المقاصد: ج٢/ ١٠٦).

(٢) أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، شاعر، مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع. اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم. و هو أحد الثلاثة المتفق على أنّهم أشعر أهل عصرهم: (جرير، والفرزدق، و الأخطل). نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة (بالعراق)، و اتصل بالأمويين فكان شاعرهم، و تهاجى مع جرير و الفرزدق، فتناقل الرواة شعره، وُلد في ←

.....

إنّ الـــكلامَ لفِـــي الفُـــؤادِ وإنّمَـــا جُعِـلَ اللِّسـانُ علـى الفُـؤادِ دَلِيـلا

الثالـث: أنّ الألفـاظ موضوعة بإزاء الصـور الذهنية، فإذا نطـق أحدنا بخبر، فالحكـم المدلـول عليه بذلـك اللفظ ليس هـو نفس الاعتقـاد؛ لجـواز أن يخالفه، ولا نفـس الإرادة؛ لتعلّـق الخـبر بما لا تتعلّـق فيه، كالواجب والممتنـع، فهناك أمر آخر وهـو المراد بـكلام النفس.

والجـواب عـن الأول: أنّ كـون الكلام لمَـن قام به لا لمَن فعلـه ليس إلّا مجرد دعـوى لا برهـان لهـا، بـل المعنـى الثاني هـو المتبـادر إلى أفهـام العقـلاء؛ ولذلك تراهـم لا يصفـون بالـكلام مَـن لم يفعله كالأخـرس، وإن قـام به، وهـو المنقول عـن أهـل اللغـة؛ ولذلـك تراهـم يقولـون: تكلّـم الجنـي عـلى لسـان المصروع؛ لاعتقادهـم أنّ الـكلام المسـموع منـه فاعلـه الجنـي، ولا يقولـون لمـا تقـوم بـه الحـروف والأصـوات: متكلّم.

وعـن الثـاني: بأنّا لا نسـلّم لصحـة نقله عن الأخطل، ولئن سـلمنا، لا نسـلّم حجّيـة قوله، ولئـن سـلمنا، فممكن الحمل عـلى المجاز جمعاً بـين الأدلة.

وعـن الثالـث: بـأنّ ذلـك المعنـى الموضـوع بإزائـه اللفـظ لِـمَ لا يكـون من قبيـل العلـوم؟! فـإنّ الصـورة الذهنيـة إمّـا تصـوّرات، أو كيفيّـات تلحقهـا كالتصديـق، وهـي عندنا مـن أقسـام العلوم، وإطـلاق لفظ الكلام عـلى ما هو

➡ سنة ١٩هـ، وتوفي في سنة ٩٠ للهجرة. (انظر الأعلام: ج٥/ ١٢٣)

وتفسير الأشاعرة غير معقول.

من قبيل العلوم غير مسلّم ولا معروف، اللهمّ إلّا بوضع أشعريّ جديد، وليس كلامنا فيه.

سلمنا أنّه ليس من قبيل العلوم، لكن ذلك المعنى الذي سميتموه كلاماً نفسياً، وقلتم: إنّه غير الإرادة، وغير الاعتقاد، فسّروه لنا ما هو حتى نثبته! فإنّ التصديق بشيء مسبوقٌ بتصوّره، وهذا معنى قول المصنف رحمه الله: **(وتفسير الأشاعرة غير معقول)**.

وتشبثوا للثاني[١] بأنّ الكلام صفة له، فيكون قديمًا.

والجواب هو ليس من الصفات الذاتية ليلزم القدم، بل من صفات الأفعال وهي حادثة، وسنذكر الفرق بين القسمين إن شاء الله تعالى.

وللثالث[٢] بما مرّ من إرجاع الحقائق إلى حقيقة واحدة.

والجواب: انّ للأمر والنهي والخبر مفهومات مختلفة بالضرورة، فدعوى اتحادها في المفهوم مكابرة محضة، واشتراكها[٣] في استلزام الخبر[٤] لا يوجب

---

(١) وهو الحكم عليه بالقدم.

(٢) وهو دعوى اتحاد الحقائق

(٣) أي: الأمر والنهي.

(٤) كما ذكروه، فإنّ الاستلزام المذكور من اقتضاء ما أودعه الله سبحانه وتعالى في الإنسان من قابلية على النطق واختراع الألفاظ، لا من قبيل ما ذكروه من اتحاد المعاني، فإنّ معنى الأمر - مثلاً - مباين لمعنى النهي ارتكازاً، والوجدان أقوى شاهد على ذلك.

.....

اتحادهـا في المفهـوم[١]، وهو ظاهر.

والحنابلـة[٢] والكرامية[٣] وافقونا في تفسـير الـكلام[٤]، وخالفوا في الحدوث، فزعمـوا أنّ تلـك الحروف والأصـوات قديمة قائمـة بذاته تعالى، حتـى نُقل عن بعضهـم أنّه قـال - جهـلاً أو تجاهلاً -: حتـى الجلد والغلاف قديـمان فضلاً عن المصحف[٥].

وتشـبثوا لذلـك بأنـه لـو كان حادثـاً لكان إمّـا قائماً بذاتـه، أو بغـيره، أو لا في محـل، والـكلّ باطل كـما مرّ.

والجـواب: أنّـا قد بيّنـا أنّه حادث وقائـم بالغـير، ولا مانع من ذلـك، والنقل الصحيـح دلّ عليه، فثبت.

---

(١) «في المفهوم» ليس في «م».

(٢) وهـم أصحـاب أحمـد بـن محمّد بـن حنبل، أبـو عبـد الله الشـيبانّي الوائلي، صاحـب المذهب الحنبـليّ. وفي أيامـه دعـا المأمـون إلى القول بخلق القـرآن، و مات قبـل أن يناظـر ابن حنبل، وتـولى المعتصـم فسـجن ابـن حنبـل ثمانيـة و عشريـن شـهراً لامتناعـه عـن القـول بخلـق القـرآن، وأطلق سـنة ٢٢٠ هـ.

(٣) وهـم أصحـاب أبي عبـد الله محمّـد بـن كـرام، ويـأتي الحديث عـن مذهبهم عند الـكلام عن اسـتحالة كونـه - سـبحانه - في جهة، في صفـات الجلال.

(٤) وهو الحروف المسموعة الدالّة على المعاني لا الكلام النفسي.

(٥) انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٩٩.

الثامنة: أنّه تعالى صادق،

واعلم أنّه يلزم هؤلاء والأشاعرة القول بتعدّد القدماء[١]، وكونه تعالى آمراً وناهياً للمعدومين[٢]، ومخالفة نصّ الكتاب على كونه محدثاً، كقوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ**﴾[٣]، والمراد به[٤]: القرآن لقوله: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[٥]، وقوله: ﴿**وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ**﴾[٦]، وقوله: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ**﴾[٧][٨].

---

(١) لإثباتهم قدم هذه الأوصاف مع عدم القول بالاتحاد.

(٢) لأنّه حيث كانت قديمة لابّد من فرض تحقّقها في زمن سابق على الموجودين، وذلك يقتضي فرضها مع عدم فرض أطرافها، لأنها نسب، والنسب لابدّ من تحقّق جميع أطرافها لتتحقّق، ومن أطرافها المخاطب المعدوم حسب الفرض الذي يكون تارة: مأموراً، وأخرى: منهياً، وثالثة: مخبراً، وغير ذلك ممّا ذكر في الاستدلال.

(٣) سورة الأنبياء: ٢، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَانِ مُحْدَثٍ إِلاَّ كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ**﴾ سورة الشعراء: ٥.

(٤) أي: الذكر.

(٥) سورة الحجر: ٩.

(٦) سورة الزخرف: ٤٤.

(٧) سورة النحل: ٤٤، وقوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**﴾، سورة الحجر: ٦، ولعلّ من أوضح الآيات قوله تعالى: ﴿**وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنكِرُونَ**﴾، سورة الأنبياء: ٥٠.

(٨) في «م»: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ**﴾.

وذلك لأنّ الكذب قبيح بالضرورة والله منزّه عنه؛ لاستحالة النقص عليه.

الصفة (**الثامنة**) وهي خاتمة الصفات الثبوتية: (**أنّه تعالى صادق**) في ميعاده، والصدق مطابقة الخبر للواقع بخلاف الكذب.

(**وذلك**) أي: دليل أنّه صادق؛ (**لأنّ الكذب قبيح بالضرورة والله منزّه عنه**) وإلاّ لزم النقص في ذاته[1]، وهو غير جائز (**لاستحالة النقص عليه والله منزّه عنه**)[2].

---

(١) لاحتياجه حينئذٍ إلى الغير.

(٢) «والله منزّه عنه» من «م».

الفصل الثالث
في الصفات السلبية

الفصل الثالث: في صفاته السلبية، وهي سبع.
الأولى: أنّه تعالى ليس بمركّب، وإلّا لكان مفتقراً إلى أجزائه، والمفتقر ممكن.

(الفصل الثالث)

(في صفاته السلبية) التي لا يليق ثبوتها بعزّ جلاله **(وهي سبع)**:

الصفة **(الأولى: أنّه تعالى ليس بمركّب)** لا في الذهن ولا في الخارج، **(وإلّا)** أي: وإن لم ينتفِ التركيب عنه بل كان ثابتاً له **(لكان مفتقراً إلى أجزائه)** التي يتركّب منها، فإن الكلّ متقوّم بأجزائه حتى لو انتفى واحد انتفت الماهية، ومعلوم أنّ الجزء غير الكلّ[1]، فإنّه يصحّ سلبه عنه، فيقال: الجزء ليس بكلّ، فيكون مفتقراً إلى غيره، **(والمفتقر)** إلى غيره **(ممكن)**، فلو كان الباري - جلّت عظمته - مركّباً لكان ممكناً[2]، وقد عرفت أنّه واجب الوجود.

---

(١) لا يخفى أنّه لا يلزم من فرض المركّب متقوّماً بأجزائه فرضُ مفهومه عيْن مفهوم الجزء، فإنّ تقوّمه بالأجزاء من ناحية حقيقته الخارجية، واختلافه عن الجزء من ناحية حقيقته المفهومية. ثم إنّ غرضه من هذا البيان أنّه لو كان الكلّ نفس الجزء لما صحّ الاستدلال بكونه مفتقراً إلى غيره - والمراد بالغير: هو الجزء - لأنّ الجزء لا يفتقر إلى نفسه.

(٢) لافتقاره إلى الغير كما تقدّم.

الثانية: أنّه تعالى ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر،

الصفة **(الثانية)** من صفات السلب **(أنّه تعالى ليس بجسم)**، وعرّف الجسم: بأنه الطويل العريض العميق.

(ولا عرض)، وعرّف العرض: بأنه ما يحلّ في الجسم ولا وجود له بدونه، كالبياض والسواد. وفي بعض النسخ **(ولا جوهر)** .

والجوهر عند المتكلّمين[١] كلّ متحيّز، لكن عند بعضهم إن قبل القسمة فهو الجسم، وإلّا فهو الجوهر الفرد.

وعند بعضهم إن قبل القسمة في جهة فقط فهو الخطّ، أو في جهتين فهو السطح، وإلّا فهو الجسم، والظاهر أنّه لا خلاف معنويّ بينهم[٢].

وعند الحكماء: إمّا أن يكون الجوهر محلّاً لجوهر آخر وهو الهيولى، ويسمّونها المادة أيضاً، أو حالاً في جوهر آخر وهو الصورة، أو مركّباً منهما وهو الجسم، أو لا يكون حالاً ولا محّلاً، ولا مركّباً منهما، وهو المفارق، فإن تعلّق بالجسم تعلّق تدبير فهو النفس، وإلّا فهو العقل[٣].

---

(١) قد يطلق الجوهر في العرف العام على الشيء النفيس، كالجوهرة المثمنة، وقد يطلق في العرف الخاص على حقيقة الشيء وذاته، يقال: الفصل هو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جوهره، أي: في ذاته. (منه ﷺ).

(٢) لرجوع الحقائق المذكورة إلى حقيقة واحدة وهي قبول القسمة. غايته أنّه تارة يقبل القسمة إلى بعدٍ واحد، وأخرى إلى بعدين، وثالثة إلى ثلاثة أبعاد.

(٣) قال السيّد الطباطبائيّ في نهاية الحكمة في الفصل الثالث من المرحلة السادسة: «قالوا – أي المشاؤون – : إنّ الجوهر إمّا أن يكون في محلّ أو لا يكون فيه، والكائن في المحلّ هو الصورة ←

وإلّا لافتقر إلى المكان، ولامتنع انفكاكه عن الحوادث، فيكون حادثاً، وهو محال.

إذا تقرر هذا فنقول: أمّا الجسم والعرض وما شاكل الجسم من أقسام الجوهر فيجب تنزيه الباري عنها عقلاً، (**وإلّا لافتقر**) الباري عزّ وجلّ بتقدير أن يكون كواحد منها (**إلى المكان**) والمفتقر ممكن، فيكون الواجب تعالى ممكناً، وهو خلف.

أما افتقار ما عدا العرض من المذكورات إلى المكان فظاهر، وأمّا العرض فلأنه مفتقر إلى الجسم، والجسم إلى المكان، والمفتقر إلى المفتقر إلى الشيء مفتقر إلى ذلك الشيء.

(**و**) أيضاً لو كان الباري تعالى جسماً (**لامتنع انفكاكه عن الحوادث**)، كما هو شأن الجسم كما مرّ، (**فيكون**) الباري - تعالى عن ذلك - (**حادثاً وهو**) - مع كونه قديماً واجب الوجود - (**محال**).

وأيضاً الجسم مركب والباري ليس بمركب.

وأيضاً الجوهر الفرد[1] أحقر الأشياء وأقلّها، فكيف يكون الباري كذلك

← المادية. وغير الكائن فيه إمّا أن يكون محلّاً لشيء يقوم به أو لا يكون. والأول: الهيولى. والثاني: لا يخلو إمّا أن يكون مركّباً من الهيولى والصورة أو لا يكون: والأول هو النفس. والثاني: هو العقل. فأقسام الجوهر الأولية خمسة هي الصورة المادية، والهيولى، والجسم، والنفس، والعقل» (نهاية الحكمة: ١١٧)، ومنه يظهر النظر فيما ذكره المصنف ﷺ.

(١) وهو الجوهر الذي لا يكون مركّباً، ولا حالاً في شيء، والذي تقدّم أنّه العقل.

ولا يجوز أن يكون الواجب تعالى في محلّ،

تعالى عـن ذلك علـوّاً كبيراً.

وأمّـا مـا ليـس بمتحيّـز مـن أقسـام الجوهـر، فهـو إن ثبـت أمكـن صدقه على البـاري تعـالى عقـلاً من هـذه الجهـة، لكن يجـوز أن لا يناسـبه من جهـة أخرى لا نعلمهـا، إذ العقـل لم[١] يطّلـع عـلى كافـة مـا يمكـن أن يكون معلومـاً، فـإنّ كثيراً مـن الأشـياء لا نعلمهـا إجمـالاً ولا تفصيـلاً، ولا ضرورة داعيـة إلى التسـمية مـع تجويـز[٢] عدم المناسـبة، واحتمال الخـروج عن رعاية الأدب، فيكون الشـأن في مثله التوقـف في إطلاقـه عـلى الباري حتـى يعلم منـه ورود الإذن بـه[٣]، فإنّ أسـماءه – عـلى المختـار – توقيفيّـة[٤]. **(ولا يجـوز أن يكـون الواجب تعالـى في محلّ)**، خلافاً للنصارى وبعض الصوفية[٥][٦]، وإلّا لافتقر إليه.

لأنّ المتعقّـل مـن الحلـول: هـو قيـام موجـود بموجـود عـلى سـبيل التبعيّـة،

(١) في «م»: «لا».

(٢) أي: إمكان عدم مناسبته لجلاله تعالى؛ لعدم معرفتنا بحقائق الأشياء.

(٣) من الشارع الأقدس.

(٤) هـذا هـو المشـهور من مذهـب الإمامية أعـزّ الله دعوتهم، وهو الذي يسـاعد عليـه الاعتبار، إذ إنّهـا نِسـبٌ إليـه تعـالى، ولا تصـح النسـبة إليـه إلّا بعـد ترخيصـه سـبحانه وورودها منه نظـير أحكامـه الشرعيـة، بل سـائر مجعولاته.

(٥) فإنهّـم قالـوا: الله حـالّ في قلـوب العارفـين، تعـالى عن ذلـك، والنصـارى: فإنهّـم قالوا: الله تعـالى حـالّ في المسـيح، تعالى عـن ذلك علـوّاً كبـيراً. (منه ﷺ).

(٦) انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٦٩.

ولا يجوز أن يكون في جهة،

بحيث لا يتعيّن الحالّ إلّا بتوسط تعيين محلّه، والمفتقر ممكن، فيكون الواجب ممكناً، وهو خلف.

وإن أريد بالحلول معنى آخر فليبيّن لننظر فيه[١]، فإنّ الحكم بشيء مجهول لا يصحّ.

(ولا يجوز أن يكون) الواجب تعالى **(في جهة)**، وهي الفراغ الذي يصحّ أن يشغله جسم، خلافاً للكرامية[٢]، فإنهّم اتفقوا على أنّه في جهة[٣] لكن اختلفوا.

فالهيصمية[٤]: على أنّه فوق العرش في جهة لا نهاية لها[٥]، وبينه وبين

(١) «فيه» من «م».

(٢) فإن مذهبهم التجسيم والتشبيه، وأنّ الحقّ سبحانه في جهة، وهم ـ أي الكرامية ـ على طوائف يبلغ عددهم إلى اثنتي عشرة فرقة، وأصولها ستة: العابدية، والنونية، والزرينية، والإسحاقية، والواحدية، وأقربهم الهيصمية. ونصّ أبو عبد الله محمّد بن كرام على أنّ معبوده على العرش استقراراً، وعلى أنّه بجهة فوق ذاتاً، وأطلق عليه اسم الجوهر. (انظر الملل والنحل: ج١/ ١٥٩)

(٣) انظر شرح المقاصد: ج٢/ ١١١.

(٤) وهم: أصحاب محمّد بن الهيصم متكلّم الكرامية. وقيل: إنّه ذهب إلى أنّه تعالى ذات موجودة منفردة بنفسها عن سائر الموجودات، لا تحلّ شيئاً حلول الأعراض، ولا تمازج شيئاً ممازجة الأجسام، بل هو مباين للمخلوقين، إلّا أنّه في جهة فوق، بينه وبين العرش بعد لا يتناهى. (انظر: الملل والنحل: ج١/ ١٠٨، الفَرق بين الفِرق: ١٩٧)

(٥) انظر: الملل والنحل: ج١/ ١٥٩. شرح المواقف: ج٨/ ١٩. من دون نسبة إلى الهيصمية.

وإلّا لافتقر

العـرش بعـدٌ غـير متنـاهٍ.

والعابديـة[١] عـلى أن بينهـما بعـداً متناهيـاً[٢]. وبعـض الهيصمية: عـلى أنّه على العـرش بـلا فصلٍ، كـما زعمه المجسّـمة[٣].

والحـقّ نفـي الجهة عنه بـكلّ جهة، **(وإلّا لافتقـر)** ذاته إليهـا في الحصول فيها فيكـون الواجب ممكنـاً، وهو خلف.

ولأنّـه لـو كان في مـكان لمـا انفـكّ عـن الحـوادث[٤]، وكلّ مـا لا ينفـكّ عـن الحـوادث فهـو حـادث، والحـادث ممكن، فيكـون الواجـب ممكناً، وهـو خلف.

ولأنّـه قد ثبت في علم المجسـطي والهيـأة – على ما نقل – كرويّة[٥] السـماوات

(١) قـال الشهرسـتاني عنـد ذكـر الكراميـة: «وهـم طوائـف بلـغ عددهـم إلى اثنتـي عـشر فرقة وأصولهـا سـتة: العابديـة، والتونيـة، والزرينيـة، والإسـحاقية، والواحديـة، وأقربهـم الهيصميـة، ولـكلّ واحـدة منهـم رأي إلّا أنّـه لمـا لم يصدر ذلك عـن علماء معتبريـن، بل عن سـفهاء أغتـام جاهلـين لم نفردهـا مذهبـاً، وأوردنـا مذهـب صاحـب المقالـة وأشرنـا إلى ما يتفـرع منـه..» (انظـر الملـل والنحـل: ج١/ ١٥٩)

(٢) انظر الملل والنحل: ج١/ ١٦٠.

(٣) انظر الملل والنحل: ج١/ ١٦١، في التعليق.

(٤) لأنّ المكان يستلزم الحوادث.

(٥) ممّـا اسـتدلّ عـلى كرويّـة الأرض: أنّ الكواكـب تطلـع في المسـاكن الشرقيـة قبـل طلوعها في المسـاكن الغربيـة، وكـذا في الغـرب، فـكلّ بلـد غـربيّ بعـد عنـه الـشرق بألـف ميـل تأخـر غروبـه عـن غروب الشرق بسـاعة واحـدة. وإنما عُرف ذلـك بأرصاد الكسـوفات القمرية، ←

.....

والأرض، فالجهة التي فوق رأسه[١] من في بلاد المشرق هي بعينها أسفل لمَن في بلاد المغرب، وبالعكس، فلو كان الباري ـ سبحانه وتعالى ـ في جهة فوق لكان أسفل لقوم آخرين، وهو لا يقول به الخصم.

تشبثوا بأمرين:

الأول: أنّ الموجود إمّا سارٍ[٢] في غيره كالعرض في الجوهر، أو مباين له بالجهة، كالإنسان والفرس. لا يمكن الأول، فتعيّن الثاني.

وأمّا كونه في جهة العلوّ؛ فلأنها أشرف الجهات، والباري أشرف الموجودات، فاختصّ بها للمناسبة العقلية.

ولأنّا نرى الخلق يرفعون أيديهم إليها بالدعاء بمجرد طباعهم السليمة، وذلك يدلّ على شهادة فطرتهم بأنّ معبودهم في جهة فوق.

الثاني: الظواهر النقليّة، مثل قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ**

← إذ ابتدأت في ساعات أقلّ من ساعات بلدنا في المساكن الشرقية، فعرفنا أنّ غروب الشمس في المساكن الشرقية قبل غروبها في بلدنا، وغروبها في المساكن الغربية بعد غروبها في بلدنا، ولو كانت الأرض مسطّحة لكان الطلوع والغروب في جميع المواضع واحداً. (منه ﷺ).

(١) هكذا في الأصل، والأصح (رأس).

(٢) الموجود الساري في غيره هو الذي إذا أشرت إليه أشرت إليه وإلى ذلك الغير، كالعرض في الجوهر، والمباين ما ليس كذلك، كالإنسان والفرس. (منه ﷺ).

.....

اسْتَوَى﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾[٢]. وقوله: ﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ**﴾[٣].

والجواب عن الأول: منع الحصر المذكور، فإنّ العقل يجوّز وجود ما لا يكون سارياً ولا مباناً.

وما ذكر لإثبات فوقية الجهة فليس حجّة، إذ هو كلام خطابيّ، فكيف يثبت المطالب العلمية، مع إبطاله بما قلنا: من أنّ جهة العلوّ هي جهة سفل باعتبارين، فلا تكون مستلزمة للشرف المطلق.

وما ذكر من رفع الأيدي إلى جهة فوق فمنقوض بوضع الجبهة على جهة تحت، مع أنّه ورد: أن رزق العبد في السماء، فأمر برفع يديه إلى السماء لطلبه[٤].

---

(١) سورة طه: ٥.

(٢) سورة الأنعام: ١٨.

(٣) سورة النحل: ٥٠، وكأن وجه الاستدلال بالآية معناها البدوي الذي مؤداه أن الجهة التي يتحقق منها الخوف لوجوده سبحانه فيها هي الفوق.

(٤) بل الإنسان بطبعه السليم يتوجه إلى جهة فوق إشعاراً منه بحاجته وفاقته وانقطاع أمده، وذلك لا يختصّ بالطلب من الله تعالى، بل حتى في الطلب ممّن هو أهل للطلب، ولو بالنظر إلى الطالب، فإنّ الإنسان يتوجّه إليه رافعاً رأسه طالباً حاجته مشعراً له بفاقته، فيكون رفع الرأس أو اليدين من لوازم الإشعار بالحاجة، لا باعتبار الجهة، والوجدان أقوى شاهد على ذلك، وأين ذلك من استكشاف الجهة له تبارك وتعالى من مجرد رفع الأيدي إلى السماء.

ولا يصحّ عليه اللّذة والألم؛ لامتناع المزاج عليه

وعن الثاني: بأنّ ظاهر النقل لا يقاوم العقل القاطع، نعم يجب الجمع بينهما بالتأويل، وهو لا يجيء في العقل، فتعيّن أن يكون في النقل، لأنّ العمل بهما يوجب حقيّة النقيضين، وطرحهما الخلوّ عنهما[١].

وقد ورد أنّ[٢] العرش ليس كهيأة السرير، ولكنه شيء محدود مخلوق مدبّر، وربّنا عزّ وجل مالكه، لا أنه[٣] ككون الشيء على الشيء[٤].

(ولا يصحّ عليه اللّذة والألم؛ لامتناع المزاج عليه)، وهما من توابعه وعوارضه[٥]، وامتناع المتبوع والمعروض يستلزم امتناع التابع والعارض.

أمّا كونهما من توابعه فلأنّ اللّذة: عبارة عن ميل المزاج إلى الاعتدال، كما يجده الإنسان حال أكل المستلذّ.

---

(١) لأنّ ارتفاع النقيضين محال كاجتماعهما بلا فرق، فلابدّ من الجمع بتأويل النقل.

(٢) «أنّ» ليس في «م».

(٣) في «م»: «عليه».

(٤) فمن ذلك ما رواه الكليني في (الكافي: ج١/ ١٣٠) عن صفوان بن يحيى، قال: سألني أبو قرة المحدّث أن أدخله على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فاستأذنته، فأذن لي فدخل، فسأله عن الحلال والحرام، ثم قال له: أفتُقِرُّ أنّ الله محمول؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: «**كلّ محمول مفعول به مضاف إلى غيره محتاج، والمحمول اسم نقص في اللفظ، والحامل فاعل وهو في اللفظ مدحة... العرش ليس هو الله، والعرش اسم علمٍ وقدرة، وعرش فيه كلّ شيء، ثم أضاف الحمل إلى غيره: خلق من خلقه**... الحديث».

(٥) أي: المزاج.

.....

والألم: عبارة عن ميل المزاج عن الاعتدال، كما يجده حالة شرب الدواء المرّ، هكذا فسّرهما بعض المتكلّمين[١].

وقال البعض: غنيّان عن التعريف، فإنهما الوجدانيات[٢].

وجمهور المعتزلة فسّروهما بإدراك متعلّق الشهوة والنفرة[٣].

وعلى كلّ حال فهما من توابع المزاج كما هو ظاهر.

وأمّا امتناع المزاج عليه تعالى فلأنه[٤] مركّب من الأخلاط العنصرية، وهي محدثة ممكنة، وهو تعالى واجب قديم، وهذا خلف.

ولأنّ المزاج من مخصوصات الأجسام؛ لأنّه يتولّد من الماء والنار والهواء والتراب، فيتولّد من برودة الماء وحرارة النار فتور، ومن رطوبة الهواء ويبوسة التراب حالة متوسطة، والله تعالى ليس بجسم ـ كما عرفت ـ فيستحيل عليه الألم واللّذة.

إن قلت: قد لا يكونان من القوى الجسمانية، ولا من توابع المزاج، بل من الأمور العقلية، والألم واللّذة العقليان أقوى من الحسيّين، فإنّ مدركهما -وهو العقل - أقوى من الحس، فما المانع من ثبوتهما له بهذا الاعتبار.

---

(١) انظر قواعد المرام في علم الكلام: ٧٥.

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) أي: المزاج.

ولا يصحّ أن يتحد بغيره؛

قلت: أمّا الألم فلا يصحّ عليه مطلقاً لفظاً ومعنىً باتفاق المسلمين، أمّا من جهة المعنى فلاشتراك الألم الحسيّ والعقليّ في إدراك المنافي من حيث هو منافٍ، وظاهر أنّه تعالى لا منافي له، لأنّه مبدأ ما سواه، والمبدأ لا يكون منافياً، ولأنّ الألم لا يكون إلّا عن فقد كمال، والله منزّه عن النقص.

وأمّا من جهة اللفظ فلعدم ورود الإذن به من الشرع[١].

وأمّا اللذّة العقلية فإن فسّرت بإدراك الملائم- وعني بذلك: علمه تعالى بكمال ذاته- فلا بعد في الصدق عقلاً، إذ لكلّ أحد أن يفسّر لفظه بما شاء، لكن يبقى المنع من الشرع[٢]. وإن فسرّت بغير ذلك فليبيّنّ حتى ننظر في صحته أو[٣] امتناعه.

(**ولا يصحّ**) عليه (**أن يتحد بغيره؛**) وخالفت النصارى فزعمت: أنّه اتحد بالمسيح عليه السلام.

قالت: اتحد اللاهوت بالناسوت، فصار إلهاً بعد أن كان إنساناً[٤].

وبعض المتصوفة[٥] فزعمت أنّه يتحد بالعارفين، لأنّ عندهم أنّ كلّ مَن

(١) وذلك؛ لأنّه لم يرد شرعاً أنّه سبحانه وتعالى (متألم) كما ورد في غيره من صفات الإكرام.

(٢) لعدم ورود الإذن به منه.

(٣) في «م»: «و».

(٤) انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٦٩.

(٥) انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٦٩.

لامتناع الاتحاد في نفسه مطلقاً.

يعقل شيئاً اتحد به.

وبطلان ما ذكروا بديهيّ، **(لامتناع الاتحاد)**[١] الحقيقيّ، وهو صيرورة الشيئين شيئاً واحداً بلا زيادة و[٢] نقصان، **(في نفسه)** أي: امتناعه لذاته **(مطلقاً)** أي: سواء كان ذانك الشيئين من قسم الواجب، أو الممكن، أو أحدهما من الواجب، والآخر من الممكن، وإذا كان الشيء ممتنعاً في نفسه فكيف يثبت لغيره؟!.

بيان استحالته في نفسه: أنّ المتحدين إن بقيا موجودين فهما اثنان متمايزان، والمفروض الاتحاد، وهو خلف.

وإن عدما معاً فالموجود غيرهما وهو شيء ثالث، هذا أيضاً خلف.

وإن عدم أحدهما دون الآخر فالمعدوم لا يتحد بالموجود.

وأيضاً ليس الواجب إلّا واحداً، فإن اتحد لا يتحد إلّا بممكن، وحينئذٍ إن صار ممكناً انقلب الواجب إلى الإمكان، وإن صار الممكن واجباً انقلب الممكن إلى الوجوب، وقلب الحقائق محال، وإن بقيا متغايرين فأين الاتحاد؟!.

وإن أرادوا به المعنى المجازي، وهو صيرورة الشيئين شيئاً واحداً بكون

---

(١) الاتحاد: مأخوذ من الوحدة، إذ أصله: (اوتحاد)، وقلبت الواو تاءً، وأدغمت في التاء فصار (اتحاد). (منه ﷺ).

(٢) في «م»: «ولا».

.....

وفساد[١]، فهو وإن تحقّق في نفسه، لكنه مستحيل عليه تعالى؛ لأنّ الكون والفساد من عوارض الأجسام، وهو ليس بجسم، فلا يطرق عليه التغيير.

وأيضاً هو واجب، والمتغيّر ممكن[٢].

وهذه الشناعات الصادرة عن هؤلاء كلّها تشهد البديهة بفسادها، وتقضي الضرورة ببطلانها.

واعلم أن المتصوفة - خصوصاً في زماننا هذا - قد زيّن لهم الشيطان أعمالهم، فصدّهم عن السبيل، فاعتقدوا أموراً مستحيلة، غير ما حكينا عنهم من الحلول والاتحاد، كأن يرقوا إلى السماوات، ويشاهدوا المغيبات، ويخاطبوا الأنبياء والأئمة بالمشافهات، وهم - مع ذلك - يزعمون أنّهم منتظمون في سلك الشيعة، وغير خارجين عن سمت الشريعة، لعنهم الله بما يفترون، وقاتلهم الله أنى يؤفكون ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ**[٣] **فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْكَافِرُونَ**﴾[٤].[٥]

---

(١) بحيث يعرض عليهما ما يخرجهما عن حقيقتهما المستلزمة لفسادهما عمّا كانا عليه من الكون السابق، وانتقالهما إلى كون مغاير لهما. وفرض هذا اتحاد حينئذٍ مجاز، وإلّا فهو من قبيل الاستحالة، وامتناعها على الباري عزّ وجلّ بديهيّ.

(٢) لاستحالة امتزاج الواجب بالممكن لا لما مرّ، بل لوجوبه، كما هو واضح.

(٣) «**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ**» من «م».

(٤) سورة المائدة: ٤٤.

(٥) قال التفتازاني: «حُكي عن بعض الكرامية أنّ الولي قد يبلغ درجة النبي بل أعلى، وعن ←

.....

وقد تكثّرت الروايات عن الأئمة الهداة عليهم السلام بالإنكار عليهم والبراءة من دينهم، من ذلك ما رواه الشيخ السعيد محمّد بن محمّد بن النعمان[1]، بإسناده إلى محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب[2]، أنّه قال:

كنت مع الهادي علي بن محمّد عليه السلام في مسجد النبي صلى الله عليه وآله، فأتاه جماعة من أصحابه منهم أبو هاشم الجعفريّ، وكان رجلاً بليغاً، وكان له منزلة عظيمة

← بعض الصوفية: أنّ الولاية أفضل من النبوة؛ لأنها تنبئ عن القرب والكرامة، كما هو شأن خواص الملك والمقربين منه، والنبوة عن الإنباء والتبليغ، كما هو حال مَن أرسله الملك إلى الرعايا لتبليغ أحكامه، إلّا أنّ الولي لا يبلغ درجة النبي؛ لأنّ النبوة لا تكون بدون الولاية. وعن أهل الإباحة والإلحاد: أنّ الولي إذا بلغ الغاية في المحبة وصفاء القلب وكمال الإخلاص سقط عنه الأمر والنهي، ولم يضره الذنب، ولا يدخل النار بارتكاب الكبيرة» (شرح المقاصد: ج٢/ ٢٠٥).

(١) هو أبو عبد الله، محمّد بن محمّد بن النعمان بن عبد السلام البغداديّ التلعكبريّ الملقب بالمفيد، من أعاظم مشايخ الطائفة الإمامية، ومَن اجتمعت فيه خلال الفضل، واتفق الجميع على علمه، وفضله، وفقهه، وعدالته، وثقته، وجلالته، وُلد يوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ٣٣٦هـ، وتوفي رحمه الله في شهر رمضان ببغداد سنة ٤١٣هـ، وقد شيّعه ثمانون ألفاً من الشيعة والعامّة، وصلّى عليه الشريف المرتضى بميدان الأشنان، ودفن بجوار الإمامين الكاظمين عليهما السلام، (انظر الكنى والألقاب: ج٣/ ١٩٧).

(٢) الذي يعلم من كتب الرجال أنّ الحسين هذا يروي عن ثلاثة من الأئمة عليهم السلام، الجواد والهادي والعسكري. [انظر نقد الرجال: ٤/ ١٨٣] (منه رحمه الله)

.....

عنده عليه السلام، ثم دخل المسجد جماعة من الصوفية، وجلسوا في جانبه مستديراً، وأخذوا بالتهليل، فقال عليه السلام:

«لا تلتفتوا لهؤلاء الخداّعين، فإنّهم خلفاء الشياطين، ومخرّبو قواعد الدين، يتزهّدون لإراحة الأجسام، ويتهجّدون لصيد الأنعام ...، لا يهلّلون إلّا لغرور الناس، ولا يقللّون الغذاء إلّا لملاء النسناس[١]، واختلاس قلب الدّنفاس[٢]...، أورادهم الرقص والتصدية، وأذكارهم الترنّم والتغنية، فلا يتبعهم إلّا السفهاء، ولا يعتقدهم إلّا الحمقى، فمَن ذهب إلى زيارة أحدهم...، فكأنما أعان يزيد بن معاوية وأبا سفيان».

فقال رجل من أصحابه: «وإن كان معترفاً بحقوقكم؟ قال: فنظر إليه شبه المغضب، وقال: **دع ذا عنك، مَن اعترف بحقوقنا لم يذهب في عقوقنا. أما تدري أنّهم أحسن طوائف الصوفية، والصوفية كلّهم مخالفونا، وطريقهم[٣]**

---

(١) قال الزبيدي: «النسناس بالفتح ويكسر: جنس من الخلق يثب أحدهم على رجل واحدة، كذا في الصحاح. وفي الحديث: أن حياً من عاد عصوا رسولهم فمسخهم الله نسناساً، لكل إنسان منهم يد ورجل من شق واحد، ينقزون كما ينقز الطائر ويرعون كما ترعى البهائم..وقيل: النسناس السفلة والأرذال». (تاج العروس: ج٩/ ١١)

(٢) قال الزبيدي: «الدِّنْفاس، بالكسر، أهمله الجوهري. وهو كالدِّفْنَاس زنة ومعنى، عن ابن الأعرابي، وهو الراعي الكسلان». إلى أن قال: «وقال غيره: الدنفس، بالكسر: الحمقاء، كالدفنس». (تاج العروس: ج٨/ ٢٩٤)

(٣) في «م»: «وطريقتهم».

الثالثة: أنّه تعالى ليس محلًّا للحوادث؛ لامتناع انفعاله عن غيره، و

مغايرة لطريقتنا، وإن هم إلّا نصارى أو مجوس هذه الأمة، أولئك الذين يجتهدون في إطفاء نور اللّه، واللّه متم نوره ولو كره الكافرون»[١].

(الثالثة) من صفات السّلب **(أنّه تعالى ليس محلّاً للحوادث)** التي توجد بعد العدم، خلافاً للكرامية[٢]، فإنهّم زعموا: أنّه مريد وكاره، بإرادة وكراهة حادثتين في ذاته[٣].

وكذلك زعموا: أنّه لم يكن قادراً في الأزل، ثم صار قادراً. ولم يكن عالماً، ثم صار عالماً[٤].

والحقّ خلاف ذلك؛ **(لامتناع انفعاله عن غيره)**، فإنّه يستلزم تغيّر ذاته، والمتغيّر ممكن، فيصير الواجب ممكناً، وهو خلف.

(و) لأنّ ما اتصف به الواجب تعالى فهو صفة كمال، وخلوّه عن الكمال

---

(١) انظر الاثنا عشرية: ٢٨، نقلًا عن الأردبيلي في كتابه: حديقة الشيعة عن الشيخ المفيد.

(٢) انظر البحر الرائق: ج٤/ ٤٧٥.

(٣) انظر شرح المواقف: ٨٥.

(٤) لم أجد مَن يصّرح بذلك. نعم يقولون: إنّه عالم بعلم وقادر بقدرة ومريد بإرادة، فيثبتون الصفات زائدة على الذات، كما يأتي، (انظر شرح المقاصد ج:٢/ ٤٥). ولعلّ لازمه -بعد امتناع تعدّد القدماء - حدوث العلم وباقي الصفات، ومعنى الحدوث كونه لم يكن عالماً ثم صار عالماً، وكذا سائر الصفات.

لامتناع النقص عليه.

الرابعة: أنّه تعالى يستحيل عليه الرؤية،

نقص، فيمتنع حدوثه **(لامتناع النقص عليه)**، والمتجدّد - فيما ذكروا - هو التعلق الاعتباريّ لا الذاتيّ، فإنّ صفاته الذاتية لا تزيد عليها[١]، كما سنبينّ إن شاء الله تعالى.

(الرابعة) من صفات السّلب **(أنّه تعالى يستحيل عليه الرؤية)** بحاسة البصر، كما قال تعالى: ﴿**لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾[٢].

وقال عليه السلام: «**لم تدركه الأبصار بمشاهدة العيان، ولكن أدركته القلوب بحقائق الأيمان**»[٣].

وخالفت الأشاعرة[٤].

لنا أنّ حقيقة الرؤية بالبصر هي ارتسام صورة المرئي وانطباعه فيه، أو خروج خارج منه يتصل بسطح المرئي، وكلاهما ممتنع في حقّه تعالى؛ لأنّ الصورة والسطح من عوارض الجسم، وهو ممتنع عليه، كما مرّ.

---

(١) أي: على الذات.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٣) أمالي الشيخ الصدوق: ٣٥٢، مع اختلاف يسير.

(٤) سيأتي استدلالهم على الرؤية.

ولأن كلّ مرئـي لابـدّ وأن يكـون فـي جهة؛ لأنّـه إمّا مقابـل أو في حكم المقابـل، فـلا يكـون إلّا جسـماً،ولقوله تعالى: (لَـنْ تَرَانِي) أتـى بـ (لن) النافيـة للأبد.

(ولأنّ كلّ مرئـي لابـد وأن يكـون فـي جهـة) البتـة؛ **(لأنّه إمّـا مقابل)** للحاسـة **(أو فـي حكـم المقابـل)**، كمَن يرى مـن خلف بتوسـط المـرآة، **(فلا يكـون)** هـذا المسـتلزم للجهـة **(إلّا جسـماً)**، وهـو أي: ثبوت الجسـم لـه تعالى محـال. كـما مرّ، فـما يسـتلزمه أيضـاً محال.

(ولقولـه تعالـى) في جواب موسـى عليه السلام - حـين قـال لـه: ﴿**رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ**﴾[1] - فقـال: ﴿**(لَـنْ تَرَانِي)وَلَـكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي**﴾[2] **(أتـى بلـن النافيـة للأبد)** بإجمـاع أهـل اللغـة[3]، فلو كان تعـالى مرئيـاً لـكان الأنبيـاء صلـوات الله عليهـم أولى بالرؤيـة مـن غيرهم.

تشـبث الأشـعرية للجـواز بظاهـر هـذه الآيـة، قالـوا: لـو كانـت الرؤيـة ممتنعـة لمـا سـألها موسـى عليه السلام؛ لأنـه[4] لا يسـأل مـا يمتنـع، ولأنّـه تعـالى علّقهـا

---

(١) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٣) لم أجـد تصريحـاً يسـتفاد منـه الإجمـاع عـلى ما ذكـره مـن التأبيد، بل ذكـر ابن هشـام خلاف ذلـك وقرب عـدم التأبيـد. مغني اللبيـب ج١: ٢٨٤.

(٤) «لأنه» من «م».

.....

على استقرار الجبل، وهو أمر ممكن، فتكون هي ممكنة[١]، ولقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٢]،[٣] وليس المراد الانتظار[٤]، لاقترانه بالوجوه، وبـ(إلى)؛ ولأنّه يكون سبباً للنعم، والآية مسوقة لبيان النعم، فثبت أنّ المراد به الرؤية.

والجواب عن الأول: أنّ طلب الرؤية إنّما كانت لأجل قومه عليهم السلام، حيث زعموا: أنّه يرى ولم يعبؤوا بقوله، فأراد عليه السلام أن يبيّن لهم استحالتها بذلك.

وعن الثاني: لا نسلّم التعليق على أمر ممكن، إذ المعلّق عليه استقرار الجبل حال تدكدكه[٥]، ومعناه لن تراني أبداً؛ لأنّ الجبل لا يكون ساكناً متحركاً في حال أبداً، وهو مثل قوله: ﴿وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾[٦].

فإنّ المراد أنّهم لا يدخلون الجنّة أبداً، كما لا يلج الجمل في سمّ الخياط أبداً.

وعن الثالث: أنّا لا نسلّم أنّ (إلى) هاهنا حرف جر، لِمَ لا تكون اسماً

(١) انظر شرح المواقف: ١١٦.

(٢) سورة المدثر: ٢٢-٢٣.

(٣) انظر شرح المواقف: ١٣٠.

(٤) بمعنى أنّه ليس المراد من (ناظرة) في الآية الكريمة المنتظرة؛ لاقترانها بالوجوه، إذ لا يصحّ أن تكون الوجوه منتظرة، كما أنّ اقترانها بإلى يقتضي أن يكون المراد غير الانتظار.

(٥) وهو مستحيل لاستلزامه اجتماع الضدين.

(٦) سورة الأعراف: ٤٠.

الخامسة: في نفي الشريك عنه، لدليلي السمع والتمانع.

لواحد الآلاء، وهو النعمة، أي: ناظرة نعمة ربها[١].

سلّمنا، لكن لِمَ لا يكون الكلام على حذف مضاف كما ورد به الخبر، أي: إلى ثواب ربّها ناظرة[٢].

ومن الأخبار ما رواه الصدوق في كتاب التوحيد عن عاصم بن حميد، قال: ذاكرت أبا عبد الله عليه السلام فيما يروون من الرؤية، فقال: «**الشمس جزء من سبعين جزءاً من نور الكرسيّ، والكرسيّ جزء من سبعين جزءاً من نور العرش، والعرش جزء من سبعين جزءاً من نور الحجاب، والحجاب جزء من سبعين جزءاً من نور السرادقات، فإن كانوا صادقين فليملؤوا أعينهم من الشمس ليس دونها سحاب**»[٣].

الصفة (**الخامسة**) من صفات السّلب (**في نفي الشريك عنه لدليلي السمع والتمانع**)، أمّا الأول فالكتاب العزيز مشحون به، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ**﴾[٤].

وقوله: ﴿**وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾[٥].

---

(١) وهو كما ترى لا يناسب الجر بها.

(٢) وإنما رجح التأويل هنا مع أنّه خلاف الأصل لامتناع الرؤية عقلًا.

(٣) التوحيد: ١٠٨، الكافي: ج١/ ٩٨.

(٤) سورة الإخلاص: ١.

(٥) سورة البقرة: ١٦٣.

.....

وقوله: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾[١].

وقولـه: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لاَّبْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾[٢].

وقولـه: ﴿وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّه إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾[٣]. ﴿لاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّه إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولاً﴾[٤]. وظاهـر أنّ هـذه المسـألة لا يتوقـف إثبـات السـمع عليهـا[٥]، فجـاز إثباتها به.

وأمّـا الثـاني فنقـول: لـو كان معـه شريك - كـما يقولـون - للـزم أن لا يوجد ممكـن أصلاً، فيفسـد بذلـك نظـام الوجود، والـلّازم باطـل، فالملـزوم مثله.

أمّـا الملازمـة فـلأنّ الواجب تسـتوي بالنسـبة إليه جميـع الممكنـات؛ لأنّه علة تامـة في المؤثـر بهـا، فلـو فرض أنّهـما اثنان لـكان يلـزم في كلّ ممكـن أن يجتمع فيه مؤثـران تامّان، وهـو محال.

وإن كان المؤثـر أحدهمـا دون الآخـر لـزم بطـلان كونـه واجـب الوجـود، وهـو خلف.

---

(١) سورة الإسراء: ٢٣.

(٢) سورة الإسراء: ٤٢.

(٣) سورة الإسراء: ٣٩.

(٤) سورة الإسراء: ٢٢.

(٥) لأنّ صحـة إخبـاره تعـالى لا يتوقـف عـلى نفـي الشريـك، بـل يتوقـف عـلى عـدم كذبـه، والكـذب محـال عليـه؛ لأنّـه نقـص، وهـو منـزّه عنـه كـما تقـدّم.

ولاستلزامه التركيب لاشتراك الواجبين في كونهما واجبي الوجود، فلابدّ من مائز.

وأيضاً لو كانا اثنين وأراد أحدهما تحريك جسم - مثلاً- وأراد الآخر تسكينه، فإن وقع المرادان اجتمع النقيضان[1]، وإن لم يقع شيء منهما ارتفع النقيضان، وإن وقع أحدهما دون الآخر لزم الترجيح من غير مرجّح، والكلّ محال.

إن قلت: لِمَ لا يكونان ويتفقان؟

قلت: يلزم إمّا كون كلّ واحد منهما جزء علّة، أو اجتماع علّتين تامتين على معلول واحد، وكلاهما محال[2].

(ولاستلزامه) أي: استلزام ثبوت الشريك له تعالى **(التركيب)** في ذاته، وذلك **(لاشتراك الواجبين)** حينئذٍ **(في كونهما واجبي الوجود)**، كما يشترك الإنسان مع غيره في الحيوانية، **(فلابدّ)** مع ذلك **(من مائز)** يميّز بين المشتركين، كما يميّز الصاهل الفرس عن الإنسان، وإلّا لَمَا حصلت الاثنينية، ومتى ثبت المائز حصل التركيب؛ لاشتراكهما في جنس وافتراقهما في فصل،

---

(١) إنّما عبرّ بالنقيضين لرجوع الإرادة والكراهة في الفعل إلى الإيجاد وعدمه، وهما نقيضان. فتأمل.

(٢) ثم إنّ شبهة ابن كمونة واردة هنا وحاصلها: أنّه لِمَ لا يجوز أن يكون هناك ماهيتان بسيطتان مجهولتا الكنه متباينتان بتمام الذات، ويكون حمل واجب الوجود عليهما حملاً عرضياً؟
وأُجيب عن الشبهة بأجوبة متعدّدة، لعل أوضحها: أنّها مبنيّة على انتزاع مفهوم واحد من مصاديق كثيرة متباينة. وهو محال، (انظر نهاية الحكمة: ج٢/ ٢٢٧).

السادسة: في نفي المعاني والأحوال،

والمركّب من الجنس والفصل ممكن[١]، فيكون الواجب ممكناً، وهذا خلف.

ولاستلزام الاثنين فرجة ما بينهما حتى يكونا اثنين فتصير الفرجة ثالثاً بينهما قديماً معهما، فيلزم القول بثلاثة، ثم يلزمها ما لزم في الاثنين من الفرجة، فيلزم القول بخمسة، ثم يتناهى في العدد إلى ما لا نهاية له في الكثرة، وهو باطل.

وممّا يشهد بالتوحيد إجماع الأنبياء الصادقين، وتواتر الأخبار عن الأئمة الأطهار، وهي أكثر من أن تُحصى وأوسع من أن تُستقصى[٢].

الصفة (**السادسة**) من صفات السّلب (**في نفي المعاني**) التي أثبتها له الأشاعرة، قديمة زائدة على الذات، قائمة بها، وصدور الأفعال عنها بواسطتها، وهي: العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والكلام، والسمع، فقالوا: هو قادر بقدرة، وعالم بعلم، وحيّ بحياة، إلى غير ذلك[٣].

(**و**) في نفي (**الأحوال**) التي أثبتها له البهشمية[٤]، فقالوا: ذاته مساوية لغيرها

---

(١) للتركيب المستلزم للنقص، كما تقدّم في إثبات أنّه ليس بمركّب.

(٢) ولا يستلزم ذلك الدور المتقدّم، للعلم بصدقهم ومعرفتهم من دون توقف على نبوتهم ـ بالنسبة إلى الأنبياء ـ أو إمامتهم ـ بالنسبة إلى الأئمة ـ عليهم آلاف التحية والسلام.

(٣) انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٤٥.

(٤) وهم أصحاب أبي علي محمّد بن عبد الوهاب الجبائيّ وابنه أبي هاشم عبد السلام، وهما من معتزلة البصرة انفردا عن أصحابهما بمسائل، وانفرد كلّ منهما عن صاحبه بمسائل أيضاً. ومما انفرد به أبو هاشم عبد السلام ما ذكره المصنّف ﷺ من إثبات الأحوال له ←

فلأنه لو كان قادراً بقدرة، وعالماً بعلم، وغير ذلك، لافتقر في صفاته إلى ذلك المعنى فيكون الباري ممكناً، وهذا خلف.

من الذوات، وممتازة بحالة لا توصف بالوجود ولا بالعدم تسمّى: الألوهية.

وتلك الحالة توجب له أحوالاً أربعة هي: القادرية، والعالمية، والحيية، والموجودية. فالباري تعالى باعتبار تلك القادرية قادر، وباعتبار تلك العالمية عالم، ونحو ذلك.

أمّا نفي الأول[1] (**فلأنه لو كان قادراً بقدرة، وعالماً بعلم، وغير ذلك، لافتقر**) الباري عزّ وجلّ (**في**) تحقّق (**صفاته إلى**) حصول (**ذلك المعنى**)، وكلّ مفتقر ممكن، (**فيكون الباري**) عزّ وجلّ (**ممكناً**). وقد تقدّم: أنّه واجب الوجود، (**وهذا خلف**).

وأيضاً لو كانت تلك الصفات زائدة على الذات، لكانت إمّا واجبة، أو ممكنة، واللّازم بقسميه باطل، فالملزوم مثله.

أمّا الملازمة فظاهرة، وأمّا بطلان اللّازم فلأنه إن كانت الصفات واجبة -وهي زائدة - لزم تعدّد الواجب، وقد تقدّم أنّه واحد، وهذا خلف.

وإن كانت ممكنة احتاجت إلى مؤثر البتة، فإن كان المؤثر ذات الواجب فإمّا هي مع صفاتها، أو لا، فإن كان الأول لزم تقدّم ذاته وجميع صفاته[2] على

← سبحانه. (انظر الملل والنحل ج١/ ١٠٥- ١٠٦).

(١) وهو نفي المعاني التي أثبتها الأشاعرة له سبحانه.

(٢) لتبعية الصفات للذات.

.....

جميع صفاته، وهو ظاهر البطلان[١].

وإن كان الثاني كانت الذات مستغنية في المؤثرية عن الصفات فجاز خلوّها عنها، وبطلانه أيضاً ظاهر؛ فإنّ الذات المجردة عن تلك الصفات غير صالحة للإلهية[٢].

وإن كان المؤثر غيرها لزم افتقار الواجب في حصول صفاته إلى غيره فيكون الواجب ممكناً، وهذا خلف.

وأمّا نفي الثاني[٣] فلأنّ ثبوت الأحوال من توابع ثبوت المعاني، وقد بيّنا انتفاءها، فتنتفي هي أيضاً؛ ولذلك اقتصر المصنف رحمه الله على دليل الأول.

واعلم: أنّ الردّ على البهشمية بما ذكرناه إنّما هو على سبيل المماشاة وإلّا فما ذكروه غير متعقّل أصلاً، فكيف يستحقّ الجواب؟! ولذلك قيل: ثلاثة لا تعقل: حال البهشمية، وكسب النجار، وطفرة النظّام[٤].

---

(١) للزوم تقدّم الشيء على نفسه.

(٢) لاختصاص الإلوهية بالذات مع الصفات، فيستحيل فرض الذات خالية عنها.

(٣) وهو نفي الأحوال عنه تعالى.

(٤) أمّا حال البهشمية فكما ذكره الشارح رحمه الله، وأمّا كسب النجار فسيأتي الحديث عنه وعن مذهبه في الحديث عن (أفعال العباد).

وأمّا طفرة النظّام وهو إبراهيم بن سيار النظّام فإنّه قد انفرد عن أصحابه ـ المعتزلة ـ بمسائل منها القول بانقسام كلّ جزء لا إلى نهاية، فقد أحال على الله تعالى كونه محيطاً بآخر العالَم، وقد كلّمه بعضهم بأنه كيف تمشي نملة على صخرة من طرف إلى طرف إذ يلزم ←

.....

تنبيه:

ظاهر كلام بعض الأصحاب يُعطي نفي زيادة الصفات في الخارج لا في الذهن، بل صريح بعضهم ذلك[١]، والأجود نفي الزيادة مطلقاً؛ لأنّ الصفة عرض والعرض لا يكون ذاتاً[٢]، فلا يكون نفس الذات، فلا يعتبر هناك صفة باعتبار آخر بعد اعتبار الذات، بل الذات المقدّسة اقتضت القدرة والعلم وغير ذلك من الصفات، فعنوا بالمقتضيات التي اقتضتها ذاته الصفات، فعبّروا عنها بذلك[٣].

ولعلّ كلام أمير المؤمنين عليه السلام يومئ إلى هذا، حيث قال:

«وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه، لشهادة كلّ صفة أنّها غير

← أنّها تقطع ما لا يتناهى؟! وكيف يقطع متناهٍ ما لا يتناهى؟! قال: تقطع بعضها بالمشي، وبعضها بالطفرة. (انظر: الملل والنحل ج١/ ٧٤، كتاب الحكايات للشيخ المفيد: ٣)

(١) لم أعثر على مَن قال بزيادة الصفات ولو ذهناً من الأصحاب.

(٢) لأنّ الصفات عين الذات في الواجب، فإذا كانت من العوارض ـ باعتبارها زائدة ـ كان العرض ذاتاً حينئذٍ، وهو محال.

(٣) بل الفرق بين الذات والصفات من جهات اعتبارية محضة، فإنّه لا يعقل الفرق الحقيقي بينهما. وفي كلام أمير المؤمنين عليه السلام الذي ساقه المصنّف كفاية في نفي الصفات المذكورة، فإنّ الوصف إذا كان وصفاً حقيقياً عارضاً خرج عن الذات ـ وإن كان حالّاً بها ـ وهو يستلزم المقارنة بين الذات والصفات، المستلزمة للاثنينية، المستلزمة للتجزُّؤ، المستلزم للجهل به سبحانه وتعالى عما يوصف بخلاف ما وصف به نفسه علوّاً كبيراً.

السابعة: أنّه تعالى غنيّ وليس بمحتاج؛

الموصوف، وشهادة كلّ موصوف أنّه غير الصفة، فمَن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومَن قرنه فقد ثنّاه، ومَن ثنّاه فقد جزّأه، ومَن جزّأه فقد جهله»[1].

ضابطة: كلّما يوجد من صفاته تعالى[2] دون النقيض[3] فهو من صفات الذات، ومعه[4] فمن صفات الأفعال.

(السابعة) من صفات السّلب وهي خاتمة الصفات **(أنّه تعالى غنيّ)** في ذاته وصفاته عن جميع الأشياء، **(وليس بمحتاج)** إلى شيء أصلاً؛

---

(١) الخطبة الأولى في نهج البلاغة.

(٢) ذكر الشيخ أبو علي﵀ عند تفسير قوله تعالى: (ولله الأسماء الحسنى): أنّ أسماءه تعالى منها ما يرجع إلى صفات ذاته، كالعالم والقادر والحي والإله والقديم والسميع والبصير، ومنها ما يرجع إلى صفات الفعل، كالخالق والرازق والمبدع والمحيي والمميت، ومنها ما يفيد التنزيه ونفي صفات النقص عنه، كالغني والواحد والقدوس، ونحو ذلك. [انظر مجمع البيان: ٤/ ٣٩٩]

والظاهر أنّ هذا الأخير داخل في صفات الذات، لكن جعله الشيخ قسماً ثالثاً بنوع من التغاير الاعتباريّ، فلا تنافي بين ما ذكر وبين الانحصار المذكور في القسمين في الضابطة. (منه﵀).

(٣) كالعالم والقادر والسميع والبصير (منه﵀).

(٤) أي: كلّ ما يوجد من صفاته تعالى مع النقيض .. كالرازق والمانع، والذي يجمعه وصفه بأنّه إن شاء فعل وإن شاء ترك.

لأنّ وجـوب وجـوده دون غيـره يقتضـي اسـتغناؤه عـن غيـره، وافتقار غيـره إليه.

(لأنّ وجـوب وجـوده) - كـما مـرّ مـراراً - **(دون غيـره)**؛ لأنّ جميـع مـا عداه ممكـن[1]، منـه بـدأ الخلـق، وإليه يعـود، **(يقتضي اسـتغناؤه عن غيـره)** وإلاّ لما كان واجبـاً، وهـو خلف.

(و) يقتـضي أيضـاً **(افتقار غيره إليـه)**، وإلّا لما كان ذلك الغـير ممكناً[2]، وهو خلف، والسـمع مشـحون به كتاباً وسنةً.

---

(١) تعليل لعدم وجوب وجود غيره في قول المصنّف ﷺ: «دون غيره».

(٢) لأنّ فرض عدم افتقاره يقتضي استغناءه، وهو معنى الوجوب.

الفصل الرابع
في العدل

(الفصل الرابع)

مـن الفصـول السـبعة (**فـي العـدل، وفيه مباحـث، الأول:**) منهـا في تمهيد مـا يتوقـف عليه معرفـة العـدل، وهو:

أنّ الفعـل إمّـا أن لا يكـون لـه صفـة تزيـد عـلى حدوثـه، كحركـة السـاهي والنائـم، أو يكـون لـه ذلـك. فـالأول لا يوصـف بحسـن ولا قبـح.

والثـاني إمّـا أن ينفـر العقـل مـن الزيـادة[1] التـي فيـه، أو لا. الثاني: الحسـن، والأول القبيـح.

ثـم الحسـن إمّـا أن يكـون له صفـة تزيد[2] عـلى حسـنه، أو لا. الثـاني: المباح، فرسـمه[3] - إذن - بـما لا مـدح ولا ذم في أحـد طرفيه[4].

والأول إمّـا أن يسـتحقّ المـدح بفعلـه والـذم عـلى تركـه، مـع العلـم بحالـه، والتمكـن مـن الإتيـان به، أو يسـتحقّ المـدح بفعله، ولا يسـتحقّ الـذم على تركه إذا علـم فاعلـه، أو دلّ عليه.

---

(١) وهي الصفة الزائدة على حدوثه.

(٢) وهذه الزيادة غير الزيادة الأولى الموجبة لكون الشيء حسناً.

(٣) أي: المباح.

(٤) وهما: الوجود والعدم.

.....

والأول: الواجب، فرسمه - إذن - بما يستحقّ تاركه ذماً مع العلم به والتمكّن من فعله.

والثاني: المندوب، ورسمه ـ إذن ـ بما يستحقّ المدح على فعله، ولا يستحقّ الذم على تركه. ويقابلها[1]: المحظور والمكروه.

وقد استوفينا الكلام في شرح الأقسام في (وسائل السؤول في علم الأصول)[2].

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ الحسن والقبح قد يُطلقان على ما يلائم الطبع وينافره، وقد يُطلقان على صفة الكمال وصفة النقص، وهما - بهذين المعنيين- ممّا يقضي بهما العقل بلا خلاف، وقد يُطلقان على كون الفعل يستحقّ فاعله المدح عاجلاً، والثواب آجلاً، أو يستحقّ الذم عاجلاً، والعقاب آجلاً، وهو محلّ النزاع.

فالإمامية والمعتزلة ذهبوا إلى أنّ الأفعال منها ما هو حسن وإن تجرد عن حكم الشرع، ومنها ما هو قبيح كذلك، لكن منها ما يدركه العقل بالضرورة، كحسن الإحسان وقبح العدوان، ومنها ما يُدرَك بالنظر، كحسن فعل الشرائع وقبح تركها، وكالعلم بقبح الصدق الضار، وحسن الكذب النافع.

---

(١) الظاهر أن تكون (ويقابلهما) وهما: الواجب والمستحب.

(٢) لم يذكر الكتاب المذكور في الذريعة ولا في غيره من كتب الببليوغرافيا، فهو من الكتب المفقودة.

إنّ العقل قاضٍ بالضرورة أنّ من الأفعال ما هو حسن، كردّ الوديعة، والإحسان، والصدق النافع. وبعضها ما هو قبيح، كالظلم، والعدوان، والكذب الضار، ولهذا حكم بهما من نفى الشرائع، كالملاحدة

ومنها ما لا يستقلّ بإدراكه العقل لا ضرورة ولا نظراً، كحسن صوم آخر يوم من شهر رمضان، وقبح صوم الذي يليه، فإنّ ذلك يكون الشرع كاشفاً عنه، فالأمر كاشف عن حسنه، والنهي عن قبحه[١].

وذهبت الأشاعرة إلى أنّه لا حسن ولا قبح بالعقل أصلاً، والمرجع في ذلك إلى الشارع، فما حسّنه فهو حسن، وما قبّحه فهو قبيح. وهذا المذهب في غاية السقوط[٢].

لنا (**أنّ العقل قاضٍ بالضرورة**) أي: من غير تجشّم نظر (**أنّ من الأفعال ما هو حسن، كردّ الوديعة، والإحسان، والصدق النافع. وبعضها ما هو قبيح، كالظلم، والعدوان، والكذب الضار**) وإن كان العقل خالياً عن القضايا الشرعية بها[٣]؛ (**ولهذا حكم بهما من نفى الشرائع**) ولم يعمل بها، (**كالملاحدة**)[٤]

---

(١) سواء قلنا بأنّ الأحكام تابعة للمصالح والمفاسد في متعلّقاتها أم في نفس الأحكام، على الخلاف المعروف بين الأصوليين.

(٢) انظر شرح المواقف: ١٨٢.

(٣) المتضمنة لوجوبها أو حرمتها.

(٤) وهم إحدى فرق الإسلام، وقد عطّلوا العمل بالشرع مع غيبة الإمام، قال في (توضيح المراد: ج٢/ ٥٣٥)، «لا يبعد ـ أيضاً ـ أن يكون تسمية الإسماعيلية بذلك لقولهم في ←

وحكماء الهند.

هم: الإسماعيلية، (**وحكماء الهند**)[١] هم: البراهمة الذين لا يحسّنون بعثة الأنبياء[٢].

وأيضاً لو لم يكن الحسن والقبح مستندين إلى العقل؛ لارتفع الوثوق بالوعد والوعيد، واللّازم باطل، فالملزوم مثله.

أمّا الملازمة فلأنه لو لم يكن للعقل مدخليته[٣] في الحسن والقبح لجاز صدور الكذب عن الشارع فيما أوعد به، وتوعّد عليه، لعدم ما يمنع منه، وظاهر أنّ ذلك موجب لانتفاء الوثوق بهما[٤] وبطلان الشرائع[٥]، وعدم اعتقاد ثبوتها، وعدم ثبوت النبوّات؛ لجواز تمكين الكاذب منها، وذلك كفر

➡ الباري تعالى إنّه لا موجود، ولا عالم، ولا جاهل، ولا قادر، ولا عاجز، وكذا في سائر الصفات، فإنّهم ألحدوا في صفاته تعالى إلى غير ما وصف به نفسه».

(١) في «م»: «والهند».

(٢) هم قوم من الفلاسفة انتسبوا إلى رجل منهم يُقال له: برهام، قد مهّد لهم نفي النبوات أصلاً، وقرّر استحالة ذلك في العقول بوجوه سخيفة انطلت على فاقدي العقول، (راجع الملل والنحل: ج٣/ ٣٤٢ وما بعدها)، ويأتي الحديث عنهم في فصل (النبوة).

(٣) في «م»: «مدخلية».

(٤) «بهما» من «م».

(٥) فلو لم يكن الكذب قبيحاً لأمكن كون ما أخبر به الشارع من ترتب الثواب على الامتثال، وترتب العقاب على عدمه كذباً، ومعه لا ثواب ولا عقاب. ومع انتفائهما تنتفي الشرائع.

ولأنّهما لو انتفيا عقلاً، لانتفيا سمعاً لانتفاء قبح الكذب حينئذٍ من الشارع.

صرف. وإلى هذا أشار المصنّف بقوله: (**ولأنهما لو انتفيا عقلاً، لانتفيا سمعاً لانتفاء قبح الكذب حينئذٍ من الشارع**).

تشبث الخصم بأمور:

منها: حصول الفرق بين قولنا: الكلّ أعظم من الجزء، وبين ما ذكر، فلا يتمّ المدّعى.

ومنها: أنّ فرض القبح هناك يوجب استناده إمّا إلى الله تعالى وهو باطل بالاتفاق، أو إلى العبد وهو باطل أيضاً؛ لأنّ أفعاله - المستندة إلى القدرة والداعي- مستندة في الحقيقة إليه تعالى؛ لصدورهما عنه، فيثبت المطلوب.

ومنها: أنّ قول القائل: لأكذبنّ غداً، ثمّ وفى بذلك، كان كذبه حسناً، فأين القبح؟!

والجواب عن الأول: أنّ الفرق تحكّم، غاية ما هناك أنّ بعض الأمثلة أظهر من بعض، وذلك ليس بقادح، فإنّ الضروريات قد تتفاوت بالجلاء والخفاء، كما أنّ العلم بكون الواحد نصف الاثنين أظهر بكثير من كونه نصف عشر العشرين، مع اشتراكهما في البداهة. سلّمنا، لكن انتفاء الضروريّ لا يستلزم انتفاء مطلق المدرك، فإنّ نفي الخاص لا يستلزم نفي العام.

وعن الثاني: بأنّ وجوب الفعل الصادر عن القدرة والداعي لا ينافي كون العبد مختاراً، كما سيجيء التحقيق فيه.

وعن الثالث: بأنه لو فعل في الغد فعلاً اجتمعت فيه جهتا الحسن

الثاني: في

والقبح[١]، ولو تركه يكون قد تركهما، ونحن لا نقول بأنهما ذاتيان[٢] ليردّ ما ذكرتم، بل عندنا أنّهما مختلفان بالاعتبار، كلطمة اليتيم.

البحث **(الثاني: في)** بيان أفعال العباد، هل هي بالاختيار؟.

ذهب[٣] الأشاعرة إلى أنّ العبد لا أثر له في إيجاد الفعل ولا في كسبه[٤].

وذهبت النجاريّة منهم[٥] إلى أنّ الفعل محدث من الله تعالى، والعبد يكتسبه،

---

(١) الحسن: من ناحية الوفاء بما وعد، والقبح: من ناحية كونه كذباً بذاته. بل هو نظير قول القائل: لأفعلنّ القبيح في الغد، فإنّه إذا فعل القبيح - وإن وفى بما وعد - لا يخرج عن كونه فاعلاً للقبيح الذي يذمّ عليه من قبل العقلاء.

(٢) والفرق بين القول بأنهما ذاتيان وبين هذا القول، أنّه على الأول لا يتصف الفعل الواحد إلّا بوصف واحد دائماً، إمّا بالحسن وإمّا بالقبح، كنفس الحسن والقبح، بخلاف هذا القول فإنّه عليه يمكن أن يتصف الفعل الواحد بكلّ منهما لكن من جهتين.
نعم الكلام في اتصاف الفعل الواحد في زمان واحد بوصفين، وهذا قد لا نقول نحن به، وإن كان يظهر من كلام الشارح أنّه يمكن أن يتصف فعلاً ـ الفعل الواحد الذي اجتمعت فيه الجهتان ـ بالحسن والقبح. والأمر سهل.

(٣) في «م»: «ذهبت».

(٤) انظر شرح المواقف: ١٤٦.

(٥) النجارية: هم أصحاب الحسين بن محمّد النجار، وأكثر معتزلة الري وما حولها على مذهبه، وذهب إلى أنّ الله تعالى خالق أعمال العباد خيرها، وشرها، حسنها، وقبيحها، والعبد مكتسب لها، وأثبت للعبد تأثيراً للقدرة الحادثة، وسمّى ذلك (كسباً) على ←

أنّا فاعلون والضرورة قاضية بذلك، للفرق الضروريّ بين سقوط الإنسان من سطح، ونزوله منه على الدرج، ولامتنع تكليفنا،

وأنّ للعبد قدرة لكنّها غير مؤثرة، بل الله يخلقها مع الفعل[١]. وهذا لا يعقل.

وذهبت العدليّة إلى[٢] أنّه فاعل مختار، وإن وقع الاختلاف في المدرك، أضروريّ هو أم نظريّ؟ والمختار: أنّه ضروريّ.

لنا أنّا نجد من أنفسنا (**أنّا فاعلون**) إن قصدنا[٣] الفعل، وتاركون إن قصدنا الترك، (**والضرورة قاضية بذلك، للفرق الضروريّ**) الحاصل لكلّ عاقل (**بين سقوط الإنسان من سطح ونزوله منه على الدرج**)، فإنّه في الثاني يمكنه في كلّ خطوة خطوة أن يفعلها أو يتركها، فيقف أو يرجع، بخلاف الأول.

(**و**) أيضاً لو لم نكن فاعلين بالاختيار (**لامتنع تكليفنا**) بشيء من

← حسب ما يثبته الأشعريّ. (انظر الملل والنحل: ج١/ ١١٦). وظاهر عبارة الشارح نسبة النجارية إلى الأشاعرة، مع أنّ الأشاعرة فرقة أخرى منتسبة إلى أبي الحسن الأشعريّ، كما هو ظاهر، نعم قد يتوافقان في بعض الآراء.

(١) انظر شرح المواقف: ١٤٧.

(٢) «إلى» ليس في «م».

(٣) أي: نجد من أنفسنا أنّا فاعلون، إذا تحقّق الفعل مع القصد له، وكذلك بالنسبة إلى الترك. ومنه يتضح أنّ الفعل الخالي من القصد لا يُعدّ فعلاً منسوباً إلى الفاعل وإن صحّ قيامه به، كالصادر عن النائم والناسي ونحوهما.

لقبح أن يخلق الفعل فينا، ثم يعذّبنا عليه.

الأفعال والتروك؛ لأنّ تكليف غير المتمكن[١] - كالأعمى[٢] بتنقيط المصحف، والزّمن[٣] بالطيران - قبيح بالضرورة، والله منزّه عنه. وإذا امتنع[٤] فلا عصيان، ولا عقاب، ولا مغفرة، ولا جنّة، ولا نار، وهو ظاهر البطلان، فكذا ملزومه.

وأيضاً لو كانت أفعالنا غير مقدورة لنا، بل مخلوقة فينا، لما جاز العذاب من الله على واحد من الخلق أبداً، وإن كان عاصياً؛ **(لقبح أن يخلق الفعل فينا، ثم يعذّبنا عليه)**.

وأيضاً كلّ عاقل يعلم بالبداهة حسن الإحسان، وقبح الإساءة، وهو فرع على كون المحسن والمسيء فاعلين بالاختيار[٥].

وأيضاً أحدنا قد يزجر غيره، ويلومه، ويعده، ويتوعده، وذلك يستلزمه[٦] العلم بكونه فاعلاً بالضرورة[٧].

---

(١) في «م»: «الممكن».

(٢) أي: كتكليف الأعمى.

(٣) وهو المصاب بعاقة مزمنة تمنعه من القيام ببعض الأعمال.

(٤) أي: التكليف.

(٥) لعدم صحة الإحسان والإساءة مع عدم الاختيار، فلا يقال لمن دفع العدو من دون اختيار وقصد: محسناً. وإن فعل فعلاً صالحاً للحسن.

(٦) في «م»: «يستلزم».

(٧) وإلاّ لما صحّ ذلك، مع أنّا نجد من أنفسنا وفطرتنا معاقبة كلّ مَن لنا عليه سبيل من دون توقف؛ لذا لا يظن من الأشعريّ نفسه أن يتوقف في عقوبة ولده تأديباً إذا خالف أمره.

وللسمع.

وأيضاً لو رميت إنساناً بحجر لذمّك دون الحجر، والعلم بذلك حاصل حتى للمجانين والأطفال فضلاً عن غيرهم، بل البهائم تدرك ذلك، فإن الحمار يفرُّ من الإنسان إذا قصد أذاه، ولا يفرّ من الحائط؛ لأنّه قد تقرّر في وهمه قدرة الإنسان عليه دون الجماد.

وما أحسن ما حكاه المصنّف ﷺ - في بعض كتبه[١] - عن أبي الهذيل العلّاف[٢] قال: «حمار بِشْر أعقل من بِشر، لأنّ حمار بِشر إذا أتيت به إلى جدول صغير وضربته للعبور، فإنّه يطفره، ولو أتيت به إلى جدول كبير لم يطفره؛ لأنّه فرّق بين ما يقدر على طفره، وما لا يقدر، وبِشر لا يفرّق بين المقدور له وغيره».

(وللسمع) الوارد في الكتاب والسنّة، فمن الأول قوله تعالى: ﴿**كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ**﴾[٣]، وقوله: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[٤]. وقوله: ﴿**فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ**﴾[٥]، إلى

---

(١) حكى ذلك في الرسالة السعدية: ٦٧، وتذكرة الفقهاء: ج٢/ ٤٧٠.

(٢) أبو هذيل العلّاف محمّد بن محمّد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبديّ، مولى عبد القيس، من أئمة المعتزلة، وُلد في البصرة واشتهر بعلم الكلام. توفي سنة ٢٣٥ هـ (انظر الأعلام: ج٧/ ١٣١).

(٣) سورة الطور: ٢١.

(٤) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٥) سورة البقرة: ٧٩.

.....

غـير ذلـك مما هو صريـح في إضافـة الفعـل إلى العبد.

ومـن الثـاني مـا رواه الشـيخ الصدوق محمّـد بن بابويـه رحمه الله في كتـاب التوحيد بسـنده المتصـل إلى الإمـام عـلي بـن موسـى الرضـا عليه السلام، قال: خـرج أبـو حنيفة ذات يـوم مـن عنـد الصـادق عليه السلام، فاسـتقبل موسـى بـن جعفـر عليه السلام فقال لـه: يا غـلام ممّـن المعصية؟

قـال: «**يـا شـيخ لا تخلو من ثـلاث، إمّا أن تكون مـن اللّه وليس من العبد شـيء، فليس للحكيـم أن يأخـذ عبـده بمـا لـم يفعلـه، وإمّـا أن تكـون مـن العبـد ومـن اللّـه واللّـه أقـوى الشـريكين، وليـس[1] للشّـريك الأكبـر أن يأخـذ الأصغر بذنبـه، وإمّا أن تكـون مـن العبـد وليـس مـن اللّه شـيء، فإن شـاء عفا، وإن شـاء عاقـب**»[2].

ومـا رواه الشـيخ أبـو علـي رحمه الله[3] فـي كتـاب الاحتجـاج عـن أمـير المؤمنين عليه السلام - وقد سئل عن القضاء والقدر - فقال:

«**لا تقولـوا: وكلهـم اللّـه إلـى أنفسـهم فتوهنـوه، ولا تقولـوا: جبرهـم فتظلمـوه، ولكـن قولـوا: الخير بتوفيق اللّه، والشـر بخذلان اللّه، وكلّ سـابق فـي علم اللّه**»[4].

---

(١) في «م»: «فليس».

(٢) التوحيد ٩٦ باختلاف يسير. (انظر الاحتجاج: ج٢/ ١٥٩)

(٣) الظاهـر أنّـه يريـد أبا منصـور أحمد بـن أبي طالب الطـبرسّي صاحب كتاب الاحتجـاج لا أبا عـلي الفضـل ابن الحسـن الطبرسيّ صاحب مجمـع البيان في التفسـير، مع أنّ الكنيـة المذكورة تطلـق على الثـاني. فالتفت.

(٤) الاحتجاج: ج١/ ٣١١.

.....

وما روُي أنّ الحجاج بن يوسف[١] كتب إلى الحسن البصريّ[٢]، وإلى واصل بن عطا[٣]، وإلى عامر بن[٤] الشعبيّ[٥]،

(١) هو الحجاج بن يوسف الثقفيّ، والي مروان بن الحكم على مكة والمدينة والطائف، ثم العراق بمصريه الكوفة والبصرة، وقد حكم بالظلم والجور، وقتل على الظنة والتهمة، وتتبّع أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وشيعته تحت كلّ حجر ومدر، حتى قتل منهم الأعاظم، أمثال كميل بن زياد النخعي، وقنبر مولى أمير المؤمنين عليه السلام وسعيد بن جبير. وكان من أمثاله الجبروتية: «انج سعد فقد هلك سعيد». وقد أُحصي مَن قتلهم الحجّاج صبراً فكانوا مائة وعشرين ألفاً، ووجد في سجنه سنة موته في شهر رمضان خمسون ألف رجل، وثلاثون ألف امرأة. وُلد في الطائف، وهلك في العراق سنة ٩٥ هجرية، (انظر مروج الذهب: ج٣/ ١٢٣ في طرف من أخبار الحجاج).

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصريّ، تابعيّ، كان إمام البصرة، وُلد بالمدينة سنة ٢١هـ، وتوفي سنة ١١٠هـ. (انظر الأعلام: ج٢/ ٢٢٦)

(٣) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزال، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم، رأس المعتزلة ومن أئمة البلغاء والمتكلّمين، سمّي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصريّ، ومنهم طائفة تنسب إليه تسمّى الواصلية، وهو الذي نشر مذهب الاعتزال في الآفاق، وُلد سنة ٨٠هـ وتوفي سنة ١٣١هـ. (انظر سير أعلام النبلاء: ج٥/ ٤٦٤)

(٤) «بن» ليس في «م».

(٥) وهو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشَعبيّ الحميريّ، راوية من التابعين، وُلد ونشأ وتوفي بالكوفة، اتصل بعبد الملك بن مروان وكان نديمه، واستقضاه عمر بن عبد العزيز، وُلد لسبعة أشهر من سنة ١٩هـ وتوفي فجأة سنة ١٠٣هـ. (انظر الأعلام: ج٣/ ٢٥١)

.....

وإلى عمرو بن عبيد[١][٢]، يسألهم عن القضاء والقدر، فأجاب أحدهم: أنا لا أعرف إلّا ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام: «**أتظن أن الذي نهاك دهاك وإنما دهاك، أسفلك وأعلاك، وربّك بريء من ذلك**».

وأجاب الآخر: أنا لا أعرف إلّا ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام: «**إذا كانت المعصية حتماً كانت العقوبة ظلماً**».

وأجاب الآخر: أنا لا أعرف إلّا ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام: «**ما حمدت اللّه عليه فهو منه، وما استغفرت اللّه منه فهو منك**».

وأجاب الآخر: أنا لا أعرف إلّا ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام: «**أتظن أنّ الذي فتح عليك الطريق لزم عليك المضيق، هذا في العقل لا يليق**».

فلما وصلت إليه الأجوبة قال: «قاتلهم الله أخذوها من عين صافية، ليس فيها كدر ولا وغز»[٣].

---

(١) هو عمرو بن عبيد بن كيسان بن باب، أبو عثمان مولى بنى تميم، كان أصله من فارس، سكن البصرة، مات في طريق مكة سنة أربع وأربعين ومائة. كان من العُبّاد الخُشْن، وأهل الورع الدقيق، ممّن جالس سنين كثيرة، ثم أحدث ما أحدث من البدع، واعتزل مجلس الحسن ومعه جماعة فسمّوا المعتزلة. (انظر المجروحين: ج٢/ ٦٩)

(٢) في «م»: «عمران بن وصيل».

(٣) بحار الأنوار: ج٥/ ٥٨.

.....

تشبثوا بأنّ الله تعالى إن علم وقوع الفعل وقع[١]، وإن علم عدم وقوعه امتنع، وببعض الظواهر[٢] مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُضْلِلْ اللّه فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ**﴾[٣]، ونظائرها.

والجواب عن الأول: أنّ العلم تابع للمعلوم فلا يؤثر فيه[٤].

وعن الثاني: أنّا قد بيّنا دلالة العقل والنقل على إضافة الفعل إلى العبد، فيجب التأويل فيما يخالف العقل لا فيما يوافقه[٥].

مع أنّ النقل الموافق أكثر ممّا يخالف بكثير، فإنّ الشيخ يحيى بن سعيد رحمه الله[٦] – على ما نقل – قابل الآيات من الطرفين في كتاب سمّاه (كتاب

(١) فكأنّ وقوع الفعل وعدم وقوعه مسبب عن علم الله تعالى، بحيث يكون العلم هو المؤثر في ذلك وهو في غاية السقوط.

(٢) أي ظواهر الآيات والنصوص الواردة في هذا الباب.

(٣) سورة الرعد ٣٣، وكذلك قوله تعالى: ﴿**مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا**﴾ سورة الكهف: ١٧.

(٤) نعم يكون العلم كاشفاً عن الوقوع أو العدم، وهو أجنبي عما نحن فيه.

(٥) أي: فيما يوافقه من الآيات المتقدمة، لما تقّرر من عدم إمكان مخالفة العقل بحال.

(٦) أبو زكريا، يحيى بن سعيد بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلّي الحلّي، ابن عمّ المحقّق الحليّ، وُلد في الكوفة سنة ٦٠١هـ، وسكن الحلة، وتوفي بها سنة ٦٨٩هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج١٣/ ١٨٥)

الثالث: في استحالة القبيح عليه تعالى؛ لأنّ له صارفاً عنه، وهو علمه بالقبيح، ولا داعي له إليه؛ لأنّه إمّا أن يكون داعي الحاجة الممتنعة عليه أو يكون الحكمة وهو منفي،

الموازنة)[1] فوجد آيات العدل تزيد عنها بسبعين آية[2].

البحث (**الثالث: في استحالة القبيح عليه تعالى**) أي: الله تعالى لا يفعل القبيح[3] فـ(**لأنّ له صارفاً عنه**) أي: عن فعله (**وهو**) أي: ذلك الصّارف، وهو (**علمه بالقبيح، ولا داعي له إليه؛ لأنّه**) أي: الداعي لو فرض (**إمّا أن يكون**) هو (**داعي الحاجة**) إليه (**الممتنعة عليه**)؛ للزومها افتقاره، وهو محال؛ لتقدّم أنّه غني واجب الوجود لذاته.

(**أو يكون**) الداعي هو حصول (**الحكمة**) في القبيح، (**وهو منفيّ**) عنه؛ لأنّ القبيح لا يكون فيه حكمة، بل الحكمة في تركه لقبحه، ومتى وجد الصارف وفقد الداعي امتنع وجود الفعل، وإلّا لزم الترجيح من غير

---

(١) هو كتاب (الفحص والبيان عن أسرار القرآن)، أورد فيه مؤلّفه الآيات الظاهرة في العدل، والآيات التي يستدلّ بظاهرها على الجبر، وذكر تأويلها وتفسيرها، وقد وجدت الآيات التي تدلّ على العدل تزيد على تلك الآيات بسبعين آية، حكى ذلك عنه في الرياض، نقلاً عن كتاب الصراط المستقيم. (ينظر الذريعة: ج١٦/ ١٢٤)

(٢) «آية» من «م».

(٣) في «م»: «ولا يخلّ بالواجب أمّا أنّه لا يعمل القبيح».

ولأنّه لو جاز صدوره منه لامتنع على المكلفين إثبات النبوّات، فحينئذٍ يستحيل عليه إرادة القبيح؛ لأنّها قبيحة.

مرجّح[١]، وهو محال.

(ولأنّه) أي: القبيح **(لو جاز صدوره منه)** تعالى **(لامتنع على المكلفين إثبات النبوات)** واللازم باطل، فالملزوم مثله.

أمّا الملازمة فلأنه حينئذٍ لا يمتنع منه تمكين الكاذب في دعوى النبوة من إظهار المعجز[٢]، فلا يحصل الجزم بنبوّته، وأمّا بطلان اللاّزم فظاهر.

وإذا ثبت أنّه تعالى لا يفعل القبيح، **(فحينئذٍ يستحيل عليه إرادة القبيح أيضاً؛ لأنها قبيحة)**.

وأمّا أنّه تعالى لا يخل بواجب، فلأنّ الإخلال به فرد من أفراد القبيح، فيمتنع عليه أيضاً.

إن قلت: ما ورد في النقل الصحيح من أنّه تعالى خالق الخير والشر[٣]، وفي

---

(١) لا يختصّ الحكم العقلي المذكور بالدوران بين أمرين لا ترجيح لأحدهما على الآخر، بل يشمل حتى ما كان وجوده خالياً من المقتضي مع وجود مقتضي المنع، فإنّ ترجيح وجوده حينئذٍ على العدم من الترجيح من غير مرجّح.

(٢) بمعنى أنّه إذا جاز عليه -تعالى- إظهار المعجز لغير النبيّ -لجواز الكذب عليه- تبطل النبوّات.

(٣) من ذلك صحيح معاوية بن وهب، قال: سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: «**إنّ مما أوحى الله إلى موسى عليه السلام وأنزل عليه في التوراة: أنّي أنا الله لا إله إلّا أنا، خلقت الخلق، وخلقت**
←

.....

القـرآن المجيـد مثله قوله تعـالى: ﴿**قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ**﴾[١]، يـدلّ بظاهره على خـلاف ما ذكـرت، فكيف المخـرج منه؟.

قلـت: كلّ مـن الخير والشر، والحسـنة والسـيئة يُقـال على المعنيـين، والخير[٢] تـارة يُطلـق عـلى ملائـم الطبع، كالمسـتلذّ مـن المـدركات، ويقابله الـشر، فيكون بمعنـى غـير الملائم لـه، كالحيّات والعقـارب، وأمثالهـا من المؤذيـات، فإنّ خلق ذلـك يشـتمل على حكـم البتة.

وأخـرى عـلى مـا يـرادف الحسـن والمصلحـة، ويقابله الـشر، فيكـون بمعنى مـا يـرادف القبـح والمفسـدة، وكونـه خالـق الشر هـو مـا كان بالمعنـى الأول، لا الثـاني، أو الثـاني ويكـون المـراد خلـق تقديـر[٣]، لا خلـق تكوين.

← **الخير، وأجريتـه عـلى يـدي مَن أحـبّ، فطوبـى لمَـن أجريته عـلى يديه، وأنـا الله لا إلـه إلّا أنـا، خلقـت الخلـق، وخلقت الـشر، وأجريته عـلى يدي مَن أريـده، فويل لمَـن أجريته على يديه**». (الـكافي: ج١/ ١٥٤)

(١) ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلاَءِ الْقَوْمِ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا**﴾ سـورة النسـاء: ٧٨.

(٢) في «م»: «فالخير».

(٣) وهـو المعـبّر عنـه في الروايات الشريفة بالمشـيئة والقـدر، وقد اسـتفاضت الروايات في ذلك، وأنـه مـن الله تعـالى، (راجـع: التوحيد: بـاب القضـاء والقـدر، والـكافي ١: ١٥٥)، وليس المـراد منـه تكويـن ذلـك، أي: فعل الله تعـالى لها إيجـاداً، بل خلقهـا باعتبار إبرامهـا ومضيها ←

الرابع: أنّه تعالى إنّما يفعل لغرض لدلالة القرآن عليه

والحسنة تارة تطلق على ما يُستطاب، كالخصب وسعة الرزق، وتقابلها السيئة، كالجدب وضيق الرزق، كما في قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ**﴾[1].

وأخرى على الطاعة، ويقابلها السيئة، كالمعصية، والمنسوب إليه من السيئة هو ما كان بمعنى الأول، دون الثاني.

البحث (**الرابع**) الحقّ (**أنّه تعالى إنّما يفعل لغرض**) وحكمة وغاية، كما عليه العدلية (**لدلالة القرآن**) العزيز (**عليه**) كقوله تعالى: ﴿**أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا**﴾[2].

وقوله تعالى[3]: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ**﴾[4].

وقوله تعالى[5]: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[6].

← على يد مَن أراد. والبحث دقيق جداً قد لا يسعه المقام.

(١) سورة الأعراف: ١٣١.

(٢) سورة المؤمنون: ١١٥.

(٣) «تعالى» ليس في «م».

(٤) سورة الذاريات: ٥٦.

(٥) «تعالى» ليس في «م».

(٦) سورة ص: ٢٧.

لاستلزام نفيه العبث، وهو قبيح.

وقوله تعالى[١]: ﴿**رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا**﴾[٢]، إلى غير ذلك.

و(**لاستلزام نفيه**) أي: نفي الغرض في فعله فعل (**العبث**) كمَن ينزو الماء من البحر إليه، (**وهو قبيح**) بالضرورة، وقد عرفت أنّه لا يفعل القبيح.

والأشاعرة[٣] زعموا أنّه يفعل لا لغرض، بل لا يفعل لغرض[٤].

وتشبثوا لذلك بأنه مستلزم لكونه ناقصاً مستكملاً بذلك الغرض، والنقص عليه محال.

والجواب الملازمة بين الفعل لغرض والنقصان عليه ممنوعة؛ لأنها[٥] إنّما تكون بتقدير رجوع الغرض إليه تعالى، وليس كذلك، بل الغرض راجع إلى الغير، إمّا لمنفعة ذلك الغير، كالغرض من خلق العبد، أو لمنفعة في غيره،

---

(١) «تعالى» ليس في «م».

(٢) سورة آل عمران: ١٩١.

(٣) وهذا معروف من مذهبهم، فإنّهم النافون للحسن والقبح الذاتيين، فلا حاجة إلى الالتزام حينئذٍ بالفعل لغرض. فلاحظ.

(٤) وقد عرف عنهم الاستدلال على ذلك بقوله تعالى: ﴿**لا يُسأل عمّا يَفعلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾ سورة الأنبياء: ٢٤. وقد قال الشيخ أبو علي في مجمع البيان في تفسير هذه الآية: «معناه أنّ جميع أفعاله حكمة وصواب، ولا يقال للحكيم: لِمَ فعلت الصواب، وهم يسألون لأنهم يفعلون الحق والباطل». (مجمع البيان: ٧/ ٨٠) وعلى هذا فينعكس الاستدلال بالآية المباركة لدلالتها على حكمته.

(٥) أي: الملازمة.

وليس الغرض الإضرار لقبحه بل للنفع، فلابدّ من التكليف،

ككثير من العالم المقتضي لنظام الوجود، وربّما خفي علينا الغرض في البعض، وهو لا يقتضي النفي.

(وليس) يجوز أن يكون **(الغرض الإضرار)** بذلك الغير **(لقبحه)**، فإنّه يجري مجرى مَن يقدّم إلى غيره الطعام المسموم ليقتله، **(بل)** يتعيّن أن يكون **(للنفع)**.

ولمّا كان النفع الدنيويّ الواصل إلى الإنسان لا يحسن أن يكون هو الغرض من خلقه؛ لأنّه مع فنائه، وانقطاعه، وامتزاجه بأنواع الآلام والكدورات لا يكاد يُطلق عليه اسم النفع وجب ـ في الحكمة الإلهية ـ أن يكون الغرض من خلق الإنسان تهيئته للثواب الأبديّ، والعقاب السرمديّ، وإيصالهما إليه من غير تقديم التكليف بالطاعات؛ لكون الثواب هو المشتمل على التعظيم والإجلال، والعقاب هو المشتمل على الإهانة والإذلال، وذلك في حقّ غير المستحق بالأمثال وعدمه محال[1]؛ لعدم الشرط وهو الاستحقاق، قبيح[2] عقلًا من الحكيم.

(فلابدّ) حينئذٍ **(من)** توسط **(التكليف)**، **﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾**[3]، و**﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ**

---

(١) خبر (ذلك).

(٢) فاعل (إيصالهما).

(٣) سورة الأنفال: ٤٢.

وهـو: بعـث مَـن تجـب طاعتـه على مـا فيه مشـقة علـى جهـة الابتداء بشـرط الإعلام،

الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾[1].

(وهو) – أي: التكليف – في اللغة: مأخوذ من الكُلْفة، وهي المشقة.

وفي الاصطلاح: **(بعـث مَـن تجـب طاعتـه)**، هـذا كالجنس الشامل للمقصود وغيره.

(علـى ما فيه مشـقة) مخرج للبعث على المستلذات، كالمناكح والمطاعم.

(علـى جهـة الابتداء) مخرج لبعث الوالد ولده على الصلاة ونحوها، فإنّه يقال: أمره بها، ولا يقال: كلّفه بها. وكذا النبيّ والإمام والسيّد، فإنّ طاعتهم متفرّعة على طاعة الله، وحملهم عليها لا يُسمّى تكليفاً حقيقة[2].

(بشـرط الإعـلام) مخرج لما هو غير قابل للتكليف، كالصبيّ، والمجنون، والساهي، والنائم، ولما هو قابل له لكن لم يبلغه، فإنّ هؤلاء ليسوا بمكلفين.

وهذا القيد يذكر من شرائط حسن التكليف، لكن لمزيد الاهتمام به أفرده بالذكر، بل جعله من تتمة الحد.

والباقي من الشرائط منها ما يعود إلى المكلِّف، وهي ثلاثة:

---

(١) سورة النجم: ٣١.

(٢) هذا مبنيّ على ما هو المشهور من أنّ الأمر بالأمر إرشادي إلى امتثال الأمر الأول، وإن كان التحقيق على خلاف ذلك. والكلام فيه موكول إلى مظانه من الأصول.

.....

الأول: علمه بصفات الفعل[١] من الحسن والقبح، وإلاّ لكان التكليف بما لا يستحقّ عليه الثواب، وهو قبيح. وبمقدار الثواب المستحق، وإلّا لجاز إيصال بعضه، فيكون ظلماً وهو منزّه عنه.

الثاني: قدرته على إيصال المستحقّ منهما[٢]، وإلاّ لزم المحذور المذكور.

الثالث: أن يكون منزّهاً عن القبيح، وإلّا لجاز الإخلال ببعض المستحقّ، فيقبح التكليف.

ومنها ما يعود إلى المكلَّف[٣]، وهو أيضاً ثلاثة:

الأول: ما ذكره المصنّف رحمه الله من العلم بما كلّف به، أو إمكان العلم، فالجاهل[٤] غير معذور.

الثاني: قدرته على ما كلّف به؛ لقبح تكليف ما لا يُطاق.

الثالث: التمييز بينه وبين غيره[٥].

---

(١) «الفعل» من «م».

(٢) أي: من الثواب والعقاب.

(٣) وهي شرائط تنجز التكليف.

(٤) الظاهر: لابدّ من تخصيص الجاهل هنا بالمقصّر، وهو مَن يتمكن من تحصيل العلم، أمّا القاصر فلا يشمله، لاشتراط تنجز التكليف بالعلم، إلّا أن يكون قد أخرجه بقوله: (إمكان العلم).

(٥) لأنّ عدم التمييز بين الواجبات قد يفضي إلى عدم إمكان الامتثال، فلابدّ من تقييده ←

.....

ومنها ما يرجع إلى المكلَّف به، وهو أمران:

أحدهما: إمكانه[١].

الثاني: حسنه.

وهو[٢] ينقسم باعتبار متعلّقه إلى: اعتقاد وعمل[٣]. عقليّ أو سمعيّ[٤]،

← بذلك، لا مطلقاً، لصحة التكليف مع العلم الإجمالي على تفصيل يُذكر في كتب الأصول. نعم المراد من التمييز إذن التمييز ولو إجمالاً.

(١) أي: بذاته، لا إمكانه بالنظر إلى إمكان الإتيان به من المكلّف، فإنّه يرجع حينئذٍ إلى شروط المكلّف، إلّا أن يكون الشرط إضافياً.

(٢) أي: التكليف.

(٣) الأول مختص بأصول الدين، والثاني مختص بفروعه.

(٤) أي: أنّ كُلاًّ من الاعتقاد والعمل ينقسمان إلى عقليّ وسمعيّ، وبعبارة أخرى: أنّ متعلق التكليف قد يكون علماً واعتقاداً، وقد يكون عملاً.

أمّا الأول فقد يكون عقلياً، وقد يكون سمعياً، أي: مستفاداً من دليل عقليّ أو سمعيّ. والأول كوجوب الاعتقاد بالوحدانية، والقادرية، وغيرهما من صفات الواجب التي يتوقف السمع عليها بحيث لا يمكن إثباتها بالسمع، فلابدّ من إثباتها بالعقل. والثاني كوجوب الاعتقاد بالعلم والإرادة، من صفات الواجب التي لا يتوقف السمع عليها، فيجوز إثباتها به.

وأمّا الثاني أي: العمل، فأيضاً قد يكون عقلياً وقد يكون سمعياً. والأول كوجوب ردّ الوديعة وحرمة الكذب، وغيرهما من كلّ حكم فرعي مستفاد من العقل إن وجد. والثاني كعامّة التكاليف الشرعية الفرعية، كوجوب الصلاة وغيرها.

←

وإلّا لـكان مغريـاً بالقبيح، حيث خلق الشـهوات فينا، والميـل إلى القبيح، والنفـور عن الحسـن، فلابدّ من زاجرٍ وهـو التكليف.

علميّ أو ظنـيّ[١].

ووجوب التكليف عقليّ[٢] عندنا - معشر الإمامية - وكذا عند المعتزلة.

أمّـا الأشـاعرة فقـد نفـوا ذلك، وزعمـوا أنّه يجـوز الخلـوّ منـه[٣]، وردّ عليهم المصنّـف رحمه الله بقولـه: فلابدّ منـه **(وإلّا)** أي: وإن لم يكن لابد منـه **(لكان)** الله تعالى **(مغريـاً)** لنا **(بالقبيـح)**، واللّازم باطل، فالملـزوم مثله.

بيـان الملازمـة: أنّ الله تعـالى لـو لم يقرّر لنـا وجـوب الواجب لنمتثلـه، وحرمة الحـرام لنتجنّبه؛ لـكان مغرياً[٤] لنا بالقبيح، **(حيث خلق الشـهوات فينا، والميل إلـى القبيـح، والنفور عن الحسـن، فلابدّ مـن زاجرٍ وهـو التكليف)**.

← وأنّ مـن التكاليـف العمليـة مـا هـو علميّ، كأكثـر التكاليـف، ومـا هـو ظنـيّ، كوجـوب معرفـة القبلـة والاكتفـاء بمجـرد الظـن بوجودهـا في جهـة معينـة.

(١) إنّ تقسـيم متعلّـق التكليـف إلى اعتقـاد وعمل وكلّ منهما إلى سـمعيّ وعقلّي أمـر ممكن، وقد ذكرنـا مثالـه، أمّا تقسـيمه مع ذلـك إلى علميّ وظنـيّ فلم يتضـح عاجـلاً؛ لأنّ التكليف إذا كان اعتقـاداً فكيـف يمكن أن يكـون ظنياً، اللهمّ إلّا باسـتعمال الاعتقـاد في معنيين، أو كون التقسـيم إلى العلمـيّ والظنـيّ خاصّاً بالسـمعيّ، وهو غير ظاهـر العبارة.

(٢) في «م»: «عقلًا».

(٣) انظر شرح المواقف ج٨: ١٠٠، وفيه إشارة إلى ذلك.

(٤) الغِرّة: الغفلة، واغترّ بالشيء خُدع به. (انظر الصحاح: ج٢/ ٧٦٨)

والعلم غير كافٍ، لاستسهال الذم مع قضاء الوطر.

وأمّا بطلان اللّازم فلأنّ الإغراء بالقبيح قبيح بالضرورة، فإنّ العقلاء كما يذمّون فاعل القبيح كذلك يذمّون المغري به، فلو فعله لكان فاعلاً للقبيح، وهو محال كما تقدّم.

وأورد عليه أنّ الملازمة ممنوعة.

بيان ذلك: أنّ العاقل وإن وجد الشهوة للقبيح، والنفرة عن الحسن، إلّا أنّه يعلم بالضرورة أنّ العقلاء يمدحونه على الحسن ويذمّونه على القبيح، وكفى بالمدح داعياً إلى الفعل وبالذم صارفاً عنه، وحينئذٍ لا يتحقّق الإغراء بالقبيح مع عدم التكليف[1].

(و) الجواب أنّ (**العلم غير كافٍ، لاستسهال**[2]) (**الذم**)، في[3] (**مع قضاء الوطر**)، فإنّ كثيراً من الخلق لا يعبأ بالمدح والذم، وتترجّح شهوته وميله الطبيعي على احتفال العقلاء بمدحه وذمّه، على أنّ المدح والذم لا يكونان من العقلاء إلّا فيما تستقلّ عقولهم بحسنه وقبحه، أمّا ما لا تستقلّ به - كما هو أكثر التكاليف - فلا يتحقّق الإغراء.

---

(١) بمعنى أنّ الله سبحانه وتعالى كما خلق الشهوات والميل إلى القبيح، كذلك خلق إدراك الحسن والقبح، وهو كافٍ لدفعه نحو الحسن وزجره عن القبيح.

(٢) تعليل لعدم كفاية العلم وحده في الانزجار عن القبيح. والذي يريده: أنّ المكلّفين كثيراً ما يستسهلون ذم العقلاء مع قضاء مَهاتهم، فكيف يمكن مع ذلك كفاية ذم العقلاء في الانزجار عن القبيح من دون توسط التكليف المقتضي لترتب الثواب والعقاب.

(٣) «في» ليس في «م».

وجهة حسنه التعريض للثواب، أعني: النفع المستحقّ، المقارن للتعظيم والإجلال، الذي يستحيل الابتداء به.

وأورد: أنّ جهة التكليف إن كانت حصول العقاب، فذلك إضرار، وهو قبيح، وإن كانت حصول الثواب، فهو باطل؛ لما نرى من أنّ الكافر يموت على الكفر، فلا يحصل له ثواب، مع أنّه مكلّف.

وأيضاً يمكن إيصال الثواب بلا توسط التكليف، فكان[1] لا لغرض.

(و) الجواب: أنّ الجهة لا تنحصر فيما ذكرتم، و ما المانع أن تكون (**جهة حسنه التعريض للثواب**).

وما قلتم من: إنّه يمكن إيصاله بلا توسط التكليف، فمستحيل، وإنما ذاك التفضّل والعوض.

أمّا الثواب (**أعني: النفع المستحق المقارن للتعظيم والإجلال**[2]، **الذي يستحيل الابتداء به**) فلا[3]، لأنّه مستلزم للقبح في تعظيم من لا يستحقّ التعظيم[4].

---

(١) أي: التكليف.

(٢) الظاهر: أنّ بقوله: (النفع) شمل الثواب والتفضّل والعوض، وبقوله: (المستحقّ) خرج التفضّل، وبقوله: (المقارن للتعظيم) خرج العوض، فالذي يستحيل الابتداء به هو الثواب المستحقّ بشرط مقارنته للتعظيم والإجلال، لا مطلق الثواب.

(٣) أي: لا يمكن إيصاله بلا توسط التكليف، فيكون الثواب نظير العلّة للتكليف.

(٤) لابدّ من أن يكون استحقاق الثواب المقارن للتعظيم الذي ذكره المصنّف وتبعه الشارح ←

الخامس: أنّه تعالى يجب عليه اللطف، وهو ما يقربهم إلى الطاعة ويبعدهم عن المعصية، ولا حظّ له في التمكين، ولا يبلغ الإلجاء،

البحث (**الخامس**): الحقّ ما ذهبت إليه العدلية من (**أنّه تعالى يجب عليه اللطف**) بالمكلّفين، (**وهو ما يقربهم إلى**) فعل (**الطاعة ويبعدهم عن**) فعل (**المعصية، ولا حظّ له**)[1] (**في التمكين**)[2]، (**ولا يبلغ**) حدّ (**الإلجاء**)[3].

➡ بعد الوعد به من قبل الله تعالى في القرآن الكريم، وفي السنّة الشريفة، وإلّا فمجرد الإطاعة لا تقتضي الاستحقاق المذكور، لأنّ الثواب المذكور ليس علّة تامّة للتكليف، وكذلك التعريض له، وأنهما ليسا شرطاً فيه. بل لا معنى لأن يكونا كذلك؛ لأنهما متأخران عنه فلا يؤثران فيه، نعم هما لازمان للإطاعة بلطف الله تعالى وكرمه، ولزومه عليه تعالى لوعده الذي لا خلف فيه، فهو حينئذٍ نوع من أنواع التفضّل، ولا يقتضي ذلك خلوّ التكليف من الحكمة ـ كما قد يشعر به حديث المصنّف والشارح ـ لعدم انحصار حكمته بالتعريض للثواب، بل يمكن أن تكون حكمته هو تمييز المطيع من العاصي والخبيث من الطيب، وقد يومئ إلى ذلك قوله تعالى: ﴿**أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ**﴾ المؤمنون: ١١٥، وكذلك قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ**﴾ آل عمران: ١٧٩.

ومن هنا كان استحقاق الثواب باعتبار وعده سبحانه وتعالى، فيستحيل إيصاله إلى مَن هو غير مستحقّ لعدم وعده به، ويكون حينئذٍ منافياً لحكمته سبحانه لمنافاته لمقتضى في وعده.

(١) أي: اللطف.

(٢) أي: التمكين من الطاعة والانقياد.

(٣) وقد جعل الشيخ المفيد ﷺ اللطف واجباً على الله تعالى من جهة الجود والكرم، لا من جهة العدل. (انظر أوائل المقالات: ص: ٥٩)

لتوقف غرض المكلِّف عليه، فإنّ المريد للفعل من غيره إذا علم أنّه لا يفعله إلّا بفعل المريد فيه من غير مشقة، فلو لم يفعله لكان ناقضاً لغرضه، وهو

وإنما قيّده بكونه لا حظّ له في التمكين لتخرج القدرة، فإنها ليست لطفاً في الفعل، وإن كانت تُقرّب إلى الطاعة وتُبعد عن المعصية، بل هي شرط[١] في إيجاده[٢].

وإنما قيّده بكونه لا يبلغ حدّ الإلجاء، فإنّه لو كان كذلك، كجذب العبد قهراً من الزنا إلى مجلس العلم ليميل إليه عنه[٣]، لكان منافياً للتكليف مع ثبوته، وهو محال.

وإنما قلنا بوجوب اللّطف عليه تعالى **(لتوقف غرض المكلّف)** من التكليف **(عليه)** أي: على حصول اللّطف **(فإنّ المريد للفعل من غيره إذا علم أنّه)** أي: ذاك[٤] الغير **(لا يفعله)** أي: لا يفعل المراد منه **(إلّا بفعل يفعله المريد فيه)**، وكان الفعل من المريد مقدوراً له **(من غير مشقة)** عليه ولا غضاضة، بل هو نفع صرف خالٍ عن المضرّة، وجب أن يفعله تحصيلاً لذلك الغرض **(فلو لم يفعله لكان ناقضاً لغرضه، وهو)** أي: نقض

---

(١) «شرط» من «م».

(٢) أي: هي لطف في إيجاده، وليست لطفاً في الفعل المسبّب عنها.

(٣) «ليميل إليه عنه» في «م».

(٤) في «م»: «ذلك».

قبيح عقلاً.

الغـرض غـير جائـز؛ لأنّه (**قبيـح عقلاً**).

ألا تـرى إلى أنّ مَـن أراد مـن غـيره حضـور طعامـه، ثـم هيّـأه لـه، وعلـم أنّه لا يحـضر إلّا مـع نـوع مـن التلطف، كإرسـال رسـول مثـلاً، فمتى لم يفعلـه عدّه العقـلاء مناقضـاً لغرضـه، ومخالفـاً لمقتـضى الحكمة.

واعلـم أنّ اللّطـف قد يكون من قبـل الله تعالى، كالبعثة، ويجـب في[1] حكمته تعـالى فعلـه، وقـد يكـون مـن فعـل المكلّـف، كمتابعـة الرسـل، والاقتـداء بهم، والعبـادات المفروضـة عليـه، ويجـب في حكمتـه تعـالى إعلامـه[2] إيـاه[3] بهـا، وإيجابهـا عليـه، فـإن قـصّر المكلّـف بهـا - بعـد ذلـك - فقـد أتـى من قبل نفسـه وسـوء اختياره.

وقـد يكـون مـن فعـل غيرهمـا[4]، كتكليـف الرسـل تبليـغ الوحـي[5]، وهو لطـف بالمرسـل إليه.

ويجب في حكمته تعالى هنا أمران:

---

(١) في «الأصل»: «وتجب في» وما أثبتناه من «م».

(٢) أي: إعلام الله تعالى المكلّف بالبعثة والرسل ومتابعتهم في العبادات المفروضة.

(٣) في «م»: «يجب».

(٤) أي: غير الله تعالى والعبد. والمقصود: هو الواسطة بينهما، وهو هنا الرسل والأنبياء.

(٥) أي: تكليـف الرسـل بتبليـغ المكلّفـين بالنسـبة إلى ما ينـزل عليهم مـن الوحي حتـى تتحقّق الواسـطة بين الله تعـالى والمكلّفين.

.....

الأول: أن لا يكلّف ذلك الغير بالملطوف به إلاّ أن يعلم أنّه يفعله ويوقعه[١].

الثاني: أن يكون فيه مصلحة تعود إليه[٢]، كما عادت إلى غيره، إذ إيجابه عليه لمجرد منفعة الغير غير خارج عن شائبة الظلم، وهو عليه ـ تعالى ـ محال.

وإنما قلنا بوجوب المذكورات عليه في الأقسام الثلاثة لشمول الدليل المتقدّم.

والأشاعرة نفوا وجوب اللطف[٣]، وتشبثوا لذلك بأمور[٤]:

منها: أنّه مشتمل على وجوه من القبح، من استحقاق الذم بتركه، وتكليف نفسه به، وترجيح بعض المكلّفين على بعض من غير مرجّح، وجواز اشتماله على قبح لا نعلمه.

ومنها: أنّ الكافر إمّا أن يكلّف مع وجود اللطف، أو مع عدمه، لا جائز أن

---

(١) وهذا كما يقتضي عدم جواز تبليغ مَن لا يبلغ عن الله تعالى، كذلك يقتضي عدم جواز تبليغ مَن يخطئ في تبليغه أو يسهو كذلك، أو غير ذلك ممّا يرجع إلى القصور في إيصال الملطوف به إلى المكلّفين. ومن هنا يشترط في الأنبياء عليهم السلام عدم النسيان والخطأ في التبليغ، وغيره وهو ما تقتضيه العصمة. وسيأتي إن شاء الله تعالى في بعض المباحث الآتية ما ينفع هنا.

(٢) وهو نظير المصلحة في الواجب نفسه بالنسبة إلى المكلّفين، ولا إحاطة لنا بها، بل هي تابعة لعلمه سبحانه وتعالى.

(٣) انظر شرح المواقف: ج٨/ ١٩٦.

(٤) انظر المواقف: ج٣/ ٢٧٨ فإنّه يتضمن أكثر الاستدلات المذكورة هنا.

.....

يكـون الأول، وإلّا لـكان الكافـر مؤمنـاً؛ لأنّ معنـى اللطف ما حصـل الملطوف فيـه عنده.

ولا الثـاني؛ لأنّ عدمـه إن كان لعـدم القـدرة عليه لـزم العجز عـلى الله تعالى، وهـو محـال، وإن كان مـع وجودها لـزم الإخـلال بالواجب.

ومنهـا: أنّ الله أخـبر بسـعادة بعـض النـاس، وشـقاوة بعضهـم، وهـو ينـافي اللطـف، لإفضـاء الأول إلى الاتـكال، والثـاني إلى اليـأس.

والجـواب عـن الأول: أمّا عن اسـتحقاق الذم عليـه فممنوع؛ لأنّـه إنّما يكون مع الترك، ولا نسـلّمه.

وأمّـا عـن تكليـف نفسـه، فهو وهـم وغلط ناشـئ من اللفـظ، أعنـي: قولنا: يجـب عليـه، والمراد: أنّـه يثبـت في حكمته ذلـك، لا أنّـه مكلّف به.

وأمّـا عـن الترجيح مـن غير مرجّـح فهو غـير لازم؛ لأنّ اللطف عام بالنسـبة إلى الجميـع، لكـن الطاعة والمعصية من حسـن الاختيار وسـوئه.

وأمّـا عـن تجويـز اشـتماله عـلى قبـح، فهـو غـير مسـلّم؛ لأنّـا مكلّفـون بترك القبائـح، فلـو كان في اللطـف قبـح لعلمنـاه أو علّمنـاه[1][2].

وعـن الثـاني أنّـا نختـار أن تكليـف الكافـر مع وجـود اللطـف قولكم: يجب حصـول الملطـوف عنـده، ومعه يصـير الكافـر مؤمناً.

(١) للزوم ذلك على الحكيم تعالى، وإلاّ لكان منافياً للطفه، فتأمل.

(٢) «أو علّمناه» ليس في «م».

السادس: أنّه تعالى يجب عليه عوض الآلام الصادرة عنه، ومعنى العوض: هو النفع المستحقّ الخالي عن تعظيم وإجلال

قلنا: ممنوع؛ لأنّ معنى اللطف ما يقرّب إلى الطاعة[١]، لا ما يحصّل الطاعة.

وعن الثالث: أنّا لا نسلّم المفسدة في الإخبار عن السعادة والشقاوة، لجواز أن يقترن مع الأول[٢] ما يمتنع عنده من الإقدام على المعاصي واجتناب الطاعات.

وأمّا الثاني[٣] فإن كان المخبر عنه عالماً، كإبليس، فهو يعلم أنّه بالإصرار يزداد عقاباً، فلا يحصل الإغراء بالإخبار، وإن كان جاهلاً، كأبي لهب، فهو لا يصدّق، فلا يدعوه ذلك إلى الفساد[٤].

البحث (**السادس:**) الحقّ ما عليه العدلية من (**أنّه تعالى يجب عليه عوض الآلام الصادرة عنه**)، ومعنى الآلام ما سبق، (**ومعنى العوض هو النفع المستحقّ الخالي عن تعظيم وإجلال**)، فالنفع جنس يندرج تحته المقصود وغيره.

---

(١) ومعلوم أنّ أعلام الدين واضحة، ودلائله لائحة، والحجة تامة، لا يزيغ عنها إلاّ هالك.

(٢) وهو الإخبار بسعادة بعض الناس.

(٣) وهو الإخبار بشقاوة بعضهم.

(٤) والحاصل: أنّ الإخبار بما ذكر ليس إلاّ إخباراً محضاً من قبل مَن يعلم بعواقب الأمور، ولا علاقة له باللطف وعدمه، وشأنه في ذلك شأن إخبار بعض الناس بعضاً إذا كان عالماً بما يؤول إليه أمر المخبر. وقد ورد مستفيضاً أنّ المولود يولد مكتوب على جبينه من أهل السعادة أو من أهل الشقاء، ولا يؤثر ذلك في شيء من منقلبه، ولا يخرج بذلك عن الاختيار.

وإلّا لكان ظالماً،

وقيد (المستحَقّ) - بفتح الحاء - مخرج للتفضّل؛ لأنّه ليس بالاستحقاق. وقيد (الخالي عن التعظيم والإجلال) مخرج للثواب؛ لأنّه مقارن بهما[١][٢].

ومعنى صدور الآلام عنه تعالى إنزالها بالخلق، كالأمراض وغيرها، أو إباحتها للمكلّف، كذبح الأنعام، أو ندبه إليها، كما في الأضاحي، أو إيجابها، كما في الكفّارات والنذور، أو بتمكينه إياها غير العاقل من الحيوان، كالسباع من الوحوش والطيور والهوام.

(وإلّا) أي: وإن لم يكن العوض في ذلك كلّه واجباً عليه **(لكان ظالماً)** تعالى عن ذلك، والظلم عليه محال.

وذهب بعض العدلية إلى أنّ العوض في هذا الأخير ليس على الله، بل على الحيوان المؤذي[٣].

وقال بعضهم: لا عوض في جنايتها أصلاً[٤].

---

(١) أي: مقارن للتعظيم والإجلال، وقد تقدّم.

(٢) في «م»: «لهما».

(٣) نسب العلاّمة هذا القول إلى أبي علي الجبائيّ من المعتزلة. (انظر كشف المراد: ص/ ٢٠٨)

(٤) لأنها مسلوبة العقل، ثم إنّه نسب إلى قاضي القضاة القول بالتفصيل: وهو أنّ الحيوان إذا كان ملجأً إلى الإيلام كان العوض على الله تعالى، وإن لم يكن ملجأً إليه كان العوض عليه، (انظر كشف المراد: ص/ ٢٠٨). لكن الظاهر أنّ هذا ليس تفصيلاً في المسألة، بل هو مبنيّ على أنّ فعل الحيوان إلجاء أم لا؟ وهو خارج عمّا نحن فيه.

.....

والأول أقرب إلى الصواب؛ لأنّه تعالى هو الذي مكّنه وجعل فيه الشهوة للإيلام، ولم يجعل له عقلاً زاجراً عنه، مع أنّه كان يمكنه أن لا يخلقه، أو لا يخلق فيه تلك الشهوة، أو يخلق معها العقل الزاجر حتى لا يفعل، فلمّا لم يكن شيء من ذلك كان بمنزلة الإغراء، فيجب فيه العوض عليه تعالى.

احتجّ مَن أوجب العوض على الحيوان نفسه بقوله عليه السلام: «**يوم يقتصّ للجماء[1] من القرناء**»[2].

والقصاص يومئذ ليس إلّا بأخذ العوض، فيكون العوض من الحيوان ثابتاً.

واحتجّ مَن أسقط العوض بالكلية بقوله عليه السلام: «**جرح العجماء[3] جبار**»[4]. أي: هدر[5].

والجواب عن الحجتين إجمالاً وتفصيلاً.

أمّا الأول[6]، فبأنهما خبرا آحاد، فلا ينهضان حجّة فيما طريقه العلم.

وأمّا الثاني[7]، فعن الأولى: باحتمال أن يراد من الجماء المظلوم، والقرناء

(١) الجماء: الشاة التي لا قرن لها. (انظر لسان العرب: ١٢/ ١٠٨)

(٢) بحار الأنوار ج ٦١: ٤.

(٣) العجماء: البهيمة. (لسان العرب ١٢/ ١٠٨)

(٤) الخلاف: ج٥/ ٥٠٩.

(٥) يقال: ذهب دمه جباراً، أي: هدراً. (انظر تاج العروس: ج٦/ ١٦٤)

(٦) أي: الإجمال.

(٧) أي: التفصيل.

ويجب زيادته على الألم، وإلّا لكان عابثاً.

الظالم على طريق الاستعارة، ووجه المشابهة مشاركة المظلوم للجماء في عدم القوة على دفع العدوية، ومشاركة الظالم للقرناء في القوة على ذلك.

وعن الثانية: بأنّ المراد انتفاء القصاص، وهو لا يوجب إسقاط العوض، فإنّ العوض غير القصاص.

(و) اعلم أنّه (**يجب**) في العوض (**زيادته على الألم، وإلّا**) أي: وإن[1] لم يكن كذلك، بأن كان العوض ناقصاً لكان ظالماً، أو مساوياً (**لكان عابثاً**)، وهما ممتنعان عليه، كما مرّ.

واعلم أنّ ما وجب فيه العوض هو ما وقع على جهة الابتداء، كالأمثلة المذكورة، أمّا ما وقع على جهة الاستحقاق، كعقاب الجاني، فليس ثمة عوض؛ لأنّه وقع بسبب الجناية، فلا يستحقّ بسبب الجناية[2] عليه العوض[3].

---

(١) «أي وإن» ليس في «م».

(٢) «بسبب الجناية» ليس في «م».

(٣) وهنا بحث شريف، وحاصله: أنّ الله سبحانه بعدما خلق الخير والشر خلق تقدير، وجعل لكلّ منهما ميزاناً يوزن به قنّن له قانوناً، فجعل الأحكام الشرعية على تفاصيلها وفروعها الكثيرة من الواجبات والمحرمات والمستحبات والمكروهات بشكل منضبط قانوناً يحفظ للدنيا توازنها بشكل دائم. فما يقع في الدنيا من الشرور والآفات والأسقام، بل حتى الزلازل والكوارث الطبيعية قد يرجع إلى مخالفة ذلك القانون، ولم تبيّن لنا الآثار السلبية المترتبة على مخالفة تلك القوانين.

←

.....

واعلم: أنّ هذه الآلام حسنة بأسرها[1]، لأنّه لا يفعل القبيح، ولاشتمالها على اللطف.

أمّا الآلام الصادرة عنّا: فبعضها حسن، وهو الذي يقع على جهة

← وقد يشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ**﴾ فاطر: ٤٥، الظاهر منه أنّ أعمال الناس السيئة موجبة لتأثيرها سلباً في كلّ دابة على وجه الأرض؛ لذا لم يقل: (ما تركهم على ظهرها).

وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ الأعراف ٩٦، الظاهر أن بركات السماء معلولة للإيمان والتقوى، والآفات والزلازل اللذان أُخذوا بهما بسبب الكذب والافتراء على الله تعالى.

كما يشير إليه عدد من عبارات الأدعية الشريفة الواردة عن الأئمة عليهم السلام، كقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في دعاء كميل: «**اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تنزل البلاء**»، والبلاء هو الآفات والأسقام وغيرهما، وهو في الدنيا لا في الآخرة حتى تكون عقوبة التي هي مختلفة سنخاً عما في الدنيا.

وعليه فكلّ أمر ينزل بالإنسان من مرض أو عدو أو خسارة يتعرّض لها أو أي آفة تنزل به قد تكون بسبب سوء اختياره للأسباب التي أوجبت ذلك، ولا معنى حينئذٍ لأنّ يطلب العوض المشار إليه في الشرح بمجرد حدوثها ما لم يرجع إلى نفسه ويرى ما صدر عنه. فالبناء على أنّ لكل حادثة أو بلاء مثوبة تعوضه عنه فيه تأمل واضح.

(١) وهي الواقعة على جهة الابتداء، والواقعة على جهة الاستحقاق؛ لأنّ الأولى معوضة والثانية مستحقة.

.....

الاستحقاق، كالقصاص، ولا عوض فيه. وبعضها قبيح، وهو ما يقع من بعض الناس بالنسبة إلى من لا جرم له، وفيه العوض، وليس هو[1] على الله؛ لأنّه بريء منه، بل على العبد الصادرة عنه.

نعم يجب هنا على الله الانتصاف يوم العرض من الظالم للمظلوم؛ ولأن السلطان إذا لم يكن كذلك عُدّ جائراً، والجور عليه محال.

(١) أي: العوض.

الفصل الخامس
في النبوة

الخامس: في النبوة، النبيّ هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر.

الفصل **(الخامس)**

من الفصول السبعة **(في)** مبحث **(النبوة)**.

(النبيّ) في اللغة: مأخوذ من النبوة، وهي الارتفاع[1]، سمّي به؛ لارتفاع شأنه، وسطوع أمره[2].

أو من النبيّ وهو الطريق[3]، سمّي به؛ لكونه طريقاً موصلًا إلى الحق ووسيلة[4] إليه، أو من الإنباء وهو الإخبار، سمّي به؛ لإخباره عن الله تعالى، فعلى الأولين النبوة كالأبوة على الأصل، وعلى الأخير على قلب الهمزة واواً ثم الإدغام، كالمروّة.

وفي الاصطلاح: **(هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر)**، فالإنسان جنس شامل للمقصود وغيره، وقد خرج به المَلَك المخبر عن الله تعالى كذلك[5]، كجبرئيل عليه السلام.

---

(١) النبيءُ: المكان المرتفع الناشز المحدودب، يهمز و لا يهمز كالنَّابئ. (تاج العروس: ج١/ ٢٥٧)

(٢) في «م»: «برهانه».

(٣) انظر تاج العروس: ج١/ ٢٥٧.

(٤) في «م»: «وسيلة داعية».

(٥) أي: من دون واسطة أحد من البشر.

.....

وخرج بقيد (المخبر عن الله) الإنسان المخبر عن غيره[١]، وغير المخبر.

وخرج بقيد (بغير واسطة البشر) الإنسان المخبر عن الله تعالى[٢] بتلك الواسطة، كالإمام عليه السلام[٣] والعالم[٤]، فإنهما يخبران عن الله تعالى لكن بواسطة النبيّ صلى الله عليه وآله.

فإن قلت: كيف صح التعبير[٥] بالإنسان مع أنّه جنس، والجنس ما به الاشتراك، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز (والأمر هنا كذلك والضابطة ثبوت العموم من وجه بينه وبين الفصل بعده لا المطلق)[٦]؟

قلت: قد يكون[٧] للجنس جهتان: جهة عموم وبها يقع الاشتراك، وجهة خصوص وبها يقع الامتياز.

---

(١) أي: عن غير الله تعالى.

(٢) «تعالى» ليس في «م».

(٣) الظاهر عدم اختصاص إخبار الإمام عليه السلام بالإخبار عن النبيّ صلى الله عليه وآله، بل بعض إخباره بالإلهام، كما هو صريح بعض الروايات، نعم يختصّ إخباره عنه صلى الله عليه وآله بالنسبة إلى الأحكام الشرعية، كما يظهر من بعض النصوص. ومن هنا فيشكل تمامية التعريف؛ لعدم كونه مانعاً.

(٤) في «م»: «وكذا العالم».

(٥) في «م»: «الاحتراز».

(٦) ما بين القوسين من «م».

(٧) «قد يكون» من «م».

.....

والرسول بمعنى النبيّ، وقد يخصّ بمَن له كتاب أو شريعة.

وبعثة الأنبياء -مع حسنها خلافاً للبراهمة[١] - واجبة خلافاً للأشاعرة[٢].

أمّا حسنها فلاشتمالها على الفوائد الجليلة، والمنافع الجزيلة، كمعاضدة العقول فيما دلّت عليه[٣]، تأكيداً للحجّة، وإفادة ما لم تدلّ عليه، كما هو أكثر التكاليف.

وحفظ النوع الإنساني من التلف؛ لأنّ الإنسان مدنيّ بالطبع، لا يمكنه التعايش[٤] - الذي به البقاء - بدون اجتماعه مع بني نوعه، ومشاركته معهم فيما لا يتمّ النظام إلّا به، كأن يحطب هذا لذاك، ويصنع ذاك لهذا آلته[٥] التي يقطع بها الحطب، وهكذا، فيحصل حينئذٍ من النفوس المختلفة الأمارة بالسوء التجاذب، والتنازع والتغالب المفضي إلى الفساد، المفضي إلى الاضمحلال.

---

(١) وهم قوم من الكهنة ينتسبون إلى رجل منهم يقال له برهام، قد مهّد لهم نفي النبوّات حتى قرّر استحالة ذلك في العقول بوجوه عديدة انطلت على فاقدي العقول. ثم افترقوا إلى ثلاث فرق، فصار منهم أصحاب البدرة، وأصحاب الفكرة، وأصحاب التناسخ. وكلّ فرقة تناقض الفرقة الأخرى في المعتقدات. (انظر الملل والنحل: ج٣/ ٣٤٢ وما بعدها)

(٢) لما تقدّم مراراً من مذهبهم المبتني على عدم التحسين والتقبيح العقليين، وعدم وجوب اللطف.

(٣) أي: العقول.

(٤) في «م»: «التعيش».

(٥) في «م»: «آلة».

.....

فلابـدّ من إرسـال إنسـان متميّز عـلى الناس بالآيـات والـدلالات الدالّة على صدقـه؛ كـي يـشرّع لهـم عـن الله شرعـاً يعد فيـه المطيـع، ويتوعـد فيـه العاصي، ويقيـم فيهـم الحـدود، فيكـون ما شرّع لهـم مرجعـاً عند تلـك المنازعة.

ولـو فـوّض ذاك إليهم لعـاد المحـذور المذكور؛ لأنّ لـكلّ واحد رأيـاً يقتضيه عقلـه، وميلاً يوجبـه طبعه.

وتكميـل[1] أشـخاص النـوع في العلميات والعمليـات، وتعليمهـم الصنائع الخفيّـات، والأخـلاق المرضيّـات، وإفادتهـم النافـع والضار من الأدويـة التي لا تحيـط بهـا التجربـة، إلى غير ذلـك مما يفـضي تعـداده إلى الطول.

تشـبث البراهمـة لنفـي حسـنها بـأنّ النبـي ﷺ [2] إن جـاء بـما يوافـق العقل فهـو مسـتغنىً عنـه بـه[3]، وإلاّ فغـير مقبـول، فـلا فائـدة في البعثة.

والجـواب: أكثـر التكاليـف لا يسـتقلّ بهـا العقـل، ففائـدة البعثـة اسـتفادة الحكـم فيهـا، مـع تأييـده للعقل فيما يـدلّ عليـه بالاسـتقلال؛ لئلا يكـون للناس عـلى الله حجـة بعـد الرسـل، مـع مـا ذكرنـا مـن الفوائـد وغيرها.

وأمّـا وجوبهـا فـلأن ما يكون مشـتملاً عـلى النفع العظيـم خالياً عن المفسـدة يكـون لطفاً بالـضرورة، وقد تقـدم أن اللطف واجـب عليه.

---

(١) معطوف على (معاضدة العقول ..).

(٢) «ﷺ» من «م».

(٣) أي: بالعقل.

وفيه مباحث: الأول: في نبوّة محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب، رسول الله صلّى الله عليه وآله؛ لأنّه ظهر على يده المعجز، كالقرآن،

تشبث الأشاعرة لنفي الوجوب بمثل ما قالوا لنفي وجوب اللطف فيما مرّ، والجواب هو[1] [الجواب][2].

(وفيه) أي في هذا الفصل **(مباحث)** خمسة:

(الأول): منها **(في نبوّة)** نبيّنا **(محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب، رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم)**[3]**(؛ لأنّه ظهر على يده المعجز)** وهو الأمر الخارق للعادة، المقرون بالتحدي، المطابق للدعوى، مع عدم المعارضة.

وظهوره على يده كثير متواتر **(كالقرآن)** العظيم الذي تحدّى به العرب من أهل الفصاحة والبلاغة، فقال مبلّغاً عن ربّه: ﴿**قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ**﴾[4]

فعجزوا ولم يقدروا، فقال: ﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾[5].

فعجزوا ولم يمكنهم، فقال: ﴿**قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ**

---

(١) «هو» ليس في «م».

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) «وسلم» من «م».

(٤) سورة هود: ١٣.

(٥) سورة البقرة: ٢٣.

.....

﴿يَأْتُوا بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[1].

فلما تحدّاهم به وعجزوا ـ مع علوِّ درجاتهم في الفصاحة ـ عن الإتيان بمثل بعضه، وعدلوا عن ذلك ـ مع سهولته عليهم لو كان مقدوراً لهم ـ إلى إتلاف أموالهم وذهاب أنفسهم بالقتل والمحاربة لغرض إطفاء مقالته، علم[2] بالضرورة أنّه معجز.

على أنّه لا نزاع في كونه كتاباً مفصّلاً مشتملاً على العلوم الكثيرة من المباحث الإلهيّة، وعلوم الأخلاق، وعلم السلوك إلى الله، وعلم أحوال القرون الماضية والأمم الخالية، وغير ذلك من الأمثال العجيبة، والقصص الغريبة.

ومن المعلوم من حال نبيّنا صلى الله عليه وآله أنّه نشأ في مكة يتيماً، وهي يومئذٍ خالية عن العلماء والكتب والمباحث الحقيقية، ولم يسافر عنها إلّا مرّتين إلى الشام بطلب التجارة في مدّة يسيرة، وقد علم من سفره وحضره أنّه لم يواظب على القراءة والاستفادة من أحد، وانقضى على هذه الصفة من عمره أربعون سنة، ثم بعدها ظهر مثل هذا الكتاب الشريف على لسانه، فإنّ ذلك معجز ظاهر، فإنّ ظهور مثله على مثل هذا الإنسان الخالي عن البحث، والطلب، والمطالعة، والتعلّم، لا يمكن أن يكون إلّا بالوحي من عند الله، والعلم به ضروري.

---

(١) سورة الإسراء: ٨٨.

(٢) جواب لقوله: «فلما تحداهم...».

وكانشقاق القمر، وكنبوع الماء،

(وكانشقاق القمر) نصفين بإشارته العالية، ثم عاد كلّ منهما إلى الآخر، وذلك ليلة أربع عشرة من ذي الحجة اجتمع الناس عنده وقالوا: ما من نبيّ إلّا له آية، فما آيتك في هذه الليلة؟ **فقال: ما الذي تريدون؟** فقالوا: إن يكن لك عند ربّك قدرٌ[١] فمُر القمر أن يقطع[٢] قطعتين. فهبط الأمين جبرئيل عليه السلام فقال: **يا محمّد، إنّ اللّه يقرئك السلام ويقول لك: إني أمرت كلّ شيء بطاعتك،** فرفع رأسه وأمر القمر أن ينقطع قطعتين، فصار قطعتين، فسجد النبي ﷺ شكراً لله، ثم رفع رأسه وقال: **عُدْ كما كنت** فعاد، والناس ينظرون إلى ذلك، ثم أعرض أكثرهم وقالوا: سحر القمر، سحر القمر[٣].

مع أنّ الاتفاق ـ حتى من السحرة ـ على أنّ السحر لا يؤثر شيئاً، ولا يخيّل في السماوات، فأنزل الله عزّ وجلّ ﴿**اقْتَرَبَتْ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ * وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ**﴾[٤].

(وكنبوع الماء) الغزير من بين أصابعه الشريفة، حتى اكتفى منه ألف

---

(١) في «م»: «قدره».

(٢) في «م»: «ينقطع».

(٣) رُويت هذه المعجزة بطرق متواترة، وهي مورد نزول الآية المذكورة بالاتفاق ظاهراً، وقد رُويت موجزة ومفصّلة. (راجع السيرة النبوية ج٢/ ١١٧، عيون الأثر ج١/ ١٤٩، قصص الأنبياء للراوندي: ٢٩٤، البداية والنهاية ج٦/ ٨٣ وج٣/ ١٤٨، ١٥٠، وغيرها)

(٤) سورة القمر: ١-٢.

وكإشباع الخلق الكثير من الطعام القليل،

وخمسمائة رجلٍ[١]، قال جابر: ولو كنّا مائة ألف لكفانا.[٢]

وهذا أعظم من معجزة موسى بن عمران على نبيّنا وعليه السلام من انفجار الحجر له بضربه بالعصا؛ لأنّ الحجر معدن له[٣] في الجملة، بخلاف الأصابع.

(وكإشباع الخلق الكثير من الطعام القليل،) وكان ذلك مرّات وكرّات.

منها: لمّا نزل قوله تعالى: ﴿**وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ**﴾ أمر علياً عليه السلام: (أن ائتني بفخذ شاة وعُسٍّ[٤] من لبن، واجمع لي بني هاشم. ففعل عليه السلام ودعاهم وكانوا أربعين رجلاً، فأكلوا حتى شبعوا، ولم يبن النقص في الطعام إلّا أثر أصابعهم، ولمّا دعاهم إلى الإسلام قام أبو لهب -لعنه الله- وهو يقول: كاد ما سحركم محمّد، فقاموا بأثره. فقال النبي صلى الله عليه وآله: يا علي افعل غداً مثل ما فعلت، ففعل، وكان الأمر كذلك، ثم أمره بالفعل ثالثاً في اليوم الآخر، ففعل، ودعاهم النبيّ صلى الله عليه وآله إلى الإسلام، وقال: كلّ مَن آمن بي فالخلافة له من بعدي، فما أجابه أحد منهم إلّا علي، فبايعه على الخلافة)[٥].

---

(١) انظر مناقب آل أبي طالب: ج١/ ٩١.

(٢) انظر مسند أحمد بن حنبل: ٣/ ٣٦٥.

(٣) أي: للماء، وإليه الإشارة في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ**﴾. سورة البقرة: ٧٤.

(٤) العُسُّ بالضم والتشديد: القدح الكبير، والجمع عِسَاس مثل سِهَام، وقيل أعسَاس مثل أقفال. (مجمع البحرين: ج٤/ ٨٤ مادة عس)

(٥) انظر مناقب آل أبي طالب: ج١/ ٣٠٦، ويذكر فيه عدة روايات مع اختلاف في بعض الألفاظ.

وكتسبيح الحصى في كفّه،

ومنهـا: يـوم ذبح له جابر بـن عبد الله الأنصـاريّ عَناقـاً[١] يوم الخنـدق، وخبز لـه صَاعـاً من شـعير، ثـم دعاه، فقـال لـه[٢] صلى الله عليه وآله: (أنا وأصحـابي؟ فقـال: نعم، ثم جـاء إلى امرأتـه وأخبرهـا بذلـك، فقالت لـه: أأنت قلت لـه أنـت[٣] وأصحابك؟ قـال: لا بـل هـو. قـال: أنـا وأصحـابي، قلـت: نعـم، فقالت: هـو أعرف بـما قال. فلـما جـاء عليه السلام قال: مـا عندكم؟ قال جابـر: ما عندنـا إلّا عَناق في التنـور وصَاع من شـعير، فقـال عليه السلام: أقعـد أصحابي عشرة عـشرة، ففعـل، فأكلوا حتى شـبعوا)[٤].

ومنهـا: يـوم دعتـه أمّ سـليم، فصنعت لـه مُدّين من شـعير طحنتـه، وعصرت عليـه مـن عكّة كان فيها سـمن، فقام النبيّ صلى الله عليه وآله ومـن معه -وهم أربعـون رجلاً- فدخـل عليهـا النبـيّ صلى الله عليه وآله وقـال: (ادخلـوا عليّ عشرة عـشرة، فـأكل الجميع حتى شبعوا)[٥].

(وكتسبيح الحصى في كفّه)[٦]،

---

(١) العنـاق: بالفتـح، الأنثـى من ولـد المعز قبل اسـتكمالها الحـول. (انظر مجمـع البحرين: ج٥/ ٢١٩ مـادة: عنق)

(٢) «له» من «م».

(٣) في «م»: «امض».

(٤) انظر الثاقب في المناقب ص:٥١، مع اختلاف في بعض ألفاظه.

(٥) انظر بحار الأنوار: ج١٨/ ٢٦.

(٦) انظر الخرائج والجرائح: ج٣/ ١٠٣٠.

.....

وحنين الجذع[١] إليه[٢]، وإقبال الشجرة إليه[٣]، وتكليمه الذئب[٤]، والثعبان[٥]،

(١) وكان النبيّ صلى الله عليه وآله قبل أن يعمل المنبر يخطب على يابس، فلما عمل المنبر وصعد يخطب حنّ ذلك الجذع إليه وحبى [حتى.ظ] أتى النبي صلى الله عليه وآله [بياض في الأصل] والذي نفسي بيده لو لم التزمه لما زال كذلك إلى يوم القيامة، ثم إنّه أمر بها فدفن تحت منبره. (منه رحمه الله)

(٢) انظر: البداية والنهاية: ج٣/ ٢٦٦. والخرائج والجرائح: ج١ / ٢٦، وفيه: أنّه كان في مسجده جذع، كان إذا خطب فتعب أسند إليه ظهره، فلما اتُّخذ له منبر حنّ الجذع، فدعاه، فأقبل يخد الأرض، والناس حوله ينظرون إليه، فالتزمه وكلّمه، فسكن [ثم] قال له: عُد إلى مكانك، وهم يسمعون، فمرّ حتى صار في مكانه.

(٣) قد ذكر ذلك أمير المؤمنين عليه السلام مفصّلًا في خطبته العظيمة المسماة بالقاصمة. (انظر نهج البلاغة: ج٢/ ١٥٩)

(٤) لم أجد تكليمه صلى الله عليه وآله الذئب، إلاّ أنّه رُوي في (الخرائج والجرائح: ج ١/ ٢٧) أنّ رجلًا كان في غنمه يرعاها فأغفلها سويعة من نهاره، فأخذ الذئب منها شاة، فجعل يتلهف ويتعجب، فطرح الذئب الشاة وكلّمه بكلام فصيح: أنتم أعجب، هذا محمّد (صلّى الله عليه وآله) يدعو إلى الحق ببطن مكة، وأنتم عنه لاهون. فأبصر الرجل رشده، وأقبل حتى أسلم، وحدّث القوم بقصته، و[كان] أولاده يفتخرون على العرب بذلك، فيقول أحدهم: أنا ابن مكلّم الذئب. ورواه الشيخ باختلاف يسير. (انظر أمالي الشيخ الطوسي: ص١٣)
هذا إضافةً إلى ما ورد عنهم عليهم السلام مستفيضاً أو متواتراً من معرفتهم بكلام الحيوانات، ومخاطبتهم في كثير من الأحيان لها بشكل لا يحتاج إلى التأكيد عليه بخصوص بعضها.

(٥) انظر بحار الأنوار: ج١٦/ ٣٥، والرواية طويلة لا مجال لذكرها.

.....

والجان[١]، والضب[٢]،

(١) ورد في تفسير سورة الجن ذلك، فقد روى أبو داود الطيالسّي عن علقمة، قال: «قلت لابن مسعود: إنّ الناس يتحدثون أنّك كنت مع رسول الله صلّى الله عليه وسلم ليلة الجن، فقال: ما صحبه منّا أحد، ولكنّا فقدناه بمكة، فطلبناه في الشعاب وفي الأودية، فقلنا: استطير أو اغتيل، فبتنا بشرّ ليلةٍ بات فيها قوم، فلما أصبحنا رأيناه مقبلاً فقلنا: يا رسول الله، بتنا ليلتنا بشرّ ليلة بات فيها قوم، فقدناك، فقال: **إنّه أتاني داعي الجن، فانطلقت أقرئهم القرآن**، فانطلق بنا فأرانا بيوتهم...» الحديث. صحيح مسلم: ج٢/ ٣٦.

(٢) رُوي عن ابن عباس، قال: «بينما رسول الله صلى الله عليه وآله قاعد إذ أتاه أعرابي من بني سليم في كمّه الأيمن ضب، وفي كمّه الأيسر عظام نخرة، فأخرج من كمّه عظماً ففركه، ثم قال: يا محمّد أترى ربّك معيداً هذا العظم خلقاً جديداً بعد ما صار عظماً رفاتاً؟!.

قال ابن عباس: وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا سئل عن مثل هذا لم يعجل في الجواب حتى يأتي جبرئيل، قال: فإن أبطأ عليه جبرئيل أجاب من تلقاء نفسه، فأتى جبريل، فقال: **قل يا محمّد: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾** (ياسين: ٣٦) إلى آخر السورة، فقال الأعرابي: واللات والعزى ما اشتملت أصلاب الرجال على ذي لهجة أكذب منك ولا أبغض إليّ منك، ولولا أن قومي يسمّوني عجولاً لقتلتك فسدت بقتلك الأسود والأبيض من بني هاشم.

قال: فهمّ به عمر بن الخطاب، فقال له النبيّ صلى الله عليه وآله: **يا عمر كاد الحليم أن يكون نبياً.**

ثم أقبل النبيّ صلى الله عليه وآله على الأعرابي، فقال: **يا أخا بني سليم، بئس ما قلت، وبئس ما جئتنا به، أتستقبلني في وجهي بمثل هذا، فوالله إني لأمين في الأرض محمود في السماء عند الملائكة.**

قال الأعرابي: فتكلمني أيضاً فواللات والعزى لا أؤمن بك ولا أصدقك حتى يؤمن بك هذا الضب، ثم أخرج الضب من كمّه، فوضعه بين يدي النبي صلى الله عليه وآله.

←

.....

➡ فأقبل النبيّ ﷺ على الضب، وقال: **يا ضب**. فقال الضب: لبيك يا رسول الله يا زين مَن يوافي القيامة.

فقال له النبيّ ﷺ: **مَن تعبد؟** فقال أعبد الله الذي في السماء عرشه، وفي الأرض سلطانه، وفي البر والبحر سبيله، وفي الجنّة ثوابه، وفي النار عقابه.

فقال له النبيّ ﷺ: **فمَن أنا؟** فقال: إنّك محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم أكرمهم حسباً وأطولهم قصباً، أنت رسول الله، أفلح مَن صدّق بك، وخاب مَن كذّب بك.

قال: فولى الأعرابي ضاحكاً.

فقال النبيّ ﷺ: **يا أخا بني سليم، أبالله وآياته تستهزئ؟! يا أخا بني سليم أسلم تسلم.**

فقال الأعرابي: ليس المخبر كالمعاين، أنا أشهد بلحمي ودمي وشعري وبشري أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له وأنك رسول الله.

فقال له النبيّ ﷺ: **بخ بخ لك يا أخا بني سليم، أتيتنا كافراً وترجع مسلماً، يا أخا بني سليم هل لك من مال؟** فقال: لا، والذي بعثك بالحق ما في بني سليم أفقر مني ولا أقلّ شيئاً مني.

فنظر رسول الله ﷺ في وجوه أصحابه، فقال: **هل من رجل يحمل هذا الأعرابي على ناقة يتألف بها قلبه، أضمن له بناقة من الجنّة في الجنة؟**.

فقال عدي بن حاتم الطائي: عندي ناقة حمراء وبراء عشواء فوق العربي ودون البختي، إذا أقبلت به دفت وإذا أدبرت به رفت، أهداها لي الأشعث بن قيس غداة قدمت معك من غزوة تبوك.

قال النبيّ: **فعجلها**. ففعل. فقال رسول الله ﷺ: **قد قلت فأحسنت ووصلت فأجملت...**» الحديث. (مناقب الإمام أمير المؤمنين: ج١/ ٤٧)

.....

والظبية[١]، والطير[٢]، والناقة[٣]، والحمار[٤]. وإدرار شاة أمّ معبد حين مسحها بيده، ولم تكن قبلها بسنة درّت[٥].

وتعليم غنم قوم من عبد القيس بإصبعه ـ لمّا سألوه ذلك ـ فابيضّ ذلك الموضع، وبقي إلى اليوم معروفاً في نسلها[٦]، وإلصاق يد معاد بن

(١) عن الوليد بن عبادة بن الصامت، أنّه سأل جابر بن عبد الله الأنصاري: هل تكلّمت بهيمة على عهد رسول الله؟ قال: نعم...، ثم قال: تكلمت ظبية اصطادها قوم من الصحابة فشدوها إلى جانب رحلهم، فمرّ النبي صلى الله عليه وآله فنادته الظبية: يا نبيّ الله يا رسول الله.
فقال: **أيتها النجداء، ما شأنك** ؟ فقالت: إني حافل ـ ممتلئة لبناً ـ ولي خشفان ـ ولد الظبي أول ما يولد ـ فخلني حتى أرضعهما وأعود، فأطلقها ثم مضى، فلما رجع إذ الظبية قائمة، فجعل صلى الله عليه وآله يوثقها، فحسّ أهل الرحل به، فحدثهم بحديثها، فقالوا: هي لك، فأطلقها فتكلّمت بالشهادتين. (الخرائج والجرائح: ج٢/ ٥٢٣)

(٢) روايات أهل البيت عليهم السلام مشحونة بأنهم عُلّموا منطق الطير، وأنهم ورثة الأنبياء، بما فيهم سليمان عليه السلام الذي عُلّم منطق الطير. (انظر بحار الأنوار: ج٢٧، ج٢٩)

(٣) قد ورد ذلك في قضية العقبة، ومحاولة بعض المنافقين تنفير ناقته صلى الله عليه وآله، بعد أن دحرجوا الدباب عليها، فذعرت وكادت أن تنفر برسول الله صلى الله عليه وآله، فصاح بها فاستقرت وسكنت، ثم أنطقها الله سبحانه، وتكلّمت معه بلسان فصيح. (انظر بحار الأنوار: ج٢٨/ ٩٩)

(٤) رُوي عن الصدوق رحمه الله مسنداً، عن أبي منصور، قال: لمّا فتح الله على نبيّه خيبراً أصاب حماراً أسود، فكلّم النبيّ صلى الله عليه وآله الحمار فكلّمه... الحديث. (بحار الأنوار: ج١٦/ ١٠)

(٥) والقصة متواترة، انظر مناقب آل أبي طالب: ج١/ ١٠٥.

(٦) انظر الخرائج والجرائح: ج١/ ٢٩.

.....

عفـراء لمّـا قطعهـا أبو جهـل[١]، وعبوره مع جيشـه عـلى الماء[٢]، وغـوص قوائم فـرس ابـن مالـك في الصلبة حـين تبعه قاصـداً به السـوء[٣]، والتصـاق الصخرة بيـد أبي جهـل حـين هـمّ أن يرميـه بهـا[٤]، وشـهادة الحجـر والمـدر برسـالته[٥]

(١) انظر الخرائج والجرائح: ج١/ ٥٠.

(٢) لمّـا انـصرف رسـول الله صلىّ الله عليه وآله مـن خيبر راجعاً إلى المدينة، قـال جابر: «أشرفنا عـلى وادٍ عظيـم قـد امتلأ بالماء، فقاسـوا عمقـه برمح فلـم يبلغ قعره، فنزل رسـول الله ﷺ وقـال: **اللهـمّ أعطنـا اليـوم آيـة مـن آيـات أنبيائـك ورسـلك**، ثـم ضرب المـاء بقضيبـه واسـتوى عـلى راحلتـه، ثـم قـال: **سـيروا خلفـي عـلى اسـم الله**. فمضـت راحلتـه عـلى وجـه المـاء واتبعـه الناس عـلى رواحلهـم ودوابّهم، فلـم تترطـب أخفافهـا ولا حوافرها» (الخرائـج والجرائـح ١: ١٦١).

(٣) انظـر الخرائـج والجرائـح: ج١/ ٢٣ والقصة: أنّ سراقة بن مالك بن جعشـم قـد تبعه ـ أي: النبـيّ ﷺ ـ متوجهـاً إلى المدينـة ملتمسـاً غرّته ليحظى بـه عند قريش، فأمهلـه الله حتى أيقن أنّـه قـد ظفـر ببغيته، لا يمـترى لقوته، خسـف الله بـه الأرض، فسـاخت قوائم فرسـه وهو بموضـع صلـب، كأنّـه ظهـر صفـوان، فعلم أنّ الـذي أصابـه أمر سـماويّ، فناداه: يـا محمّد فأجابـه، فدعـا له، فوثـب جـواده، كأنّه أفلت من أنشـوطة.

(٤) انظر مناقب آل أبي طالب: ج١/ ٦٩.

(٥) روى البحـراني عـن الإمـام أبي محمّـد العسـكريّ عليه السلام، «قـال: **قـال أمـير المؤمنـين** عليه السلام: **تواطـأت اليهـود عـلى قتـل رسـول الله** ﷺ **في طريقه عـلى جبل حـرا وهم سـبعون، فعمدوا إلى سـيوفهم فسـموها، ثـم قعـدوا لـه ذات يوم غلـس في طريقه عـلى جبل حـرا. فلما صعد، صعـدوا إليـه، وسـلّوا سـيوفهم، وهـم سـبعون رجـلاً مـن أشـدّ اليهـود وأجلدهـم وذوي** ←

.....

في حكاية سَبْحَت[١].

وتسليم الركن الغربيّ عليه والعراجين[٢]، وكلّ منها[٣] يقول: خذ مني[٤] يا رسول الله، فدنا من العجوة[٥] وأكل، فسجدت، فقال: **اللهمّ بارك عليها،**

النجدة منهم، فلمّا أهووا بها إليه ليضربوه بها التقى طرفا الجبل بينهم وبينه فانضمّا، وصار ذلك حائلاً بينهم وبين محمّد ﷺ، وانقطع طمعهم عن الوصول إليه بسيوفهم، فغمدوها فانفرج الطرفان بعد ما كانا انضمّا، فسلّوا بعد سيوفهم وقصدوه، فلمّا همّوا بإرسالها عليه انضمّ طرفا الجبل.. وهكذا إلى سبع وأربعين مرة.

ثم نودي: يا محمّد، انظر إلى خلفك وإلى مَن بغى بك السوء ماذا صنع بهم ربهم؟! فنظر فإذا طرفا الجبل منضمّان، فلما نظر انفرج الجبل، وسقط أولئك القوم وسيوفهم بأيديهم وقد هشّمت وجوههم وظهورهم وجنوبهم وأفخاذهم وسوقهم وأرجلهم، وخرّوا موتى تشخب أوداجهم دماً. وخرج رسول الله ﷺ من ذلك الموضع سالماً مكفيّاً مصوناً محوطاً، تناديه الجبال وما عليها من الأحجار والأشجار: هنيئاً لك يا محمّد بنصرة الله عزّ وجلّ لك على أعدائك بنا، وسينصرك الله إذا ظهر أمرك على جبابرة أمّتك وعتاتهم بعليّ بن أبي طالب...». (مدينة المعاجز: ج١/ ٢٩٨)

(١) (سَبْحَت) بالسين المهملة والباء الموحّدة والتاء الفوقانية بعد المهملة، اسم رجل يهودي ثم أسلم. (انظر مجمع البحرين: ج٢/ ٣٢٤، مادة: سبح)

(٢) الظاهر أنّه جمع عرجون وهو عذق النخلة.

(٣) في «الأصل»: «منهما» وما أثبتناه من «م».

(٤) في «م»: «خذني».

(٥) قيل: العجوة ضرب من أجود التمر يضرب إلى السواد من غرس النبيّ ﷺ بالمدينة، ←

.....

وانفع بها، فمن ثمّ رُوي أنّها من الجنّة[١]، وشكوى الجمل عنده من أربابه، فاستنقذه وأعتقه[٢].

ومجيء الجبل إليه حين دعاه كالفرس الهِملاج[٣]، وهو يقول: ها أنا سامع مطيع، فأمره أن يقطع[٤] فيصير نصفين، ثم يحطّ أعلاه ويرتفع أسفله، ففعل[٥].

← ونخلها يسمى الليّنة. قال والدي سلمه الله في مجمع البحرين «أراد بقوله عليه السلام إنها من الجنّة مشاركتها ثمار الجنّة في بعض ما جعل فيها من الشفاء والبركة بدعائه صلى الله عليه وآله، ولم يرد ثمار الجنّة للاستحالة التي شاهدنا فيها كاستحالة غيرها من الأطعمة ولخلّوها عن النعوت والصفات الواردة في صفات الجنّة» [مجمع البحرين: ١/ ٢٨٢] انتهى. وهو جيد (منه رحمه الله).

(١) انظر الخرائج والجرائح: ج٢/ ٤٩٤.

(٢) عن ثابت بن جابر، قال: «كنّا عند النبيّ صلى الله عليه وآله إذ أتاه بعير، حتى برك بين يديه ورغا وسالت دموعه، فقال عليه السلام: **لمَن هذا البعير؟** قالوا: لفلان، قال: **إنّ بعيركم هذا زعم أنّه ربّى صغيركم، وكدّ على كبيركم، ثم أردتم أن تنحروه**، فقالوا: يا رسول الله لنا وليمة فأردنا أن ننحره فيها، فقال: **دعوه لي**، فتركوه، فأعتقه رسول الله صلى الله عليه وآله، فكان يأتي دور الأنصار مثل السائل يشرف على الحجر، فكان العواتق يجبين له حتى يجيء، فيقلن: هذا عتيق رسول الله». [الاختصاص للمفيد: ٢٩٥] (منه رحمه الله).

(٣) الهِملاج بكسر الهاء وسكون الميم وآخره جيم: من البراذين ما يمشي الهملجة، وهو مشي يشبه الهرولة، فارسي معرّب. [انظر مجمع البحرين: ٢/ ٣٣٧] (منه رحمه الله).

(٤) في «م»: «ينقطع».

(٥) انظر الخرائج والجرائح: ج٢/ ٥١٩. والرواية طويلة.

.....

وأمره بردّ الشمس لعلي عليه السلام - وقد غربت - فرجعت حتى صلّى العصر[١]، ثم انقضاض الكواكب، فأنشد فيه حسان بن ثابت شعراً[٢]:

إنّ عليّ بن أبي طالبٍ ... ردّت عليه الشّمس في المغربِ
ردّت عليه الشّمس في ضوئها ... عصراً كأنّ الشّمس لم تغربِ[٣]

وإنطاق الذراع المسموم له في حكاية العجوز[٤].

وإخباره عن المغيّبات[٥]، وعمّا يضمره المنافقون، وعمّا فعله أهل العقبة[٦]، وعن مبلغ عمره، وعمر ابنته، وعمّا يفعله الأعداء بأهل بيته[٧]، وعمّا يسأله

---

(١) انظر الخرائج والجرائح: ج١/ ٥٢. وقد رُوي حديث ردّ الشمس بشكل متواتر منقبةً لأمير المؤمنين عليه السلام، ومعجزةً للنبيّ صلى الله عليه وآله في كتب الحديث، حتى أحصى الشيخ عبد الحسين الأميني رحمه الله في كتابه الغدير ثلاثة وأربعين راوياً له، فلا يُصغى بعدها إلى من ينفيه، فإن كثيراً من الحقائق تعرّضت لذلك، فلتكن هذه منها.

(٢) «شعراً» من «م».

(٣) الخرائج والجرائح: ج٢/ ٤٩٩.

(٤) انظر الخرائج والجرائح: ج١/ ١٠٨- ١٠٩.

(٥) لا مجال لسرد إخباره صلى الله عليه وآله عن المغيّبات بعد ما شاع ذلك عنه كالشمس في ضاحية النهار.

(٦) هذه الحادثة الفاضحة حادثة معروفة، وقد ذكرها المؤرّخون جميعاً، وذكروا إخباره صلى الله عليه وآله بأسماء مَن أرادوا به سوءاً لحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر، وكانوا ثلاثة عشر رجلاً. (انظر المسترشد: ص٥٩٤ وما بعدها)

(٧) انظر الخرائج والجرائح: ج١/ ٦٨.

.....

اليهود والنصارى على وفق ما في كتبهم[١]، وعمّا أودع العباس زوجته يوم أُسر وطُلب منه الفداء[٢]، وعن قتل كسرى - حين بعث إليه فيروز - فقال: ربّي أمرني أن آتيه بك، فقال له عليه السلام: **ربّي أخبرني أن ربّك قتل البارحة**[٣].

وإخباره زيداً بأنّ عضواً منه سبقه إلى الجنة، فقطعت يده في سبيل الله بنهاوند[٤].

---

(١) والقرآن الكريم مملوء بالآيات المخبرة عمّا في كتب اليهود والنصارى، ولا نحتاج إلى ذكر المصادر.

(٢) قال في الخرائج والجرائح: ج١/ ٦٢: «ومنها: أنّه لمّا قدم العباس المدينة سهر النبيّ صلّى الله عليه وآله تلك الليلة، فقيل له في ذلك، فقال: سمعتُ حسّ العباس في وثاقه. فأطلق، فقال [النبي صلّى الله عليه وآله]: **يا عباس، افد نفسك أو ابن أخيك عقيلاً، ونوفل بن الحارث، فإنك ذو مال.**

فقال: إني كنت مسلماً، ولكن قومي استكرهوا عليَّ. فقال صلّى الله عليه وآله: **الله أعلم بشأنك، أمّا ظاهر أمرك فكنت علينا**. فقال: يا رسول الله قد أُخذ منّي عشرون أوقية من ذهب، فاحسبها لي من فدائي. قال: لا، ذاك شيء أعطانا الله منك. قال: فإنّه ليس لي مال. قال: فأين المال الذي دفعت بمكة إلى أمّ الفضل حين خرجت، فقلت: إن أصابني في سفري هذا شيء فللفضل كذا، ولقثم كذا، ولعبد الله كذا، ولعبيد الله كذا؟

قال: فوالذي بعثك [بالحق نبياً] ما علم بذلك أحد غيري وغيرها، فأنا أعلم أنّك رسول الله».

(٣) انظر الخرائج والجرائح: ج١/ ٦٤.

(٤) انظر الخرائج والجرائح: ج١/ ٦٦.

وهي أكثر من أن تُحصى.

وذكر أنّ لكل عضو من أعضائه الشريفة معجزاً.

فمعجزة الرأس أنّ الغمام كانت تظلّله.

ومعجزة أذنيه أنّه كان يسمع الأصوات في النوم كاليقظة.

ومعجزة لسانه أنّه كان يعطيه أطفاله فيرتوون منه، ويخاطب به الصمّاء والعجماء.

ومعجزة يديه أنّه أخرج[1] منها الماء.

ومعجزة رجليه أنّه كان لجابر بئر زعاق، فشكا ذلك إليه، فدعا النبيّ بطشت وغسّل رجليه، وأمر بإهراق ذلك الماء فيها، فانقلب عذباً فراتاً.

ومعجزة عورته أنّه وُلد مختوناً.

ومعجزة بدنه أنّه لم يقع له ظل على الأرض لأنّه نور، ولا يكون الظل من النور.

ومعجزة ظهره ختم النبوة، وهو: لا إله إلّا الله محمّد رسول الله، وغير ذلك من المعاجز المذكورة في كتب دلائل النبوة[2].

(وهي أكثر من أن تُحصى)[3]، وأوسع من أن تستقصى.

---

(١) في «م»: «خرج».

(٢) انظر الخرائج والجرائح: ج٢/ ص ٥٠٧. فإنّ فيه جميع ما ذكره. ولم يذكر الشارح معجزة عينه، فإنّه كان ينظر خلفه مثلما ينظر أمامه. (انظر الميزان في تفسير القرآن: ج١٥/ ٣٣٧)

(٣) هذا غير ما ظهر له من الكرامات الدالّة على نبوته قبل أن يُبعث، مثل النور الذي ظهر ←

وادّعى النبوة فيكون صادقاً، وإلّا لزم إغراء المكلّفين بالقبيح، فيكون محالاً.

الثاني: في وجوب عصمته عليه السلام.

العصمة لطف يفعله الله بالمكلّف، بحيث لا يكون له داعٍ إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك،

(وادّعى) -مع ذلك- صلوات الله عليه وآله[1] **(النبوة)**، وذلك معلوم منه متواتر عنه، ولا ريب أنّ خلق المعجز على يده عقيب الدعوى إنّما يكون لغرض التصديق، **(فيكون صادقاً، وإلّا لزم إغراء المكلّفين بالقبيح،)** وهو قبيح بالضرورة، **(فيكون)** عليه تعالى **(محالاً)** كما مرّ.

البحث **(الثاني: في وجوب عصمته عليه السلام)**

(العصمة لطف يفعله الله بالمكلّف بحيث لا يكون له داعٍ إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك)[2].

← من جبين عبدالله قبل أن يولد، وانكسار إيوان كسرى يوم ولادته حتى سقطت منه أربع عشرة شرفة، وإخماد نيران فارس، وغوص بحيرة ساوة، ورؤيا المؤبذان ـ فقيه الفرس وحاكم المجوس ـ في المنام إبلاً صعاباً تقود خيلاً عراباً قد قطعت دجلة، وانتشرت في بلادها، فأصبح كسرى مروعاً فزعاً من هذه الرؤيا، فأرسل إلى النعمان يسأل رجلاً عالماً يفسر له ذلك، فجاءه عبد المسيح وقال: لا أعلم شيئاً من ذلك إلّا أنّ رجلاً من مغارب الشام يُقال له: سطيح يعلم هذا، فبعثه إليه، ففسّره بظهور النبيّ صلى الله عليه وآله. (منه رحمه الله).

(١) «صلوات الله عليه وآله» في «م».

(٢) شرح المقاصد: ج٢/ ١٦٠.

.....

والأشاعرة[١] أخذوا قيد (عدم القدرة على المعصية) في مفهوم العصمة[٢]،

(١) قال التفتازانيّ في شرح المقاصد: «والعصمة هي التوفيق بعينه، فإن عممت كانت توفيقاً عاماً، وإن خصصت كانت توفيقاً خاصاً، كذا ذكره إمام الحرمين. وقال: ثم الموفّق لا يعصي، إذ لا قدرة له على المعصية وبالعكس، ومبناه على أنّ القدرة مع الفعل وليست نسبته إلى الطرفين على السواء». (شرح المقاصد: ج٢/ ١٦٠)

(٢) الراجع إلى (العصمة الجبرية). وقد نسب القول بها إلى بعض المعاصرين، بتقريب: أنّه لا مانع من أن يختار الله تعالى بعض عباده ليكونوا معصومين باعتبار حاجة الناس إلى ذلك، وليست المشكلة إلّا من حيث استحقاق الثواب على الأعمال غير الاختيارية.
وقد حاول حلّها: بأنّ الثواب إذا كان بالتفضّل لا بالاستحقاق فلا مانع من الابتداء به من دون استحقاق، نعم يمنع العقاب على أمر غير اختياريّ.
هذا حاصل ما ذكره عنه في كتاب العصمة، وقد ناقشه بعدة مناقشات متينة (راجع العصمة: ص٩٩، وما بعدها).
مضافاً إلى أنّ اختيار الله تعالى لبعض عباده من دون الآخرين إمّا لخصوصية فيه، أو لا، فإن كان الثاني لزم الترجيح من غير مرجّح، وهو محال بذاته. وإن كان الأول فنسأل ما هي الخصوصية؟ فإن كانت لأمر يعود إلى العبد فهو عين المطلوب، ولا داعي حينئذٍ إلى جعلها جبرية من الله تعالى، ويكفي أن تكون هذه الخصوصية هي المقصود من العصمة، ومعه لا مجال لتكلّف تأويل الآيات والروايات الظاهرة في الاستحقاق وصرفها إلى التفضّل. وإن كانت لأمر يعود إلى الله تعالى عاد الإشكال الأول؛ لإمكان اختيار غيره، واختياره -مع ذلك - ترجيح من غير مرجّح، وهو محال.

.....

وهـو خطـأ؛ لأنّه لـو كان كذلك لما اسـتحقّ المعصـوم مدحاً[١] ولا ثوابـاً[٢]، إذ لا اختيـار له حينئذٍ، ولامتنـع تكليفه بالأوامـر والنواهي.

(١) من قبل العقلاء.

(٢) المقصـود هـو المـدح مـن قبـل الله تعالى، بنـاءً عـلى أنّ الطاعـات يسـتحقّ عليها الثـواب من المـولى الأعظـم؛ لأنها بمثابة اسـتحقاق المدح مـن العقلاء؛ لأنّ مدح الشـارع ثوابـه، كما هو مذهـب المعتزلـة، أمّـا بناءً عـلى أنّ الثـواب بالتفضّل لا بالاسـتحقاق فلا ينـافي ذلك.

لكـن نقـول: إنّ الثـواب إذا كان بالتفضّـل -وإن أمكـن بـدواً جـواز إعطائـه لـكلّ أحـد باختيـار مـن الله تعـالى، إذ أنّ لله سـبحانه أن يعطـي فرعـون مـا يعطيـه لخاتـم الأنبيـاء صلى الله عليه وآله - وإن امتنـع العكـس وهـو أن يمنع خاتـم الأنبياء مـا يمنع فرعـون؛ لأنّه يلزم منـه الظلـم القبيح في حقّـه تعالى- فإنّ الأنسـب بالحكمة الإلهيـة أن يكـون التفضّل خاضعاً للقانـون العـام الجـاري في جميـع نظـم الكون، وهـو الفيـض بحسـب الاسـتعداد والطاقة، والـذي يشـير إليه قوله تعـالى: ﴿**وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ**﴾ سـورة الشـورى: ٢٧، وكذلـك قولـه عـزّ اسـمه: ﴿**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ**﴾ سـورة الحجر: ٢١.

وهـو الـذي ترتـب عليـه الوعـد الإلهـيّ بالثـواب بحسـب مراتـب المؤمنـين، فكلـما زادت مرتبـة المؤمـن وصـولاً إلى الله تعـالى زاد ثوابـه بوعـده، وهو لا يخلـف الميعاد، فليـس القول بالتفضّـل يسـتلزم القـول بجواز إعطـاء الثواب لمـن لا قابلية له لاسـتعداد الفيـض الإلهيّ، فليـس المطيـع كالعـاصي، والمؤمـن كالكافر.

وعليـه فيترتـب ما ذكره الشـارح من عدم اسـتحقاقه للثواب لـو كانت العصمة جبرتـه، وإن لم يكـن الاسـتحقاق بمعناه الظاهـر بل بمعنى التفضّـل، ولا مجال لبسـط الكلام أكثـر من ذلك.

.....

واعلم: أنّ ما يتعلّق به عليه السلام إمّا اعتقاد دينيّ، أو فعل.

والأول: لا يقع فيه الخطأ باتفاق الناس، إلّا ما نقل عن الفضيلية[١] قبّحهم الله من تجويز الكفر على الأنبياء؛ لأنّ المعصية عندهم كفر، وقد جوّزوها عليهم[٢].

والثاني[٣]: إمّا أن يتعلّق بتبليغ الشرائع ونقل أحكامها، وهو لا يقع فيه الخطأ بالاتفاق، أو يتعلّق بفعلها[٤] فكذلك، غير أنّ الشيخ أبا جعفر ابن

(١) وهي فرقة من فرق الخوارج.

(٢) ومع ذلك يرجع تجويزهم الكفر بهذا المعنى إلى الفعل لا إلى الاعتقاد الدينيّ، كما يظهر بالتأمل، فيكون الاتفاق قائماً على وجوب العصمة في الاعتقاد الديني حتى من الفضيلية قبّحهم الله.

اللهمّ إلّا أن يكون مذهبهم تجويز الكفر الاعتقاديّ مع خروجه من دائرة النبوة حين كفره، ورجوعه بعد توبته، كما قد يشير إليه ما في الصراط المستقيم، إذ قال: «قال بعض الفضيلية بجواز أن يُبعث نبيّ مع أنّه سيكفر، ومنع بعضهم ذلك، ولكن قال بجواز بعث مَن كان كافراً قبل البعث، وهو منقول عن ابن فورك». (الصراط المستقيم: ج١/ ٥٠)

(٣) أي: الفعل.

(٤) لا يخفى الفرق بين تبليغ الشرائع وبين فعلها ـ إن كان التبليغ يتضمّن الفعل ـ إذ يجب عليه ذلك، فالمراد من الفعل هنا هو أداء الواجبات المفروضة عليه بما هو مكلّف، كسائر المكلّفين، وأن المراد من التبليغ هو تبليغ المكلّفين الأحكام عن الله تعالى بما هو نبيّ مبلّغ عن الله سبحانه.

.....

بابويه[١] أجاز عليه السهو هنا، وكذلك نقل عن شيخه محمّد بن الحسن بن الوليد[٢]، وجعل سهو النبيّ من الله ليس كسهو غيره من الشيطان، واحتجّ لوقوعه منه بحديث ذي الشمالين[٣].

---

(١) محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ، شيخ الحفظة، ووجه الطائفة المستحفظة، رئيس المحدّثين، والصدوق فيما يرويه عن الأئمة الطاهرين عليهم السلام، وُلد بدعاء مولانا صاحب الأمر عليه السلام ونال بذلك عظيم الفضل، له نحو من ثلاثمائة مصنَّف، وهو أستاذ الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان. ورد بغداد سنة ٣٥٥هـ، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن، كان جليلاً حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار، لم يُرَ في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه، مات بالريّ سنة ٣٨١ هـ. (انظر الكنى والألقاب: ج١/ ٢٢١)

(٢) أبو جعفر، شيخ القميين، وفقيههم، ومتقدّمهم، ووجههم، ثقة ثقة، عين، مسكون إليه، وعن الصدوق أنّه قال في ذيل خبر صلاة الغدير ما هذا لفظه: إنّ شيخنا محمّد بن الحسن رضي الله تعالى عنه لا يصحّحه، ويقول: إنّه من طريق محمّد بن موسى الهمدانيّ، وكان غير ثقة، وكلما لم يصحّحه ذلك الشيخ قدس سره ولم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح. انتهى. توفي سنة ٣٤٣ هـ. (انظر الكنى والألقاب: ج١/ ٤٤٦)

(٣) انظر من لا يحضره الفقيه: ج١/ ٣٥٨.

وقد ألّف الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان تلميذه رسالة سمّاها: (عدم سهو النبي) عالج فيها الرواية المذكورة وبعض الروايات الظاهرة في ذلك، ومنها نومه عن صلاة الفجر بوجوه متينة. فراجعها.

.....

ردّه المصنف بالضعف[١]، وبمخالفته الإجماع[٢]، ودلائل العقل[٣]، ولعلّه

(١) أي: بضعف الحديث. قال العلاّمة ـ بعد ذكره الرواية المذكورة ـ: «والجواب: هذا الحديث عندنا باطل؛ لاستحالة السهو على الأنبياء، وبيانه في علم الكلام، ويعضده ما رواه الشيخ في الموثق عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام هل سجد رسول الله صلّى الله عليه وآله سجدتي السهو قطّ؟ فقال: **لا. ولا سجدهما تقية**». (منتهى المطلب: ج١/ ٤١٩)

(٢) أي: إجماع الإمامية.

(٣) الظاهر أنّ المراد بدلائل العقل ما يتكرر على ألسنة الفضلاء من أنّ الدليل العقلّي لا يقبل التخصيص؛ وذلك لأنّ الدليل العقليّ لمّا كان هو الحاكم في عدم سهوه، فهو لا يدرك الفرق بين السهو في التبليغ والسهو في غيره، كما أنّه لا يفرّق بين مراتب السهو فيمنع عليه السهو مطلقاً، سواء كان قليلاً أم كثيراً، في الكثير والقليل على حدّ سواء، فيكون المنع منه مطلقاً. فكذلك ما نحن فيه؛ لأنّ العقل لمّا منع السهو عليه في التبليغ فكأنه أوجب عليه صفة خاصة، وهي الحضور الدائم والتأييد بروح القدس.

كما ورد من أنّ الله تعالى جعل فيهم خمسة أرواح، وأنّ روح القدس التي منها لا ينام ولا يلعب ولا يلهو، وأنه له بصر وقوة وتأييد، وأنه خلق أعظم من جبرائيل وميكائيل، وكان مع رسول الله صلّى الله عليه وآله يخبره ويسدّده، وهو مع الأئمة عليهم السلام يخبرهم ويسدّدهم، وأنّ الروح هذه من الملكوت، وأنها عمود من نور كانت مع رسول الله صلّى الله عليه وآله، ثم هي مع الأئمة عليهم السلام تسدّدهم وتوفقهم، وغير ذلك من الروايات الشريفة، (راجع عنها الكافي ج١/ ٢٧٢) وهذه الصفة تقتضي منعه من السهو في أفعاله الخاصّة، كما تقتضي منعه من السهو في التبليغ؛ لأنها صفة لازمة له مقارنة لذاته.

←

.....

أليق بمنصب النبوة، والله أعلم.

وإمّا أن يتعلّق بأفعاله في الدنيا، وجوّز أكثر الناس عليه فيها السهو، ومنع الإمامية[1].

وإمّا أن يتعلّق بأفعاله الدينية[2]

← ومن هنا فالظاهر أنّه لا مجال - أيضاً- للتفصيل بين السهو ما قبل البعثة وما بعدها، بجواز السهو في الأول وامتناعه في الثاني؛ لأنّه أيضاً تفصيل في الدليل العقليّ المذكور، مع ما قد يترتب عليه من اللوازم التي يشكل البناء معها على جوازه، ولعلّ أهمها أنّ صحة السهو عليه تقتضي إمكان وقوعه منه بأعلى مراتبه، فيجوز حينئذٍ ارتكاب الأخطاء الفاحشة، بل المحرمات واللهو واللعب سهواً، ولا مجال لأنْ يعتقد أحد ذلك فيه، بل يأتي فيه جلّ ما يذكر من منافيات عدم العصمة، كلزوم التنفير منه، ولزوم ردعه، وغير ذلك مما يأتي إن شاء الله تعالى.

إضافةً إلى ما رُوي عنهم عليهم السلام، فقد روى صفوان الجمّال قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هذا الأمر، فقال: **صاحب هذا الأمر لا يلهو ولا يلعب**، فأقبل موسى بن جعفر وهو صغير ومعه عناق مكيّة، وهو يقول لها: **اسجدي لربك**، فأخذه أبو عبد الله عليه السلام فضمّه إليه، وقال: **بأبي وأمي مَن لا يلهو ولا يلعب**» (بحار الأنوار: ج٤٨/ ١٠٧)

(١) لأنّ الفرق المذكور ـ بعد أن كان السهو منافياً لصفة خاصة لذاته ـ من دون فارق ظاهر، بل هو أوضح من دعوى الفرق بين السهو في التبليغ والسهو في غيره الذي تقدّم في الهامش السابق ردّه.

(٢) لم يتضح الفرق بين هذا القسم والقسم الثاني من الشق الثاني من الترديد الأول، وهو قوله: «أو يتعلّق بفعلها»، الظاهر في كون المقصود منه في فعل الشرائع بقرينة السياق والضمير.

لأنه لولا ذلك لم يحصل الوثوق بقوله،

فالحشوية[١]: يجوز[٢] إقدامه على الكبائر عمداً وسهواً، ومنهم من منعها عمداً لا سهواً[٣]، وجوزوا تعمّد الصغائر.

والأشاعرة[٤]: لا يجوز[٥] إقدامه على الكبائر مطلقاً، ويجوز[٦] على الصغائر سهواً.

والإمامية: هو معصوم عن الكبائر والصغائر، عمداً وسهواً.

(لأنه لولا ذلك لم يحصل الوثوق بقوله،) وفعله، ولا نؤمن عليه أن

---

(١) وهم النافون لتأويل الأحاديث، وقد يعبرّ عنهم بأصحاب الحديث، قال الفضل بن شاذان الأزديّ في الإيضاح: «إنّ أهل الحديث المعبر عنهم بأهل السنة والذي لقبوا به أنفسهم، والمعتزلة لقبوهم بالحشوية». (انظر الإيضاح: ٧٦)

(٢) في «م»: «تجوز».

(٣) من أولئك الفخر الرازيّ في (عصمة الأنبياء ص:٨). إذ جوّز عليه الكبائر والصغائر سهواً.

(٤) قال الأيجيّ: «وقال الجاحظ: يجوز أن يصدر عنهم غير صغار الخسة سهواً بشرط أن ينبهوا عليه فينتهوا عنه، وقد تبعه فيه كثير من المتأخرين من المعتزلة، كالنظّام، والأصم، وجعفر بن بشر، وبه نقول نحن معاشر الأشاعرة». (المواقف ص:٤٥١)

وقال السيّد المرتضى: «وحكى عن النظّام وجعفر بن مبشر وجماعة ممّن تبعهما أنّ ذنوبهم لا تكون إلّا على سبيل السهو والغفلة، وأنهم مؤاخذون بذلك، وإن كان موضوعاً عن أممهم لقوة معرفتهم». (تنزيه الأنبياء ص:١٦) وهو غريب!.

(٥) في «م»: «لا تجوز».

(٦) في «م»: «تجوز».

وهو محال.

يقـول مـا ليس بحـقّ، ومتى كان كذلـك انتفت فائـدة البعثة، وكانت عبثـاً **(وهو)** أي: فعـل العبـث **(محـال)** منه تعـالى، لأنّه قبيح، وهـو منزّه عنه، كـما تقدّم.

ولأنّ فيه نقض الغرض[١]، وهو أيضاً عبث، فيكون محالًا.

ولأنّـه لـولا العصمـة لوجـب علينـا إمّـا فعـل المفسـدة أو تـرك المصلحـة؛ لوجـوب اتباعـه بقولـه تعـالى: ﴿**وَمَـا آتَاكُـمْ الرَّسُـولُ فَخُـذُوهُ وَمَـا نَهَاكُـمْ عَنْهُ فَانْتَهُـوا**﴾[٢]، وبتقديـر تجويز المعصية جـاز أن ينهانا عن واجـب ويأمرنا بمحرّم، فيكـون إيجـاب اتباعـه علينـا إغـراء لنـا بالجهـل، وهو قبيـح[٣].

ولأنـه[٤] لـولا العصمـة لوجـب الإنـكار عليـه في المعصيـة، لعمـوم وجوب إنـكار المنكـر، وهو باطل؛ لأنّه إيـذاء له، والله تعالى[٥] يقـول: ﴿**إِنَّ الَّذِيـنَ يُؤْذُونَ اللـه وَرَسُـولَهُ لَعَنَهُـمْ اللـه فِـي الدُّنْيَـا وَالآخِـرَةِ**﴾[٦]، وموجب لردّ شـهادته لعموم

---

(١) لأنّ وظيفـة النبـيّ ﷺ هـي هدايـة البشرية وقطـع دابر المعـاصي، وهي لا تتحقّـق مع إمكان صـدور المعصيـة عنه سـهواً، فضلاً عـن العمد.

(٢) سورة الحشر: ٧.

(٣) هذا دليل لثبوت العصمة في تبليغ الأحكام، كما لا يخفى. (منه رحمه الله).

(٤) هـذا الوجـه كـما يـدلّ عـلى عصمة الأنبيـاء، كذلـك يدلّ عـلى عصمة الرسـل مـن الملائكة، فتدبـر. (منه رحمه الله).

(٥) «تعالى» ليس في «م».

(٦) سورة الأحزاب: ٥٧.

الثالث: في أنّه عليه السلام معصوم من أول عمره إلى آخره؛ لعدم انقياد القلوب إلى طاعة مَن عهد منه في سالف عمره أنواع المعاصي والكبائر وما تنفر النفس عنه.

آية التثبت[1]، وهو باطل بالضرورة[2].

البحث (**الثالث: في أنّه عليه السلام معصوم من أول عمره إلى آخره**)، وخصّ العصمة بعض مَن وافق[3] بما بعد الوحي من حين البعثة، وهو باطل؛ (**لعدم انقياد القلوب إلى طاعة مَن عهد منه في سالف عمره أنواع المعاصي والكبائر و**)عهد منه (**ما ينفّر النفس عنه**)، خصوصاً بالنسبة إلى

---

(١) والمقصود بها التبيّن، وهي قوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾. سورة الحجرات: ٦.

(٢) لأنّه مخالفة صريحة لوجوب قبول قوله في التبليغ عن الله تعالى، والذي هو مفاد الآية السابقة.

(٣) أي: وافق في البناء على عصمته مطلقاً من الصغائر والكبائر، ولعلّ التخصيص المذكور مستفاد من ظاهر الروايات الشريفة الواردة في معنى الروح، وروح القدس من أنّها ملك عظيم أعظم من الملائكة يعلمه بها العلم والفهم، (راجع الكافي: ج١/ ٢٧٣) وكأنّه دالّ بظاهره على أنّ الروح هذا ينزل عليهم بعد النبوة أو هو النبوة.

ولكنه لا يقاوم الدليل العقليّ القاطع على عصمته من أول عمره إلى آخره، بل في كلام أمير المؤمنين في (نهج البلاغة: ج٢/ ١٥٧): «**ولقد قرن الله به صلّى الله عليه وآله من لدن أن كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته يسلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالَم ليله ونهاره...**» تصريح يصلح لأن يكون مفسراً للروايات المذكورة، فيكون موافقاً للدليل العقليّ المشار إليه.

الرابع: يجب أن يكون أفضل أهل زمانه؛ لقبح تقديم المفضول على الفاضل عقلاً وسمعاً،

من لم يفعل تلك المعصية، وفي ذلك انتفاء الغرض من البعثة، ونقض الغرض، وهما باطلان، كما عرفت.

إذا عرفت هذا، فاعلم: أنّ كلّ ما ورد في الكتاب والأخبار مما يوهم صدور الذنب عنهم فله وجوه ومحامل وردت بها الروايات، مَن أحبّ الاطّلاع على طرف منها فليلحظه من عيون الأخبار وتنزيه الأنبياء[1].

البحث (**الرابع: يجب**) في حكمة الله تعالى (**أن يكون**) النبيّ صلى الله عليه وآله (**أفضل أهل زمانه**) المبعوث إليهم حكمةً، وعدالةً، وعفّةً، وسخاءً، وشجاعةً، وغير ذلك من الصفات الفاضلة[2] (**لقبح تقديم المفضول على الفاضل عقلاً وسمعاً**).

---

(١) إشارة منه إلى كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق محمّد بن علي بن بابويه القميّ، وكتاب تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين الموسويّ. (انظر: عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/ ١٧١، تنزيه الأنبياء: ١٦)

(٢) ويرجع ذلك إلى ما عليه الإمامية من العصمة الاختيارية، إذ إنها تستلزم العلم الخاص الذي يتمتع به المعصوم، والتأييد بروح القدس، وهما يترتب عليهما جميع الأخلاق الفاضلة التي ذكرها المصنّف وغيرها. وقد أيدت ذلك الروايات الشريفة، وقد أشرنا إلى بعضها في الهوامش السابقة، خصوصاً ما تضمنته خطبة أمير المؤمنين عليه السلام من (أن الله تعالى قد قرن به صلّى الله عليه وآله أعظم ملك...) المتقدّمة. هذا مضافاً إلى ما ذكره من الدليل العقلي القاضي بقبح تقديم المفضول على الفاضل.

قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لاَ يَهِدِّي إِلاَّ أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

أمّا الأول فمن المعلوم في بداهة العقول قبح نصب المبتدئ بتعليم الشريعة، غير المتقي[1] قاضياً للناس يحكم بينهم، مع وجود المتقي الكامل الماهر فيها.

وأمّا الثاني فقد (**قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لاَ يَهِدِّي إِلاَّ أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾**)[2].

إن قلت: لِمَ لا يكون مساوياً؟

قلت: يلزم في نصبه دون غيره ترجيح من غير مرجّح، وهو محال.

واعلم أنّ نبيّنا صلى الله عليه وآله أفضل من جميع الأنبياء السابقين، وأفضل من الملائكة المقربين.

أمّا الأول[3] فلأنه عليه السلام أكثر فيضاناً للعلوم، لانتشار شريعته في أطراف الأرض بخلاف غيره، فإنّ دعوة موسى عليه السلام كانت مقصورة على بني إسرائيل، وهم بالنسبة إلى أمة محمّد قليل، وعيسى عليه السلام لم تبقَ دعوته الحقّ التي جاء بها ظاهرة البتة، وما في أيدي النصارى مما يدّعونه شريعة لهم جهل محض، بل

---

(١) في «م»: «الغير المتقي».

(٢) سورة يونس: ٣٥.

(٣) الدليل الذي يسوقه هنا متضمّن لدليل عقلّي ودليل سمعيّ، فقوله: (فلأنه) شروع منه في بيان الدليل العقليّ.

.....

كفـر صرف؛ لأنّ بعضهـم يقول بالتثليـث، وبعضهم يقول بالحلـول، فوجب أن لا تكـون شريعة له.

ولقولـه تعـالى[١]: ﴿**أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدِهِ**﴾[٢]، فهـو حاوٍ لجميـع مـا جـاؤوا به، وآتٍ بـكلّ ما أتوا بـه، فوجب أن يحصل عـلى مثل كمالات جميعهـم، فيكون أفضل مـن كلّ واحـد منهم[٣].

ولقولـه صلى الله عليه وآله: «**أنـا سـيّد النبييـن، ووصيّـي سـيّد الوصييـن، وأوصيائـي سـادة الأوصيـاء**»[٤].

وقوله صلى الله عليه وآله: «**أنا سيّد ولد آدم ولا فخر، وخاتمهم**»[٥].

وقوله: «**كنتُ نبياً وآدم بين الماء والطين**»[٦].

---

(١) هذا شروع منه في بيان الدليل السمعيّ.

(٢) سورة الأنعام: ٩٠.

(٣) ففـي خـبر سـماعة عـن أبي عبـد الله عليه السلام قـال: «**إنّ لله تعـالى علمين علمًا أظهر عليـه ملائكته وأنبيـاءه ورسـله، فـما أظهـر عليـه ملائكتـه ورسـله وأنبيـاءه فقـد علمنـاه، وعلماً اسـتأثر به فـإذا بـدا لله في شيء منـه أعلمنا ذلـك وعرض عـلى الأئمة الذين كانـوا من قبلنـا**». (الكافي: ج١/ ٢٥٥) وهـو صريـح في أنّ العلـم الـذي اسـتأثر بـه سـبحانه وتعـالى قـد اختصـوا بـه بمشـيئة الله، دون سـواهم مـن الأنبيـاء والملائكة.

(٤) أمالي الشيخ الطوسي: ٤٤٢.

(٥) تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام: ٢٠، وفيه: «**أنا سيّد ولد آدم ولا فخر**».

(٦) مناقب آل أبي طالب: ج١/ ٢١٤.

.....

وقوله: «**آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة**»[١].

ولأنّ الأنبياء توسلوا به إلى الله تعالى، كما تواتر بذلك النقل[٢].

وأمّا الثاني[٣] فلأنه صلى الله عليه وآله كان يعبد الله العبادة العظيمة مع كثرة الصوارف والشواغل ومعارضته القوى الشهوانية، وليس للملائكة شيء من ذلك، فتكون طاعته أشقّ، والأشقّ[٤] أفضل.

ولقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾[٥] فضّلهم على العالمين الذين منهم الملائكة، وقد تقدّم أنّ نبيّنا أفضل من الأنبياء، فيكون أفضل من الملائكة؛ لأنّ الأفضل من الأفضل من الشيء أفضل من ذلك الشيء.

---

(١) مناقب آل أبي طالب: ج١/ ١٨٣.

(٢) فقد رُوي: أنّه بسببه تاب الله تعالى على آدم عليه السلام، واستقرت سفينة نوح عليه السلام، وأنه التسبيح الذي لولاه للبث يونس في بطن الحوت إلى يوم يبعثون، وأنه الكلمات التي ابتلى الله تعالى بها إبراهيم عليه السلام، فجعله بسببها إماماً للناس. وغير ذلك، (انظر: الفضائل لابن شاذان: ص:٨١، والخصال: ص:٣٠٥، وكمال الدين: ص:٣٥٨، ومجمع البيان: ج١/ ٣٧٥، وبحار الأنوار: ج٩/ ٣١٥، ج٢٦/ ٢٩٣، وغيرها)

(٣) أي: كونه أفضل من الملائكة المقربين، وهو أيضاً متضمّن لدليل عقلّي ودليل سمعيّ، وقوله: (فلأنه) شروع منه في بيان الدليل العقليّ.

(٤) «والأشقّ» من «م».

(٥) سورة آل عمران: ٣٣.

الخامس: يجب أن يكون منزّهاً عن دناءة الآباء وعهر الأمهات، وعن الرذائل الخلقية والعيوب الخلقية؛ لما في ذلك من النقص، فيسقط محلّه من القلوب.

ولأنّ أعظم الملائكة كجبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، كانوا يخدمونه، ويخدمون ابنته فاطمة وبنيها، وبعلها، ويفتخرون [بذلك][1] على سائر الملائكة[2].

البحث (**الخامس: يجب**) في حكمة الله تعالى (**أن يكون**) النبيّ صلى الله عليه وآله (**منزّهاً**) ومطهراً (**عن دناءة الآباء**)، من عبد الله بن عبد المطلب إلى آدم عليه السلام، كالمملوكية، والصنائع التي تحطّ[3] بها المزية، كالحياكة، والحجامة، ونحوهما، (**و**) كذا يجب أن يكون منزّهاً عن (**عهر الأمهات**)، من أمه آمنة بنت وهب إلى حوّاء عليها السلام، أي: لا يجوز أن تكون إحدى أمهاته بغيّاً.

(**و**) يجب أن يكون منزّهاً (**عن الرذائل الخُلقية**) بضم الخاء، كالحقد، والحسد، والبخل، ونحوها، (**و**) عن (**العيوب الخَلقية**) بفتح الخاء، كالجذام، والبرص، والبله، ونحوها، (**لما في ذلك**) كلّه (**من النقص، فيسقط**) به (**محله من القلوب**)، ويكون صارفاً عن قبول قوله، والإقبال

---

(١) في «م»: «تجوز».

(٢) انظر الكافي: ج١/ ٣٧٣. وافتخار جبرئيل على سائر الملائكة في دخوله الكساء. (انظر بحار الأنوار: ج٣٩/ ١٠٧)

(٣) في «م»: «تنحط».

.....

عليه، والمطلوب من البعثة خلافه، فكانت طهارته عن هذه الأمور من الألطاف المقرنة[١] للخلق إلى طاعته، فيجب، وهو المطلوب.

ولقوله تعالى: ﴿**وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ**﴾[٢]، يعني تنقّل نوره من ساجد إلى ساجد، كما في بعض التفاسير[٣].

فائدة:..

قيل: آباء النبيّ ﷺ من آدم إلى عبد الله كانوا أحداً وخمسين رجلاً[٤] على عدد ركعات الصلاة اليومية، سبعة عشر كانوا أنبياء، وسبعة عشر كانوا

---

(١) في «م»: «المقربة».

(٢) سورة الشعراء: ٢١٩.

(٣) انظر تفسير القمي: ج٢/ ١٢٥، وفيه: «في أصلاب النبيين»، وتفسير فرات الكوفيّ ص:٣٠٤، وفيه: «وتقلبك في أصلاب الأنبياء نبيّ بعد نبيّ»، والتبيان: ج٨/ ٦٨، وفيه: «أي: تصرفك في المصلين بالركوع والسجود...»، ونفسه في مجمع البيان: ج٧/ ٣٥٧، وفي علل الشرائع مسنداً إلى أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**خلقت أنا وعلي ابن أبي طالب من نور واحد، فلم يزل ينقلنا الله عزّ وجل من أصلاب طاهرة إلى أرحام طاهرة حتى انتهى بنا إلى عبد المطلب...**» الحديث. (ج١/ ١٣٤ و ٢٠٩)

(٤) نسبه ﷺ إلى عدنان بواحد وعشرين أباً كما ذكره في جمهرة أنساب العرب، أمّا من سبق عدنان فلا يعلم عددهم، حتى إنّه رُوي عنه ﷺ أنّه قال: «**إذا بلغتم إلى عدنان فأمسكوا**». (مناقب ال أبي طالب: ج١/ ١٣٤)

.....

أوصياء، وسبعة عشر كانوا[١] ملوكاً، والظاهر أنّ هؤلاء لم يكونوا من أهل الفترة[٢] كما ذكره البعض، بل كانوا على مذهب الحقّ موحدين[٣] عاملين بشريعة، ويؤيد هذا ما رواه الشيخ أبو جعفر محمّد بن بابويه عن النبي صلى الله عليه وآله في حقّ عبد المطلب[٤].

(١) «كانوا» ليس في «م».

(٢) وهي فترة الضلال قبل بعثته صلى الله عليه وآله، وإليها الإشارة بقوله تعالى: ﴿**قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ**﴾. سورة المائدة: ١٩.

(٣) في «الأصل»: «الموحدين» وما أثبتناه من «م».

(٤) روى ذلك في الخصال باب الخمس: ٣١٣، في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «**يا علي إنّ عبد المطلب كان لا يستقسم بالأزلام، ولا يعبد الأصنام، ولا يأكل ما ذبح على النصب، ويقول: أنا على دين إبراهيم عليه السلام**».

الفصل السادس
في الإمامة

السادس: في الإمامة، وفيه مباحث:

الأول: الإمامة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخصٍ من الأشخاص،

الفصل (**السادس**)

من الفصول السبعة (**في**) مبحث (**الإمامة، وفيه مباحث:**)

(**الأول**) في تعريفها، وبيان وجوبها، وقدم التعريف[1]؛ لأنّ البحث عن الشيء مسبوق بتصوّره، فقال:

(**الإمامة**) هي[2] (**رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخصٍ من الأشخاص**).

فخرج بكونها عامة الرئاسة الخاصة، كقاض منصوب في بعض الأصقاع.

وخرج بكونها في أمور الدين والدنيا الرئاسة العامة في أحدهما فقط، كالتي تتفق لبعض الملوك والعلماء.

وخرج بقوله: لشخصٍ - بتنوين الوحدة الدالّ على اشتراط كونه معهوداً، معيّناً من الله ورسوله - أئمة الجور. وخرج به أيضاً باعتبارها[3] النبوة، لجواز الشركة فيها، كما في موسى وهارون عليهما السلام.

---

(١) في «الأصل»: «تعريفه» وما أثبتناه من «م».

(٢) «هي» من «م».

(٣) أي: باعتبار تنوين الوحدة.

وهي واجبة عقلاً، فلأنّ الإمامة لطف، لأنّا نعلم قطعاً أنّ الناس

وربّما أُضيف إلى الحد على وجه التبع (والخلافة) لإخراجها، ولا ريب أنّه أظهر، إلّا أنّ التزام دخولها فيه لقوله تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا**﴾[1] غير بعيد.

وأُضيف إليه أيضاً (بحقّ الأصالة)؛ لإخراج النائب عن الإمام المفوّض إليه عموم الولاية، فإنّها رئاسة عامة، والحقّ منع العموم؛ لأنّه لا رئاسة له على إمامه.

(**وهي**) أي: الإمامة (**واجبة**) على الله تعالى (**عقلاً**) باتفاق الإمامية. وقالت المعتزلة والأشاعرة: ليست بواجبة[2] على الله، بل على الخلق.

واختلفوا: فالمعتزلة أوجبوها عقلاً، والأشاعرة سمعاً، وقالت الخوارج: ليست بواجبة مطلقاً. والحقّ الأول.

أمّا وجوبها (**فلأنّ الإمامة لطف؛ لأنّا نعلم قطعاً**) ويقيناً (**أنّ الناس**) المستولي عليهم سلطان الشهوة، والغضب، والميل إلى الظلم، والنفور عن الانظلام، والمحبّة من كلّ واحد منهم لحصول مراده، وكراهته لفواته، الموجب ذلك لوقوع الشر والافتتان والفساد بينهم، المفضي إلى استيلاء بعضهم على بعض، فيقع الهرج والمرج[3]

---

(١) سورة البقرة: ١٢٤.

(٢) في «م»: «واجبة».

(٣) المراد بالهرج: الفتنة، وبالمرج: الاضطراب. (انظر الصحاح: ١/ ٣٥٠، ٣٤١)

إذا كان لهم رئيس مرشد ينتصف للمظلوم من الظالم، ويردع الظالم عن ظلمه، كانوا لا محالة إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد لما تقدّم من أنّ اللطف واجب على الله تعالى.

المؤديان إلى الهلاك فـ[1] **(إذا كان لهم رئيس مرشد)** مُطاع[2] **(ينتصف للمظلوم من الظالم، ويردع الظالم عن ظلمه، كانوا لا محالة إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد)** ولا معنى للّطف سوى هذا.

ومتى كانت لطفاً كانت واجبة؛ **(لما تقدّم من أنّ اللطف واجب على الله تعالى)**[3].

وأمّا كون ذلك بالعقل لا الشرع؛ لأنّ الوجوب هنا معناه: الثبوت في حكمة الباري، وظاهر أنّه لا يثبت ذلك إلّا من طريق العقل.

---

(١) «فـ» ليس في «م».

(٢) لا يعلم مدى صحة القيد المذكور وهو (مُطاع)، فإنّ الطاعة من قبل الناس لا معنى لأن تصحّح وجوب اللطف. نعم يمكن اشتراط أهلية الإمام المذكور للطاعة من حيث اتصافه بالكمالات التي تقتضي طاعته والانقياد إليه، وعدم ما ينفر منه نظير اشتراط ذلك في النبيّ، كما تقدّم.

(٣) قال المصنّف ﷺ في بعض كتبه -ونعم ما قال-: الإمامة لطف عام، والنبوة لطف خاص؛ لإمكان خلو الزمان من نبيّ حيّ بخلاف الإمام، وإنكار اللّطف العام أشرّ من إنكار اللّطف الخاص، وإلى هذا أشار الصادق عليه السلام بقوله عن منكر اللطف العام رأساً: هو شرّ الثلاثة. [انظر الألفين: ٣٠٧] (منه ﷺ).

.....

إن قلت: لا نسلّم أنّ كلّ لطف يجب على الله تعالى، بل الواجب عليه منه[١] ما لم يقم غيره مقامه، أمّا إذا أمكن قيام الغير لم يتعينّ هو للوجوب، بل الواجب - إذ ذاك - أحدهما لا بعينه.

سلّمنا، لكن لا نسلّم أنّ الإمامة لطف مطلقاً، بل إنّما تكون لطفاً ما إذا كان الإمام ظاهراً، مبسوط اليد، قاهراً، زاجراً عن القبائح، قادراً على تنفيذ الأحكام، وإعلاء لواء الإسلام، أمّا مع غيبته، وكف يده فلا؛ لانتفاء الفائدة.

قلت: التجأ[٢] العقلاء أجمع في جميع الأعصار والأمصار إلى نصب الرؤساء في حفظ نظامهم، وضبط أحوالهم، فيدلّ[٣] على انتقاء طريق سوى الإمامة، وعدم قيام غيره مقامه، وإلّا لكانوا يلتجئون إليه، ويتمسّكون به، فانحصر اللطف فيه، فيتعين وجوبه[٤].

والفائدة التي تحصل من الإمام موجودة وإن كان غائباً، فإنّ نفس وجوده لطف[٥]، وإن كان تصرفه لطفاً آخر، فإنّ تجويز ظهوره في كلّ وقت يبعث

(١) أي: من اللطف.

(٢) هذا جواب الشق الأول من الاستدلال.

(٣) في «م»: «يدل».

(٤) هذا جواب الثاني وهو قوله: «سلّمنا...».

(٥) ويشير إلى ذلك ما ورد كثيراً من أنّ الأرض لو بقيت يوماً واحداً بلا إمام لساخت، وأنّ الانتفاع به في غيبته كالانتفاع بالشمس إذا تجلّلها السحاب، وغيرهما. (راجع نوادر المعجزات: ١٩٦، ودلائل الإمامة: ٤٣٦، والغيبة للنعماني: ١٣٩، وبحار ←

.....

عـلى الطاعـات، ويزجر عـن المعاصي.

ولأنّه[١] يحفظ الشرائع ويحرسها عن الزيادة والنقصان.

سـلّمنا أنّ تمـام اللّطـف لا يحصـل إلّا بكونـه ظاهـراً؛ لكنـه عـدم مـن جهـة العبـاد وسـوء اختيارهـم، حيـث إنّهـم أخافـوه، وتركـوا تصرّفهـم[٢]، وفوّتـوا اللّطـف عـلى أنفسـهم، وهـذا لعمـري ممـا لا سـبيل للشـك فيـه.

تشـبث القائلـون بوجوبهـا[٣] عـلى الخلـق: بأنهـا دافعـة للضرر عن أنفسـهم،

← الأنوار: ج٣٦/ ٢٥٠)

(١) وهذا دليل آخر على أنّ وجوده لطف وإن كان تصّرفه لطفاً آخر.

(٢) أي: أنهّم لم يرجعـوا إلى أنفسـهم ويتوبـوا إلى الله تعـالى مـن سـوء تصّرفهـم الـذي اقتضى غيبته عليه السلام.

(٣) قـال الشريـف الجرجـاني: « وأمّـا وجوبـه علينـا سـمعاً فلوجهـين: الأول: إنّـه تواتـر إجماع المسـلمين في الصـدر الأول بعـد وفـاة النبـيّ صلى الله عليه وآله عـلى امتناع خلـو الوقت عن خليفـة و إمام حتـى قـال أبو بكـر رضي الله عنه في خطبتـه المشـهورة حـين وفاتـه عليه السلام (ألا إنّ محمّداً قد مـات ولابد لهـذا الديـن ممّن يقـوم به فبـادر الـكلّ إلى قبولـه)..إلى أن قال:

الثـاني مـن الوجهـين (إنّ فيـه) أي: في نصب الإمام (دفـع ضرر مظنون وإنّـه) أي دفع الضر المظنـون (واجـب) عـلى العبـاد إذا قـدروا عليـه (إجماعـا)..إلى أن قـال: (وذلـك) المقصود (لا يتـم إلّا بإمـام يكـون من قبـل الشـارع، يرجعون إليـه فيما يعنّ لهـم، فإنّهم مـع اختلاف الأهـواء وتشـتت الآراء ومـا بينهـم مـن الشـحناء قلـما ينقـاد بعضهـم لبعـض..». (شرح المواقـف: ج٨/ ٣٤٦-٣٤٧)

←

.....

ودفع الضرر واجب عقلاً، وحيث إنّ الأشاعرة لا يقولون بحكم العقل أوجبوها سمعاً[١].

والجواب[٢]: أنّ حصول الضرر مع كونها واجبة على الله غير ممكن؛ لأنّه مترتب على عدم[٣]، والله لا يخل بالواجب كما مرّ.

قولكم: هي واجبة على الخلق لا على الله.

قلنا: ممنوع، أمّا أولاً فبما دللنا على أنّها من اللّطف، واللّطف واجب على الله.

وأمّا ثانياً فبأنّ تفويض ذلك إلى الخلق يؤدي إلى الاختلاف في تعيين

← وأنت خبير بما في هذه العبارة المنقولة من التناقض والتدافع بينها وبين الواقع الذي هم عليه، وإنما نقلناها بطولها ليتضح حالهم.

(١) ظاهره أنّ الأشاعرة استدلوا على وجوبها على الخلق بعين الاستدلال المذكور صغروياً إلّا أنّه لما لم يقولوا بحكم العقل أوجبوها سمعاً، فيكون دليلهم هكذا: (الإمامة دافعة للضرر، ودفع الضرر واجب سمعاً، فالإمامة واجبة سمعاً). وهو كما ترى من الوهن بمكان.

(٢) لما كان مبنى الاستدلال المذكور وجوب دفع الضرر أجاب الشارح..

أولاً: بنفي الكبرى المذكورة، إذ إنّها واجبة على الله تعالى، وإنّما يترتب الضرر على عدم التحقّق، والله سبحانه لا يخلّ بواجب، كما تقدّم.

وثانياً: بنفي الصغرى بذاتها وهي وجوبها على الخلق، لما يستلزم ذلك من المحاذير التي ذكرها بقوله: «قلنا: ممنوع...».

(٣) في «م»: «عدمه».

.....

الأئمة، فيعود الضرر المطلوب زواله.

سلّمنا، لكن الواجب في الإمام العصمة ـ كما سنبيّن ـ وهي من الأمور التي لا يعلمها إلّا الله تعالى.

وسيجيء زيادة تحقيق بطلان تفويض الإمامة إلى الخلق.

وأمّا بطلان كلام الأشاعرة فمعلوم ممّا[1] تقدّم[2].

والخوارج ربّما تشبثوا بأنّ نصب الإمام مؤدٍ إلى الحروب والفتن، كما جرى في أيام علي عليه السلام ومعاوية ومن بعدهما[3].

والجواب: أنّه مبنيّ على تفويض نصبه إلى الناس، وقد عرفت بطلانه.

سلّمنا، لكن لولا نصبه لظهر من الفتن ما هو أشدّ من ذلك.

ثم إنّ الإمام كعلي وأولاده عليهم السلام إنّما يدعون الخلق إلى ما دعاهم النبيّ صلى الله عليه وآله إليه، ويخاصمون على ما لو كان النبيّ صلى الله عليه وآله موجوداً لخاصم عليه كذلك[4]،

---

(١) في «الأصل»: «فمما» وما أثبتناه من «م».

(٢) إذ أنّ دليلهم مساق بعين دليل من أوجبها على الخلق، إلاّ من ناحية وجوبها سمعاً لا عقلاً، وقد عرفت وهنه، إذ لا مجال لاستفادة الحكم شرعاً بمجرد عدم القول بحكم العقل، ولابدّ في دعوى وجوبها سمعاً من إقامة الدليل عليه بخصوصه.

(٣) انظر شرح المواقف: ج٨/ ٣٤٨.

(٤) هذا بيان لعدم قدح الخصومة المؤدية إلى الحروب والفتن في نصب الإمام عليه السلام، والخصومة المؤدية إلى ذلك إنّما تقدح إذا لم تكن عن حقّ، وإلّا فإنّ من أسباب وجوب ←

الثاني: في عصمته عليه السلام.

يجب أن يكون الإمام معصوماً وإلّا تسلسل؛ لأنّ العلّة الداعية هي ردّ الظالم عن ظلمه، والانتصاف للمظلوم منه، فلو جاز أن يكون الإمام غير معصوم لافتقر إلى إمام آخر ويتسلسل

فلو كان ذلك مانعاً عن[1] نصبه لكان مانعاً من نصب النبيّ أيضاً. وأيضاً لو كانت الحروب على فعل الواجبات وترك المعاصي مفسدة غير جائزة لامتنعت من النبيّ صلى الله عليه وآله.

البحث (**الثاني في عصمته عليه السلام**) قد تقدّم معنى العصمة في مبحث النبوة، والأدلة هناك على عصمته تنسحب هنا. ويمكن إثباتها بأدلة أخرى.

فنقول: (**يجب**) عندنا (**أن يكون الإمام معصوماً وإلّا تسلسل؛ لأنّ العلّة الداعية**) إلى الإمام (**هي**) ما ذكرنا من (**ردّ الظالم عن ظلمه، والانتصاف للمظلوم منه، فلو جاز أن يكون الإمام غير معصوم لافتقر**) بتقدير صدور المعصية عنه والاعوجاج عن منهاج الحق (**إلى إمام آخر**) يؤدّبه ويثقفه عن ذلك، وإلّا لم يكن ملطوفاً له، فإن كان معصوماً ثبت المطلوب، وإلّا كان الكلام فيه كالكلام في الذي قبله، وهكذا (**ويتسلسل**)،

← نصب الإمام - الذي تقدّم أنّه واجب عقلاً - هو إقامة العدل، وغالباً ما يفضي - إقامة العدل - إلى الحروب مع المنكرين والمعاندين، كما تقدّم في بيان العلّة المحوجة إليه، فلا تمنع الحروب منها قطعاً.

(١) في «م»: «من».

ولأنّه لو لم يكن معصوماً لجاز وقوع الخطأ منه، فلو فعل المعصية فإن وجب الإنكار عليه سقط محلّه من القلوب، وانتفت فائدة نصبه، وإن لم يجب سقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو محال.

وهو أي: التسلسل محال، كما عرفت في صدر الكتاب.

إن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون الانتهاء[1] في الاحتياج إلى النبيّ صلى الله عليه وآله والقرآن[2]، وهو يقطع التسلسل؟.

قلت: لو كان وجود النبيّ في الزمن السابق أو القرآن مغنياً للمكلّف – مع جواز خطئه – عن الإمام لجاز في الجميع مثل ذلك، إذ النسبة في الجميع واحدة، وحينئذٍ لا يجب احتياجهم إلى الإمام، وقد تقدّم أنّه يجب، وهو خلف.

(ولأنّه) أي: الإمام **(لو لم يكن معصوماً لجاز وقوع الخطأ منه)** إذ لا يلزم من فرض وقوع الممكن محال.

(فلو فعل المعصية) فلا يخلو إمّا أن يجب الإنكار عليه، أو لا. **(فإن وجب الإنكار عليه، سقط محلّه من القلوب)** من حيث إنّه صار مأموراً بعد أن كان آمراً، ومنهياً بعد أن كان ناهياً، **(وانتفت)** حينئذٍ **(فائدة نصبه، وإن لم يجب)** الإنكار عليه **(سقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو)** أي: سقوط محلّه، أو سقوط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كلاهما **(محال)**.

---

(١) أي: الانتهاء في سلسلة التسلسل.

(٢) بمعنى أن يكون هناك إمام محتاج إلى إمام لجواز خطئه، وهو محتاج إلى إمام كذلك، ثم ينتهي إلى النبيّ صلى الله عليه وآله أو القرآن كما عليه الجمهور عملاً.

ولأنّه حافظ للشرع فلابدّ من عصمته ليؤمن الزيادة، ولقوله تعالى: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

لأنّ في الأول نقض الغرض المستلزم للعبث والسفه الممتنعين عليه تعالى. وفي الثاني مخالفة الإجماع والنصوص.

ولأنّ الإمام لطف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القائم به، فكيف يكون سبباً لإسقاطه؟!.

(ولأنّه) أي: الإمام **(حافظ للشرع فلابدّ من عصمته ليؤمن)** عليه **(الزيادة، والنقصان[1] ولقوله تعالى)** - في جواب إبراهيم عليه السلام حيث قال له تعالى: **﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾**، فقال إبراهيم عليه السلام - **﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾**، أي: اجعل يا ربّ بعض ذريتي أئمة، فقال تعالى: **(﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[2])** أي: مَن كان ظالماً من ذريتك لا ينال عهد الإمامة[3]، بقرينة

---

(١) «والنقصان» من «م».

(٢) سورة البقرة: ١٢٤.

(٣) قد اعترف الزمخشريّ في كشّافه والقاضي في تفسيره أنّ هذه الآية تدلّ على أنّ الفاسق لا يصلح للإمامة، وأنّ النبيّ معصوم قبل النبوة، مع أنّهما ذكرا أنّ سبب نزول قوله تعالى: **﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾** هو لما أوجب الله الصوم على الناس كان وجوبه بحيث لو صلّوا العشاء الآخرة أو رقدوا ما يحلّ لهم الأكل والشرب والجماع إلى الليل القابل. [انظر: تفسير الكشاف: ١/ ٣٠٩، أنوار التنزيل: ١/ ١٠٤]

ثم إنّ عمر باشر بعد العشاء، فندم وأتى النبيّ صلى الله عليه وآله واعتذر إليه وقام، فقام إليه رجال ←

.....

تقدّم ذكرها[١]، كما لو قال لك مسافر: وكّلني على مالك، فقلت: لا أوكل المسافر، أي: على مالي، وغير المعصوم يُسمّى ظالماً حين يضع الأشياء في غير موضعها، فيكون الإمام معصوماً، وهو المطلوب.

هذا، والأدلّة على وجوب عصمة الإمام لا تعدّ ولا تُحصى، وقد ألّف المصنّف رحمه الله كتاباً سمّاه: (كتاب الألفين)، أودع فيه من البراهين القاطعة على وجوب العصمة له[٢] ألفاً وثمانية وثلاثين دليلًا، وذكر[٣] عند الحادي والخمسين بعد المائة الأولى رؤيا لطيفة مترتبة عليه[٤]، تنازعني نفسي عن ذكرها.

قال رحمه الله: «الدليل الحادي والخمسون بعد المائة[٥]: الإمام الذي له رئاسة[٦] العامة وحكم العالم بيده لابدّ وأن يجتمع فيه أربعة أشياء:

(أ): أن تكون نفسه كاملة، وإن كانت في الظاهر ملتحفة بجلابيب الأبدان،

← واعترفوا بما صنعوا بعد العشاء، فنزلت الآية. فهما قد اعترفا بأنّ عمر غير صالح للإمامة من حيث لا يشعران. (منه رحمه الله).

(١) قد ذكر هذا المعنى الطبري في (جامع البيان: ج١/ ٧٣٧)

(٢) أي: للإمام.

(٣) في «م»: «وقد ذكر».

(٤) أي: على الدليل المذكور.

(٥) في المصدر الدليل الخمسون بعد المائة وليس الحادي والخمسون بعد المائة.

(٦) في «م»: «الرئاسة».

.....

لكنها في الأمر[١] قد خلعتها، وتجردت عن الشوائب، وخلصت إلى العالَم القدسيّ.

(ب): أن يكون له أمور خفيّة، هي مشاهدته لما تعجز عن إدراكه الأوهام، وتكلّ عن ثنائه الألسن، وابتهاجه بما لا عين رأت ولا أذن سمعت، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[٢].

(ج): أمور ظاهرة عنه[٣]، هي آثار كمال وإكمال تظهر من أقواله وأفعاله.

(د): آيات تختصّ به، من جملتها ما يُعرف بالمعجزات والكرامات كقلع باب خيبر، وما ظهر من الآيات على يد عليٍّ عليه السلام وإخباره بالمغيّبات، وكذا إخبار صاحب الزمان صلوات الله عليه وآله بدليل[٤] إجماليّ وتفصيليّ.

أمّا الإجمالي فلأنه[٥] مكمّل للنفوس، ومرقّيها إلى هذه المراتب، فلابدّ وأن يكون منها.

وأمّا التفصيلي فلأنه لا يعتبر حينئذٍ بالذّات[٦] الجسمانية، والقوى

(١) أي: في الواقع.

(٢) سورة السجدة: ١٧.

(٣) وهي التي تجري على أيديهم وألسنتهم، وقد ملئت الآفاق من أقوالهم وأفعالهم صلوات الله وسلامه عليهم ما تعجز الألسن عن إحصائه، والدالّة على غاية كمالهم ورفعة شأنهم.

(٤) متعلق بقوله: «أن يجتمع فيه أربعة أشياء».

(٥) أي: الإمام.

(٦) في «م»: «باللذات».

.....

الشهوانية والغضبية، ولا يلتفت إليها في حال، ليتمكّن من اعتماده العدل المطلق في جميع أحواله.

وإنما احتاج إلى الثاني لتكون علومه من قبيل فطرية القياس، متسقة[١] منتظمة لثبوت[٢] حكم الله في الوقائع جزماً، وليعلم[٣] الثواب والعقاب والمجازاة، ويتنفّر[٤] خاطره عمّا يبعده عن أمور الآخرة بالكلية؛ ليكون مقرباً إليها[٥].

وإنما احتاج إلى الثالث؛ لأنّ الإمام هو الكامل المكمِّل[٦].

---

(١) في «م»: «احتاج متسعة».

(٢) تعليل لما ذكره من لزوم كون علومه من قبيل فطرية القياس، والمقصود أنّه لما كانت أحكام الله تعالى ثابتة في جميع الوقائع، فلابدّ من كشف ذلك للإمام الحقّ ليستولي عليها علماً، ويحيط بها إحاطة تامة، ويستتبع ذلك العلم بالثواب والعقاب ـ الذي سيذكره ـ علماً محاطاً بكل ما يمكن أن يتعلقا به.

وهذا معنى العلم الذي تترتب عليه العصمة، وقد تقدّم في بعض المباحث الإشارة إليه في بعض الروايات من أنّه روح القدس، وأنه ملك أعظم من جبرائيل وميكائيل، وغير ذلك.

(٣) معطوف على (لثبوت)، وعلمه بها بعد العلم بما يتعلقان به.

(٤) هذا ما يترتب على علمه بالثواب والعقاب، وإحاطته بما تعلقا به، وهو من قبيل الأثر التكويني الذي يترتب على علته.

(٥) أي: إلى الآخرة.

(٦) بالكسر على هيأة الفاعل؛ لأنّه في الحقيقة راجع إلى العلّة الغائية من نصبه، وهي الدعوة ←

.....

وإنما احتيج إلى الرابع للعلم بصدقه وعصمته وطاعة العالَم له، فإنّهم لهذا أطوع.

إذا تقرّر هذا فنقول: متى تحقّقت هذه الأمور كان الإمام معصوماً قطعاً؛ لأنّ عدم العصمة أعني: صدور الذنب والخطأ إنّما هو لترجيح القوى الشهوانيّة، واللذات الحسيّة على الأمور العقليّة، فلا يكون قد حصل الأول[1].

فعدم العصمة من عدم هذه الأشياء، فإذا أُثبتت[2] هذه الأشياء تثبت العصمة»[3].

← إلى الله تعالى بالدعوة إلى الكمالات، فلو كان الكمال الذي هو فيه كامن في ذاته غير خارج عنه، لم يترتب ما هو من سنخ المعلول من نصبه. والظاهر أنّ الأثر المذكور مترتب على الرابع الذي سيذكره ﷺ.

(١) وهو الخلوص إلى العالَم القدسّي المقتضي للترجيح الذي ذكره. لكن هذا لا يعني خلوّه من النزعات الشهوانيّة بالمرة، فإنّه ينافي أولاً: بشريته المدلول عليها بحكم العقل والقرآن، كما في قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ**﴾ الكهف: ١١٠. وثانياً: ما دلّ عليها بخصوصها كالحديث النبويّ المشهور: «**حبّب إليّ من دنياكم ثلاث**» (الخصال للصدوق: ١٦٥)، وغير ذلك. بل وجودها أدعى للفضل، كما تقدم في مبحث النبوة. فليلحظ ذلك.

(٢) في «م»: «ثبتت».

(٣) الألفين: ١٣٥.

.....

ثم قال رحمه الله تعالى، «حكاية ومنام، يقول محمّد بن الحسن بن المطهّر الحليّ[١][٢]: حيث وصلت في ترتيب هذا الكتاب وتبيينه إلى هذا الدليل -في حادي عشر من جمادي الآخر سنة ٧٢٦هـ بحدود أذربيجان - خطر لي أنّ هذا خطابي لا يصلح في المسائل البرهانيّة، فتوقفت في كتابته.

فرأيتُ والدي عليه الرحمة في تلك الليلة في المنام[٣]، وقد سلاني السّلوان وصالحتني الأحزان، فبكيتُ بكاءً شديداً، وشكوت إليه من قلّة المساعد، وكثرة المعاند، وهجرة الأخوان، وكثرة العدوان، وتواتر الكذب والبهتان، حتى أوجب لي ذلك جلاء الأوطان، والهرب إلى أراضي أذربيجان.

فقال لي: اقطع خطابك، فقد قطّعت نياط قلبي، قد سلمتك إلى الله فهو سند من لا سند له، وجازِ المسيء بالإحسان، فلك ملك عالم عادل[٤] قادر، لا يهمل مثقال ذرة، وعوض الآخرة أحبّ إليك من عوض الدنيا، ومن

(١) «الحلّي» ليس في «م».

(٢) وهو ابن العلاّمة الملّقب بفخر المحقّقين، وهو الذي أظهر مؤلّفات والده العلاّمة للشمس، فإنّه الوحيد الذي كان قادراً على قراءة خطّه، والرؤيا له لا لوالده المؤلّف، كما قد يتوهم؛ وذلك لأنّ إتمام الكتاب كان في غرة شهر رمضان سنة ٧١٢هـ كما يذكر ذلك مؤلّفه، وهذه الرؤيا سنة ٧٢٦هـ، ووفاة والده كانت في السنة نفسها، ولعلّ سياق الحديث الذي جرى مع والده يؤيد ذلك، كما يظهر بالتأمل.

(٣) «في المنام» ليس في «م».

(٤) «عادل» من «م».

.....

أخّرتـه إلى الآخـرة فهـو أخـسر وأنـت أكسـب، ألا تـرضى بوصـول أعـواض لم تتعـب فيهـا أعضاؤك، وتـكلّ بهـا قواك.

والله لـو علـم الظـالم والمظلـوم بخسـارة التجـارة وربحها لـكان الظلـم عند المظلـوم مترجّـى، وعند الظـالم متوقّى، دع المبالغـة في الحزن عليّ، فـإني قد بلغت مـن المنـازل أقصاهـا، ومـن الدرجات أعلاهـا، ومن الغـرف ذراهـا، وأقلل من البـكاء فأنا مبالغ لـك في الدعاء. فقلت: يا سـيّدي.. الدليل الحادي والخمسـون بعـد المائـة الأولى من كتـاب الألفين عـلى عصمة الأئمـة يعتريني فيه شـكّ.

فقـال: لِـمَ؟. قلـت: لأنّـه خطـابيّ. فقـال: بـل برهـانيّ، فـإنّ إرادة الـشيء تسـتلزم كراهـة ضـدّه، وقـوة الكراهـة وضعفها مـن حيـث الضدية تابعـة لقوة الإرادة وضعفهـا، وكراهـة الـشيء منافيـة لإرادتـه، ويمتنـع الفعـل[١].

والتـزام القوانـين الشرعيّـة، وملازمـة الأفعـال التي هي كـمال القـوة العقليّة مضـادّة لمتابعـة القـوى الشـهوانيّة والغضبيّـة، على[٢] خـلاف العـدل، لأنّ تلك تسـتلزم اسـتحقاق المـدح والثـواب، وهذه تسـتلزم اسـتحقاق الـذم والعقاب، وتنـافي اللّـوازم يسـتلزم تنـافي الملزومات.

والداعي إلى المعاصي إنّما هو[٣] توهـم تكميل القوى البدنيّة الحيوانيّة.

---

(١) أي: مع كراهته حينئذٍ.

(٢) أي: وهي على خلاف العدل.

(٣) «هو» من «م».

.....

والإمام حافظ للعدل مطلقاً في جميع الأحوال، (فإذا لم يحصل له ما قلنا كان له التفاتٌ ما إلى تكميل القوى البدنيّة، فلا يحيط العدل بجميع الأحوال)،[1] فلا يصلح للإمامة، فإذا تجرّد عن القوى البدنيّة لم يحصل له إرادة تكميل قواها فلا يريد المعاصي، وهذا هو العصمة.

والعلم بعصمته وحاله يحصل من الرابع، وطاعته أيضاً به، فيفعل الثالث، وهو آثار الكمال والتكميل، وعند ذلك تتمّ فائدة الإمامة.

اعلم يا ولدي أنّ وجود النبيّ صلى الله عليه وآله لطف عظيم، ورحمة تامة، لا يعرفها أهل الدنيا، ورحمة الله واسعة لا تختصّ بزمان دون زمان، ولا بأهل عصر دون آخر، ولا يحصل البقاء السرمديّ للبشر في دار الدنيا، فلابدّ من وجود شخص قائم مقامه في كلّ عصر، ولهذا قوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾[2] فطاعته بطاعته، فعليك بالتمسّك بولاية الأئمة الاثني عشر، فإنها الصراط المستقيم، والدين القويم.

هذه وصيّتي إليك، والله خليفتي عليك.

ثم تولّى عنّي ماشياً، فوددت لو قُبضت نفسي ولم تفارقه، ولكن الحكم لله الواحد القهار»[3]. انتهى.

---

(١) ما بين القوسين ليس في «م».

(٢) سورة النساء: ٥٩.

(٣) الألفين: ١٣٦ - ١٣٨.

.....

فإن قلت: المعصوم إمّا أن يقدر على المعصية أو لا، وعلى الأول: إمّا أن يمكن وقوعها منه أو لا، فإن أمكن كان هو وسائر المكلّفين سواء ولا امتياز، وإن لم يمكن فقدرته على ما لم يمكن وقوعه لا تكون قدرة بالحقيقة[1]، وعلى الثاني[2] فهو مجبور، وليس له بذلك شرف ولا فخر.

قلت: نختار الشقّ الأول، وهو أنّ المعصوم يقدر على المعصية، كما سلف في بحث النبوة، لكن القدرة لا تستلزم الوقوع، فهي لا تقع البتة؛ لعدم خلوص داعيه إليه، كما تقول في امتناع وقوع القبيح منه تعالى مع قدرته عليه، وكما تقول في عصمة الأنبياء، فإنّ القدرة على ما لا يمكن وقوعه لاعتبار أمر غير ذاتي ليس بمحال، إنّما المحال ما لو كانت على ما لا يمكن وقوعه لذاته.

إن قلت: إذا جاز أن يمتنع وقوع المعصية من شخص من المكلّفين بفعل الله، ولا يضرّ ذلك قدرته وتمكنه من الطرفين، فالواجب أن يجعل جميع المكلّفين كذلك؛ لأنّ الغرض الأعظم من وجودهم - كما ذكرتم سابقاً - إيصال الثواب إليهم دون وقوع المعصية منهم وعقابهم عليها.

قلت: إنّا لا نقول: إنّ الحكيم تعالى جعل شخصاً واحداً بعينه معصوماً

---

(١) فيرجع إلى الشقّ الثاني من الترديد الأول، وهو عدم قدرته على المعصية، والمفروض أنّه قادر عليها، وهذا خلف.

(٢) وهو الشقّ الثاني من الترديد الأول، أي: عدم قدرته على المعصية.

الثالث: يجب أن يكون منصوصاً عليه، أو مخلوقاً على يده المعجز

مـن غير اسـتحقاق منـه لذلك، لكنّـا نقـول: كلّ مَن يسـتحقّ الألطـاف الخاصة التـي هـي العصمة بكسـبه، فهـو سـبحانه يخصصه بها.

ثـم إنّ الإمـام يجـب أن يكـون فيـه تلـك الألطـاف، فالمكلّفـون بأسرهـم لـو اسـتحقوا بكسـبهم تلـك الألطاف لكانـوا كلّهم معصومين، لكـن الخلل في عدم عصمتهـم راجـع عليهم لا عليـه تعالى.

البحث **(الثالث)** في الطريق الموصل إلى معرفة الإمام.

أجمـع الناس على ثبـوت الإمامة بالتنصيـص من الله، أو رسـوله، أو إمام سـابق، أو بخلـق المعجـز على يـده، واختلفـوا في أنّـه هل ينحـصر بذلك أم يقوم غـيره مقامه.

فقالـت الإماميـة: ينحـصر، فالإمـام عندهـم **(يجـب أن يكـون)** إمّـا **(منصوصـاً عليـه، أو مخلوقـاً على يـده المعجـز)** ولا يتعـيّن إلّا بأحدهما.

وقال جماعة من المعتزلة، والصالحية[1]، والزيدية[2]،

---

(١) هـم: أصحـاب الحسـن بن صالـح بن حيّ، وهـم القائلون بأنّ الإمامة شـورى للمسـلمين، وشـكّوا في أمـر عثمان بعـد كونه من العـشرة المبشرين بالجنـة، وقد أحدث مـا يوجب كفره، كـما أنّهـم قائلون بجـواز تقديـم المفضول عـلى الفاضـل إذا كان برضا الفاضـل، كتقديم أبي بكـر عـلى عليّ عليه السلام برضـاه مع أنّه أفضـل منه (انظر الملـل والنحـل: ج١/ ٢٦١-٢٦٢) ولا يخفـى اعتـماد مذهبهـم على مقدّمة فاسـدة وهـي رضا علي عليه السلام.

(٢) هـم: المجـوّزون لإمامـة زيد بـن علي بن الحسـين بن علي عليهم السلام، والمجـوّزون لإمامـة كلّ من ←

.....

والبترية[١]، والخوارج[٢]، والأشاعرة، والسليمانية[٣]، وجميع أهل السنة: الاختيار طريق إلى ثبوت الإمامة كالنصّ، فمتى تابعت الأمة شخصاً غلب عندهم استعداده لها، واستولى بشوكته على خطط الإسلام صار إماماً[٤]، وبذلك اثبتوا الخلافة لابن أبي قحافة وأخويه[٥].

← كان من ولد فاطمة عليها السلام وخرج بالسيف، سواء كان من ولد الحسن أم الحسين عليهما السلام. (انظر الملل والنحل: ج١/ ٤٩)

(١) هم: أصحاب كثير النواء الأبتر، وهم متّفقون في المذهب مع الصالحية (انظر الملل والنحل: ج١/ ٢٦١)

(٢) ورأسهم الفرقة الخارجة على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في حرب صفين، وعلى رأسهم الأشعث بن قيس، ومسعر التميمي، وزيد بن حصن الطائي (انظر الملل والنحل: ج١/ ١٧٠)

(٣) هم: أصحاب سليمان بن جرير ـ وهو منسوب إلى الشيعة ـ وعمدة مذهبه: تصحيح الخلافة باختيار شخصين. (راجع الملل والنحل: ج١/ ٢٥٩) وفي نسبته إلى الشيعة تأمل واضح، ولا مجال لتحقيق حاله هنا.

(٤) لكنّهم مع ذلك طعنوا في خلافة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام في صفين، وأجبروه على التحكيم كما هو معروف، على الرغم من خلافته الشرعيّة حتى على مذاهبهم الفاسدة.

(٥) عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، مع أنهما صارا إمامين - بناء عليه - بالتعيين لا بالمتابعة للأمة، كما يأتي في حديث الجوينيّ.

.....

ومن هؤلاء من شرط الإجماع[١].

وجوّز الجوينيّ[٢] منهم[٣] (انعقاد الإمامة لواحد، وإن لم يجتمع عليه أهل الحلّ والعقد[٤].

واستدلّ على ذلك: بأن[٥] أبا بكر انتدب لإمضاء الأحكام الإسلامية، ولم يتأنَ إلى انتشار الاختيار إلى مَن يتأتى من الصحابة في الأقطار، فإذا لم يشترط الإجماع في عقد الإمامة[٦]، ولم يثبت عدد معدود، ولا حدّ محدود، جاز أنّ الإمامة تنعقد بعقد واحد من أهل الحلّ والعقد.

ثم نقل عن أصحابه منع عقد الإمامة لشخص في طرفي العالَم، فإن اتفق عقد عاقدين بالإمامة لشخصين كان بمنزلة تزويج امرأة من اثنين.

ثم قال: والذي عندي أنّ عقد الإمامة لشخصين في صقع واحد متضايق

---

(١) تقدّم في حديث الإيجي في شرح المواقف.

(٢) وهو شيخ الشافعية، إمام الحرمين، أبو المعالي، عبد الملك بن محمّد بن عبد الله بن يوسف، وُلد سنة ٤٠٩ هـ وتوفي سنة ٤٧٨، ومذهبه في الكلام أشعريّ (انظر سير أعلام النبلاء: ج١٨/ ٤٦٨)

(٣) أي: من السنة.

(٤) انظر الارشاد للإيجي: ٤٢٥- ٤٢٦.

(٥) «بأن» من «م».

(٦) في «م»: «الولاية».

.....

الخطـط والمخاليـف[١][٢] غـير جائـز إجماعـاً، وإن بَعُـد المدى فللاحتـمال في ذلك مجـال، وهو خـارج عـن القطع.

وإذا انعقـدت الإمامـة لم يجـز خلعه من غير حـدث إجماعاً، وإن فسـق وخرج عـن سـمت الإمامـة بفسـقه، وانخلاعُـه عـن غـير خلـع ممكـن، وإن لم يحكـم بانخلاعـه، فجـوازُ خلعـه وامتناعُـه كذلـك[٣][٤]، أوتقويم أوده ممكـن ما وجدنا إلى التقويـم سـبيلاً، كلّ ذلـك من المحتمـلات)[٥]. هـذا كلامه.

وقـال بعض الزيديـة: «كلّ فاطميّ عالم زاهـد خرج بالسـيف وادّعى الإمامة فهو إمام»[٦].

والحـقّ مـا قالـه الإمامية، وبطـلان خلافـه؛ لأنّ الإمـام يجب عصمتـه، وكلّ مَـن كان كذلـك يجـب النـصّ عليـه والإمام يجـب النص عليـه[٧].

أمّا الصغرى فقد تقدّم بيانها[٨].

---

(١) أي: الأطراف والنواحي.

(٢) في «م»: «والمجال».

(٣) أي: امتناع خلعه.

(٤) في «م»: «ذلك و».

(٥) انظر الإرشاد للإيجي: ٤٢٥- ٤٢٦.

(٦) الملل والنحل: ج١/ ٣.

(٧) «والإمام يجب النص عليه» من «م».

(٨) في المبحث الثاني في وجوب عصمته.

فـلأنّ العصمـة من الأمور الباطنـة التي لا يعلمهـا إلّا الله تعالـى، فلابدّ من تعييـن مّـن يعلـم عصمته، أو ظهـور معجز علـى يده يدلّ علـى صدقه.

وأمّـا الكـبرى (**فـلأنّ العصمـة من الأمـور الباطنـة التـي لا يعلمها إلّا الله تعالـى، فلابـدّ مـن تعييـن**[1] **مَـن يعلـم عصمتـه**) وذلـك إمّـا بإعلام المعصـوم، كالنبـيّ فيخبرنـا بذلـك (**أو ظهـور معجـز على يده يـدلّ على صدقـه**) في ادّعـاء الإمامة.

إن قلـت: لِـمَ لا يجـوز تفويـض ذلـك إلى الأمـة إذا علـم الله أنّهـم لا يختارون إلّا المعصوم؟.

قلـت: علـم الأمة بوجـوب العصمة يأبى ذلـك[2]؛ وذلك لأنّـه إن أعلمهم الله بـأنّ مـا اختاروه هـو الإمام فهذا هو النـصّ، وإن لم يعلمهم اسـتلزم جهلهم بكون ذلـك المعـيّن واجـب العصمـة ـ مـع علمهـم بـأنّ الإمـام يجـب أن يكـون واجب العصمـة ـ فيلـزم من ذلك شـكّهم في كون ذلـك المعيّن هو الإمام، وذلك يسـتلزم توقّفهـم عـن امتثال أمـره، وهو قـادح في غرض الإمامـة من كونـه لطفاً لهم.

ولأنّ الإمامـة عندنـا مـن أعظـم أركان الديـن، وعنـد غيرنـا مـن الفـروع[3] الجليلـة، والمطالـب العظيمـة، فكيـف يجـوز اسـتناد مثل هـذا الحكـم إلى اختيار المكلّـف وإرادته؟!.

---

(١) في «الأصل»: تعين.

(٢) أي: يأبى تجويز تفويض الإمامة إلى الأمة.

(٣) انظر شرح المواقف: ج٨/ ٣٧٤.

الرابع: الإمام يجب أن يكون أفضل الرّعيّة،

ولو جاز ذلك لجاز فيما هو أدون منه من أحكام الفروع، فإنّ الله عزّ وجلّ بيّن لعباده شرائع أحكامه حتى كيفيات الأكل والشرب، وما ينبغي اعتماده في دخول الخلاء والخروج منه.

ولقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾[1]، فإمّا أن يكون الله قضى بترك الإمامة فلا يجوز للأمة الخيرة بإثباتها، وإمّا أن يكون قضى بها فتكون كغيرها من أحكام[2] الشرع التي نصّ الله عليها ولم يهملها، وهو المطلوب.

إن قلت: لو وجب النصّ عليه لكان الله تعالى مخلّاً بالواجب؛ لأنّه لم ينصّ عليه، لكن اللّازم باطل. فالملزوم مثله.

قلت: نمنع الملازمة، فإن النصّ عليه موجود من الله ورسوله وستسمعه.

البحث (**الرابع**) في أفضليته على جميع الأمة.

(**الإمام يجب أن يكون أفضل الرّعية**) في كلّ ما يعدّ كمالاً نفسانياً، علماً، وعفّةً، وسخاءً، وشجاعةً، وعدالةً، وغير ذلك؛ لقبح تقديم المفضول على الفاضل، كما مرّ.

وكذلك يجب أن يكون مبرءاً من جميع العيوب في خلقته، وأصله،

(١) سورة الأحزاب: ٣٦.

(٢) «أحكام» من «م».

كما تقدّم في النبيّ صلى الله عليه وآله.

الخامس: الإمام بعد رسول الله بلا فصل هو عليّ بن أبي طالب عليه أفضل الصلاة والسلام، بالنصّ المتواتر من النبيّ صلى الله عليه وآله

والصناعة المهنية[1]، والأعمال الرذيلة، (**كما تقدّم**) بيانه (**في**) حقّ (**النبيّ** صلى الله عليه وآله).

البحث (**الخامس**) في تعيينه.

(**الإمام**) الحقّ (**بعد رسول الله بلا فصل هو عليّ بن أبي طالب عليه أفضل الصلاة والسلام**)، ثبت ذلك بالنصّ من الله ورسوله[2] في الكتاب و(**بالنصّ المتواتر من النبيّ** صلى الله عليه وآله).

أمّا الأول[3] فقوله تعالى ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[4]، أطبق أئمة التفسير من الفريقين أنّ هذه الآية نزلت في عليّ عليه السلام حين تصدّق بخاتمه على السائل وهو راكع، ورواه المخالف والمؤالف بطرق عديدة[5].

---

(١) في «م»: «والصناعات المهنية».

(٢) «ورسوله» ليس في «م».

(٣) وهو دليل الكتاب.

(٤) سورة المائدة: ٥٥.

(٥) فمن طرق السنة ما رواه في (الهداية الكبرى :١٤٣، ومناقب الخوارزمي :٢٦٤ وزاد فيه: «فأنشأ حسان بن ثابت شعراً»، والمواقف: ج٣/ ٦٠١، وتخريج الأحاديث والآثار: ←

.....

منهـا: مـا رواه الثعلبيّ[١] بإسـناده إلى أبي ذر، قال: (سـمعتُ النبـيّ صلى الله عليه وآله بأذنّي هاتـين وإلّا فصمّتـا، ورأيته بعينـيّ هاتـين وإلّا فعميتا، يقول:

عـليّ قائـد الـبررة، عليّ قاتـل الكفـرة، منصـور مَن نـصره، مخذول مـن خذله، أمـا إنّي صليـتُ يومـاً مـع النبـيّ صلى الله عليه وآله فسـأل سـائل في المسـجد فلـم يعطِـه أحـد، فأومـأ عليه السلام إليـه راكعـاً، فأخـذ الخاتـم مـن خنـصره اليمنى، فلـما فـرغ النبيّ صلى الله عليه وآله قـال: اللهـمّ إنّ موسـى قال: اللّهـم[٢] اجعل لي وزيـراً من أهلي، فأنزلت ﴿**سَنَشُـدُّ عَضُـدَكَ بِأَخِيـكَ** ...﴾[٣] الآية،

← ج١/ ٤٠٩، وأحـكام القـران: ج٢/ ٥٥٧، وتفسـير السـمعاني: ج٢/ ٤٨، وشـواهد التنزيـل: ج١/ ١٦١، وابن عسـاكر في ترجمـة الإمام علي عليه السلام: ج٢/ ٤٠٩، وأسـباب النزول ص:١٣٣، ١١٤، وكفايـة الطالـب ص:٢٢٨، ٢٥٠، ٢٥١، وينابيـع المـودة ص:١١٥، والكشـاف: ج١/ ٦٢٤، وتفسـير الطبري: ج٦/ ٢٨٨، وشرح نهج البلاغة: ج١٣/ ٢٧٦، والـدر المنثـور: ج٢/ ٢٩٣، وغيرهـا).

ومـن طرق الشـيعة طـرق متواترة نذكر بعضاً منها: (مسـار الشـيعة للشـيخ المفيد ص:٤١، والاحتجـاج: ج١/ ٧٣، والفضائـل لشـاذان بـن جبرائيـل ص:١٤٩، وتفسـير العيـاشي: ج١/ ٣٢٨، وفقـه القـرآن للقطـب الراونـدي: ج١/ ١١٦، وغيرها.

(١) أبـو إسـحاق أحمـد بـن محمّـد بـن إبراهيـم الثعلبـيّ النيسـابوريّ، مفسّر، مقـرئ، واعـظ، أديـب. توفي لسـبع بقين مـن المحرم سـنة ٤٢٧هـ. (انظر سـير أعـلام النبـلاء: ج١/ ٢٦). وقـد ذكـر الحديـث في (تفسـير الثعلبـي: ج٤/ ٩٢).

(٢) «اللّهم» من «م».

(٣) سورة القصص: ٣٥.

.....

وأنا نبيّك وصفيّك فاجعل لي[١] وزيراً من أهلي عليّاً اشدد به ظهري، فما استتمّ دعاءه حتى نزل جبرائيل بهذه الآية ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ**... ﴾الآية)[٢].

ونقل عن الأمالي مسنداً إلى عمر بن الخطاب قال: (تصدّقت بأربعين خاتماً وأنا راكع لينزل فيّ ما نزل في علي فلم ينزل)[٣].

إذا تقرّر هذا فنقول: لفظة (إنّما) للحصر باتفاق أهل اللغة[٤]، ولقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**﴾[٥]. وفهم ابن عباس اختصاص الربا في النسيئة من قوله صلى الله عليه وآله: «**إنما الربا في النسيئة**»[٦]. وقول الفرزدق[٧]:

---

(١) «لي» من «م».

(٢) انظر تفسير الثعلبي: ج٤/ ٨١.

(٣) انظر أمالي الشيخ الصدوق ص:١٨٦.

(٤) انظر مغني اللبيب ج١/ ٣٠٩. لكنه لم يصرح بالاتفاق المذكور.

(٥) الرعد: ٧. والحصر هنا إضافي؛ لأنّ الخطاب ردّ على المشركين النافين للنبوة، والمعنى: (ما أنت إلّا منذر ولكلّ قوم هاد)، والقرآن مشحون باستعمال (إنّما) المفيدة للحصر.

(٦) الناصريات: ٤٤١، المغني: ج٤/ ١٢٣.

(٧) أبو فراس: همام بن غالب التميميّ، الشاعر المشهور، صاحب جرير، قال السيّد علي خان رضوان الله عليه: كان أبوه من أجلة قومه وسراتهم، سيّد بادية تميم، وله مناقب مشهورة ومحامد ومأثورة. ولأبي فراس (الفرزدق) قصيدة مشهورة في فضل الإمام السجاد عليه السلام لما حجّ هشام بن عبد الملك، وجهد أن يصل إلى الحجر ليستلمه، فلم يقدر عليه لكثرة الزحام، فبينما هو كذلك إذ أقبل زين العابدين عليه السلام فطاف بالبيت، فلما انتهى إلى الحجر تنحى الناس.

←

.....

أنــا الذائــد الحامــي الذّمــار وإنّمــا يدافــع عــن أحســابهم أنــا أو مثلــي[١]

ولو لم تكن للحصر لما تمّ افتخاره.

ولأنّ (إنّما) مركبة من (إنّ) وهي للإثبات، و(ما) وهي للنفي[٢]، فإن تواردا على محلّ واحد اجتمع المتنافيان[٣] فلابدّ من محلّين[٤]، فإن ورد الإثبات على غير المذكور والنفي عليه[٥] فباطل إجماعاً، فتعيّن العكس، وهو إثبات المذكور ونفي المهجور، ولا معنى للحصر إلّا هذا.

وأمّا قوله ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ...**﴾ الآية[٦] وأشباهه

← قال رجل من أهل الشام: من هذا ؟ فقال هشام: لا أعرفه، قال الفرزدق: أنا أعرفه، فأنشد: هذا الذي تعرف البطحاء وطأته – والبيت يعرفه والحل والحرم. توفي بالبصرة سنة ١١٠ هـ. (انظر الكنى والألقاب: ج٣/ ١٨)

(١) انظر مغني اللبيب: ج١/ ٣٠٩.

(٢) الظاهر: أنّ (إنما) أداة مفردة تفيد الحصر، لا أنها مركبة من (إنّ) المؤكدة، و (ما) النافية، مع أنّ (ما) ليست نافية، بل هي كافة زائدة، كما صرّح بذلك ابن هشام في مغني اللبيب ج١: ٣٠٩، إلّا أن تكون نافية بحسب أصل التركيب، والمهم البناء على إفادتها الحصر بتصريح علماء البيان من دون إشارة منهم إلى وجود خلاف في ذلك، كما يظهر لمن راجع كلماتهم.

(٣) وهما: المنفي والمثبت.

(٤) أي: لابدّ من دخول كلّ منهما على محلّ يخصّه.

(٥) أي: على المذكور.

(٦) سورة الأنفال: ٢.

.....

فممكن حمله على المبالغة لتعذّر الحقيقة[١]، وخروجه عنها هنا لا يوجب خروجه عنها في كلّ موضع بغير دليل[٢].

إن قلت: إفادة الحصر في الآية مستلزم سلب الولاية عن أولاده، وأنتم لا تقولون به[٣].

قلت: يصادمه الدليل الخارجي كما سيجيء، فيكون القصر إضافياً عليهم وعلى أبيهم، ويبقى من عداهم على المنع.

---

(١) مع أنّه يمكن حمله على الإيمان الكامل، إذ تقدّم في بعض المباحث أنّ ظاهر الروايات الشريفة أنّ الإيمان يزيد وينقص، فيكون الاستعمال حينئذٍ على الحقيقة.

(٢) الظاهر أنّ الحصر المستفاد من (إنما) حصر إضافي دائمًا، أو على الأغلب الشائع، والرجوع إلى الاستعمالات العرفية شاهد على ذلك، فإن الحصر الحقيقي لابدّ من فرضه بلحاظ جميع حالات مدخولها وأفراده المحصور بها، وهذا خلاف ظاهر استعمالها في كثير من الموارد، وحينئذٍ لابدّ من فرض حالات معينة أو أفراد معينة للمحصور يصح حصر بعضها بالإضافة إليه.

ثم موارد الحصر الحقيقي وإن كانت نادرة إلّا أنّ الاستعمال فيها على الحقيقة، كما هو واضح، كما أنّ الظاهر أنّها في موارد الحصر الإضافي على الحقيقة أيضاً؛ لأنّها لا تدلّ على أكثر من الحصر، وقد استعملت في معناها، غايته أنّ المتكلم فرضها إضافةً إلى حالات أو أفراد معينة، وهو لا ينافي الحقيقة.

ولا مجال لبسط الكلام فيها هنا أكثر من ذلك، ومحلّه كتب الأصول، وقد أفاض الكلام فيها سيّدنا الأستاذ (دامت بركاته) في كتابه (المحكم في أصول الفقه)، فراجع.

(٣) وهذا مبنيّ على اختصاص إفادتها الحصر الحقيقي، وهو أول الكلام كما ذكرنا آنفاً.

.....

ومعنى (الوليّ) هنا هو الأولى بالتصرّف، كما هو مشهور عند أهل اللغة، ومستعمل في العرف، كقوله عليه السلام: «**أيما امرأة نكحت بغير إذن وليّها فنكاحها باطل**»[1]، وقولهم: السلطان وليّ الرعيّة، ووليّ الدم، ووليّ الميت، ووليّ مَن لا وليّ له.

وإنما جيء به على لفظ الجمع مع أنّ السبب فيه واحد ليرغب الناس في مثل فعله، ولينبّه على أنّ سجية المؤمنين يجب أن تكون على هذه الغاية من الحرص على البرّ والإحسان.

وأيضاً قد اشتهر في اللغة التعبير عن الواحد بلفظ الجمع على سبيل التعظيم.

وأمّا الوليّ بمعنى الجار، والحليف، وابن العم، فمسلّم مجيئه لذلك في اللغة، لكن غير خفي أنّه لا وجه له هنا أصلاً.

وأمّا بمعنى الناصر، فيمتنع الحمل عليه أيضاً، لعدم اختصاص النصر بالموصوفين بإيتاء الزكاة حال الركوع في الصلاة؛ لثبوت العموم بقوله: ﴿**الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ**﴾[2]، فانحصر أن يكون معنى الآية هكذا: (ما الأولى بالتصرّف في أموركم، والمالك لطاعتكم، إلّا الله ورسوله وعليّ بن أبي طالب)، وهو المطلوب.

---

(١) كتاب الأُم: ج٥/ ١٣.

(٢) سورة التوبة: ٧١.

.....

وأمّا الثاني[١] فحديث غدير خمّ، وذلك أنّه لما نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ﴾[٢].

نزل النبيّ صلى الله عليه وآله في غدير خمّ[٣] - وهو موضع ما بين مكة والمدينة والجحفة- وجمع الناس، وكان ذلك بعد رجوعه صلى الله عليه وآله من حجّة الوداع، وكان يومئذٍ صائفاً شديد الحر، حتى إنّ الرجل ليضع رداءه تحت قدميه من شدته.

ثم أمر بجمع الرِّحال، ثم رقى عليها وخطب خطبة بالغة، واستدعى بعليّ عليه السلام، فرفعه بيده حتى بان بياض إبط رسول الله صلى الله عليه وآله، وقال:

---

(١) وهو دليل السنة.

(٢) سورة المائدة: ٦٧.

(٣) خُمّ: اسم موضع غدير خمّ، وخمّ في اللغة: قفص الدجاج، من قولهم: خُمَّ الشيء إذا ترك في الخُم، وهو حَبسُ الدجاج.

وقال السهيلي عن ابن إسحاق: وخمّ بئر كلاب بن مرة، من خممت البيت إذا كنسته، ويقال: فلان مخموم القلب أي نقيه، فكأنها سميت بذلك لنقائها.

وقال الزمخشري: خم اسم رجل صباغ أضيف إليه الغدير الذي هو بين مكة والمدينة بالجحفة.. وقيل: هو على ثلاثة أميال من الجحفة، وذكر صاحب المشارق: أنّ خماً اسم غيضة هناك، وبها غدير نسب إليها.. وقال الحازمي: خم واد بين مكة والمدينة عند الجحفة به غدير، عنده خطب رسول الله صلّى الله عليه وسلم.(انظر معجم البلدان: ج٢/ ٣٨٧)

.....

«**أيها الناس، ألستُ أولى بكم من أنفسكم**؟ فقالوا: بلى يا رسول الله، فقال: **ألا مَن كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، اللهم والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه، وانصر مَن نصره، واخذل مَن خذله، وأدر الحقّ معه كيفما دار**»، يكرّر ذلك على الناس ثلاثاً.

ولم ينصرف حتى أنزل الله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا**﴾[1]، فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: **اللّه أكبر، الحمدُ لله على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي وبالولاية لعليّ من بعدي**». وممّن روى هذا الحديث من العامّة[2] - على ما ذكر أبو محمّد عليّ[3] - : أحمد بن حنبل في مسنده بثمانية طرق[4]، وعبد الله ابنه[5]،

---

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) انظر (الغدير) للباحث الشيخ عبد الحسين الأمينيّ رحمه الله فإنّه أحصى حديث الغدير من طرق الصحابة، والتابعين، والمؤلفين، وأغنانا عن ذلك، فنكتفي بالإشارة إلى ما ذكر فقط من دون تفصيل.

(٣) وهو الشيخ زين الدين أبو محمّد، علي بن يونس العاملّي النباطيّ البياضّي، من أعلام القرن التاسع المتوفّى سنة ٨٧٧هـ، وكتابه (الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم). (انظر أمل الآمل: ج١/ ١٣٦)
وقد آثرنا تحقيق النص المذكور لإتمام الفائدة، وإلّا فإنّ الفن يقتضي الاكتفاء بتخريجه من الصراط المستقيم فقط.

(٤) لأحمد بن حنبل أحد عشر طريقاً، ثلاثة منها إلى زيد بن أرقم. (انظر مسند أحمد: ١/ ١١٧)

(٥) وهو أبو عبد الرحمن، عبد الله بن أحمد، وُلد سنة ٢١٣هـ وتوفي سنة ٢٩٠هـ.
←

.....

وأحمد بن عبد ربّه[١]، ومسلم[٢] في صحيحه، والثعلبيّ في مواضع من تفسيره، والحميديّ[٣]

← (انظر تاريخ بغداد: ج٩/ ٣٨٤)

وقد روى الحديث في (مسند أحمد: ١/ ١١٧)

(١) أحمد بن عبد ربه القرطبيّ، عالم أديب شاعر، ولد بقرطبة سنة ٢٤٦هـ وتوفي سنة ٣٢٨هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج٢/ ١١٥)

وقد روى الحديث في (تفسير القرطبي: ج١٨/ ٢٧٨)، في تعيين المراد من السائل الذي نزلت فيه آية: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾، كما رواه كذلك (في ج ١/ ٢٦٧) مشككاً فيه، ثم حاول ردّه بقوله: «إنه ليس بمتواتر، وقد اختلف في صحته، وقد طعن فيه أبو داود السجستانيّ وأبو حاتم الرازيّ، واستدلا على بطلانه بأنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلم قال: مزينة وجهينة وغفار وأسلم موالي دون الناس كلّهم ليس لهم مولى دون الله ورسوله».

لكن قال بعد ذلك: «جواب ثانٍ: وهو أنّ الخبر وإن كان صحيحاً رواه ثقة عن ثقة، فليس فيه ما يدلّ على إمامته، وإنما يدلّ على فضيلته، وذلك أنّ المولى بمعنى الولي، فيكون معنى الخبر: مَن كنت وليّه فعليّ وليّه». انتهى. وغير خفي أننا نكتفي بتصحيحه للخبر، ولا نحتاج إلى تفسيره منه.

(٢) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيريّ النيسابوريّ، محدّث حافظ، توفي سنة ٢٦١هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج١٢/ ٢٣٢)

وقد روى الحديث عنه في: (الصراط المستقيم ج١/ ٢٩٨)

(٣) محمّد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح حميد الأزديّ، وُلد سنة ٤٢٠هـ وتوفي سنة ٤٨٨هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج١١/ ١٢١). وكتابه: الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم. ولم أجد موضع ذكره للحديث المذكور.

.....

في الجمع بين الصحيحين، ورزين العبدريّ[١] في الجمع بين الصحاح الستة، وأبو داود السجستانيّ[٢] في سننه، والترمذي[٣] في صحيحه.

والشافعيّ علي بن المغازليّ[٤] في كتابه (المناقب) من اثني عشر طريقاً، وقال: «حديث صحيح رواه مائة نفس[٥] لا أعرف له علّة، قد تفرّد علي بهذه الفضيلة، لم يشركه فيها أحد»[٦]. ومحمّد بن علي النطنزيّ[٧]، وإسحاق

(١) هو رزين بن معاوية بن عمار العبدريّ المتوفى سنة ٥٣٥هـ، وكتابه: (التجريد في الجمع بين الصحاح الستة). (انظر هدية العارفين: ١/ ٣٦٧)

(٢) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزديّ، السجستانيّ، صاحب كتاب السنن، توفي سنة ٢٧٥هـ. (انظر الكنى والالقاب: ١/ ٦٤) وقد ذكر الحديث عن هؤلاء الثلاثة (الصراط المستقيم: ج١/ ٣٠٠)

(٣) هو محمّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك الترمذيّ، محدّث، حافظ، مؤرخ، فقيه، توفي بترمذ سنة ٢٧٩هـ. انظر معجم المؤلفين: ج١١/ ١٠٤. وقد ذكر الحديث في (سنن الترمذي: ج٥/ ٢٩٧).

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمّد بن الطيب، الخطيب، الواسطيّ، الشافعيّ، المتوفى سنة ٤٨٣هـ. (انظر الكنى والألقاب: ج١/ ٤١٦)

(٥) في المصدر زيادة (وهو ثابت).

(٦) مناقب عليّ بن أبي طالب: ص:٢٧.

(٧) هو محمّد بن أحمد بن علي النطنزيّ المولود سنة (٤٨٠هـ)، صاحب كتاب الخصائص العلويّة على سائر البرية، يروي عنه السيّد الراوندي (ت ٥٧١هـ) عدّة أدعية نبويّة، توفيّ سنة (٥٥٠هـ). (انظر: النوادر المقدّمة: ٢٠ رقم ٩، خلاصة الأقوال: ٤٥٠، رجال ابن داود: ٦٢٩)

.....

ابـن مردويـه[١]، وابـن أبي شـيبة[٢]، وابـن الجعـد[٣]، وشـعبة[٤]، والأعمـش[٥]،

(١) الظاهـر أنّـه أبـو بكر أحمد بن موسـى بن مردويـه بن فورك بن موسـى بن جعفـر الأصبهانّي محـدّث، حافـظ، مفسّر، مـؤرّخ. تـوفي لستٍ بقـين مـن شـهر رمضـان سـنة ٤١٠ هـ. من تصانيفـه: التفسـير الكبـير في سـبعة مجلـدات، المسـتخرج على صحيـح البخـاريّ، ومناقب عـلي بـن أبي طالـب، وما نزل مـن القرآن في عـليّ عليه السلام. (انظـر معجم المؤلفـين: ج٢/ ١٩٠) وقـد روى الحديـث في (مناقب عـلي بن أبي طالـب عليه السلام: ١٢١).

(٢) هـو عبـد الله بن محمّد بن أبي شـيبة الكـوفّي، من المحدّثـين المصنِّفين توفيّ سـنة ٢٣٥هـ، له كتب منها: (المسـند)، (المصنَّف). (انظر: فهرسـت ابن النديم: ٢٨٥، الأعـلام: ٤/ ١١٧)

(٣) أبـو الحسـن عـلي بـن الجعـد بـن عبيـد الهاشـميّ، الجوهـريّ، مولاهـم، البغـداديّ، محـدّث، حافـظ، مـن أهـل بغـداد. روى عن شـعبة وابـن أبي ذئـب وغيرهما فأكثـر، توفي سـنة ٢٣٠ هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج٧/ ٥١). وقد ذكر الحديث (عنه: الصراط المستقيم: ج١/ ٣٠١)

(٤) أبـو بسـطام شـعبة بـن الحجّـاج بن الـورد العتكـيّ، الواسـطيّ، البـصريّ، محـدّث، مفسّر. وُلد ونشـأ بواسـط، سـكن البصرة إلى أن توفي لثلاثٍ بقين من جمادى الآخرة سـنة ١٦٠هـ. (انظـر معجـم المؤلفـين: ج٤/ ٣٠١). وقـد روى الحديـث النسـائي في (خصائـص أمـير المؤمنـين عليه السلام: ٩٦)، في حديـث المناشـدة لأمـير المؤمنـين عليه السلام عـلى منـبر الكوفة، وقد أشـهد أصحـاب رسـول الله صلى الله عليه وآله فقـط في حادثـة الغدير.

(٥) أبـو محمّد سـليمان بن مهران الأسـديّ، مولاهم، الكـوفّي، معروف بالفضـل والثقة والجلالة والتشـيّع والاسـتقامة، والعامـة أيضاً يثنـون عليه، مطبقـون على فضله وثقته، مـع اعترافهم بتشـيّعه، وقرنـوه بالزهـريّ، ونقلوا عنـه نوادر كثـيرة، بل صنّف ابـن طولون الشـاميّ كتاباً في نـوادره سـمّاه (الزهـر الأنعش في نـوادر الأعمش) (انظـر الكنى والألقـاب: ج٢/ ٤٥).

←

.....

وابـن عبـاس[١]، وابـن الفـلاح[٢]، وابـن البيـع[٣]، وابـن ماجه[٤]،

← وقـد روى الحديـث في (المسـتدرك: ج٣/ ١٠٩). ولا يمنـع تشـيّعه مـن ذكـره في عـداد مَن روى حديـث الغديـر مـن العامـة، ما دام قـد اعتمـده العامـة في مصادرهم.

(١) عبـد الله بـن العبـاس بـن عبد المطلب، أمّـه لبانة بنت الحـرث بن الحزن، أخـت ميمونة زوج النبـيّ صلى الله عليه وآله. كان محبّـاً لعـليّ عليه السلام وتلميـذه، حالـه في الجلالـة والإخـلاص لأمـير المؤمنين عليه السلام أشـهر مـن أن يخفـى، وُلـد بمكـة قبـل الهجـرة بثـلاث سـنين، ودعـا لـه النبـيّ صلى الله عليه وآله بالفقـه والتأويـل، وكان حـبر هـذه الأمـة وترجمـان القـرآن، وكان عمـر يقرّبـه، ويشـاوره مع جملة الصحابـة، كـفّ بصره في أواخر عمـره، وتوفي بالطائف سـنة ٨٦. (انظر الكنـى والألقاب: ج١/ ٣٤٧) وقـد روى الحديـث عنـه في الخصائـص، في حديـث طويـل، وكـذا روى غيره عنـه في أحاديـث كثيرة.

(٢) هـو عبـد الحـيّ بن أحمـد بن محمّد ابـن العماد العكـريّ الحنبلّي، أبـو الفلاح: مـؤرّخ، فقيه، عالم بـالأدب. وُلـد في صالحية دمشـق سـنة ١٠٣٢ هـ، وأقـام في القاهرة مدة طويلـة، ومات بمكة حاجـاً سـنة١٠٨٩ هـ. (انظر الأعـلام: ج٣/ ٢٩٠) ولم أجد موضع روايتـه للحديث المذكور.

(٣) هـو أبـو عبد الله محمّد بـن البيع المعروف بالحاكم، النيسـابوريّ، الشـافعيّ، محـدّث، حافظ، مـؤرّخ، رحـل في طلـب الحديـث، وسـمع عـلى شـيوخ يزيـدون عـلى ألفـي شـيخ، وتوفي بنيسـابور في الثامـن مـن صفـر سـنة ٤٠٥ هـ. (انظـر معجـم المؤلفـين: ج١٠/ ٢٣٨) وقد ذكـر الحديـث في (المسـتدرك: ج٣/ ١٠٩)

(٤) أبـو عبـد الله، محمّـد بـن يزيـد القزوينـيّ، الحافـظ، صاحـب كتـاب السـنن أحـد الصّحاح السـتة، تـوفي في الثاني والعشرين من شـهر رمضان سـنة ٢٧٣هـ. (انظر الكنـى والألقاب: ج١/ ٣٩٨). وقـد ذكـر الحديـث في (سـنن ابن ماجـة: ج١/ ٤٥).

.....

والبلاذريّ[١]، والأصفهاني[٢]، والدارقطنيّ[٣]، والمروزيّ[٤]

(١) أبو جعفر أحمد بن يحيى بن جابر، البغداديّ، شاعر، كاتب، مترجم، له كتاب فتوح البلدان، وأنساب الأشراف، وكتاب أردشير. كان منشؤه ببغداد، وكان مقرباً عند خلفاء عصره المتوكل والمستعين والمعتز، وكان أحد النقلة من الفارسيّ إلى العربيّ، توفي سنة ٢٧٩هـ. (انظر الكنى والألقاب: ج١/ ٩٣). وقد ذكر الحديث في (أنساب الأشراف : ١٠٨-١١٠).

(٢) أبو نُعَيم الأصبهانّي، (مصغّراً)، الحافظ، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهانيّ، من أعلام المحدّثين والرواة، وأكابر الحفّاظ، أخذ عن الأفاضل وأخذوا عنه، له كتاب حلية الأولياء، توفي سنة ٤٢٠ هـ. (انظر وفيات الأعيان: ج١/ ٩١). وقد روى الحديث في (حلية الأولياء: ج٥/ ٢٦) وهو من أحاديث المناشدة.
ومن الطريف أنّه روى الحديث ثم ذكر في ذيله: «فقال: ـ أي: أمير المؤمنين عليه السلام ـ **اللهمّ إن كان كاذباً فاضربه ببلاء حسن**. قال: فما مات حتى رأينا بين عينيه نكتة بيضاء لا تواريها العمامة». ولم ندر ما معنى البلاء الحسن في دعائه عليه السلام هنا!!

(٣) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، البغداديّ، الدارقطنيّ، الشافعيّ، محدّث، حافظ، فقيه، مقرئ، أخباريّ، لغويّ. توفي ببغداد لثمانٍ خلون من ذي القعدة سنة ٣٨٥ هـ، ودُفن ببغداد قريباً من معروف الكرخيّ (انظر معجم المؤلفين: ج٧/ ١٠٧)، وقد ذكر الحديث في (علل الدارقطني: ج٤/ ٩١).

(٤) أبو حفص عمر بن شاهين بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمّد بن أيوب البغداديّ، المعروف بابن شاهين، محدّث، حافظ، مؤرخ، واعظ، مفسّر، سمع الكثير بالشام والعراق وفارس، وتوفي ببغداد في ذي الحجة سنة ٣٨٥ هـ، ودُفن بمقبرة باب حرب ←

.....

والباقلانيّ[١] والجوينيّ[٢]، والخركوشّي[٣]، والسمعانّي[٤]،

← (معجم المؤلفين: ٧/ ٢٧٣). وقد ذكر الحديث (عنه الصراط المستقيم: ج١/ ٣٠١)

(١) أبو بكر، محمّد بن الطيّب بن محمّد بن جعفر بن القاسم القاضّي، البصري، ثم البغداديّ، المعروف بالباقلانيّ، متكلّم على مذهب الأشعريّ. وُلد بالبصرة، وسكن بغداد، سمع بها الحديث، وردّ على المعتزلة والشيعةوالخوارج والجهمية وغيرهم، وتوفي ببغداد لسبع بقين من ذي القعدة سنة ٤٠٣ هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج١٠/ ١٠٩) وقد روى الحديث في (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص:٤٥١).

(٢) أبو إسحاق، إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن محمّد حمويه الجوينيّ، الشافعيّ الحافظ الحمويني من محدّثي خراسان. مات سنة ٧٢٢ ه(انظر معجم المؤلفين: ١/ ٨٨). وقد ذكر الحديث في (فرائد السمطين: ج١/ ٦٧-٦٨)، وقد رواه تارة من أحاديث المناشدة، وأخرى عن عمر بن عبد العزيز عن النبيّ صلى الله عليه وآله.

(٣) أبو سعيد عبد الملك، بن محمّد بن إبراهيم الخركوشّي، النيسابوريّ، واعظ، محدّث، حافظ، مفسّر. رحل إلى العراق والشام ومصر والحجاز، وسمع، وجاور بمكة وصحب العلماء ووعظ، وعاد إلى نيسابور، وتوفي في جمادى الأولى سنة ٤٠٧ هـ(انظر معجم المؤلفين: ج٦/ ١٨٨)

وقد ذكر الحديث في (شرف المصطفى)، وزاد قائلاً: «ثم قال النبيّ صلّى الله عليه وسلم: **هنئوني هنئوني، إنّ الله تعالى خصّني بالنبوة، وخصّ أهل بيتي بالإمامة**، فلقي عمر بن الخطاب أمير المؤمنين، فقال : طوبى لك يا أبا الحسن أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة». (الغدير: ج١/ ٣٧٥. نقلاً عن شرف المصطفى)

(٤) أبو سعد عبد الكريم بن محمّد بن المنصور بن محمّد بن عبد الجبار بن أحمد التميميّ، ←

.....

والشعبيّ[١]، والزهريّ[٢]، والأقليشيّ[٣]،

← السمعانيّ، المروزيّ، الشافعيّ، محدّث، حافظ، فقيه، نسّابة، مؤرّخ، مفسّر، رحل إلى بغداد ودمشق، وعاد إلى خراسان وعبر النهر، وحدّث ببلخ وهراة، وتوفي بمرو سنة ٥٦٢ هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج٦/ ٤). وقد ذكر الحديث في (تفسير السمعاني: ج٢/ ٤٨)

(١) أبو عمرو، عامر بن شراحيل الكوفيّ، ويُعرف بـ (الشَعبي) نسبةً إلى شَعب بطن من همدان، يعدّ من التابعين، وكان فقيهاً شاعراً، روى عن خمسين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.. كذا عن السمعاني، وحكى عنه أنّه قال: أدركت خمسمائة من الصحابة. مات فجأةً بالكوفة سنة ١٠٤ هـ. (انظر الكنى والألقاب: ج٢/ ٣٦١)
قال السيّد الخوئي رحمه الله: «أقول: من الغرائب أن يعدّه ابن داود في القسم الأول، وهو الخبيث، الفاجر، الكذّاب، المعلن بعدائه لأمير المؤمنين عليه السلام، وقد ذكرنا شطراً من مخازيه في تفسيرنا (البيان) عند التعرّض لترجمة الحارث الأعور».. انتهى. (معجم رجال الحديث: ج١٠/ ٢١٠) ولم أعثر على روايته لحديث الغدير، وأنّ الأميني رحمه الله لم يذكره في موسوعته (الغدير) عند سرده مَن روى حديث الغدير من التابعين. والله أعلم.

(٢) أبو بكر، محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن الحرث بن شهاب بن زهرة بن كلاب، الفقيه، المدنيّ، التابعيّ، المعروف، وقد ذكره علماء الجمهور، وأثنوا عليه ثناءً بليغاً. قيل: إنّه قد حفظ علم الفقهاء السبعة، ولقي عشرة من الصحابة. (انظر الكنى والألقاب: ج٢/ ٣٠١) وقد روى الحديث (عنه في أسد الغابة: ج١/ ٣٠٨)

(٣) (الأقليشي) نسبةً إلى بلدة في الأندلس، (معجم البلدان: ج١/ ٢٣٧) وهو أحمد بن قاسم بن عيسى بن فرج بن عيسى اللخميّ، الأقليشيّ، الأندلسيّ (أبو العباس) مقرئ. سكن قرطبة، ورحل، ودخل العراق، وتوفي سنة ٤١٠ هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج٢/ ٤٩) ولم أعثر على روايته لحديث الغدير.

.....

والجعانيّ[١]، واللالكائيّ[٢]، وشريك القاضيّ[٣]،

(١) ضبطه الصحيح: (الجعابّي)، أبو بكر محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم بن البراء بن سبرة بن سيار التميميّ، المعروف بالجعابيّ، الحافظ، القاضي، كان من حفّاظ الحديث، وأجلّاء أهل العلم (انظر معجم المؤلفين: ج١١/ ٩٢)، وقد ذكروا له كتاباً فيمَن روى حديث الغدير، إضافة إلى كتبه الكثيرة. لكن عدّه السيّد الخوئي قدس سره من الأكابر الأجلاء، وهو في أعلى طبقات الحسن. (انظر معجم رجال الحديث: ج١٨/ ٧١)
إضافة إلى تبجيله من قبل مؤرخي العامة، وعدّه قاضياً في بغداد، وقد نعت بعبارات الإطراء والثناء في كثير من كتبهم، وهو يروي حديث الغدير عن عدّة من الصحابة بأسانيده المتعدّدة، مثل أبي بكر بن أبي قحافة، وأسامة بن زيد، وأسعد بن زرارة الأنصاريّ، وغيرهم كثير. (راجع الغدير: ١/ ١٥ وما بعدها)، نقلاً عن كتابه (نخب المناقب). وهذا هو المصحّح للاستدلال بروايته لا لأنّه من العامة.

(٢) أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبريّ، الرازيّ، الشافعيّ اللالكائيّ، فقيه، محدّث، حافظ، متكلّم. قدم بغداد فاستوطنها، ودرس الفقه الشافعيّ على أبي حامد الإسفراييني، وتوفي بالدينور في شهر رمضان كهلاً سنة ٤١٨ هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج١٣/ ١٣٦)، قال في (مناقب آل أبي طالب: ج٢/ ٢٢٨): «واستخرج منصور اللاتي الرازيّ في كتابه أسماء رواتها - حادثة الغدير - على حروف المعجم». فيقرب جداً اتحاده مع (الرازيّ) الآتي فيمن صنّف كتاباً في الغدير، لذا لم أجد روايته للحديث بالخصوص.

(٣) أبو عبد الله شريك بن عبد الله النخعيّ، الكوفّي، القاضي، قال الذهبيّ: «قال ابن معين: شريك بن عبد الله بن سنان بن أنس النخعيّ، جدّه قاتل الحسين عليه السلام ..وقال إبراهيم ابن أعين: قلت لشريك: أرأيت من قال: لا أفضل أحداً؟ قال: هذا أحمق، قد فُضّل ←

.....

والنسائيّ[١]، والموصلّي[٢]، وابن بُطَّة[٣].

➡ أبو بكر وعمر». (ميزان الاعتدال: ج٢/ ٢٧٠ـ ٢٧١)

وقد روى الحديث عنه النسائيّ في (خصائص أمير المؤمنين عليه السلام ص:٩٨ - ٩٩) في حديث المناشدة، وقد أشهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فقط. ثم أشهدهم على حديث الغدير. فقال شريك: «فقلت لأبي إسحاق: هل سمعت البراء بن عازب يحدّث بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم». وكأنّه يشكّ في مصداقية حديث أمير المؤمنين عليه السلام حتى سأل البراء بن عازب!

(١) أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائيّ، كان من كبراء عصره في الحديث، وُلد بنسأ مدينة بخراسان، وسكن مصر، وكان يسكن بزقاق القناديل، كان كثير التهجد والعبادة، يصوم يوماً ويفطر يوماً، وكانت وفاته في سنة ٣٠٣هـ بسبب تأليفه كتاب الخصائص في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام في قصة طويلة. (انظر الكنى والألقاب: ج٣/ ٢٤٩) وقد ذكر الحديث في (الخصائص بعدة طرق ص: ٥٠، ٦٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٠)

(٢) أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنّى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميميّ، الموصلّي، محدّث. صاحب مسند أبي يعلى، وُلد في ٣ شوال وتوفي سنة ٣٠٧ هـ .(انظر معجم المؤلفين: ج٢/ ١٧) وذكر الحديث في (المسند: ج١/ ٤٢٩) وهو من أحاديث المناشدة في الرحبة.

(٣) أبو عبد الله، عبيد الله بن محمّد بن محمّد بن حمدان بن عمر بن عيسى بن إبراهيم بن سعد بن عتبة العكبريّ الحنبليّ، المعروف بابن بطة. فقيه، محدّث، متكلّم. توفي بعكبرا في يوم عاشوراء سنة ٣٨٧ هـ . (انظر معجم المؤلفين: ج٦/ ٢٤٥) وقد ذكر الحديث عنه: (الصراط المستقيم: ج١/ ٣٠١)

.....

وصنّف فيه المهلبيّ[١] كتاباً، وابن سعيد[٢] كتاباً، والشجري[٣] كتاباً،

(١) علي بن بلال بن معاوية بن أحمد الأزديّ، المهلبيّ، البصريّ، الشيعيّ، فاضل. توفي في حدود سنة ٢٥٠ هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج٧/ ٤٨)
وذكر الكتاب له شيخ الطائفة الطوسيّ في (الفهرست ص:٩٦، وابن شهرآشوب في المناقب: ج١/ ٥٢٩، وفي معالم العلماء ص:١٠٢) وذكره الأميني في ممّن روى حديث الغدير من التابعين. (انظر الغدير: ج١/ ١٥٥)
لكن ذكره النجاشي بقوله: «علي بن بلال بن أبي معاوية، أبو الحسن، المهلبيّ، الأزديّ، شيخ أصحابنا بالبصرة، ثقة، سمع الحديث فأكثر» (رجال النجاشي: ص:٢٦٥) فعدّه ممّن كتب في حديث الغدير من العامة غريب، إلّا أن يكون هناك اشتراك، وهو بعيد.

(٢) وهو الحافظ أحمد بن محمّد بن سعيد الهمدانّي الكوفيّ المعروف بابن عقدة. قال العلاّمة رحمه الله: يُكنى أبا العباس، جليل القدر، عظيم المنزلة، وكان زيدياً، جارودياً، وعلى ذلك مات، توفي سنة ٣٣٣ هـ (الخلاصة: ٣٢١)

(٣) أبو سعيد، مسعود بن ناصر بن عبد الله بن أحمد، أبو سعيد السجزيّ [السجستاني] الحافظ. رحل وصنف الأبواب، وحدّث عن أبي حسّان المزكي، وعلي بن بشر بن الليثيّ وطبقتهما، ورحل إلى بغداد وأصبهان، وتوفي بنيسابور سنة ٤٧٧ هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج١٢/ ٢٣١) والشجريّ تصحيف كما ذكر ذلك بعض المؤلّفين، والسجزي نسبة إلى سجستان على غير قياس. وقد ذكر ابن شهر آشوب في (مناقب آل أبي طالب: ج٢/ ٢٢٨) ما نصه: «وقد صنّف علي بن هلال المهلبّي كتاب الغدير، وأحمد بن محمّد بن سعيد كتاب مَن روى غدير خم، ومسعود الشجريّ كتاباً فيه رواة هذا الخبر وطرقها».

←

.....

والـرازي كتابـاً[١].

وأمّـا الإماميـة فروتـه على اختـلاف طبقاتهـا[٢]، وفي بعض مـا رُوي: أنّ عمر وأبـا بكـر هنـآه بإمـرة المؤمنـين، وقـال لـه عمر: بـخ بخ لـك يـا أبا الحسـن لقد أصبحـت مـولاي ومـولى كلّ مؤمـن ومؤمنة[٣].

➡ وقـال في الغديـر: «الحافـظ مسـعود بـن نـاصر بـن عبـد الله بـن أحمـد أبو سـعيد السـجزيّ [السجسـتاني] المتوفى سـنة ٤٧٧ هــ... إلى أن يقول: أفرد كتاباً في حديـث الغدير». (الغدير: ج١/ ١١٢) وهـو يقـرب مـن التصحيـف الـذي أشرت إليـه آنفـاً. ومـا ذكـره بعضهم من التعـدد بين الشـجريّ والسـجزيّ وأنّ لـكلّ واحد منهما كتابـاً في الغدير بعيـد، ويظهر ذلك بأدنـى نظـرة في كتب الرجـال والتأريـخ. فليلحظ.

(١) قـال ابـن شـهر آشـوب في المناقـب: «واسـتخرج منصـور الـلاتي الـرازيّ في كتابـه أسـماء رواتهـا عـلى حـروف المعجـم»، (مناقـب آل أبي طالـب: ج٢/ ٢٢٨) وقد تقدّمت الإشـارة إلى ذلـك في صفحـة ٣٠٦ فراجـع.

(٢) بـل هـو مـن ضروريـات معتقدهـم، حتى إنهّـم بتوفيق الله سـبحانه وحسـن صنيعـه بهم ما يزالـون – وإلى يـوم القيامة إن شـاء الله تعـالى – يعدّونه عيـداً لهم، إضافة إلى أعياد الإسـلام الثلاثـة، الفطـر والأضحـى والجمعـة، إذ ورد عـن أئمتهـم عليهم السلام: إنّ الأعيـاد في الأسـلام أربعـة ومنهـا عيـد الغدير. (انظـر البحـار: ج٨٦/ ٢٧٦)
وورد اسـتحباب تهنئـة المؤمنـين بعضهـم بعضـاً؛ حمـداً لله تعـالى عـلى كـمال الديـن وتمـام النعمـة بولايـة أمير المؤمنـين، والأئمة مـن ولده عليهم السلام. فلا نحتـاج بعد هذا إلى ذكـر المصادر الشـيعية لذلـك، خصوصـاً أنّ رواتـه مـن العامة بهـذه الكثرة.

(٣) مناقـب أمـير المؤمنـين لمحمّـد بـن سـليمان الكـوفّي: ج٢/ ٥١٦، وكتـاب سـليم بـن قيـس ⬅

.....

ثـم إنّ القـوم لمّـا لم يجـدوا إلى إنـكار الخـبر سـبيلاً لتواتـر نقلـه في كتبهم، ولم يتمكنـوا مـن الطعـن في متنـه، وغلـب الهـوى وحـبّ الرئاسـة لمخالفتـه، طعنوا عـلى دلالتـه بما هـو أوهـى مـن بيـت العنكبوت.

فقالـوا[1]: كـما جاء المـولى في اللغة لمالك الأمـر والطاعـة والأولى بالتصّرف، كذلـك جـاء في اللغـة للمعتق مـن الـرقّ، والمعتق، وابـن العم، كما قال الشـاعر:

مهلاً بني عمّنا مهلا موالينا[2]

➡ الكوفيّ: ٣٥٦، ومسـار الشـيعة للمفيد ص:٣٩، وبشارة المرتضى ص:٣٦٢، وبحار الأنوار: ج٢١/ ٣٨٨، وقـد ذكـر ذلك أيضاً (تفسـير الـرازي: ج١٢/ ٥٠، وتاريخ دمشـق: ج٤٢/ ٢٢٠ بعـدة طـرق، والبدايـة والنهايـة ٧: ٣٨٦) كـما تقـدّم في ترجمة الخركوشي ذلـك أيضاً، مضافـاً إلى مـا ذكره الغـزالي الذي يأتي التعـرّض لكلامه المنقول عن كتابـه (سر العالمين) ولا يخفـى بعـد ذلك مـا في هـذه التهنئة مـن التصريح بإمرتـه عليهما السلام عليهـما، وهـو كافٍ في الدلالة عـلى عـدم أحقيتهـما منه - كما يـأتي من الشـارح الإشـارة إلى ذلـك - وإذا بطـل حقّهما بطل نصـب كلّ مـن عداهمـا إلى يـوم القيامة؛ لأنّه مترتـب عنهما.

(١) ومـن جملـة مـن أوّل الحديـث الشريـف القـاضي أبـو بكـر الباقـلانّي البـصريّ، المتوفى سـنة ٤٠٣هـ في كتابـه التمهيـد، والبيضـاويّ، المتـوفى سـنة ٦٨٥هـ في كتابـه طوالـع الأنـوار، والقـاضي عبـد الرحمـن الأيجـيّ الشـافعيّ، المتـوفى سـنة ٧٥٦هـ في كتابـه المواقـف، والإصفهـانيّ (٧٤٩ هـ) في كتابـه مطالـع الأنظار، والتفتـازانيّ المتوفى سـنة ٧٩٢هـ في كتابه شرح المقاصـد، والشريـف الجرجـانيّ، المتوفى سـنة ٨١٦هـ في شرح المواقف للأيجـيّ، وقد أفـاض الأمينـيّ رحمه الله الحديـث عـن هـؤلاء وغيرهـم. (انظـر الغديـر: ج١/ ٨)

(٢) وعجـزه: (امشـوا رويـداً كما كنتم تكونونا). لسـان العـرب :ج١٥/ ٤٠٨. وهو من شـواهده ⬅

.....

والعاقبة، كما في قوله تعالى: ﴿**مَأْوَاكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلاَكُمْ**﴾[١] أي: عاقبتكم.

ولما يلي الشيء من خلفه وقدامه، كما في قول الشاعر:

فعـدّت كلا الفرخيـن تحسـب أنّهـا مولـى المخـافة خلفهـا وأمامهـا[٢]

فمن أين يتعيّن حمله على المعنى الأول، وهو مشترك بين الجميع؟![٣].

والجواب: أنّه أشهر وأكثر، حتى إنّه لا يتبادر غيره.

سلّمنا، لكن يتعيّن له بالقرينة، وهي تعذّر حمله على ما عداه، فإنّ احتمال كونه هنا بمعنى (مالك الرقّ)، أو (المعتِق)، أو (المعتَق) ساقط؛ لأنّه لا يجوز أن يكون عن النبيّ صلى الله عليه وآله واحدة منهنّ؛ لأنّه لا يملك بيع المسلمين، ولا أعتقهم من رقّ العبودية، ولا اعتقوه.

← في مادة: (ولي)، نسبه إلى اللِّهبي يخاطب بني أمية، وقد ذكر البيت تعقيباً على ما روُي عن ابن سلام عن يونس، قال: «المولى له مواضع في كلام العرب منها: المولى في الدين، وهو الولي، وذلك لقوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لاَ مَوْلَى لَهُمْ**﴾ أي: لا ولي لهم، ومنه قول سيّدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلم: **مَن كنت مولاه فعلي مولاه**، أي: مَن كنت وليّه». ويكفينا روايته للحديث، وأمّا تفسيره فهو حجة عليه فقط.

(١) سورة الحديد: ١٥.

(٢) البيت منسوب إلى لبيد. (انظر شرح ديوان لبيد: ٣١١).

(٣) وقد ألّف الشيخ المفيد رحمه الله رسالة في أقسام المولى، وعدّها عشرة، وهي: (الأولى بالتصّرف، مالك الرقّ، العبد المعتق، المالك المعتق، ابن العمّ، الناصر، المتولي للجريرة، الحليف، الجار، السيّد المطاع)، وأرجع جميع الأقسام إلى المعنى الأول، وهو الأولى بالتصرف، بطريقة لغوية دقيقة. وذكر الشيخ الصدوق رحمه الله ذلك في (معاني الأخبار: ص:٦٨).

.....

واحتمال كونه بمعنى (ابن العمّ)، أو (العاقبة)، أو (لما يلي الشيء من خلفه وقدامه) لا وجه له؛ لأنّه لا جائز أن يجمع النبيّ الناس في الحر الشديد، وينادي بهم: أيها الناس ألا مَن كنت ابن عمّه فعلي ابن عمّه، فإن ذلك معروف ومعلوم بالبديهة، فتكريره على المسلمين عبث، ولا يجوز[١].

والعاقبة[٢]، والخلف والقدام، لأنّه لا يتأتّى له معنى أصلًا.

وإذ انتفت هذه الأوجه بأسرها، وكان الوجه الأول - مع شهرته وكثرته- لائقاً، حسناً، مترتباً على الفائدة الجليلة، مؤيداً بما قبله من قوله[٣]: «**ألست أولى بكم من أنفسكم**»، وبما بعده من قوله: «**الحمد لله على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضا الربّ برسالتي، وبالولاية لعليّ من بعدي**»، وببخبخة الشيخ الثاني له، تعيّن أن يكون هو المراد من كلام النبيّ ﷺ.

ولعمري لقد أنصف الغزاليّ[٤] منهم، حيث اعترف وقال في كتابه المسمّى

---

(١) أي: يقبح عليه ﷺ لما هو عليه من حصافة العقل، إضافةً إلى العصمة والنبوة؛ لأنّه لو صدر ذلك عن رجل عادي لا يعدّ عاقلاً رشيداً، فكيف لو صدر عن خاتم الأنبياء؟! فعدم الجواز هنا يكون بهذا المعنى، ويمكن أن يكون بمعنى الاستحالة العقلية لما يترتب على ذلك من لوازم ممتنعة لا مجال لذكرها هنا.

(٢) في «م»: «في العاقبة».

(٣) في «م»: «بقوله عليه السلام».

(٤) أبو حامد محمّد بن محمّد بن محمّد الغزاليّ الطوسّي، فيلسوف، متصوّف، له نحو من مائتي مصنَّف. مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس، بخراسان) رحل إلى نيسابور ←

.....

بـ(سرّ العالمين)[1]، في مقالته الرابعة التي وضعها لتحقيق أمر الخلافة - بعد عدّة أبحاث، وذكر الاختلاف -: «لكن أسفرت الحجة وجهها، وأجمع الجماهير على متن الحديث من خطبته صلوات الله عليه وآله في غدير خمّ، باتفاق الجمع وهو يقول: (**مَن كنت مولاه فعليّ مولاه**)، فقال عمر: بخ بخ لك يا أبا الحسن، لقد أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة، فهذا تسليم ورضا وتحكيم. ثم بعد هذا غلب الهوى لحبّ الرئاسة، وحمل عمود

← ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلدته. نسبته إلى صناعة الغزّل (عند من يقوله بتشديد الزاي) أو إلى غزالة (من قرى طوس) لمَن قال بالتخفيف. وُلد سنة: ٤٥٠هـ، وتوفي سنة: ٥٢٠ هجرية. (انظر الأعلام: ج٧/ ٢٢)

أقول: ذكر المحدّث الفيض الكاشانيّ في مقدمة كتابه (المحجة البيضاء في إحياء الإحياء): - بعد الحمد والصلاة واستخارة الله تعالى في عزمه تحرير كتاب في تهذيب الإحياء - ما نصّه:

«فإنه وإن اشتهر في الأقطار كالشمس في رابعة النهار، واشتمل من العلوم الدينية المهمة النافعة ..إلى أن قال: إلّا أنّ أبا حامد لما كان حين تصنيفه عاميّ المذهب ولم يتشيع بعد، وإنما رزقه الله هذه السعادة في أواخر عمره ـ كما أظهره في كتابه المسمى: بـ(سرّ العالمين) وشهد به ابن الجوزيّ الحنبليّ، كان قد فاته ركن عظيم من الإيمان، وهومعرفة الأئمة المعصومين..الخ».

(١) اسم الكتاب (سّر العالمين و كشف ما في الدارين) ذكره (في هدية العارفين: ج٢/ ٥٠. وإيضاح المكنون: ج٢/ ١١) وذكرنا في الهامش السابق حكاية شهادة ابن الجوزيّ فيما ذكره الفيض الكاشانيّ من كلامه، فالتشكيك في نسبة الكتاب إليه لا مجال له حينئذٍ.

ولقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾،

الخلافة، وعقود النبوة، وخفقان الهوى في قعقعة الرايات، واشتباك ازدحام الخيول وفتح الأمصار [و] سقاهم كأس الهوى فعادوا إلى الخلاف الأول، فنبذوا الحقّ وراء ظهورهم، واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون»[١]. انتهى كلامه، وفيه تبصرة لمَن تبصّر.

هذا، والأخبار الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وآله بإمامة عليّ عليه السلام غير ما رواه[٢] القوم، قد تواترت عند الإمامية نقلتها خلف عن سلف، وهم بحمد الله يملؤون وجه الأرض.

وأمّا من طريق العقل فلأنه عليه السلام أفضل أهل زمانه، وكلّ مَن كان كذلك كان أحقّ بالإمامة من غيره، فعليّ أحقّ بالإمامة من غيره.

أمّا الصغرى فلأنّ الله تعالى ساوى نفسه[٣] بنفس نبيّه الذي هو أفضل الخلق، كما تقدّم.

(ولقوله تعالى): ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ﴾ أي: من النصارى **﴿فِيهِ﴾** أي: في عيسى **﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ (وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ) ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾**[٤].

---

(١) سّر العالمين وكشف ما في الدارين ص:٢١.

(٢) في «م»: «روته».

(٣) أي: نفس علي عليه السلام.

(٤) سورة آل عمران: ٦١.

ومساوي الأفضل أفضل، ولاحتياج النبيّ صلّى الله عليه وآله في المباهلة إليه،

(و) لا ريب (أنّ مساوي الأفضل أفضل، ولاحتياج النبيّ (صلّى الله عليه وآله) في المباهلة إليه).

قال الشيخ أبو عليّ رحمه الله: (لما دعاهم النبيّ صلى الله عليه وآله إلى المباهلة، يعني: نصارى نجران، العاقب، والسيّد، ومن معهما، قالوا: حتى نرجع وننظر.

فلما خلا بعضهم إلى بعض، قالوا للعاقب ـ وكان ذا رأيهم ـ: يا عبد المسيح ما ترى؟ قال: والله لقد عرفتم أنّ محمّداً نبيّ مرسل، ولقد جاءكم بالفصل من أمر صاحبكم، والله ما باهل قوم نبيّاً قطّ فعاش كبيرهم، ولا نبت صغيرهم، فإن أبيتم إلّا إلف دينكم فوادعوا الرجل، وانصرفوا إلى بلادكم. وذلك بعد أن غدا النبيّ صلى الله عليه وآله آخذاً بيد عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين بين يديه وفاطمة خلفه.

وخرج النصارى يقدمهم أسقفهم أبو حارثة، فقال الأسقف: إنّي لَأرى وجوهاً لو سألوا الله أن يزيل جبلاً من مكانه لأزاله بها، فلا تباهلوا، فلا يبقى على وجه الأرض نصرانيّ إلى يوم القيامة.

فقالوا: يا أبا القاسم إنّا لا نباهلك، ولكن نصالحك.

فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وآله على أن يؤدوا إليه كلّ عام ألفي حلّة في صفر، وألفاً في رجب، وعلى عارية ثلاثين درعاً، وعارية ثلاثين فرساً، وثلاثين رمحاً إن وقع كيدٌ باليمن. وقال: والذي نفسي بيده إنّ الهلاك قد تدلّى على أهل

.....

نجـران، ولـو لاعنـوا لمسـخوا قـردة وخنازيـر، ولاضطرم الـوادي عليهـم ناراً، ومـا[١] حـال الحول عـلى النصـارى كلّهم حتـى يهلكـوا)[٢]. انتهى.

وأمّا الكبرى فلقبح تقديم المفضول، كما مرّ[٣].

ولقولـه تعـالى في حقّه: ﴿أُوْلَئِكَ هُـمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾[٤]، كما رواه الإصفهانـيّ[٥] مـن أعيانهم، وأبو بكر الشـيرازيّ[٦]، وجمـع منهم[٧].

---

(١) في «م»: «ولما».

(٢) انظر تفسير جوامع الجامع: ج١/ ٢٩٤.

(٣) تقدم في المبحث الرابع في النبوة.

(٤) سورة البينة: ٧.

(٥) أحمـد بن موسـى بـن مردوية بن فـورك الإصبهـاني، تقدّمت ترجمتـه في صفحـة: ٣٠١. وذكر الحديـث عنـه في (مناقـب الخوارزمي: ص:١٨٧) وذكر ابن شـهر آشـوب في (مناقـب آل أبي طالـب: ج٢/ ٢٦٦) عـن أبي نعيـم الإصفهـانيّ في كتابـه (ما نـزل من القـرآن في علي عليه السلام).

(٦) أبـو بكـر، أحمد بـن عبد الرحمن بـن أحمد بن محمّد بن موسـى، الشـيرازيّ، الحافـظ، المجوّد، مصنّـف كتـاب (الألقـاب). توفي سـنة ٤١١ هـ. (انظر سـير أعلام النبـلاء: ج١٧/ ٢٤٢) وذكـر الحديـث عنـه (في مناقـب آل أبي طالـب: ٢/ ٢٦٧)، عـن كتابـه: (نـزول القـرآن في شـأن أمير المؤمنين عليه السلام).

(٧) انظـر: جامـع البيـان: ج٣٠/ ٣٣٥، والدر المنثور: ج٦/ ٣٧٩، وزاد «فـكان أصحاب النبيّ صـلّى الله عليـه وسـلم إذا أقبـل عـليّ قالوا: جـاء خير البريّـة»، وفتـح القديـر: ج٥/ ٤٧٧، وتفسـير الألـوسي: ج٣٠/ ٢٠٧. وغيرها كثير.

.....

وعن الحكم بن عيينة[١]، والأعمش[٢]، والدارميّ[٣]، وغيرهم، بالطرق المتصلّة إلى جابر[٤]، أنّه كان يدور في المدينة ويقول: «قال النبيّ صلى الله عليه وآله:

(١) أبو محمّد الكنديّ الكوفيّ، وقيل: أبو عبد الله، من أصحاب السجّاد عليه السلام في رجال الشيخ، ومن أصحاب الباقر عليه السلام قائلاً: الحكم بن عتيبة، أبو محمّد، الكوفيّ، الكنديّ، مولى الشموس بن عمرو الكنديّ، وفي أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: الحكم بن عتيبة، أبو محمّد، الكوفيّ الكنديّ، مولى زيدي بتري. مات سنة ١١٤ هـ. (انظر رجال الشيخ الطوسي: ١١٢، ١٣١، ١٨٤)؛ لذا فالصحيح (عتيبة). ولم أجد روايته للحديث المذكور.

(٢) أبو محمّد سليمان بن مهران الأسديّ، تقدّمت ترجمته في ص: ٣٠١. وقد روى الحديث عنه (تاريخ دمشق: ج٤٢/ ٣٧٣. ومناقب آل أبي طالب: ج٢/ ٢٦٥. وأنساب الأشراف: ج٢/ ١٠٣)

(٣) أبو محمّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميميّ، الدارميّ، السمرقنديّ، من حفّاظ الحديث. سمع بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق، وخراسان من خلق كثير. واستقضي على سمرقند، فقضى قضية واحدة، واستعفى فأعفي. وهو صاحب المسند المعروف. توفي سنة ٢٥٥ هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج٤/ ٩٥) روى الحديث عنه في (مناقب آل أبي طالب: ج٢/ ٢٦٥) كما يأتي.

(٤) هو جابر بن عبد الله الأنصاريّ الصحابيّ الجليل المختصّ بأمير المؤمنين عليه السلام وقد مدّ الله في عمره إلى زمان الباقر عليه السلام ورواية إبلاغه سلام النبيّ صلى الله عليه وآله مشهورة.

وقد ذكر (الكشي في رجاله: ٤٥): «عن محمّد بن مسعود قال: حدثني علي بن محمّد قال: حدثني محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن الشقريّ، عن علي بن الحكم، عن فضيل بن عثمان، عن أبي الزبير قال: رأيت جابراً يتوكأ على عصاه وهو يدور في سكك ←

.....

علي خير البشر، فمَن أبى فقد كفر، ومَن رضي فقد شكر، معاشر الناس أدّبوا أولادكم على حبّ عليّ فمَن أبى فانظروا في شأن أمه»[1]. وروى هذا الخبر

← المدينة، ومجالسهم وهو يقول: عليّ عليه السلام خير البشر فمن أبى فقد كفر، يا معاشر الأنصار أدّبوا أولادكم على حبّ عليّ عليه السلام، فمَن أبى فلينظر في شأن أمه».

كما روى الكلينيّ في (الكافي: ج٧/ ١١٣ في باب المواريث): «عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: حدثني جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكذب [جابر] أنّ ابن الأخ يقاسم الجد».

(١) لم أجد النص المذكور مروياً بهذا النحو عمّن ذكرهم، لكن في (مناقب آل أبي طالب: ج٢/ ٢٦٥) «ابن مجاهد في التاريخ، والطبريّ في الولاية، والديلميّ في الفردوس، وأحمد في الفضائل، والأعمش عن أبي وائل، وعن عطية عن عائشة، وقيس عن أبي حازم عن جرير بن عبد الله، قالوا: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **علي خير البشر فمَن أبى فقد كفر، ومن رضي فقد شكر**.

أبو الزبير وعطية العوفيّ وجواب قال كلّ واحد منهم: رأيتُ جابراً يتوكأ على عصاه وهو يدور في سكك المدينة ومجالسهم، وهو يروي هذا الخبر. ثم يقول: معاشر الأنصار أدّبوا أولادكم على حبّ علي، فمَن أبى فلينظر في شأن أمه.

الدارميّ بإسناده عن الأصبغ بن نباتة، عن جبيع التيميّ كليهما عن عائشة أنّها لما روت هذا الخبر قيل لها: فِلمَ حاربتيه؟! قالت: ما حاربته من ذات نفسي إلّا حملني طلحة والزبير، وفي رواية: أمر قدر وقضاء غلب.

أبو وائل، ووكيع، وأبو معاوية، والأعمش، وشريك، ويوسف القطّان بأسانيدهم: أنّه سُئل جابر وحذيفة عن عليّ عليه السلام، فقالا: عليّ خير البشر، لا يشكّ فيه إلّا كافر. ←

ولأن الإمام يجب أن يكون معصوماً، ولا أحد من غيره ممّن ادّعى الإمامة بمعصوم إجماعاً فتعيّن أن يكون هو الإمام عليه السلام.

أيضاً أحمد بن حنبل[١]، وجملة الشيعة[٢].

(ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، ولا أحد من غيره ممّن ادّعى الإمامة بمعصوم إجماعاً)، فلا أحد من غيره تجوز له الإمامة، **(فتعيّن أن يكون هو الإمام عليه السلام)**.

أمّا الصغرى فقد سلف بيانها، وأمّا الكبرى فلأن الناس بعد رسول الله اختلفوا، فمنهم مَن قال: بأنّ الإمام هو علي، ومنهم مَن قال: العباس،

← وروى عطاء عن عائشة مثله، ورواه سالم بن أبي الجعد عن جابر بأحد عشر طريقاً». انتهى.
ورواه الكشي بسند آخر، كما مرّ في هامش ترجمة جابر بن عبد الله الأنصاري.

(١) تقدّم في مناقب آل أبي طالب: ج ٢/ ٢٦٥. كما ذكره الترمذيّ (في سننه: ج٥/ ٢٩٨) عن أبي سعيد الخدري، قال: «إنا كنّا نعرف المنافقين نحن معشر الأنصار ببغضهم لعليّ بن أبي طالب»، وغيره.

(٢) روى الصدوق في (علل الشرائع: ج١/ ١٤٢): «حدّثنا محمّد بن موسى بن المتوكّل رحمه الله، قال حدّثنا محمّد بن يحيى العطّار، قال حدّثنا محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ عن محمّد بن السّنديّ عن عليّ بن الحكم عن فضيل بن عثمان عن أبي الزّبير المكّيّ، قال: رأيت جابراً متوكّئاً على عصاه و هو يدور في سكك الأنصار و مجالسهم، و هو يقول: عليٌّ خير البشر فمَن أبى فقد كفر، يا معشر الأنصار، أدّبوا أولادكم على حبّ عليٍّ، فمَن أبى فانظروا في شأن أمّه».

ولأنّه عليه السلام أعلم؛ لرجوع الصحابة في وقائعهم إليه.

ومنهم مَن قال: أبو بكر، والعباس وأبو بكر لم يكونا معصومين بالاتفاق، فتعيّن أن يكون الإمام هو عليّ عليه السلام.

(**ولأنّه** عليه السلام) كان (**أعلم**) من سائر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك؛ (**لرجوع**) أكابر (**الصحابة في وقائعهم إليه**)، كرجوع عمر في قصة المجهضة[1]، وقضية المرأة التي ولدت لستة أشهر، فأمر برجمها[2]، والتي

---

(١) روى المفيد: «أنه استدعى امرأة تتحدث عندها الرجال، فلما جاءها رسله فزعت وارتاعت وخرجت معهم، فأملصت، فوقع إلى الأرض ولدها يستهل ثم مات، فبلغ عمر ذلك فجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسألهم عن الحكم في ذلك، فقالوا بأجمعهم: نراك مؤدباً ولم ترد إلّا خيراً ولا شيء عليك في ذلك. وأمير المؤمنين عليه السلام جالس لا يتكلّم في ذلك، فقال له عمر: ما عندك في هذا يا أبا الحسن؟ قال: قد سمعت ما قالوا. قال: فما تقول أنت؟ قال: قد قال القوم ما سمعت. قال: أقسمت عليك لتقولن ما عندك، قال: إن كان القوم قاربوك فقد غشّوك، وإن كانوا ارتأوا فقد قصّروا، الدية على عاقلتك؛ لأنّ قتل الصبي خطأ تعلّق بك. فقال: أنت والله نصحتني من بينهم، والله لا تبرح حتى تجزئ الدية على بني عدي، ففعل ذلك أمير المؤمنين عليه السلام». (الإرشاد: ج١/ ٢٠٥)

(٢) انظر سنن البيهقي: ج٦/ ٦٥. والقصة: «أنّ عمر رفعت إليه امرأة ولدت لستة أشهر، فأمر برجمها، فأتي عليّ في ذلك، فقال: لا رجم عليها. فبلغ ذلك عمر، فأرسل إلى عليّ فسأله عن ذلك، فقال: لا رجم عليها؛ لأنّ الله تعالى يقول: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**﴾، وقال الله: ﴿**وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاَثُونَ**
←

ولم يرجع إلى أحد منهم.

أقرّت بالزنا وهي حامل، فأمر برجمها، فقال له[١] عليه السلام: «**إن كان لك سبيل عليها، فلا سبيل لك على ما في بطنها، دعها حتى تضع وترضع**»، فتركها، وقال: «لولا عليّ لهلك عمر»[٢]. إلى غير ذلك.

(**ولم يرجع**) أصلاً (**إلى أحد منهم**) غيره، فيكون عليه السلام أعلم بالضرورة.

ولقوله تعالى في حقّه: ﴿**وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾[٣]، روى نزولها فيه الثعلبيّ[٤]، وجمع منهم[٥].

ولقول النبيّ صلى الله عليه وآله فيه: «**أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمَن أراد المدينة فليأتِ**

← ﴿**شَهْرًا**﴾، ستة أشهر، وحولين كاملين تمام، لا رجم عليها، فخلّى عنها عمر».

(١) «له» من «م».

(٢) انظر دعائم الإسلام: ج٢/ ٤٥٣. والمواقف: ج٣/ ٦٢٧. وتفسير السمعاني: ج٥/ ١٥٤. وغيرها.

وهذا القول من عمر مرويّ في مناسبات عدة، وفي مصادر كثيرة، منها: (الفصول المهمة لابن الصباغ: ج١/ ١٩٩، والرياض النضرة: ج٢/ ١٩٦، وينابيع المودة: ج١/ ٢١٦)، وغيرها.

(٣) سورة الرعد: ٤٣.

(٤) انظر تفسير الثعلبي: ج٥/ ٣٠٣.

(٥) انظر شواهد التنزيل: ج١/ ٤٠٠، في خمسة طرق. زاد المسير: ج٤/ ٢٥٢. تفسير البحر المحيط: ج٥/ ٢١١.

.....

الباب». رواه جابر[١]، وابن عباس[٢]، وأحمد[٣]، والثقفيّ[٤]، وابن جبير[٥]، وكثير منهم[٦].

---

(١) انظر تاريخ بغداد: ج٣/ ١٨١. المستدرك: ج٣/ ١٢٧ عن سفيان الثوريّ.

(٢) انظر: المعجم الكبير: ج١١/ ٥٥. المستدرك: ج٣/ ١٢٦. مجمع الزوائد: ج٩/ ١١٤. كنز العمال: ج١٣/ ١٤٨.

(٣) روى الحديث في المناقب عنه في (الغدير: ج٦/ ٦١).

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود الثقفيّ الكوفيّ، الرقيّ، كان زيدياً ثم صار إمامياً شديد التعصّب لمذهبه، وهو من علماء القرن الثالث، توفي بإصفهان سنة ٢٨٣. وهو المعروف بابن هلال الثقفيّ، صاحب كتاب (الغارات) المشهور. (انظر: الأعلام: ج١/ ٦٠، معجم رجال الحديث: ج١/ ٢٥٤). وذكر الحديث في (الغارات: ج١/ ٣٤).

(٥) الظاهر هو أبو عبد الله سعيد بن جبير الأسديّ، الكوفّي، تابعيّ، وهو حبشّي الأصل، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد. أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر. ثم كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه قال: أتسألونني وفيكم ابن أم دهماء؟ يعني سعيداً. ولما خرج عبد الرحمن بن محمّد بن الأشعث على عبد الملك بن مروان كان سعيد معه إلى أن قتل عبد الرحمن فذهب سعيد إلى مكة، فقبض عليه واليها (خالد القسريّ) وأرسله إلى الحجّاج، فقتله بواسط سنة ٩٥ هـ. (انظر الأعلام: ج٣/ ٩٣) ولم أجد روايته للحديث الشريف.

(٦) كسفيان الثوريّ، والأعمش، (انظر المستدرك: ج٣/ ١٢٧) كما رواه الطبرانّي في (المعجم: ج١١/ ٥٥. وعمدة القارئ: ج١٦/ ٢١٥. والاستيعاب: ج٣/ ١١٠٢)، وغيرها.

ولقوله صلى الله عليه وآله: أقضاكم علي.

حتى نقل عليه بعضهم إجماع الأمة[١]. جعل نفسه الشريفة تلك المدينة، ومنع الوصول إليها إلّا بواسطة الباب، فمَن دخل منه كان له عن المعصية جنّة واقية، وفاز فوزاً عظيماً، واهتدى صراطاً مستقيماً.

وما ألطف ما نُقل عن الأعرابي حين دخل المسجدُ فبدأ بالسلام على عليّ عليه السلام فضحك الحاضرون، فقال: سمعتُ النبيّ صلى الله عليه وآله يقول: «**أنا مدينة العلم وعليّ بابها**»، فقد فعلت كما أمر عليه السلام[٢].

(ولقوله صلى الله عليه وآله) في حقّه أيضاً: (أقضاكم عليّ)[٣].

---

(١) جاء في الصراط المستقيم: ج٢/ ١٩: «قال المخالف: (وعلّي بابها) أي: بابها علي، قلنا: تأويل بالهوى، لم ينقله ذو هدى، ويبطله ما أخرجه ابن المغازليّ في المناقب من قوله عليه السلام: (أنا مدينة العلم وأنت الباب، كذب مَن زعم يصل إلى المدينة إلّا من الباب). وقال ابن المغازليّ في كتابه أيضاً عن النبيّ صلّى الله عليه وآله: فلما صرت بين يدي ربّي ناجاني فما علّمني شيئاً إلّا وعلمته علياً، فهو باب علم مدينتي، وعلى هذا الحديث إجماع الأمة.
ورُوي عن جابر بطريق، وعن أم سلمة بطريق، وعن علي بطريقين، وعن ابن عباس بطريقين، ورواه الخطيب ويحيى بثلاث طرق، وابن شاهين بأربعة، و الجعابيّ بخمسة، وابن بطة بستة، والثقفي بسبعة، وأحمد بثمانية، ورواه ابن جبر في نخبه، والمفيد في إرشاده، وابن بابويه في نصوصه، وأخرجه صاحب المصابيح وصاحب المستدرك، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرّجه البخاريّ ومسلم. قال: في الحديث زيادة هي، أنّ أبا بكر وعمر وعثمان حيطانها وأركانها» انتهى.

(٢) الصراط المستقيم: ج٢/ ١٩.

(٣) الاستيعاب ج١/ ٨، بلفظ: (أقضاهم)، وبطرق متعدّدة. وصحيح ابن ماجة باب ←

ولأنّه عليه السلام أزهدهم طلّق الدنيا ثلاثاً.

وهـذا ممّـا لا نزاع فيه بين الفريقـين، وظاهر أنّ القضاء محتـاج إلى جميع أنواع العلـوم، فلما رجّحـه على الكلّ في القضاء علم ترجيحه عليهـم في كلّ العلوم.

ولقولـه تعالى في حقّـه: ﴿**وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ**﴾(١)، ذكره أكثـر المفسرين(٢)، بـل نقـل المصنّـف رحمه الله في بعـض الكتـب(٣) اتفـاق المفسريـن عـلى نزولهـا فيه عليه السلام (٤).

(**ولأنّــه** عليه السلام) كان (**أزهــد**) مــن غـيره (**طلّــق الدنيا**) وقـال: (إليـك عنّي، أبي تعرّضـت، أم إليّ تشـوّقت؟ لا حـان حينك، هيهات، غرّي غـيري، لا حاجة لي فيـك، قـد طلقتك (**ثلاثــاً**) لا رجعـة لي(٥) فيها)(٦).

← فضائـل أصحـاب رسـول الله صلى الله عليه وآله ص:١٤، وصحيـح البخـاري في كتـاب التفسـير في قوله تعـالى: ﴿**مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ**﴾، عـن عمـر: « وأقضانـا عـلي»، وكـذا في: (المسـتدرك: ج٣/ ٣٠٥، ومسـند أحمـد: ج٥/ ١١٣، وحليـة الأوليـاء: ج١/ ٦٥) وغيرهـم.

(١) سورة الحاقة: ١٢.

(٢) انظـر تفسـير الطبري: ج٢٩/ ٣٥، الكشـاف في تفسـير الآيـة المذكورة، مجمـع الزوائد: ج١/ ١٣١، حليـة الأوليـاء: ج١/ ٦٧. المناقـب: ص:٢٨٢، الـدر المنثـور: ج٦/ ٢٦٠. وغيرهم.

(٣) في «م»: «كتبه».

(٤) لم أعثـر عـلى عبـارة للعلاّمـة تـدلّ على ذلـك إلاّ في منهاج الكرامـة: ١٦٢، حيـث ذكر نزول الآيـة فيه مـن دون ذكر خـلاف. فتأمل.

(٥) «لي» من «م».

(٦) انظر خصائص الأئمة :٧١.

.....

وقال: «إِلَيْكِ عَنِّي يَا دُنْيَا فَحَبْلُكِ عَلَى غَارِبِكِ، قَدِ انْسَلَلْتُ مِنْ مَخَالِبِكِ، وَ أَفْلَتُّ مِنْ حَبَائِلِكِ، وَ اجْتَنَبْتُ الذَّهَابَ فِي مَدَاحِضِكِ...» إلى أن قال: «اعْزُبِي عَنِّي فَوَاللَّهِ لَا أَذِلُّ لَكِ فَتَسْتَذِلِّينِي، وَ لَا أَسْلَسُ لَكِ فَتَقُودِينِي وَ ايْمُ اللَّهِ يَمِيناً أَسْتَثْنِي فِيهَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ لَأَرُوضَنَّ نَفْسِي رِيَاضَةً تَهُشُّ مَعَهَا إِلَى الْقُرْصِ إِذَا قَدَرَتْ عَلَيْهِ مَطْعُوماً، وَ تَقْنَعُ بِالْمِلْحِ مَأْدُوماً، وَ لَأَدَعَنَّ مُقْلَتِي كَعَيْنِ مَاءٍ نَضَبَ مَعِينُهَا، مُسْتَفْرَغَةً دُمُوعُهَا، أَتَمْتَلِئُ السَّائِمَةُ مِنْ رِعْيِهَا فَتَبْرُكَ، وَ تَشْبَعُ الرَّبِيضَةُ مِنْ عُشْبِهَا فَتَرْبِضَ، وَ يَأْكُلُ عَلِيٌّ مِنْ زَادِهِ فَيَهْجَعُ؟! قَرَّتْ إِذاً عَيْنُهُ إِذَا اقْتَدَى بَعْدَ السِّنِينَ الْمُتَطَاوِلَةِ بِالْبَهِيمَةِ الْهَامِلَةِ وَ السَّائِمَةِ الْمَرْعِيَّةِ»[1].

وقال: «وإِنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لَأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا، مَا لِعَلِيٍّ وَ لِنَعِيمٍ يَفْنَى وَ لَذَّةٍ لَا تَبْقَى»[2].

وقال: «واللَّهِ إنّ دنياكُم عِندِي كعِراقِ خِنْزِيرٍ فِي يَدِ مَجذُومٍ»[3].

وقال: «وَاللَّهِ لَقَدْ رَقَعْتُ مِدْرَعَتِي هَذِهِ حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَاقِعِهَا، وَلَقَدْ قَالَ لِي قَائِلٌ: أَلَا تَنْبِذُهَا عَنْكَ؟ فَقُلْتُ: اغْرُبْ عَنِّي فَعِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ الْقَوْمُ

(١) نهج البلاغة: ج٣/ ٧٤.

(٢) نهج البلاغة: ج٢/ ٢١٨.

(٣) العِراق: بكسر العين هو من الحشا ما فوق السرة معترضاً البطن، والمجذوم: المصاب بمرض الجذام، وما أسوء هذه الأحشاء إذا كانت في اليد المصابة بالجذام. (انظر نهج البلاغة: ج٤/ ٥٣). وفيه: «وَاللَّهِ لَدُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَهْوَنُ فِي عَيْنِي مِنْ عِرَاقِ خِنْزِيرٍ فِي يَدِ مَجْذُومٍ».

.....

السُّرَى»[١]... إلى غير ذلك من كلامه صلوات الله عليه[٢].

(١) نهج البلاغة: ج٢/ ٦١-٦٢.

(٢) وزهده قد عُرف وذاع صيته في الآفاق، حتى أصبح مثلًا يُضرب به، وقد شُحنت المصادر التأريخية والحديثية به.

ولنذكر بعض ذلك تبركاً وتيمّناً، فقد روى إبراهيم الثقفيّ عن سويد بن غفلة، قال: «دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام القصر، فإذا بين يديه قعب (لبن) أجد ريحه من شدة حموضته، وفي يده رغيف ترى قشار الشعير على وجهه، وهو يكسره ويستعين أحياناً بركبته، وإذا جاريته (فضة) قائمة (على رأسه)، فقلت لها: يا فضة أما تتقون الله في هذا الشيخ! لو نخلتم دقيقه، فقالت: إنّا نكره أن يؤجر ونأثم، وقد أخذ علينا أن لا ننخل له دقيقاً ما صحبناه.

فقال علي عليه السلام: **ما يقول؟** قالت: سله، فقلت له ما قلت لها: لو ينخلون دقيقك! فبكى.. ثم قال: **بأبي وأمي مَن لم يشبع ثلاثاً متوالية من خبز بُرٍّ حتى فارق الدنيا، ولم ينخل دقيقه**، قال: يعني: رسول الله صلى الله عليه وآله» الغارات ج١/ ٨٧.

وقال أبو جعفر الإسكافيّ: «وبلغ من صبره ما إن كان الجوع إذا اشتدّ به وأجهده خرج حتى يؤجر نفسه في سقي الماء بكفّ تمر لا يسدّ جوعته، ولا خلته، فإذا أُعطي أجرته لم يستبده به وحده، حتى يأتي به رسول الله صلّى الله عليه وسلم، وبه من الجوع مثل ما به، فيشتركان جميعاً في أكله». المعيار والموازنة :٢٣٨.

وعن أبي إسحاق السبيعيّ، قال: «كنتُ على عنق أبي يوم الجمعة، و أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام يخطب، وهو يتروّح بكمّه، فقلت: يا أبه! أمير المؤمنين يجد الحر؟ فقال لي: لا يجد حراً ولا برداً، ولكنه غسل قميصه وهو رطب ولا له غيره، فهو يتروّح به». (بحار الأنوار: ج٣٤/ ٣٥٢)

←

.....

والتواتر شاهد أنّه كان على حالة أزهد الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله حتى نقل المخالف والمؤالف: أنّه كان يختم على أوعية خبزه، فقيل له في ذلك، فقال: (أخاف أن يضع فيه أحد ولدي إداماً)[1].

ويكفيك في زهده أنّه آثر بقوته وقوت عياله ثلاث ليالٍ، وباتوا على الطّوى، فأنزل الله فيهم: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا**﴾[2].

← وذكر أبو بكر أحمد بن مروان المالكيّ، بسنده عن هارون بن عنزة، عن أبيه، قال: «دخلتُ على عليّ بن أبي طالب عليه السلام بالخورنق وعليه قطيفة، وهو يرعد من البرد، فقلت: يا أمير المؤمنين! إنّ الله قد جعل لك ولأهل بيتك نصيباً في هذا المال، وأنت تفعل بنفسك هذا؟ فقال: **إنّي والله لا أرزء من أموالكم شيئاً، وهذه القطيفة التي أخرجتها من بيتي** - أو قال: من المدينة» (البداية والنهاية: ج٨/ ٤)

وعن أبي بكر الحميديّ عن سفيان عن مجمع بن سمعان التيميّ، قال: «خرج عليّ بن أبي طالب بسيفه إلى السوق، فقال: **مَن يشتري منّي سيفي هذا؟ فلو كان عندي أربعة دراهم أشتري بها إزاراً ما بعته**» (البداية والنهاية: ج٨/ ٤).

وغير هذا كثير. راجع عنها (البداية والنهاية: ج٨) في ذكر سيرته المجيدة ومواعظه الفريدة. ونهج البلاغة مشحون بذلك.

(١) انظر كشف الغمة: ١/ ١٧٤، النافع يوم الحشر: ١٠٦ .

(٢) سورة الإنسان: ٨. ونزولها فيه وفي أهل بيته صلوات عليهم قد استفاضت به الروايات إن لم تتواتر. وذكرها في (أسد الغابة: ج٥/ ٥٣٠. وأسباب النزول: ٢٩٦. والدر المنثور في ذي تفسير الآية) وغيرهم.

.....

ولأنه عليه السلام ادّعى الإمامة، وظهر على يده المعجز، وكلّ مَن فعل ذلك كان هو الإمام، فعليّ هو الإمام.

أمّا الصغرى، فأمّا ادّعاؤه الإمامة فمتواتر النقل عنه في كتب السِّير، والتواريخ، ومعلوم بالضرورة مخاصمته إياهم[1]، حتى إنّه لما تخاذلوا عن نصرته احتجب عنهم، واشتغل بجمع كتاب ربّه، ولمّا طلبوه ليبايع امتنع، إلى أن أضرموا في بيته النار، وأخرجوه قهراً، وقال له عمر: لنقتلك، فقال: «**إنما تقتل عبد اللّه وأخا رسوله**»[2].

---

(١) أمّا مخاصمته إياهم فمن الوضوح بحدّ لا يقبل معه القول بقبول أمير المؤمنين عليه السلام بما آلت إليه الأمور، رضوخاً للأمر الواقع واعترافاً به. فإنّ ذلك لا يصدر إلّا عن عديم المعرفة بالتاريخ، بل هو اعتداء عليه، ويشهد على ذلك محاججاته عليه السلام وتظلّمه فقد كان ينتهز الفرص لإبدائه بشكل واضح جليّ، حتى لم يقتصر ذلك عليه عليه السلام، بل عُرف ذلك من الأئمة الطاهرين عليهم السلام فيما بعد، حتى ألّف الطبرسيّ أحمد بن منصور بن عليّ بن أبي طالب المتوفى حدود سنة ٦٢٠هـ، كتاب (الاحتجاج)، فجمع فيه احتجاجات الأئمة عليهم السلام من بعده عليه السلام، بل عُرف ذلك من شيعتهم، ومواليهم، وهنا أذكر مواضع كلامه من نهج البلاغة مكتفياً بالإشارة إليها فقط. (انظر نهج البلاغة: ج١/ ٣٠، ٣٥، ٤٢، ٦٧، و ج٢/ ٢٧، ٣٦، ٤٧، ٦٣. وغيرها)

(٢) تفسير العياشي ج٢/ ٦٧. وفيه: «فقال له عمر: بايع، فقال له عليّ: **فإن أنا لم أفعل فمه؟** فقال له عمر: إذاً أضرب والله عنقك، فقال له عليّ: **إذاً والله أكون عبداً لله المقتول، وأخا رسول الله**، فقال عمر: أمّا عبداً لله المقتول فنعم، وأمّا أخو رسول الله فلا حتى قالها ثلاثاً».

.....

ثـم لمّـا أن صـار الأمـر إليـه ذكـر تألّـه وتظلّمه عـلى مَـن تقدّمـه. وناهيك في ذلـك مـا في خطبته عليه السلام المسـماة بـ(الشقشـقية) في نهـج البلاغة[١].

وقولـه عليه السلام في غيرها: «**لقد تقمّصها دوني الأشـقيان، ونازعاني فيما ليس لهما بحـقّ، وركباهـا ضلالـة، واعتقداهـا جهالـة، لبئس مـا وردا، ولبئس مـا لأنفسـهما مهّـدا، يتلاعنـان في مقيلهمـا إذ يتبـرأ كلّ منهمـا من صاحبـه، يقول لقرينـة إذا التقيا: يـا ليتني لم أتخـذ فلاناً خليـلاً**»[٢].

وأمّـا ظهـور المعجـز عـلى يـده فكثـير متواتـر، كـردّ الشـمس عليـه مرتـين، والقصـة بـكلّ منهـما مشـهورة[٣]،

---

(١) انظر نهج البلاغة: ج١/ ٣٠.

(٢) الروضة من الكافي ٨: ١٨، في ذكر خطبته عليه السلام المعروفة بالوسيلة.

(٣) ذكـر في الـكافي ٤: ٥٦٢ قصة ردّ الشـمس المـرة الأول، وكانت في مسـجد الفضيخ، إذ رُوي عـن عـمار بن موسـى، قـال: دخلـتُ أنا وأبـو عبد الله عليه السلام مسـجد الفضيـخ، فقـال: «**يا عمار تـرى هـذه الوهـدة**؟ قلت: نعم، قـال: **كانت امرأة جعفـر التي خلف عليها أمـير المؤمنين عليه السلام قاعـدة في هـذا الموضـع، ومعهـا ابناها من جعفـر، فبكت، فقـال لها ابناهـا: ما يبكيك يـا أُمّه؟ قالـت: بكيت لأمـير المؤمنين عليه السلام، فقـالا لها: تبكين لأمـير المؤمنين ولا تبكـين لأبينا؟**

قالـت: ليـس هـذا هكـذا، ولكن ذكـرت حديثاً حدثنـي به أمـير المؤمنين عليه السلام في هـذا الموضع، فأبـكاني، قـالا: ومـا هـو؟ قالـت: كنـتُ أنا وأمـير المؤمنـين في هذا المسـجد، فقـال لي: ترين هـذه الوهـدة؟ قلـت: نعـم. قال: كنـتُ أنـا ورسـول الله صلى الله عليه وآله قاعدين فيهـا، إذ وضع رأسـه في حجـري، ثـم خفـق حتى غـطّ، وحضرت صـلاة العـصر، فكرهـت أن أحرّك رأسـه عن ←

.....

← **فخذني، فأكون قد آذيت رسول الله صلى الله عليه وآله، حتى ذهب الوقت وفاتت.**

فانتبه رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: يا عليّ صليت؟ قلت: لا، قال: ولِمَ ذلك؟ قلت: كرهت أن أوذيك قال: فقام واستقبل القبلة ومدّ يديه كلتيهما، وقال: اللهم ردّ الشمس إلى وقتها حتى يصلي عليّ، فرجعت الشمس إلى وقت الصلاة، حتى صليت العصر، ثم انقضت انقضاض الكواكب».

والمرة الثانية ما ذكره الصدوق في (من لايحضره الفقيه: ج١/ ٢٠٤)، إذ روى عن جويرية بن مسهر أنّه قال: «أقبلنا مع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام من قتل الخوارج، حتى إذا قطعنا في أرض بابل حضرت صلاة العصر، فنزل أمير المؤمنين عليه السلام، ونزل الناس، فقال عليّ عليه السلام: **أيها الناس إنّ هذه أرض ملعونة، قد عذبت في الدهر ثلاث مرات** -وفي خبر آخر مرتين- **وهي تتوقع الثالثة، وهي إحدى المؤتفكات، وهي أول أرض عُبد فيها وثن، وإنه لا يحلّ لنبيّ ولا لوصيّ نبيّ أن يصلي فيها، فمَن أراد منكم أن يصلّي فليصلّ**، فمال الناس عن جنبي الطريق يصلّون، وركب هو عليه السلام بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله ومضى.

قال جويرية فقلت: والله لأتبعنّ أمير المؤمنين عليه السلام ولأقلّدنّه صلاتي اليوم، فمضيت خلفه فوالله ما جزنا جسر سوراء حتى غابت الشمس، فشككتُ، فالتفت إليّ وقال: **يا جويرية أشككت؟** فقلت: نعم يا أمير المؤمنين، فنزل عليه السلام [عن] ناحية فتوضأ، ثم قام فنطق بكلام لا أحسنه كأنّه بالعبراني، ثم نادى الصلاة، فنظرت والله إلى الشمس قد خرجت من بين جبلين لها صرير، فصلّى العصر وصلّيت معه، فلما فرغنا من صلاتنا عاد الليل... الحديث».

وقد ذكر حديث ردّ الشمس جملة من أعيان الجمهور بشكل متواتر، كما ألّفت فيه ←

.....

وقلع الصخرة عن فم القليب[١]، ومحاربة الجن[٢]، وتطويق خالد بالحديد[٣]، ومجيء الثعبان إليه كلّمه وانصرف، فقيل له في ذلك، فقال: «**هو حاكم من حكّام الجن سأل في قضية أشكلت عليه**». وكان قد دخل الثعبان بالباب الكبيرة من مسجد الكوفة حيث هي الآن[٤]. لكن[٥] كره بنو أمية ظهور هذه الفضيلة له، فربطوا على الباب فيلاً وسمّوها (باب الفيل)[٦].

← الكتب والرسائل من قبلهم بشكل لا يقبل معه الشكّ في الحديث، لكن مع ذلك شكّك فيه أربعة من المؤلّفين: ابن حزم، وابن الجوزيّ، وابن تيمية، وابن كثير. (راجع في تفصيل ذلك الغدير ٣: ١٢٧)

(١) انظر الثاقب في المناقب :٢٥٩.

(٢) انظر مناقب آل أبي طالب: ج١/ ٣٥٩.

(٣) انظر إرشاد القلوب: ج٢/ ٢٠١.

(٤) رُوي: «أنّ علياً عليه السلام بينا هو قائم على المنبر، إذ أقبلت حية من باب الفيل مثل البختي العظيم، فناداهم علي: **افرجوا لها، فإن هذا رسول قوم من الجن**.

فجاءت حتى وضعت فاها على أذنه، وإنها لتنقّ كما ينقّ الضفدع، وكلّمها بكلام شبيه نقيقها، ثم ولّت الحية، فقال الناس: ما حالها ؟ قال: **هو رسول قوم من الجن، أخبرني أنّه وقع بين بني عامر وبني عنزة شرّ وقتال، فبعثوه لآتيهم أصلح بينهم**... الخبر».

(انظر الخرائج والجرائح: ج١/ ١٨٩)

(٥) «لكن» من «م».

(٦) انظر تاريخ الكوفة ص:٥٨.

.....

وتسليم الذئب عليه بإمرة المؤمنين[١]، وخضوع الأسد له مراراً[٢]، وخطابه مع الجرّي، فقال: «عرضت عليّ ولايتك فلم أقبلها فمسخت»[٣].

وحكاية الجلنديّ والكنديّ[٤]،

---

(١) لم أجد ذلك إلاّ أنّه في (عيون الحكم والمواعظ ص:١٦٧): «**أنا مكّلم الذئب**».

(٢) رُوي عن الحارث أنّه قال: «كنّا مع أمير المؤمنين عليه السلام في كناسة، إذ أقبل أسد يهوي من البر، فتقضقضنا من حوله، وجاء الأسد حتى قام بين يديه، فوضع يديه بين أذنيه، فقال له عليّ عليه السلام: **ارجع بإذن الله، ولا تدخل دار الهجرة بعد اليوم، وأبلغ السّباع عنّي**». (الخرائج والجرائح: ج١/ ١٩٢)

(٣) لم أعثر على هذه المعجزة بهذه الرواية. لكن (في الإرشاد: ج١/ ٣٤٨) ما نصّه: «إنّ الماء طغى في الفرات وزاد حتى أشفق أهل الكوفة من الغرق، ففزعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فركب بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله وخرج والناس معه حتى أتى شاطئ الفرات، فنزل عليه وأسبغ الوضوء وصلّى منفرداً بنفسه والناس يرونه، ثم دعا الله بدعوات سمعها أكثرهم، ثم تقدّم إلى الفرات متوكئاً على قضيب بيده حتى ضرب به صفحة الماء، وقال: انقص بإذن الله ومشيئته. فغاض الماء حتى بدت الحيتان من قعر البحر، فنطق كثير منها بالسلام عليه بإمرة المؤمنين، ولم ينطق منها أصناف من السمك، وهي: الجري، والزمار، والمارماهي. فتعجب الناس لذلك وسألوه عن علّة نطق ما نطق وصموت ما صمت. فقال: أنطق الله لي ما طهر من السمك، وأصمت عنّي ما حرّمه ونجّسه وبعّده.

(٤) في قصة فتح (عمان)، قال: «في حديث عمار لما أرسل النبيّ علياً إلى مدينة عمان في قتال الجلنديّ بن كركرة، وجرى بينهما حرب عظيم وضرب وجيع، دعا الجلنديّ بغلام يُقال له: الكنديّ، وقال له: إن أنت خرجت إلى صاحب العمامة السوداء، والبغلة الشهباء، فتأخذه أسيراً، أو تطرحه مجدلاً عفيراً، أزوّجك ابنتي التي لم أنعم لأولاد ←

.....

وحكاية جلندب والمخاض[١]، ومسخ الرجل كلباً بما كان منه، فقيل له: ما يمنعك من معاوية؟، فقال: «**أما سمعتم قوله تعالى فينا: ﴿عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾**»[٢].

← الملوك بزواجها. (مناقب آل أبي طالب: ج٢/ ١٤٠)

فركب الكنديّ الفيل الأبيض، وكان مع الجلنديّ ثلاثون فيلاً، وحمل بالأفيلة والعسكر على أمير المؤمنين، فلما نظر الإمام عليه السلام إليه نزل عن بغلته، ثم كشف عن رأسه، فأشرقت الفلاة طولاً وعرضاً، ثم ركب ودنا من الأفيلة، وجعل يكلّمها بكلام لا يفهمه الآدميون، وإذا بتسعة وعشرين فيلاً قد دارت رؤوسها وحملت على عسكر المشركين وجعلت تضرب فيهم يميناً وشمالاً، حتى أوصلتهم إلى باب عمان، ثم رجعت وهي تتكلّم بكلام يسمعه الناس: يا علي كلّنا نعرف محمّداً ونؤمن بربّ محمّد، إلّا هذا الفيل الأبيض، فإنّه لا يعرف محمّداً ولا آل محمّد..» الخبر.

(١) هكذا في الأصل، ولم يتضح مراده رحمه الله.

(٢) الصراط المستقيم: ج١/ ١٠٥، وانظر مناقب آل أبي طالب: ج٢/ ١١٤، فقد رُوي عن الطرماح بن عدي وصعصعة بن صوحان: «أنّ أمير المؤمنين اختصم إليه خصمان، فحكم لأحدهما على الآخر، فقال المحكوم عليه: ما حكمت بالسويّة، ولا عدلت في الرعيّة، ولا قضيتك عند الله بالمرضيّة، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: **اخسأ يا كلب**، فكان في الحال يعوي».

وزاد في (الخرائج والجرائح: ج١/ ١٧٢): «فقال رجل: يا أمير المؤمنين صحت بهذا الخارجيّ فصار رأسه رأس كلب، فما يمنعك عن معاوية؟ فقال: **ويحك لو أشاء أن آتي بمعاوية إلى ها هنا على سريره لدعوت الله حتى فعل. ولكنّا لله خزّان. لا على ذهب، ولا** ←

.....

وإحياء رجل من بني مخزوم، فقام وهو يقول: وينه، يعني: لبيك لبيك سيّدنا، فقال له: ألست بعربيّ؟ فقال: بلى، ولكن متّ على ولاية فلان وفلان، فانقلب لساني إلى أهل النار[١].

وكقلع باب خيبر، وقد عجز عن هزّها أربعة وأربعون رجلاً[٢]، وإخباره بالمغيّبات[٣]. إلى غير ذلك تركنا ذكره خوف الإطالة في هذا المختصر، مَن رامه

← **فضة، ولا إنكار على أسرار تدبير الله. أما تقرأ ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾»**.

(١) انظر الخرائج والجرائح: ج١/ ١٧٣.

(٢) والخبر به مستفيض، بل متواتر، روته الخاصة والعامة بصور مختلفة، والكلّ متفق على أنّه فتح حصن خيبر، وانتهت المعركة بنصر الله على يديه، وأخزى الله اليهود بساعديه، ولا نحتاج إلى ذكر المصادر، بل روى في (الإرشاد: ج١، ١٢٨): «عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الله الجدليّ، قال: سمعتُ أمير المؤمنين عليه السلام يقول: **لمّا عالجت باب خيبر جعلته مجناً لي، وقاتلتُ القوم، فلما أخزاهم الله وضعتُ الباب على حصنهم طريقاً، ثم رميت به في خندقهم**، فقال له رجل: لقد حملت منه ثقلاً! فقال: **ما كان إلّا مثل جُنتي التي في يدي في غير ذلك المقام**».

(٣) وهو أيضاً مما استفاضت به النصوص الشريفة، بل تواترت بشكل لا يقبل التردّد والمماراة، حتى أصبح ذلك معروفاً عند المخالف فضلاً عن المؤالف، كإخباره بقتل الحسين عليه السلام، واستشهاد الرضا عليه السلام، ومصير الحرب في الجمل والنهروان، ومصير الخوارج، وملك بني أمية، وغيرها مما لا يُحصى كثرة، وتركت ذكر المصادر اعتماداً على كتب السير و التاريخ، وخوف الإطالة.

.....

وقف عليه في كتب المناقب، ككتاب (الدلائل) لعبد الله بن جعفر الحميريّ[١]، و(الخرائج) للقطب الراوندي[٢]، و(الدرجات) لسعد بن عبد الله[٣]، و(بصائر الدرجات) لمحمّد بن الحسن الصفار[٤].

---

(١) أبو العباس عبد الله بن جعفر بن الحسن بن مالك بن جامع الحميريّ، القميّ، شيخ القميين ووجههم، قدم الكوفة سنة نيف وتسعين ومائتين، وسمع أهلها منه فأكثروا، وصنّف كتباً كثيرة يعرف منها: كتاب الإمامة، كتاب الدلائل...وكتاب قرب الإسناد، الذي ذكر رواياته عن الرضا والجواد عليهما السلام بواسطة واحدة. (انظر معجم رجال الحديث: ج١١، ١٤٨)

(٢) أبو الحسن، سعيد بن هبة الله بن الحسن، العالم المتبحّر، الفقيه، المحدّث، المفسّر، المحقّق، الثقة، الجليل، كان من أعاظم محدّثي الشيعة، وهو أحد مشايخ ابن شهرآشوب، يروى عن جماعة كثيرة من المشايخ، كأمين الإسلام، والسيّد المرتضى، والرازيّ، وأخيه السيّد مجتبى، وعماد الدين الطبريّ، وابن الشجريّ، والآمديّ، ووالد المحقّق الطوسيّ، وغيرهم (رضوان الله عليهم أجمعين). وقبره ببلدة قم بجوار الحضرة الفاطمية عليها السلام، وهو مزار معروف. توفي سنة ٥٧٣ هـ. (انظر الكنى والالقاب: ٣/ ٧٢)

(٣) أبو القاسم بن أبي خلف الأشعريّ، القميّ، شيخ هذه الطائفة، وفقيهها، ووجهها، كان سمع من حديث العامة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث، لقي من وجوههم: الحسن بن عرفة، ومحمّد بن عبد الملك الدقيقيّ، وأبا حاتم الرازيّ، وعباساً الترقفيّ. توفي سنة ٣٠١هـ. (انظر معجم رجال الحديث: ج٩/ ٧٨)

(٤) أبو جعفر، محمّد بن الحسن بن فروخ، القميّ، قال الكشي: كان وجهاً في أصحابنا القميّين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، له كتب، منها (بصائر الدرجات). وهو الذي بأيدينا، وهو غير بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله الأشعريّ، ←

.....

وأمّا الكبرى فقد تقدّم بيانها في مبحث النبوة[١].

ولأنّ غير عليّ عليه السلام غير صالح للإمامة فتعيّن هو لها.

أمّا الأول فلأن غيره ممّن تخلّف[٢] كان كافراً حين بُعِث النبيّ صلى الله عليه وآله، وعليّ عليه السلام يومئذٍ ليس في سنّ التكليف، والكافر ظالم، لقوله تعالى: ﴿**وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[٣]. والظالم لا يصلح للإمامة، كما تقدم[٤][٥].

وأمّا ثانياً[٦] فلأن كلّ واحد ممّن تخلّف أحدث أموراً - غير سبق الكفر - تنافي الإمامة.

أمّا أبو بكر فكمنعه ميراث فاطمة عليها السلام[٧]،

← القميّ، فإنّه لا يوجد إلّا منتخبه، للشيخ حسن بن سليمان، تلميذ الشهيد صاحب كتاب المحتضر، وكتاب الرجعة، توفي بقم سنة ٢٩٠هـ (انظر الكنى والألقاب: ج٢/ ٤١٨).

(١) المبحث الأول من مباحث النبوة.

(٢) عن الإسلام حين البعثة الشريفة، وهذا معروف في كتب السير والتاريخ، وأنّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أول مَن أسلم، خصوصاً بالنسبة إلى مَن تقدّمه في الخلافة، فإنّ كفرهم قبل البعثة مما لا إشكال فيه.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٤.

(٤) تقدّم عند تفسير آية: (لا ينال عهدي الظالمين).

(٥) «كما تقدّم» ليس في «م».

(٦) الأنسب التعبير بـ (الثاني).

(٧) انظر نهج البلاغة: ج٣/ ٧٠، في كتابه عليه السلام لعامله ابن حنيف، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١٦/ ٢٢٠. المبسوط للسرخسي: ج١٢/ ٣٠. مسند أحمد: ج١/ ٤، صحيح ←

.....

وتكذيب شهودها[١]، ولمّا ادّعى الأزواج بالحجرة[٢] صدّقهن من غير شاهد[٣].

وإرساله خالداً إلى قوم من المسلمين سباهم ونكح امرأة رئيسهم من ليلة، وأقرّه على ذلك[٤]، إلى أن صار الأمر إلى عمر ردّ عليهم ما أخذ منهم، فالخطأ

➡ البخاري: ج٥/ ٢٥. صحيح مسلم: ج٥/ ١٥٥. وغيرها.

(١) انظر المبسوط للسرخسي: ج١٢/ ٣٠، شرح نهج البلاغة: ج١٦/ ٢٢٠.

(٢) «بالحجرة» من «م».

(٣) انظر تاريخ المدينة: ج١/ ٢٠٥، وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١٦/ ٢٢٣: «وذلك أنهنّ أرسلن عثمان بن عفان لأبي بكر يسألنه الميراث، وردّهن أبو بكر بحديث (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) الذي اختلقه، وردّ به دعوى الزهراء عليها السلام».
لكن الفرق أنّه ردّ الأزواج بالحديث مع الاعتراف بالدعوى، وردّ الزهراء عليها السلام ـ إضافة إلى الحديث ـ بأن طلب منها شهوداً، مع أنّ دعوى الزهراء عليها السلام موافقة للقواعد الفقهية العامة؛ لأنها صاحبة يد، والشهادة على المدّعي، فللزهراء عليها السلام أن تطالبه الدليل على صدق دعواه في رواية الخبر الذي لا يعرفه حتى عمر وعثمان ـ لقبوله رسالة الأزواج له ـ فضلاً عن أهل البيت عليهم السلام الذين هم عيبة علمه.
إضافة إلى ما تقتضيه الدعوى من نسبة الجهل إلى خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله، إذ أنّه لم يوصِ في الميراث ليعرف ذلك فيما بعد.

(٤) انظر الفائق في غريب الحديث٣: ٦٥، وفيه: «قال مالك بن نويرة لامرأته يوم قتله خالد: أقتلتني، أي: عرضتني للقتل بوجوب الدفاع عنك، والمحاماة عليك، وكانت حسناء، وقد تزوجها خالد بعد قتل زوجها». (وانظر أيضاً المعجم الكبير: ج٨/ ٢٩٤) وجاء في (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١/ ١٧٩): «لما قتل خالد مالك بن ←

.....

لازم لأحدهما قطعاً[١].

وقوله على المنبر: أقيلوني فلست بخيركم وعليّ فيكم[٢]، وإليه أشار

← نويرة ونكح امرأته، كان في عسكره أبو قتادة الأنصاريّ، فركب فرسه، والتحق بأبي بكر، وحلف ألّا يسير في جيش تحت لواء خالد أبداً، فقصّ على أبي بكر القصة، فقال أبو بكر: لقد فتنت الغنائم العرب، وترك خالد ما أمرته!. فقال عمر: إنّ عليك أن تقيّده - أي: تأخذ منه القِوَد وهو الدية - بمالك، فسكت أبو بكر، وقدم خالد فدخل المسجد وعليه ثياب قد صُدِئت من الحديد، وفي عمامته ثلاثة أسهم، فلما رآه عمر قال: أرياء يا عدو الله! عدوت على رجل من المسلمين فقتلته، ونكحت امرأته، أما والله إن أمكنني الله منك لأرجمنّك، ثم تناول الأسهم من عمامته فكسرها، وخالد ساكت لا يردّ عليه؛ ظناً أنّ ذلك عن أمر أبي بكر ورأيه، فلما دخل إلى أبي بكر وحدّثه، صدّقه فيما حكاه وقبل عذره. فكان عمر يحرّض أبا بكر على خالد، ويشير عليه أن يقتصّ منه بدم مالك، فقال أبو بكر: إيهاً يا عمر! ما هو بأول مَن أخطأ، فارفع لسانك عنه، ثم ودى مالكاً من بيت مال المسلمين» .

(١) انظر شرح نهج البلاغة: ج١/ ١٧٩.

(٢) جاء في الصراط المستقيم: ج٢/ ٢٩٤: «منها: ما ذكره الطبريّ في تاريخه، والبلاذريّ في أنساب الأشرف، و السمعانيّ في الفضائل، وأبو عبيدة من قوله على المنبر حين بويع: أقيلوني.. لست بخيركم وعليّ فيكم». وفي تاريخ الطبريّ: ج٢/ ٤٥٠: «...أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوّموني... الخبر». وفي كامل البهائي لعماد الدين الطبري: ج١/ ١٠١: «أقيلوني ولست بخيركم وعليّ فيكم».

.....

أمير المؤمنين عليه السلام في النهج بقوله: «**فبينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد مماته**»[١]. وكقوله: «إن لي شيطاناً يعتريني، فإن استقمت أعينوني، وإن عصيت جنبوني»[٢].

واعتذر عنه أكابر علمائهم بأنه قصد التواضع وهضم النفس[٣]، وهو لعمري عذر فاضح غير واضح.

وقول عمر فيه: «كانت بيعة أبي بكر فلتةً وقى الله المؤمنين[٤] شّرها، فمَن عاد إلى مثلها فاقتلوه»[٥].

---

(١) نهج البلاغة: ج١/ ٣٢، وفيه: «فيا عجباً بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته».

(٢) الإمامة والسياسة: ج١/ ٢٢، وفيه: «واعلموا أنّ لي شيطاناً يعتريني أحياناً، فإذا رأيتموني غضبت فاجتنبوني». (انظر تخريج الأحاديث والآثار: ج١/ ٤٨٢). وقد ذكر هذه العبارة وشبهها كثير ممّن ذكر خطبته الأولى يوم السقيفة، واليوم الثاني من إمارته.

(٣) انظر تاريخ دمشق: ج٣٠/ ٣٠٤، وفيه: عن محمّد بن إبراهيم الخطابي أنّه قال: «وفي حديث أبي بكر أنّه قال: وليتكم ولست بخيركم، فذهب هذا الكلام وطريقه مذهب التواضع وترك الاعتداد بالولاية، والتباعد من كبرياء السلطنة، ولم يزل من شيم الأبرار، ومذاهب الصالحين والأخيار أن يهتضموا أنفسهم، وأن يسوغوا من حقوقهم.. الخبر».

(٤) «المؤمنين» من «م».

(٥) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص:٤٩٥. صحيح البخاري: ج٨/ ٢٦.

.....

ومخالفته النبيّ في التخلّف عن جيش أسامة[١]، وقطعه[٢] يسار سارق[٣]، وإحراقه السلميّ بالنار[٤]، وجهله في الأحكام واضطرابه فيها، حتى إنّه قال في الميراث: «الجدّة لا أجد لها شيئاً في كتاب الله وسنّة نبيه، فقيل له: إنّ النبيّ أعطاها السدس»[٥].

وقوله في الكلالة: «أقول فيها برأيي، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن الشيطان»[٦].

(١) انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١٢/ ٨٣، في استعراض ما ذكره النقيب من موارد الاجتهاد من الصحابة في مقابل النص إذا رأوا المصلحة في ذلك، و(المواقف: ج٣/ ٦٥٠).

(٢) في «الأصل»: «وفظ» وما أثبتناه من «م».

(٣) انظر السنن الكبرى للبيهقي: ج٨/ ٢٧٣.

(٤) انظر الكامل في التاريخ: ج٢/ ٣٥٠. وفي تاريخ الطبري: ج٢/ ٦١٩: «قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه، أجل إنّي لا آسى على شيء من الدنيا إلّا على ثلاث فعلتهنّ، وددت أنّي تركتهنّ، وثلاث تركتهنّ وددت أنّي فعلتهنّ، وثلاث وددت أنّي سألت عنهنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم، فأمّا الثلاث اللاتي وددت أنّي تركتهنّ، فوددت أنّي لم أكشف بيت فاطمة عن شيء، وإن كانوا قد غلقوه على الحرب، ووددت أنّي لم أكن حرقت الفجاءة السلميّ، وأني كنت قتلته سريحاً أو خليته نجيحاً، ووددت أنّي يوم سقيفة بنى ساعدة كنت قذفت الأمر في عنق أحد الرجلين عمر وأبا عبيدة..».

(٥) مسند أحمد: ج٤/ ٢٢٥.

(٦) معرفة السنن والآثار: ج٥/ ٤٩.

.....

وقولـه عنـد موته: «ليتنـي كنتُ تبنـة في لبنة، أو شـعرة في صـدر مؤمن»[١]، إلى غـير ذلك.

وأمّـا عمـر مواتاتـه[٢] عـلى منـع فاطمـة ميراثهـا[٣]، بـل هـو بقـر كتابهـا[٤]، فدعـت عليـه بالبقـر، فاسـتجيب لها فيـه. وإسـقاط المحسـن[٥]، ومنعـه المغالاة في المهـور[٦]،

(١) منهـاج السـنة: ج٣/ ١٢٠. فيـض القديـر: ج٤/ ٤١٨. ويـأتي عـن كتـاب تأريـخ دمشـق نسـبة هـذا القـول إلى عمر.

(٢) في «الأصـل»: «فكمواناتـه» ومـا أثبتنـاه مـن «م». ولعـل المقصـود: امتناعـه مـن إعطـاء فاطمـة عليها السلام حقهـا. كـما يقتضيـه السـياق.

(٣) انظر الاحتجاج: ج١٢/ ١٧.

(٤) انظر الصراط المستقيم: ٣/ ٢١.

(٥) انظـر الملـل والنحـل: ج١/ ٧٧ ناقـلًا ذلـك عـن النظّـام إبراهيـم بـن سـيّار المعتـزلّي، عادّاً ذلـك ممـا انفـرد به.

(٦) انظـر شرح نهـج البلاغـة: ج١/ ١٨٢. وأخـرج البيهقـي في سـننه الكـبرى: ج٧/ ٢٣٣ عـن الشـعبي قـال: «خطـب عمـر بن الخطـاب رضي الله عنه النـاس فحمـد الله وأثنى عليـه وقـال: ألا لا تغالـوا في صـداق النسـاء فإنّـه لا يبلغنـي عن أحد سـاق أكثر من شيء سـاقه رسـول الله صلّى الله عليـه وسـلم أو سـيق إليـه إلّا جعلـت فضـل ذلـك في بيت المـال، ثـم نـزل، فعرضت له امـرأة مـن قريـش فقالـت: يـا أمير المؤمنـين أكتـاب الله تعالى أحـق أن يتّبـع أو قولـك؟ قال: بـل كتـاب الله تعـالى، فما ذاك؟ قالت: نهيـت الناس آنفـاً أن يغالوا في صداق النسـاء والله تعالى يقـول في كتابـه: وآتيتـم إحداهنّ قنطاراً فـلا تأخذوا منه شـيئاً. فقال عمـر رضي الله عنه: كلّ أحد أفقه ←

.....

ومنعه المتعتين[١]، وأمره برجم حامل[٢] ومجنونة[٣] شُهد عليهما بالزنا.

وإعطاؤه عائشة وحفصة كلّ سنة من بيت المال عشرة آلاف درهم[٤]، مع منعه خمس أهل البيت عليهم السلام[٥].

وإبطاله حيّ على خير العمل في الأذان[٦]، وردّه شهادة المملوك[٧]،

← من عمر. مرتين أو ثلاثاً». الحديث.

(١) انظر معرفة السنن والآثار: ج٥/ ٣٤٥. الاستذكار: ج٤/ ٩٥. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١/ ١٨٢. كنز العمال: ج١٦/ ٥٢١. وغيرها. وحديثه في ذلك مشهور متواتر مع اختلاف يسير في ألفاظه: «متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أحرّمهما وأعاقب عليهما».

(٢) تقدمت مصادره في مبحث علم أمير المؤمنين عليه السلام

(٣) انظر السنن الكبرى للبيهقي: ج٤/ ٢٦٩.

(٤) انظر الأموال:٢٢٦، وذكر أنّ عائشة كان يعطيها كلّ سنة اثني عشر ألفاً، كما في تاريخ الطبري ج٣/ ١٠٩.

(٥) انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١٢/ ٢١٢، ذكره في ضمن المطاعن على عمر، وأورد جواب قاضي القضاة عنه: بأنه اجتهاد في قبال النصّ، ولم ينفِ الرواية.

(٦) انظر شرح المقاصد: ج٢/ ٢٩٤.

(٧) عن محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في شهادة المملوك قال: «**إذا كان عدلًا فهو جائز الشهادة، إنّ أول من ردّ شهادة المملوك عمر بن الخطاب، وذلك أنّه تقدّم إليه مملوك في شهادة**. فقال: إن أقمت الشهادة تخوفت على نفسي، وإن كتمتها أثمت بربّي. فقال: هاتِ شهادتك، أما إنّا لا نجيز شهادة مملوك بعدك». (الكافي: ج٧/ ٣٩٠)

.....

وإبداعه التكتف في الصلاة، والتأمين، وحذفه البسملة، ووضعه التسليم في التشهد الأول[١].

وكتابته إلى معاوية كتاباً يذم[٢] فيه على الإسلام، وجعل محمّداً صلى الله عليه وآله فيه ساحراً[٣]. وإبداعه التراويح[٤]، وأمره جنباً لم يجد الماء بترك الصلاة[٥]. وقوله عند موته: «ليتني كنت كبشاً لأهلي أكلوا لحمي، ودقوا عظمي، ولم

(١) قال في المغني: ج١/ ٥٧٤: «قال: (ويتشهّد -أي: المصلي- فيقول: التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبيّ ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله الا الله، واشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله وهو التشهّد الذي علّمه النبيّ صلّى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه. هذا التشهد هو المختار عند إمامنا، وعليه أكثر أهل العلم من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين. قاله الترمذي، وبه يقول الثوري، وإسحاق، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، وكثير من أهل المشرق، وقال مالك : أفضل التشهّد تشهّد عمر بن الخطاب رضي الله عنه: التحيات لله، الزاكيات لله، الصلوات لله، وسائره كتشهد ابن مسعود؛ لأنّ عمر قاله على المنبر بمحضر من الصحابة وغيرهم، فلم ينكروه، فكان إجماعاً». (وانظر الصراط المستقيم: ج٣/ ٣١)

(٢) في «الأصل»: «بالذم» وما أثبتناه من المصدر.

(٣) انظر الصراط المستقيم: ج٣/ ٢٥.

(٤) انظر المغني: ج١/ ٧٩٨، وفيه قول عمر حينما دخل المسجد بعد ذلك: «نعمت البدعة هذه».

(٥) المحلى: ج٢/ ١٥٥.

.....

أرتكب إثمي»[١]، إلى غير ذلك[٢].

(١) الصراط المستقيم: ج٣/ ٢٥، وفي (صحيح البخاري: ج٤/ ٢٠١): «وأما ما ترى -مخاطباً ابن عباس- من جزعي فهو من أجلك وأجل أصحابك، والله لو أنّ لي طلاع الأرض ذهباً لافتديت به من عذاب الله عزّ وجلّ قبل أن أراه».

ولا ندري لماذا يبدي الجزع لابن عباس؟! ومن المقصود من أصحاب ابن عباس؟! اللهمّ إلّا أن يكونوا بني هاشم وفي طليعتهم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لموقفه منه.

وذكر في (تاريخ دمشق: ج٣/ ٩٢٠) ما نصّه: «عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: رأيت عمر رضي الله عنه أخذ تبنة من حائط، فقال: يا ليتني كنتُ هذه التبنة، يا ليتني لم أخلق، يا ليت أمي لم تلدني، يا ليتني لم أك شيئاً، يا ليتني كنتُ نسياً منسياً».

وفي (كنز العمال: ج١٢/ ٦١٩) ما نصه: «عن الضحّاك قال: قال عمر: يا ليتني كنت كبش أهلي، سمنوني ما بدا لهم، حتى إذا كنت أسمن ما أكون زارهم بعض من يحبون، فجعلوا بعضي شواءً وبعضي قديداً، ثم أكلوني فأخرجوني عذرة ولم أكن بشراً». وأخرج في المصدر نفسه: «قال ـ يعني عمر ـ: لو نادى منادٍ من السماء: يا أيها الناس إنّكم داخلون الجنّة كلّكم أجمعون إلّا رجلاً واحداً، لخفت أن أكون أنا هو، ولو نادى منادٍ: أيها الناس إنّكم داخلون النار إلّا رجلاً واحداً لرجوت أن أكون أنا هو».

ومن الجدير بالذكر أنه ذكر في (الصراط المستقيم: ج٣/ ١٥٣) «قال: أسند سليم إلى معاذ بن جبل: أنّه عند وفاته دعا على نفسه بالويل والثبور، قلت: إنّك تهذي؟ قال: لا والله، قلت: فلِمَ ذلك؟ قال: لموالاتي عتيقاً وعمر على أن أزوي خلافة رسول الله عن علي. وقال: ورُوي مثل ذلك عن عبد الله بن عمر أنّ أباه قاله».

(٢) منها: ما في المبسوط (للسرخسّي: ج٢٩/ ١٦١): «وقيل لابن عباس رضي الله عنه: مَن أول مَن ←

.....

وأمّا عثمان فكإحراقه مصحف ابن مسعود[1]، وكسره ضلعيه حتى

➡ أعال الفرائض، فقال: ذلك عمر بن الخطاب، ثم أتى بفريضة فيها ثلثان ونصف أو نصفان وثلث، فقال: لا أدرى من قدّمه الله فأقدّمه ولا مَن أخّره الله فأؤخره، وأعال الفريضة، وايم الله لو قدّم من قدّمه الله تعالى وأخرّ من أخّره الله تعالى ما عالت فريضة قط..».

ومنها: ما نقله الفيروز آبادي من علماء السنة في (القاموس: ٣/ ٣٠٩): «المشركة كمعظمة، ويقال: المشتركة زوج، وأم، وأخوان لأم وأخوان لأب وأم، حكم فيها عمر، فجعل الثلث للأخوين لأم، ولم يجعل للأخوين للأب والأم شيئاً، فقالوا له: يا أمير المؤمنين هب أنّ أبانا كان حماراً، فأشركنا بقرابة أمنا، فأشرك بينهم، فسمّيت مشركة ومشتركة وحمارية..».

ومنها: ما رواه ابن أبي الحديد في (شرح النهج: ج١٢/ ١٧ وغيره): «أنّ عمر كان يعسّ ليلة فمرّ بدار سمع فيها صوتاً، فارتاب وتسوّر، فوجد رجلاً عنده امرأة وزق خمر، فقال: يا عدو الله أظننت أنّ الله يسترك وأنت على معصيته ؟ ! فقال: لا تعجل يا أمير المؤمنين إن كنت أخطأت في واحدة فقد أخطأت في ثلاث، قال الله: (ولا تجسسوا) وتجسّست، وقال: (وأتوا البيوت من أبوابها) وقد تسوّرت، وقال: (إذا دخلتم بيوتًا فسلّموا ..) وما سلّمت.

قال: فهل عندك من خير إن عفوت عنك ؟. قال: نعم والله لا أعود. فقال: اذهب فقد عفوت عنك». إلى غير ذلك.

(١) لم أجد في المصادر إحراقه لخصوص مصحف ابن مسعود، لكنه أحرق المصاحف عموماً، قال ابن أبي الحديد في (شرح النهج: ج٣/ ٤٦) في ذكر مطاعن عثمان والجواب عنها: ⬅

.....

مـات[١]. وتغيـيره بالمصاحـف[٢]، وضربه عمّاراً حتـى أحدث به فتقـاً[٣]. وضربه أبـا ذر ونفيـه إلى الربـذة[٤]. وإيوائـه المغـيرة بن أبي العـاص[٥]، والحكـم طريدي رسـول الله[٦].

ونهيه عن[٧] عمرة التمتع كالذي قبله[٨].

إلى غـير ذلك ممـا يدل بالضرورة أنّهم ليسـوا بمسـتحقي الإمامـة، وأن الإمام

➡ «الطعـن السـابع : أنّـه جمـع النـاس على قـراءة زيـد بن ثابـت خاصـة، وأحـرق المصاحف، وأبطـل ما لا شـك أنّـه نزل من القـرآن، وأنه مأخـوذ عن الرسـول صلّى الله عليـه، ولو كان ذلـك مما يسـوغ لسـبق إليـه رسـول الله صـلّى الله عليه ، ولفعلـه أبو بكـر وعمر .

قـال قـاضي القضـاة : وجوابنا عن ذلـك أنّ الوجه في جمـع القرآن على قـراءة واحدة تحصين القـرآن وضبطـه ، وقطع المنازعـة والاختلاف فيـه..». وهذا يدلّ على اشـتهار فعله.

(١) انظـر الـصراط المسـتقيم: ج٣/ ٣٢. وشرح نهـج البلاغـة لابـن أبي الحديـد: ج١/ ١٩٩. والقصـة مشـهورة رواهـا الخاصـة العامة.

(٢) وهو جمعهم على قراءة زيد بن ثابت كما ذكره ابن أبي الحديد من دون وجه شرعيّ.

(٣) انظـر الـصراد المسـتقيم: ج٣/ ٣٣. شرح نهـج البلاغة لابـن أبي الحديـد: ج٣/ ٤٩. وقال: «لم تختلـف الروايـة فيـه، وإنما اختلفوا في سـببه».

(٤) وهومشهور رواه الجميع. (انظر شرح نهج البلاغة: ج٣/ ١١)

(٥) انظر الكافي: ج٣/ ٢٥٣.

(٦) انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١/ ١٩٨.

(٧) «عن» من «م».

(٨) انظر صحيح مسلم: ج٤/ ٤٦، والدر المنثور: ص:٢١٦، وشرح مسلم: ج٨/ ٢٠٢.

وإلّا فالأدلة في ذلك أكثر من أن تُحصى.
ثم الحقّ من بعده الحسن، ثم الحسين، ثم عليّ بن الحسين، ثم محمّد الباقر، ثم جعفر الصادق، ثم موسى الكاظم، ثم عليّ بن موسى الرضا، ثم محمّد الجواد، ثم عليّ الهادي، ثم الحسن العسكريّ، ثم محمّد بن الحسن المهديّ. بنصّ كلّ سابقٍ على لاحقه،

هو علي عليه السلام. وما ذكرنا من براهين لإمامته هو[1] بعض من جلّ، وجزء من كل، (**وإلاّ فالأدلة في ذلك أكثر من أن تحصى**)، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم[2].

(**ثم**) الإمام (**الحقّ من بعده**) ولده (**الحسن، ثم الحسين، ثم عليّ ابن الحسين، ثم محمّد الباقر، ثم جعفر الصادق، ثم موسى الكاظم، ثم عليّ بن موسى الرضا، ثم محمّد الجواد، ثم عليّ الهادي، ثم الحسن العسكريّ، ثم محمّد بن الحسن المهديّ**) عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة وأتمّ السلام، علم إمامة كلّ منهم (**بنص كلّ سابقٍ على لاحقه**)، وذلك ممّا تواترت به أخبار الإمامية خلفاً عن سلف[3].

---

(١) في «الأصل»: «من براهين الإمامية» وما أثبتناه من «م».

(٢) في «الأصل»: «المستقيم» وما أثبتناه من «م».

(٣) انظر أصول العقيدة فصل (الإمامة)، فقد أفاض سيّدنا (مدّ ظلّه) الحديث عن نصوص إثبات إمامة الأئمة عليهم السلام بنحو يوجب التواتر على إمامة كلّ واحد منهم (سلام الله عليهم).

وبالأدلة السابقة.

(وبالأدلة السابقة) من كونهم معصومين، ولا شيء من غيرهم بمعصوم، فلا شيء من غيرهم بإمام. ومن كونهم عليهم السلام أفضل من كلّ أحد من أهل زمانهم، كما هو معلوم متواتر في كتب السِّير.

ومن كون كلّ واحد منهم ادّعى الإمامة، وظهر على يده المعجز، فيكون إماماً. وقد ذكر عليّ بن محمّد[1] نبذاً من معاجز كلّ منهم في الصراط، مَن شاء أن يقف عليها فيلحظها منه.

وذكر فيه أيضاً (أخباراً كثيرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله بالنصّ على إمامة كلّ منهم)[2]، وأخباراً كثيرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنه قال: «**خلفائي وأوصيائي اثنا عشر، تسعة من ولد الحسين، تاسعهم قائمهم**»[3].

---

(١) أبو محمّد النباطيّ عليّ، الذي تقدّمت ترجمته في صفحة: ٢٩٨. وكتابه (الصراط المستقيم).

(٢) ما بين القوسين ليس في «م».

(٣) فهنا مطلبان لابدّ من الإشارة إليهما: الأول: أنّ الأوصياء اثنا عشر. الثاني: أنهّم التسعة من ولد الحسين عليه السلام، وتاسعهم قائمهم.

أمّا الأول فمشهور متواتر، ذكره جلّ من دوّن الأحاديث النبويّة، وفي كثير منها إضافة (من قريش) أو (كلّهم من قريش).

منها: ما رواه عبد الملك بن عمير، وسماك بن حرب، والشعبيّ، والأسود بن سعيد الهمدانيّ كلّهم عن جابر بن سمرة، مع اختلاف في بعض الألفاظ، «قال: قال النبيّ صلّى الله عليه وسلم: **لا يزال الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة**، قال: ثم تكلّم بشيء لم أفهمه، فقلت لأبي: فقال: كلّهم من قريش». (إمتاع الأسماع: ج١٢/ ٣٠٢)

←

.....

← **ومنها**: ما في (ينابيع المودة: ج٢/ ٣١٥)، عن عبد الملك «قال: قال: كلّهم من بني هاشم». ثم قال: «وعن سماك بن حرب مثله».

وكذلك روى عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: «كتبتُ إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع: أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله صلّى الله عليه وسلم، قال: فكتب إليّ.. الحديث». (إمتاع الأسماع: ج١٤/ ١٨٦)

ومنها: ما رواه أبو جحيفة قال: «كنتُ مع عمّي عند النبيّ صلّى الله عليه وسلم وهو يخطب...الحديث». (مجمع الزوائد: ٥/ ١٩٠) وغير ذلك كثير.

وأمّا الثاني فالنصوص به متواترة أيضاً، سواء بلحاظ عنوان التسعة من ولد الحسين عليه السلام أم بلحاظ إمامة كلّ فرد منهم مستقلاً بنصب الدلائل والآيات الدالّة على إمامته.

ويمكن الإشارة إلى الأول بما في (عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج١/ ٢٣٨) عن أبي صالح الهرويّ، عن الإمام الرضا عليه السلام، مسنداً عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث المعراج، وما شاهده صلى الله عليه وآله في عروجه إلى السماء، قال: «**فرأيتُ اثني عشر نوراً، في كلّ نور سطر أخضر، عليه اسم وصيّ من أوصيائي، أولهم عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وآخرهم مهديّ أمتي. فقلت: يا ربّ هؤلاء أوصيائي من بعدي؟ فنوديت: يا محمّد هؤلاء أوليائي وأحبائي** .. الخبر». ويأتي عن حلية الأولياء.

وفي ينابيع (المودة: ج٢/ ٣١٥)، عن سلمان الفارسيّ، قال: «دخلتُ على النبيّ صلى الله عليه وآله، فإذا الحسين عليه السلام على فخذيه، وهو يقبّل عينيه ويقبّل فاه، و [هو] يقول: **أنت سيّد ابن سيّد، وأنت إمام ابن إمام، وأنت حجة ابن حجة، وأنت أبو حجج تسعة، تاسعهم قائمهم**».

وفي (ص:٣١٧)، عن زيد بن حارثة، قال في حديث بيعة العقبة الأولى: «**ولكلّ نبيّ آية** ←

.....

ذلك ما دوّن عن جابر بن سمرة[١] بطرق عديدة، بعضها في صحيح مسلم[٢]، وبعضها في صحيح البخاريّ[٣]، وبعضها في حلية الأولياء[٤]. ومن ذلك: ما رواه وهب بن عبد الله[٥] مسنداً برجاله، وأحمد بن محمّد الجوهريّ[٦]

← **وهذا آية ربّي، والأئمة الطاهرون من ولده آيات ربّي، لن تخلو الأرض من أهل الإيمان ما أبقى الله أحداً من ذريته واحداً**، [وعليهم تقوم القيامة]».

وفي (ص:٣١٦)، عن ابن عباس، قال: «سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: **أنا وعليّ والحسن والحسين، وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون**». وهكذا غيرها مما ذكره المصنّف رحمه الله تعالى المثبت للتواتر. وأما الثاني فلا مجال هنا للتعرض له لئلا نخرج عن الاختصار.

(١) جابر بن سمرة [ثمرة] السوائيّ [السوابيّ]، نزل الكوفة، من أصحاب رسول الله ﷺ، توفي بالكوفة في ولاية بشر بن مروان عليها سنة ٧٤ هـ، وقيل: سنة ٧٣ هـ، وصلّى عليه عمرو بن حريث، وقيل: توفي سنة ٦٦ هـ أيام المختار (انظر معجم رجال الحديث: ج٤/ ٣٢٩، وأعيان الشيعة: ج٤/ ٣٩).

(٢) انظر صحيح مسلم: ج٦/ ٣.

(٣) انظر صحيح البخاري: ج٨/ ١٢٧.

(٤) انظر حلية الأولياء: ج١/ ١٠.

(٥) وهو أبو جحيفة، وهب بن عبد الله السوائيّ الصحابيّ، وقد تقدّمت الإشارة إلى مصدره في الصفحة السابقة هامش٣.

(٦) أبو عبد الله، أو أبو العباس، أحمد بن محمّد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش بن إبراهيم ابن أيوب، الجوهريّ، قال في لسان الميزان: أحمد بن محمّد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش، الجوهريّ، قال ابن النجار: كان من الشيعة.. انتهى. وقال المجلسي في مقدمات ←

.....

مسنداً إلى عبد الله بن أبي أوفى[١] برجاله. وأحمد بن محمّد عن أنس برجاله، وفي آخره: «فإذا هلكوا ماجت الأرض بأهلها»[٢].

قال عليّ بن محمّد رحمه الله: «قال الكيدريّ[٣]: مَن قال بهذا العدد قال بهؤلاء، ومَن قال بغيرهم لم يقل به، فالقول به دون القول بهم خرق للإجماع»[٤]. وذكر فيه أخباراً كثيرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «**يخرج من**

← البحار: أحمد بن محمّد بن عياش، من فضلاء الإمامية ورئيسهم.. انتهى. كان إماماً في الأدب، والتاريخ، وعلوم الحديث، روى عنه الأجلّاء، واعتمدوا على حديثه ومصنّفاته. توفي سنة ٤٠١هـ. (انظر أعيان الشيعة: ج٣/ ١٢٥).

(١) من الصحابة، قال في تهذيب الكمال: ج٣٠/ ٣٩٦: «وقال سعيد بن بشير عن قتادة: كان آخر أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلم موتاً بمكة عبد الله بن عمر، وكان آخرهم موتاً بالمدينة جابر بن عبد الله، وآخرهم موتاً بمصر سهل بن سعد، وآخرهم موتاً بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى، وآخرهم موتاً بالبصرة أنس بن مالك، وآخرهم موتاً بدمشق واثلة بن الأسقع، وآخرهم موتاً بحمص عبد الله ابن بسر بعد أبي أمامة».

(٢) انظر مقتضب الأثر: ٤. وفيه: عن يزيد الرقاشّي عن أنس. وفي (صحيح ابن حبان: ج١٥/ ٤٣): «...ثم يكون الهرج».

(٣) أبو الحسن، محمّد بن الحسين بن الحسن، البيهقيّ، النيسابوريّ، الإماميّ، الشيخ (قطب الدين الكيدريّ)، الفقيه، الفاضل، الماهر، والأديب الأريب، البحر الزاخر، صاحب الإصباح في الفقه، وأنوار العقول في جمع أشعار أمير المؤمنين عليه السلام، وشرح النهج، وغير ذلك، قيل: إنّه توفي سنة ٤٦٥ هـ. (انظر الكنى والألقاب: ج٣/ ٧٤). وكتابه: (بصائر الأنس بحضائر القدس) في الإمامة.

(٤) الصراط المستقيم: ج٢/ ١١٣. ولا نحتاج إلى الاستدلال على ذلك بهذه الكيفية الفقهية، ←

.....

صلب الحسين أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم»[١]. من ذلك ما رواه أخطب خوارزم[٢] مسنداً إلى سُلَيْم بن قيس[٣] إلى النبيّ صلى الله عليه وآله. وصاحب الكفاية[٤]،

← بل بما ذكرنا آنفاً من ثبوت الإجماع على ثبوت إمامة هؤلاء التسعة (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين).

(١) لم أجد ما روُي بهذا النصّ، نعم روُي بالمضمون، وستسمعه.

(٢) أبو المؤيد الموفق بن أحمد المكيّ، الخوارزميّ، فقيه، أديب، خطيب، شاعر. أخذ العربية عن الزمخشريّ بخوارزم، وتولى الخطابة بجامعها، وفيها قرأ عليه ناصر بن عبد السيّد المطرزيّ. توفي سنة ٥٦٨هـ. (انظر معجم المؤلفين: ج١٣/ ٥٢)
وقد روى الحديث في (مقتل الحسين :١٤٥)، عن سُلَيم بن قيس عن سلمان المحمّديّ، قال: «دخلتُ على النبيّ صلى الله عليه وآله وإذا الحسين على فخذه، وهو يقبّل عينيه ويلثم فاه، ويقول: إنّك سيّد ابن سيّد أبو سادة، إنّك إمام ابن إمام أبو أئمة، إنّك حجّة ابن حجّة أبو حجج تسعة، تاسعهم قائمهم». ولم نقف عليه في المناقب. وتقدّم في صفحة ٣٤٩ عن ينابيع المودة: ج٢/ ٣١٥.

(٣) هو سُلَيم بن قيس الهلاليّ، من خواصّ أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وقد اشتهر بكتابه الذي هو أول كتاب عقائديّ تاريخيّ حديثيّ في القرن الأول للهجرة، وُلد سنة ٢هـ وتوفي متخفياً بعد أن طلبه الحجّاج، وهرب إلى ناحية من نواحي فارس سنة ٧٦هـ. (انظر أعيان الشيعة: ج١/ ٢٨)

(٤) أبو القاسم علي بن محمّد بن علي الخزّاز، الرازيّ، القميّ، فقيه، أصولي، متكلّم، وكتابه (كفاية الأثر في النصوص على الإئمة الإثني عشر عليهم السلام). (انظر معجم المؤلفين: ج٧/ ٢١٧)، وقد روى الحديث في: (كفاية الأثر : ١٩٧).

←

.....

وصاحب كشف الحيرة[١][٢]، وصاحب المقتضب[٣]، وصاحب مراصد العرفان[٤]، بأسانيدهم إلى سلمان[٥] إلى النبيّ صلى الله عليه وآله.

← وقال: «..عن يونس بن ظبيان، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه محمّد بن علي، عن أبيه عليّ بن الحسين، عن أبيه الحسين، قال: **قالت لي أمي فاطمة: لما ولدتك دخل إليّ رسول الله صلى الله عليه وآله، فناولتك إيّاه في خرقة صفراء، فرمى بها، وأخذ خرقة بيضاء لفّك فيها، وأذّن في أذنك اليمنى، وأقام في أذنك اليسرى، ثم قال: يا فاطمة خذيه، فإنّه أبو الأئمة، تسعة من ولده أئمة أبرار، والتاسع مهديّهم**».

(١) (كشف الحيرة) لمحمّد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة الصّفواني، كُنيته أبو عبد الله، تلميذ الكلينيّ، ويروي عنه الشيخ المفيد، وله مؤلَّفات منها: (كشف الحيرة) و (الغيبة). (انظر معالم العلماء: ١٣١، الذريعة: ج١٨/ ٦٨)

(٢) انظر الصراط المستقيم: ج٢/ ١١٨. وفيه: «وفي كتاب كشف الحيرة أنّ سلمان سأل النبيّ صلى الله عليه وآله عن الذين قال الله فيهم: ﴿**لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ**﴾، قال: **هم ثلاثة عشر رجلاً خاصة، أنا وأخي عليّ وأحد عشر من ولده**».

(٣) وهو (مقتضب الأثر) في إمامة الأئمة الاثني عشر، وقد تقدّمت ترجمته في صفحة: ٣٥٠. وقد روى الحديث عنه المجلسيّ في (بحار الأنوار: ج٢٥/ ١٢٧). في حديث طويل عن أمّ سليم.

(٤) هو مسعدة بن قرطة الكوفّي. (انظر الصراط المستقيم: ج٢/ ١١٩). وفيه: «وأسند في مراصد العرفان إلى سلمان حين سأله: مَن الخليفة بعدك يا رسول الله؟ قال: **أدخل عليَّ أبا ذر والمقداد وأبا أيوب، فقال: اشهدوا وافهموا أنّ علياً وصيّي، ووارثي، وقاضي ديني، وحامل لوائي، وولده بعده، ثم من ولد الحسين أئمة تسعة، هداة إلى يوم القيامة، أشكو إلى الله جحد أمتي له، وأخذهم حقّه**».

(٥) وهو سلمان الفارسّي، الذي لقبه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم بالمحمّديّ، ←

.....

وصاحب بصائر الأنس[١]، بإسناده إلى جابر. واستيفاء الروايات بذلك لا يحتمله هذا المختصر.

تتميم: قد اشتهر بين الفريقين، بل نقل إجماع المسلمين أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «مَن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»[٢].

← مولاه، يُكنّى (أبا عبد الله)، أول الأركان الأربعة، حاله عظيم جداً، مشكور لم يرتّد بعد وفاته صلى الله عليه وآله، وحاله أوضح من أن يُترجم له. وقد عقد في (بحار الأنوار: ج٢٢/ ٣٥٥)، باباً (في كيفية إسلام سلمان رضي الله عنه، ومكارم أخلاقه وبعض مواعظه، وسائر أحواله).

(١) وهو الكيدريّ صاحب كتاب (بصائر الأنس بحضائر القدس) الذي تقدمت ترجمته في صفحة ٣٥١. (انظر الصراط المستقيم: ج٢/ ١١٩). وفيه: «والكيدريّ في بصائر الأنس، عن القاسم بن حسّان، عن جابر بن عبد الله ..إلى أن قال: ويخرج الله من صلب الحسين تسعة أمناء معصومين، ومنّا مهديّ هذه الأمة، يقوم بالدين في آخر الزمان، كما قمت به في أوله، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً».

(٢) ينابيع المودة: ٣: ٣٧٢. شرح المقاصد ٢: ٢٧٥. وقد ذكر الحديث كثير من المدوّنين مع اختلاف في صيغه، مسنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله. وأنا أذكر مصادره مع بيان الاختلاف، وذلك لأهميته وصراحته في الدلالة على المدّعى.

فأقول: قد ورد الحديث الشريف باختلاف في بعض ألفاظه:

فمنها: «**مَن مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية**». ينابيع المودة ج١/ ٣٥١.

ومنها: «**مَن مات بغير إمام مات ميتة جاهلية**»، مجمع الزوائد ٥: ٢١٨، مسند أبي داود: ٢٥٩، المعجم الكبير: ج١٩/ ٣٨٨، مسند الشاميين: ج٢/ ٤٣٨، كنز العمال: ج١/ ١٠٣، وج٦/ ٦٥، مسند أحمد: ج٤/ ٩٦.

←

.....

وإمام زماننا هو القائم المنتظر، محمّد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، الحاضر في الأمصار، الغائب عن الأبصار، فيظهر بعد غيبة طويلة، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً، يفتح الله على يديه مشارق الأرض ومغاربها[1].

← **ومنها**: «**مَن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»، مجمع الزوائد: ج٥/ ٢١٨، حاشية الدسوقي: ج٤/ ٢٩٨، تحفة الأحوذي: ج٨/ ١٣٢، كتاب السنة: ص:٥٠٠، المعجم الكبير: ج١٩/ ٣٣٥، كنز العمال: ج٦/ ٥٢، أضواء البيان: ج١/ ٢٩، السنن الكبرى للبيهقيّ: ج٨/ ١٥٦.

ومنها: «**مَن مات وليس عليه طاعة مات ميتة جاهلية**» مجمع الزوائد: ج٥/ ٢٢٣، مسند ابن الجعد: ص:٣٣٠، كنز العمال: ج٦/ ٦٥، المعجم الأوسط: ج٧/ ٢٨٧، مسند أحمد: ج٣/ ٤٤٦.

ومنها: «**مَن مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية**».كنز العمال: ج٦/ ٧٠، و٢٢٥، كتاب السنة: ص:٤٨٩، المعجم الأوسط: ج٦/ ٧٠، مجمع الزوائد: ج٥/ ٢٢٥.

ومنها: «**مَن مات ولا طاعة عليه مات ميتة جاهلية**». كتاب السنة: ص:٤٩٠.

ومنها: «**مَن مات ولا بيعة عليه مات ميتة جاهلية**». المعجم الأوسط: ج١/ ٧٩، كنز العمال: ج١/ ١٠٣.

ومنها: «**مَن مات في غير طاعة مات ميتة جاهلية**». كنز العمال: ج٧/ ٢٨٧.

ومنها: «**مَن مات من غير إمام جماعة مات ميتة جاهلية**». كنز العمال: ج١/ ٢٠٨، الدر المنثور: ج٢/ ٦١، المعجم الكبير: ج١٢/ ٣٣٧.

(١) روى هذا المضمون أحمد في المسند: ج٣/ ١٧، ومجمع الزوائد: ج٥/ ١٩٠، والمعجم ←

.....

بشّرنا [بذلك][١] النبيّ صلى الله عليه وآله وقال: «**طُوبى للصابرين في غيبته، طُوبى للمقيمين على محجته، أولئك مَن وصفهم اللّه في كتابه فقال: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾**[٢]، **وقال: ﴿أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾**[٣]»[٤]. وكذلك بشّرنا آباؤه عليهم السلام[٥].

وعصمته الثابتة بالأدلة السابقة وغيرها تدلّ على أنّ غيبته طاعة لله، وامتثال لأمره، وأنّ سببها ليس منه.

وقبح نقض الغرض عقلاً[٦] - كما تقدّم -

← الصغير: ج٢/ ١٤٨، والمعجم الكبير: ج١٠/ ١٣٣، ١٣٤، وج٢٢/ ٣٧٥، والجامع الصغير: ج٢/ ٦٢، وكنز العمال: ج١٣/ ٦٤٧، وج:١٤/ ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٥، وفيض القدير: ج٤/ ١٦٨، وكشف الخفاء: ج٢/ ٢٨٨. وغيرها كثير.

(١) «بذلك» من «م».

(٢) سورة البقرة: ٣.

(٣) سورة المجادلة: ٢٢.

(٤) بحار الأنوار: ج٣٦/ ٣٠٤، نقلًا عن كفاية الأثر، في حديث جابر بن عبد الله الأنصاريّ، عن سؤال جندل اليهوديّ النبيَّ صلى الله عليه وآله عن أوصيائه بعد إسلامه على يده.

(٥) من ذلك بشارة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فيما يرويه سُلَيم بن قيس في (كتابه :٣٠٩).

(٦) باعتبار أنّ الغرض لـمّا كان هو هدايته للبشرية فغيبته مانعة منها. هذا بناء على أنّ الغرض لا يتحقّق إلّابحضوره، أمّا لو أمكن الاستفادة من وجوده ولو مع غيبته لما كان للاستدلال المذكور وجه. نعم يمكن فرض فوات جملة عظيمة من فوائد حضوره، وكان ذلك بسبب الظالمين، كما ذكره رحمه الله.

.....

يدلّ على أنه[١] ليس من الله، فتعينّ أن تكون من الخلق، فإنهّم أخافوه وهمّوا بقتله.

وسبب إبطائه؛ إمّا كثرة العدو وقلّة الناصر، أو مصلحة استأثر الله بعلمها.

واستبعاد الخصم طول عمره مدفوع بما وقع - إجماعاً - لغيره من الأولياء، كالخضر[٢]، وإلياس، ومن الأشقياء، كالدجال[٣]، والسامريّ، فإنّهم أحياء من حين الولادة إلى زماننا، وإلى ما بعده إلى ما يشاء الله تعالى.

فنحن نتوقّع ظهوره، ونسأل الله تعالى أن يعجّل فرجه، ويرينا فلجه، ويجعلنا من أنصاره وأعوانه، آمين ربّ العالمين.

(١) أي: سبب غيبته سلام الله عليه.

(٢) انظر الغيبة للطوسي: ١٠٩.

(٣) انظر الغيبة للطوسي: ١١٣.

الفصل السابع
في المعاد

السابع: اتفّق المسلمون كافة على وجوب المعاد البدنيّ؛ لأنّه لولاه لقبح التكليف، ولأنّه ممكن

الفصل (**السابع**)

وهو خاتمة الفصول في الطريق إلى القطع بوقوع المعاد.

(**اتفّق المسلمون كافة**) من غير نكير بينهم (**على وجوب المعاد البدنيّ**) أي: البدن والروح التي هي الأصلية، التي لا تقبل الزيادة والنقصان؛ (**لأنّه لولاه لقبح التكليف**)، واللّازم باطل، فالملزوم مثله.

أمّا الملازمة فلِمَا مرّ من أنّ التكليف عناء ومشقّة، وخلوّه عن العوض قبيح، وليس هو في دار الدنيا لما نشاهده من احترام المطيع والعاصي[1]، ولم يصل إليهما ما يستحقانه. وأمّا بطلان اللازم فقد مرّ بيانه.

(**ولأنّه**) أي: المعاد أمر (**ممكن**)؛ لأنّ مقدّماته كلّها ممكنة.

الأولى: جمع أجزاء الإنسان الأصلية بعد تفرّقها[2].

الثانية: إفاضة الحياة عليها[3].

الثالثة: علمه بأجزاء كلّ شخص وتمييز بعضها عن البعض.

---

(١) فلا يترتب العوض مع تساويهما في الاحترام، لعدم وصول ما يستحقانه إليهما.

(٢) وهو مدلول عليه بقوله تعالى: ﴿**بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ**﴾. سورة القيامة: ٤.

(٣) وهو مدلول عليه بقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ**﴾. الأنبياء: ١٠٤.

والصادق قد أخبر بثبوته فيكون حقاً، والآيات الدالّة عليه وعلى الإنكار على جاحديه كثيرة.

الرابعة: قدرته على ذلك.

والأخيرتان[1] مرّ بيانهما، والأوليان مبرهن عليهما.

ومتى كان كذلك **(والصادق)** صلوات الله عليه وآله **(قد أخبر بثبوته)**، وأنه واقع لا محالة، وكذلك كلّ نبيّ تقدّمه، والأئمة المعصومون عليهم السلام، وكلّهم كفّروا من أنكره، **(فيكون حقاً)** بالضرورة.

(والآيات الدالّة عليه وعلى الإنكار على جاحديه كثيرة) منها: قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنْ اللَّهِ حَدِيثًا**﴾[2].

وقوله: ﴿**وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ**﴾[3].

وقوله: ﴿**فَإِذَا هُمْ مِنْ الأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ**﴾[4].

---

(١) وهما الأول: علمه بأجزاء كلّ شخص فقد تقدّم في مبحث علمه تعالى. والثاني: قدرته على الجمع فتقدم في مبحث قدرته سبحانه.

(٢) سورة النساء: ٨٧.

(٣) سورة يس: ٧٨-٧٩.

(٤) سورة يس: ٥١.

.....

وقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلْ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[١].

وقوله: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا الله الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٢].

وقوله: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾[٣]. وقوله: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ الأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾[٤].

وقوله: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتْ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[٥].

وقوله: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ * وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾[٦].

وقوله: ﴿وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾[٧].

وقوله: ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[٨]. إلى غير ذلك.

---

(١) سورة الإسراء: ٥١.

(٢) سورة فصلت: ٢١.

(٣) سورة النساء: ٥٦.

(٤) سورة ق: ٤٤.

(٥) سورة الزلزلة: ١-٢.

(٦) سورة العاديات: ٩.

(٧) سورة الحشر: ١٨.

(٨) سورة السجدة: ١٧.

وكلّ مَن له عوض يجب بعثه، وغيرهم يجب إعادته سمعاً.
ويجب الإقرار بكلّ ما جاء به النبيّ (صلّى الله عليه وآله) فمن ذلك: الصراط، وإنطاق الجوارح، وتطاير الكتب لإمكانها، وقد أخبر الصادق بها. ومن ذلك الثواب والعقاب وتفاصيلهما المنقولة من جهة الشرع، ووجوب التوبة.

(**وكلّ مَن**) ثبت (**له عوض يجب بعثه**) عقلاً وسمعاً[1]، (**وغيرهم يجب إعادته سمعاً**)[2] كقوله تعالى: ﴿**وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا**﴾[3].

(**ويجب الإقرار بكلّ ما جاء به النبيّ صلّى الله عليه وآله**) ممّا تواتر عنه، وعلم من دينه بالضرورة.

(**فمن ذلك**) عذاب القبر، و (**الصراط**)، والميزان، والحساب، (**وإنطاق الجوارح، وتطاير الكتب**)، وأحوال يوم القيامة، (**لإمكانها، وقد أخبر الصادق بها**) (صلوات الله عليه)، فيجب الاعتراف بها.

(**ومن ذلك الثواب والعقاب وتفاصيلهما المنقولة من جهة الشرع**) (صلوات الله على الصادع به).

(و) من ذلك (**وجوب التوبة**) على كلّ مكلّف عن كلّ ما فعله، ما يعلم

---

(١) أمّا عقلاً فلِمَا تقدّم من استلزام عدم بعثه للقبيح، وهو محال عليه، وأمّا سمعاً فلِمَا دلّ عليه من الآيات.

(٢) وذلك بمقتضى إخباره سبحانه وتعالى، وليس المقصود منه الوجوب العقلّي.

(٣) سورة الكهف: ٤٧.

.....

أو يظـن[١] أنّه معصية، لقولـه تعالى: ﴿**تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا**﴾[٢]، ولتواتر الأخبـار بذلك.

وهـي في اللغـة: الرجـوع[٣]، فـإن نُسـبت إلى العبـد، فمعناهـا الرجـوع عـن المعصيـة إلى الطاعـة، وإن نُسـبت إلى الله، فمعناهـا الرجـوع عـن العقوبـة إلى اللّطف والتفضّل.

وفي الاصطـلاح: النـدم عـلى القبيـح المـاضي من فعـل أو قول، والـترك له في الحـال، والعـزم على عـدم المعـاودة في الاسـتقبال[٤]، فـإذا تحقّقت هـذه الشرائط وجـب عـلى الله تعـالى قبولها،لأنّه وعـد بذلك، فقال عـزّ من قائـل: ﴿**إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَـلَى اللهِ لِلَّذِيـنَ يَعْمَلُـونَ السُّـوءَ بِجَهَالَـةٍ ثُـمَّ يَتُوبُـونَ مِـنْ قَرِيـبٍ**﴾[٥]. وقـال: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ**﴾[٦].

وقـد عرفـتَ أنّـه صـادق في ميعـاده، فيسـقط عقـاب تلـك المعصيـة إجماعاً، تفضّـلاً مـن الله تعـالى[٧].

---

(١) بموجب قيام الحجج الظنية عليه اجتهاداً أو تقليداً.

(٢) سورة التحريم: ٨.

(٣) انظر الصحاح: ١/ ٩١.

(٤) انظر جواهر الفقه لأبن البرّاج: ٢٥١.

(٥) سورة النساء: ١٧.

(٦) سورة الشورى: ٢٥.

(٧) بمقتـضى وعـده، لأنّـه (لا يخلـف الميعـاد) لا بالاسـتحقاق، كـما هـو واضـح. أمّا سـقوط ←

والأمـر بالمعـروف والنهـي عـن المنكـر، بشـرط أن يعلم الآمـر والناهي كـون المعـروف معروفـاً، والمنكـر منكراً.
وأن يكونـ[ـا] سـيقعان، فـإنّ الأمر بالماضي والنهي عنه عبـث، وتجويز التأثير

(و) مـن ذلـك (**الأمـر بالمعـروف والنهـي عـن المنكـر**) لقولـه تعـالى: ﴿**وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ**﴾[1]. ولتواتـر الأخبـار بذلـك، وللإجمـاع، وليس مطلقاً، بل (**بشـرط أن يعلـم الآمـر والناهي كـون المعروف**) الـذي يأمر بـه (**معروفـاً**)، وإلّا لا يؤمن عليـه أن يأمـر بمنكـر، أو بما ليس بمعـروف. (و) كـون (**المنكر**) الـذي ينهى عنه (**منكـراً**)، وإلّا لا يؤمـن عليـه أن ينهـى عـن المعـروف، أو بما ليـس بمنكر.

(و) بـشرط (**أن يكـون**) أي: المعروف والمنكر مما (**سـيقعان**) إمّـا بظن[2]، أو علـم، (**فـإن الأمـر بالماضي والنهي عنـه عبث**).

وبـشرط (**تجويـز التأثيـر**) إمّـا أن يحقّـق الآمـر والناهـي ذلـك، أو يغلب عـلى ظنّه.

➡ العقـاب فإنّـه مفـاد التوبـة عليـه سـبحانه في منطوق الآيـة الشريفـة. فالحاصـل: أنّ التوبة مـن العبـد الرجـوع إلى الله والإنابة مـع الإقلاع عـن المعصيـة، والتوبة مـن الله قبول ذلك والعفـو والصفـح عـن عبـده، وهـو معنـى سـقوط العقـاب. وإن كان لا ينـافي التوبيـخ والتأنيـب منـه سـبحانه وتعالى.

(١) سورة آل عمران: ١٠٤.

(٢) بناء على حجية الظن هنا.

والأمن مـن الضرر.

نسأل الله أن يجعلنا وإياكم ممّن يأمر بالمعروف.

(و) بـشرط (**الأمـن**) أي: أمـن الآمـر والناهـي (**مـن**) حصـول (**الضـرر**) عاجـلاً وآجـلاً، لـه أو لغـيره مـن المسـلمين.

فكلما اجتمعت هذه الشرائط وجبا البتة، بالقلب أولاً، فإن لم يفد فباليد[1].

(**نسـأل الله أن يجعلنـا وإياكم ممّن يأمـر بالمعروف**) ويأتمر بـه، وينهى عن المنكر وينتهـي عنه، بمحمّد وآلـه الطيبين الطاهرين.

هـذا مـا تيـسّر تأليفه على يـد المفتقر إلى رحمة ربّـه الغنيّ صفي الديـن الطريحيّ النجفـيّ، أرجـو مـن الله الكريـم قبولـه، ومـن الأخـوان أنّهـم إذا رأوا خلـلاً لا يفضحـوه، بـل إمّا ينبهـوا عليـه، أو يصلحوه.

---

(١) هـذا التفصيـل ناشـئ مـن مـا هـو معـروف مـن أنّ وجـوب الأمـر بالمعـروف والنهـي عن المنكـر في ضمـن مراتـب: الأولى بالقلـب، والثانيـة باللسـان، والثالثـة باليـد، ولا ينتقل إلى اللّاحقـة إلّا بعـد عـدم تأثير السـابقة.

لكـن الظاهـر أنّ الترتـب بينها طبعـيّ، لأنّ التأثـر القلبيّ للمؤمـن وامتعاضه مـن المعصية إنّـما هـو بمقتـضى إيمانه وإقـراره بالأحـكام الشرعيّة، فـإن أثّر ذلـك في الارتـداع عنها من قبـل العـاصي لا معنى للانتقـال إلى المرتبـة الثانية، بل يكـون من التعـدي والظلم. وهكذا بالنسـبة إلى المرتبـة الثانيـة، فإنهـا إن أثـرت واقتضـت الانزجـار عـن المعصيـة فـلا معنـى للانتقـال إلى المرتبـة الثالثـة، بـل يكـون ظلـماً وتعديـاً أيضـاً. فليسـت المراتـب المذكـورة تعبديـة محضـة. فلاحظ.

.....

فَمَـــن ذا الـــذي تُرضـــى سَـــجَايَاهُ كُلُّهـــا
كَفَـــى المـــرءُ نُبـــلاً أنْ تُعَـــدَّ مَعَـــايِبُهْ[1]

وقد وقع الفراغ منه يوم الاثنين في سلخ ذي القعدة، سنة ١٠٧٧ هـ.

هـذا[2] آخـر ما ذكره الشـارح في مصنّفه، وادّخـره ذخراً ليوم فاقتـه في مؤلّفه. وقـد تيـسّر لي بحمـد الله تحريره بواسـطة من نسـخة كتبهـا بخطّه الشريـف، ومرّ عليهـا غـير مـرة بعـد تمـام التأليـف، وأنـا الراجي رحمـة ربّه الغنـيّ ابن مـلا نظر عـليّ محمّد تقي، غفـر الله لـه ولوالديه.

واتفـق الفـراغ مـن تسـويد تيـك الوريقات، في عـصر الخميس، حـادي عشر شـهر رمضـان المبارك، في عـام الحادي والعشريـن بعد المائة والألـف ١١٢١هـ.

(١) ينسب البيت إلى علي بن الجهم المتوفى سنة ٢٤٩هـ. (انظر ديوان علي بن الجهم: ١١٨)

(٢) هذه عبارة الناسخ للمخطوطة.

الفَهَارِسُ الفَنِّيَّة

فِهْرِسُ الآيَاتِ

فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ

فِهْرِسُ المُتَرجِمِين فِي الكِتَاب

فِهْرِسُ الأَعْلَامِ

فِهْرِسُ الأَمَاكِنِ وَالبِقَاعِ وَالبُلْدَانِ

فِهْرِسُ البُيوتَات والقَبَائِل والفِرَق

فِهْرِسُ الأَشْعَارِ

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾	البقرة	٣	٣٥٦
﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دون اللَّهِ ...﴾	=	٢٣	٢٣٣
﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	=	٢٥	٨١
﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	=	٢٩	١٣٣
﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ...﴾	=	٣٠	١٣٣
﴿وَآمِنُوا بِ اَم أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِا مَعَكُمْ﴾	=	٤١	٨٨
﴿وَأَقِيمُوا الصَّ الَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	=	٤٣	١٤١
﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ* الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم...﴾	=	٤٥-٤٦	٦٥، ٧٦
﴿وَإِنَّ مِنهُا لمَا يَشَّقَّقُ فَيخَرُجُ مِنهُ المْاءُ﴾	=	٧٤	٢٣٦
﴿إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾	=	٧٨	٥٦
﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ ...﴾	=	٧٩	١٩٩
﴿وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَاءَهُم...﴾	=	٨٩	٨٥
﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ... لا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾	=	١٢٤	٢٦٨، ٢٧٦
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مٰا أَنْزَلْنٰا مِنَ الْبَيِّنٰاتِ وَ الْهُدىٰ مِنْ...﴾	=	١٥٩	٢٤
﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	=	١٦٣	١٨٠
﴿بَلْ نَتبَّعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾	=	١٧٠	٦٦

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾	البقرة	١٧٨	٨٣
﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾	=	١٨٧	٢٧٦
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾	=	١٨٨	١٤١
﴿فمَن اعتَدى عَليكُم فاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ ما اعتدى ...﴾	=	١٩٤	٤٨
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾	=	٢٣٣	٣٢٠
﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُوا اللَّهِ﴾	=	٢٤٩	٦٧
﴿وَالْكَافِرُونَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾	=	٢٥٤	٣٣٦
﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾	=	٢٨٦	٧٦
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	=	٢٨٦	١٩٩
﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَان ...﴾	آل عمران	٣٣	٢٦١
﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ...﴾	=	٦١	٣١٤
﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾	=	٨٥	٨٥
﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾	=	١٠٤	٣٦٦
﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ ...﴾	=	١٧٩	٢١٦
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾	=	١٩٠	٧٣
﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾	=	١٩١	٢٠٧
﴿إنّما التوبة على اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ ...﴾	النساء	١٧	٣٦٥
﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾	=	٥٦	٣٦٣

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي ...﴾	النساء	٥٩	٢٨٣
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُّمْ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ ...﴾	=	٧٨	٢٠٦
﴿اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ...﴾	=	٨٧	٣٦٢
﴿إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ...﴾	=	٩٨	٦٠-٦١
﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ...﴾	المائدة	٣	٢٩٨
﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّن لكمْ عَلَى فَتَرة مِنْ الرُّسُلِ﴾	=	١٩	٢٦٤
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْكَافِرُونَ﴾	=	٤٤	١٧٣
﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ ...﴾	=	٥٥	٢٩١، ٢٩٣
﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ...﴾	=	٦٧	٢٩٧
﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	=	١٢٠	١٢٨
﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾	الأنعام	١٨	١٦٨
﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾	=	٢٨	١٣٣
﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾	=	٥٩	١٣٣
﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾	=	٨٢	٨٣
﴿أَوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدِهِ﴾	=	٩٠	٢٦٠
﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ ...﴾	=	١٠٣	١٤٦، ١٧٧
﴿وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾	الأعراف	٤٠	١٧٩
﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ ...﴾	=	٩٦	٢٢٥

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾	الأعراف	١٣١	٢٠٧
﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَـكِنِ انظُرْ إِلَى ...﴾	=	١٤٣	١٧٨
﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾	=	١٧٢	٧٥
﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾	=	١٨٥	٧٣
﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ...﴾	الأنفال	٢	٢٩٤
﴿لِيهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾	=	٤٢	٢٠٩
﴿وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾	التوبة	٢٩	٤٨
﴿الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾	=	٧١	٢٩٦
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ﴾	=	١١٥	٧٤
﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾	=	١٢٤	٨٨
﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾	يونس	٧٤	٨٧
﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلا أَنْ ...﴾	=	٣٥	٢٥٩
﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾	=	٣٦	٥٦
﴿قُلْ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾	=	١٠١	٧٣
﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾	هود	١٣	٢٣٣
﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾	يوسف	١٧	٧٩
﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾	الرعد	٧	٢٩٣
﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلاَ بِذِكْرِ﴾	=	٢٨	٨٨
﴿وَمَنْ يُضْلِلْ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾	=	٣٣	٢٠٣

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾	الرعد	٤٣	٣٢١
﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾	الحجر	٦	١٥٦
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	=	٩	١٥٦
﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بقدرٍ معلوم﴾	=	٢١	٢٥٠
﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾	=	١٠٦	٨١-٨٢
﴿ولَهُ الدِّينُ واصِباً﴾	النحل	٥٢	٤٨
﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾	=	٤٣	٥٩، ٦٤
﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾	=	٤٤	١٥٦
﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾	=	٥٠	١٦٨
﴿وأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنْ الْجِبَالِ﴾	=	٦٨	١٣١
﴿أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ...﴾	=	٧٨	١٢٣
﴿وَجَادِلُهُمْ بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ﴾	=	١٢٥	٦٢
﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾	الإسراء	١٥	٧٠
﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾	=	٢٣	١٨١
﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾	=	٣٢	١٤١
﴿لاَ تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولاً﴾	=	٣٩	١٨١
﴿وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا ...﴾	=	٤٢	١٨١
﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلْ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾	=	٥١	٣٦٣

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ...﴾	الإسراء	٨٨	٢٣٣
﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّ...﴾	الكهف	١٧	٢٠٣
﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾	=	٤٧	٣٦٤
﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾	=	١١٠	٢٨٠
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ استوى﴾	طه	٥	١٦٧
﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾	=	٩٣	٥٣
﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾	الأنبياء	٢	١٥٦
﴿لا يُسأل عمّا يَفعلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾	=	٢٤	٢٠٨
﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾	=	٢٦-٢٧	٣٣٣، ٣٣٤
﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنكِرُونَ﴾	=	٥٠	١٥٦
﴿فَظَنَّ أَنْ لنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾	=	٨٧	٦٥
﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾	=	٩٨	٦٢
﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَى أُوْلَئِكَ عَنْهَا...﴾	=	١٠١	٦٢
﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ ...﴾	=	١٠٤	٣٦١
﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾	المؤمنون	١٥	٢١٦
﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾	=	١١٥	٢٠٧
﴿حُنَفَاء لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾	الحج	٣١	٧٥
﴿يُوَفيهِمُ اللَّهُ دينَهُم﴾	النور	٢٥	٤٨

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ الرَّحْمَانِ مُحْدَثٍ إِلاَّ كَانُوا﴾	الشعراء	٥	١٥٦
﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾	=	٢٤	٥٢
﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾	=	٢٥	٥٢
﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ الأَوَّلِينَ﴾	=	٢٦	٥٢
﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾	=	٢٧	٥٢
﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ﴾	=	٢٨	٥٢-٥٣
﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾	=	٢١٤	٢٣٦
﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾	=	٢١٩	٢٦٣
﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾	النمل	١٤	٨٤، ٨٥
﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ...﴾	القصص	٣٥	٢٩٢
﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾	لقمان	١٣	٨٣
﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ...﴾	=	٢٥	٧٥
﴿فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أخفي لهم مِنْ قُرَّة أَعيُنٍ﴾	السجدة	١٧	٢٧٨، ٣٦٣
﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلاَّ إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾	الأحزاب	٢٢	٨٨
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ ...﴾	=	٣٦	٢٩٠
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمْ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾	=	٥٧	٢٥٦
﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا...﴾	فاطر	٤٥	٢٢٥
﴿أَوَلم يَرَ الإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾	يس	٣٦	٢٣٩
﴿فَإِذَا هُمْ مِنْ الأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾	=	٥١	٣٦٢

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿وَضَرَبَ لَنَا مثلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ ...﴾	يس	٧٨-٧٩	٣٦٢
﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	=	٨٢	١٤٢
﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا...﴾	ص	٢٧	٢٠٧
﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾	الزمر	٦٧	١٢٩
﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾	غافر	٥	٦١
﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾	=	١٩	١٣٣
﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ...﴾	الجاثية	٥	١٠٤
﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	=	٢٩	١٣٣
﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾	فصّلت	١٧	٧٤
﴿وَقَالُوا لجلودهم لم شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي...﴾	=	٢١	٣٦٣
﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾	=	٥٣	١٠٤
﴿قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبىٰ﴾	الشورى	٢٣	٢٢
﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التوبة عَنْ عِبَادِهِ﴾	=	٢٥	٣٦٥
﴿وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾	=	٢٧	٢٥٠
﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم ...﴾	الزخرف	٢٢	٥٥-٥٦
﴿وَإِنَّهُ لذِكْرٌ لكَ وَلِقَوْمِكَ﴾	=	٤٤	١٥٦
﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ...﴾	الأحقاف	٤	٥٦
﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شهراً﴾	=	١٤	٣٢٠

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى لهم﴾	محمّد	١١	٣١١
﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ﴾	=	١٩	٥٦، ٧٣
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾	الفتح	٤	٧٤
﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ ...﴾	الحجرات	٦	٢٥٧
﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾	=	٩	٨٢-٨٣
﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ ...وَلَمَّا يَدْخُلِ وَلَمَّا يَدْخُلْ﴾	=	١٤	٨١، ٨٦، ٨٧
﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ الأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾	ق	٤٤	٣٦٣
﴿إِنَّ الدِينَ لَوَاقِعٌ﴾	الذاريات	٦	٤٨
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾	=	٥٧	٢٠٧
﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾	الطور	٢١	١٩٩
﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ﴾	النجم	٣١	٢٠٩-٢١٠
﴿اقْتَرَبَتْ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ * وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا ...﴾	القمر	١ - ٢	٢٣٥
﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾	الرحمن	٧٨	١٠٧، ١١١
﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ...﴾	الحديد	٣	١٤٦
﴿مَأْوَاكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلاَكُمْ﴾	=	١٥	٣١١
﴿أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلاَ إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾	المجادلة	٢٢	٣٥٦
﴿أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمْ الإِيمَانَ﴾	=	٢٢	٨١
﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾	الحشر	٧	٢٥٦
﴿وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾	=	١٨	٣٦٣
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾	التغابن	٢	٦٠-٦١

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا﴾	الطلاق	٧	٧٦
﴿تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾	التحريم	٨	٣٦٥
﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾	الجن	٢٣	٥٣
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	المدثر	٢٢-٢٣	١٧٩
﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾	القيامة	٤	٣٦١
﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾	الإنسان	٣	٧٤
﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ على حُبِّهِ مِسْكِينًا ويتيماً وأسيراً﴾	=	٨	٣٢٧
﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾	الحاقة	١٢	٣٢٤
﴿هَاؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِ* إِنِّ ظَنَنتُ أَنِّ مُلاَقٍ حِسَابِ...﴾	=	١٩-٢٢	٦٥
﴿سَأَلَ سَائِلٌ بعذَابٍ وَاقِعٍ﴾	المعارج	١	٢٩٩
﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾	البلد	١٠	٧٤
﴿فَأَلْمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾	الشمس	٨	٧٤
﴿أُوْلَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾	البينة	٧	٣١٦
﴿إِذَا زُلْزِلَتْ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتْ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾	الزلزلة	١-٢	٣٦٣
﴿أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ * وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾	العاديات	٩-١٠	٣٦٣
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	الاخلاص	١	١٨٠

فهرس الأحاديث

الحديث	القائل	الصفحة
(أ)		
«آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٦١
«أتظن أنّ الذي فتح عليك الطريق لزم عليك المضيق...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٢٠٢
«أتظن أن الذي نهاك دهاك وإنما دهاك،أسفلك وأع الك...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٢٠٢
«أخاف أن يضع فيه أحد ولدي إداماً»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٧
«أخرج من ظهر آدم ذريته إلى يوم القيامة، فخرجوا...»	الإمام الباقر عليه السلام	٧٥
«اخسأ يا كلب»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٣
«أدخل عليَّ أبا ذر والمقداد وأبا أيوب، ... اشهدوا وافهموا...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٥٣
«ادخلوا عليّ عشرة عشرة»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٣٧
«إذا بلغتم إلى عدنان فأمسكوا»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٦٣
«إذا ظهرت البدع في أمّتي فليُظهر العالم علمه، فمنَ لم يفعل...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤
«إذا كان عدلًا فهو جائز الشهادة، إنّ أول من ردّ شهادة...»	الإمام الصادق عليه السلام	٣٤٢
«إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ أين حواري محمّد...»	الإمام الكاظم عليه السلام	٧٦
«إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ: أيّها الخلائق أنصتوا فإنّ محمّداً...»	الإمام الصادق عليه السلام	٢٣
«إذا كانت المعصية حتماً كانت العقوبة ظلماً»	أمير المؤمنين عليه السلام	٢٠٢
«اذكروا من عظمة الله ما شئتم، ولا تذكروا ذاته، فإنكم...»	الإمام الباقر عليه السلام	٥١

الحديث	القائل	الصفحة
«الإرادة من الخلق الضمير، وما يبدو لهم بعد ذلك من الفعل...»	الإمام الكاظم عليه السلام	١٤٢
«ارجع بإذن الله، ولا تدخل دار الهجرة بعد اليوم، وأبلغ...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٢
«اسجدي لربك»	الإمام الكاظم عليه السلام	٢٥٤
«افرجوا لها، فإن هذا رسول قوم من الجن...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣١
«أقضاكم علي»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٢٣
«ألست أولى بكم من أنفسكم ، ... الحمد لله على إكمال...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣١٢
«إليك عنّي، أبي تعرّضت، أم إليّ تشوّقت؟ لا حان حينك...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٤
«إِلَيْكِ عَنِّي يَا دُنْيَا فَحَبْلُكِ عَلَى غَارِبِكِ، قَدِ انْسَلَلْتُ من مَخَالِبِكِ،...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٥
«أما سمعتم قوله تعالى فينا: عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لاَ يَسْبِقُونَهُ... »	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٣
«أن ائتني بفخذ شاة وعُسٍّ من لبن، واجمع لي بني هاشم»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٣٦
«إن سأل سائل فقال: بِمَ عرفتَ ربّك؟ قلت: عرفت الله...»	الإمام الصادق عليه السلام	١٠٦-١٠٧
«إن كان القوم قاربوك فقد غشّوك، وإن كانوا ارتأوا فقد...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٠
«إن كان لك سبيل عليها، فلا سبيل لك على ما في بطنها»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢١
«إنّ الله احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار، وإن...»	عنهم عليهم السلام	٥٠
«إنّ الله تبارك وتعالى فرض الإيمان على جوارح بني آدم...»	الإمام الصادق عليه السلام	٨٧
«إنّ الله تعالى علمين علماً أظهر عليه ملائكته وأنبياءه ورسله...»	الإمام الصادق عليه السلام	٢٦٠
«إن الله لا يوصف بعجز، كيف؟! وهو يقول في...»	الإمام الصادق عليه السلام	١٢٨
«إنّ ممّا أوحى الله إلى موسى عليه السلام وأنزل عليه في التوراة: أنّي...»	الإمام الصادق عليه السلام	٢٠٥
«إنّ والله لا أرزء من أموالكم شيئاً، وهذه القطيفة التي...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٧
«أنا سيّد النبيين، ووصيّي سيّد الوصيين، وأوصيائي سادة الأوصياء»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٦٠

الحديث	القائل	الصفحة
«أنا سيّد ولد آدم ولا فخر، وخاتمهم»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٦٠
«أنا مدينة العلم وأنت الباب، كذب مَن زعم يصل إلى المدينة...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٢٣
«أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمَن أراد المدينة فليأتِ الباب»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٢١، ٣٢٣
«أنا مكّلم الذئب»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٢
«أنا وأصحابي؟ ... ما عندكم؟ ... أقعد أصحابي عشرة عشرة»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٣٧
«أنا وعليّ والحسن والحسين، وتسعة من ولد الحسين...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٥٠
«أنت سيّد ابن سيّد، وأنت إمام ابن إمام، وأنت حجة...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٤٩، ٣٥٢
«أنت لم تكن ثم كنت، وقد علمت أنّك لم تكوّن نفسك...»	الإمام الرضا عليه السلام	١١٧
«أنطق الله لي ما طهر من السموك، وأصمت عنّي ما حرّمه...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٢
«انقص بإذن الله ومشيئته»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٢
«إنّكم لن تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٢
«إنّما الأعمال بالنيات»	الإمام الصادق عليه السلام	٥٣
«إنما تقتل عبد الله وأخا رسوله»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٨
«إنّما الربا في النسيئة»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٩٣
«إنّه أتاني داعي الجن، فانطلقت أقرئهم القرآن»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٣٩
«إنّي شافع يوم القيامة لأربعة أصناف ولو جاءوا بذنوب أهل...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٢-٢٣
«إياكم والتفكر في الله، ولكن إذا أردتم أن تنظروا إلى عظمة الله ...»	الإمام الباقر عليه السلام	٥١
«أيتها النجداء...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤١
«أيما امرأة نكحت بغير إذن وليّها فنكاحها باطل»	أمير المؤمنين عليه السلام	٢٩٥
«الإيمان ما استقر في القلب، وأفضى به إلى الله، وصدّقه...»	الإمام الباقر عليه السلام	٨٤، ٨٩

الحديث	القائل	الصفحة
«الإيمان ما وقر في القلوب»	الإمام الصادق عليه السلام	٨٣
«أيها الناس ألستُ أولى بكم من أنفسكم؟ ...، فقال: ألا مَن...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٩٨
«أيها الناس إنّ هذه أرض ملعونة، قد عذبت في الدهر ثلاث...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٠
(ب)		
«بخ بخ لك يا أخا بني سليم، أتيتنا كافراً وترجع مسلماً، يا أخا بني...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤٠
(ت)		
«تكلّموا في خلق الله، ولا تكلّموا في الله، فإنّ الكلام في الله لا يزداد...»	الإمام الباقر عليه السلام	٥١
(ج)		
«جرح العجماء جبار»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٢٣
(ح)		
«حبّ عليّ حسنة لا يضرّ معها سيئة، وبغضه سيئة...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٧٩
«حبّب إليّ من دنياكم ثلاثة»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٨٠
(خ)		
«خلفائي وأوصيائي اثنا عشر، تسعة من ولد الحسين، تاسعهم قائمهم»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٤٨
«خلقت أنا وعلي بن أبي طالب من نور واحد، فلم يزل ينقلنا الله...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٦٣
(ذ)		
«الذكر أنا، والأئمة أهل الذكر»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٦٤
(ر)		
«ربّي أخبرني أن ربّك قتل البارحة»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤٦
(س)		
«ستة أشياء ليس للعباد فيها صنع»	الإمام الصادق عليه السلام	٧٦
«الشمس جزء من سبعين جزءاً من نور الكرسيّ، والكرسيّ...»	الإمام الصادق عليه السلام	١٨٠

الحديث	القائل	الصفحة
(ش)		
«... شهادة أنْ لا إله إلّا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، والإقرار بما...»	الإمام الصادق عليه السلام	٨٨
(ص)		
«صاحب هذا الأمر لا يلهو ولا يلعب، ... بأبي وأمي مَن لا...»	الإمام الصادق عليه السلام	٢٥٤
(ط)		
«طُوبى للصابرين في غيبته، طُوبى للمقيمين على محجته، أولئك مَن...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٥٦
(ع)		
«عليّ خير البشر، فمَن أبى فقد كفر، ومَن رضي فقد شكر...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣١٨، ٣١٩
«عليّ قائد البررة، عليّ قاتل الكفرة، منصور مَن نصره، مخذول...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٩٢
«عليكم بدين العجائز»	الإمام الصادق عليه السلام	٥٨
(ف)		
«فإن أنا لم أفعل فمه؟، ... إذاً والله أكون عبداً لله المتقول...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٨
«فبينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد مماته»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٩
«فرأيتُ اثني عشر نوراً، في كلّ نور سطر أخضر، عليه اسم وصيّ من...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٤٩
«فعجلها ... قد قلت فأحسنت ووصلت فأجملت»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤٠
«فقال لا. ولا سجدهما تقية»	الإمام الباقر عليه السلام	٢٥٣
(ق)		
«قال أمير المؤمنين عليه السلام: تواطأت اليهود على قتل رسول الله في...»	الإمام العسكري عليه السلام	٢٤٢
«قالت لي أمي فاطمة: لما ولدتك دخل إليّ رسول الله صلى الله عليه وآله...»	الإمام الحسين عليه السلام	٣٥٣

الحديث	القائل	الصفحة
«قام عيسى ابن مريم عليه السلام خطيباً في بني إسرائيل فقال...»	الإمام الصادق عليه السلام	٢٤
«قل يا محمّد: أولم يَرَ الإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ»	جبرائيل عليه السلام	٢٣٩
(ك)		
«كان الله ولا شيء غيره، ولم يزل عالماً بما كوّن فعلمه به قبل كونه ...»	الإمام الباقر عليه السلام	١١٩، ١٣٤
«كلّ محمول مفعول به مضاف إلى غ ريه محتاج، والمحمول اسم...»	الإمام الرضا عليه السلام	١٦٩
«كلّ مَن آمن بي فالخلافة له من بعدي»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٣٦
«كلّ مولود يولد على الفطرة»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٧٥
«كنتُ نبياً وآدم بين الماء والطين»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٦٠
(ل)		
«لا تؤتوا الحكمة غير أهلها فتظلموها، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم»	أمير المؤمنين عليه السلام	٢٤
«لا تلتفتوا لهؤلاء الخدّاعين، فإنّم خلفاء الشياطين، ومخرّبو...»	الإمام الهادي عليه السلام	١٧٥
«لا رجم عليها ...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٠
«لا على الله البيان»	الإمام الصادق عليه السلام	٧٦
«لا يزال الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٤٨
«لا يكون شيء إلّ ما شاء الله وأراد وقدّر وقضى... ابتداء الفعل»	الإمام الكاظم عليه السلام	١٤٢
«لقد تقمّصها دوني الأشقيان، ونازعاني فيما ليس لهما بحقّ، وركباها...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٩
«الله أعلم بشأنك، أمّا ظاهر أمرك فكنت علينا»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤٦
«الله أكبر، الحمدُ لله على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٩٨
«اللهمّ أعطنا اليوم آية من آيات أنبيائك ورسلك...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤٢
«اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تنزل البلاء»	أمير المؤمنين عليه السلام	٢٢٥

الحديث	القائل	الصفحة
«اللهمّ إنّ موسى قال: اللّهم اجعل لي وزيراً من أهلي، فأنزلت ...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٩٢
«لم تدركه الأبصار بمشاهدة العيان، ولكن أدركته القلوب...»	أمير المؤمنين عليه السلام	١٧٧
«لم يزل الله جلّ اسمه عالماً بذاته ولا معلوم، ولم يزل...»	الإمام الصادق عليه السلام	١٣٤
«لما صعد موسى عليه السلام إلى الطّور فناجى ربّه عزوجلّ قال: يا ربّ...»	الإمام الصادق عليه السلام	١٢٩
«لمّا عالجت باب خيبر جعلته مجناً لي، وقاتلتُ القوم، فلما أخزاهم الله...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٤
«لمَن هذا البعير ؟ ... إنّ بعيركم هذا زعم أنّه ربّى صغيركم...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤٤
«ليس لله على الخلق أن يعرفوا، وللخلق على الله أن يعرّفهم...»	الإمام الصادق عليه السلام	٧٧
(م)		
«ما أجهلك بلسان قومك»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٦٢
«ما حمدت الله عليه فهو منه، وما استغفرت الله منه فهو منك»	أمير المؤمنين عليه السلام	٢٠٢
«ما لا يُقبل عمل إلّا به...، إنّ الإيمان حالات، ودرجات...»	الإمام الصادق عليه السلام	٨٦-٨٧
«ما الذي تريدون ... عُدْ كما كنت»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٣٥
«ما من أحد إلّا ويصدع الحقّ قلبه صدعاً، إن شاء أخذ، وإن شاء ترك»	الإمام الصادق عليه السلام	٧٦
«ما يقول؟... بأبي وأمي مَن لم يشبع ثلاثاً متوالية من خبز بُرٍّ...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٦
«مزينة وجهينة وغفار وأسلم موالي دون الناس كلّهم ليس لهم...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٩٩
«من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو ردّ»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٥٨
«مَن أكرم فقيهاً مسلماً لقي الله تعالى يوم القيامة وهوعنه راضٍ...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٣
«مَن ختم له بقيام الليل ثمّ مات فله الجنّة».	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٢
«مَن قال لا إله إلاّ الله دخل الجنة »	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٧٩
«مَن كنت مولاه فعلي مولاه»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣١١، ٣١٣

الحديث	القائل	الصفحة
«مَـن مـات ولم يعـرف إمـام زمانـه مـات ميتـة جاهليـة»، ومثلـه باختـلاف الألفـاظ.	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥
«مَن يشتري منّي سيفي هذا؟ فلو كان عندي أربعة دراهم أشتري بها...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٧
(ن)		
«نعم، الإيمان لا يكون إلّا بعمل، والعمل منه ولا يثبت الإيمان...»	الإمام الصادق عليه السلام	٨٨
(هـ)		
«هل من رجل يحمل هذا الأعرابي على ناقة يتألف بها قلبه...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤٠
«هم ثلاثة عشر رجلاً خاصة، أنا وأخي عليّ وأحد عشر من ولده»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٥٣
«هنئوني هنئوني، إنّ الله تعالى خصّني بالنبوة، وخصّ أهل بيتي...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٠٤
«هو حاكم من حكّام الجن سأل في قضية أشكلت عليه»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣١
«هو رسول قوم من الجن، أخبرني أنّه وقع بين بني عامر...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣١
«هو شرّ الثلاثة»	الإمام الصادق عليه السلام	٢٦٩
«هي فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله...»	الإمام الباقر عليه السلام	٧٥
(و)		
«وإِنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا، مَا لِعَلِيٍّ...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٥
«وتفقّه في الدين فإنّ الفقهاء ورثة الأنبياء»	أمير المؤمنين عليه السلام	٢٤
«وجدتُ نفسي لا تخلو عن إحدى جهتين، إمّا أن أكون صنعتها...»	الإمام الصادق عليه السلام	١٠٦
«وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه، لشهادة كلّ صفة أنّها غير...»	أمير المؤمنين عليه السلام	١٨٦
«ولقد قرن الله به صلىّ الله عليه وآله من لدن أن كان فطيماً...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٢٥٧، ٢٥٨
«واللهِ إنّ دنياكُم عِندِي كعِراقِ خِنْزِيرٍ فِي يَدِ مَجْذُومٍ»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٥

الحديث	القائل	الصفحة
«وَاللَّهِ لَقَدْ رَقَعْتُ مِدْرَعَتِي هَذِهِ حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَاقِعِهَا، ...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٢٥
«وما المطمار؟ ... قول الله أصدق من قولك...أين المرجون لأمر الله؟...»	الإمام الباقر عليه السلام	٦٠
«ويحك لو أشاء أن آتي بمعاوية إلى ها هنا على سريره لدعوت الله...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٣
(ي)		
«يا ابن آدم لو أكل قلبك طائر لم يشبعه، وبصرك لو وضع...»	الإمام الصادق عليه السلام	٥١
«يا أخا بني سليم، أبالله وآياته تستهزئ؟! يا أخا بني سليم أسلم تسلم»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤٠
«يا أخا بني سليم، بئس ما قلت، وبئس ما جئتنا به، أتس...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٣٩
«يا جويرية أشككت...»	أمير المؤمنين عليه السلام	٣٣٠
«يا شيخ لا تخلو من ثلاث، إمّا أن تكون من الله وليس من...»	الإمام الكاظم عليه السلام	٢٠٠
«يا ضب ... مَن تعبد؟...فمَن أنا؟	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٥٧، ٢٤٠
«يا عباس، افد نفسك أو ابن أخيك عقيلاً، ونوفل بن الحارث...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٤٦
«يا علي افعل غداً مثل ما فعلت»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٣٦
«يا علي إنّ عبد المطلب كان لا يستقسم بالأزلام، ولا يعبد...»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٦٤
«يا عمار ترى هذه الوهدة ؟ ...كانت امرأة جعفر التي خلف...»	الإمام الصادق عليه السلام	٣٢٩
«يا عمر كاد الحليم أن يكون نبياً»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٣٩
«يا محمّد، إنّ الله يقرئك السلام ويقول لك: إني أمرت كلّ...»	جبرائيل عليه السلام	٢٣٥
«يا من لا يعلم ما هو إلّا هو»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٥٠
«يخرج من صلب الحسين أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٣٥١
«يوم يقتصّ للجماء من القرناء»	النبي الأكرم صلى الله عليه وآله	٢٢٣

فهرس المترجمين في الكتاب

(أ)

إبراهيم بن سيار بن هاني البصريّ: ١٢٥.

إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن محمّد حمويه الشافعيّ= الجوينيّ: ٣٠٤.

إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفيّ الكوفيّ، أبو إسحاق: ٣٢٢.

أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الشيرازيّ، أبو بكر: ٣١٦.

أحمد بن عبد ربه القرطبيّ: ٢٩٩.

أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى، أبو نُعَيم الأصبهانيّ: ٣٠٣.

أحمد بن علي بن شعيب النسائيّ، أبو عبد الرحمن: ٣٠٧.

أحمد بن علي بن المثنّى التميميّ الموصليّ، أبو يعلى الموصلي: ٣٠٧.

أحمد بن قاسم بن عيسى الأقليشيّ الأندلسيّ= الأقليشي: ٣٠٥.

أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثعلبيّ النيسابوريّ، أبو إسحاق: ٣٠١.

أحمد بن محمّد بن سعيد الهمدانيّ الكوفيّ = ابن عقدة: ٣٠٨.

أحمد بن محمّد بن عبيد الله الجوهريّ: ٣٥٠.

أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري البغداديّ= البلاذريّ: ٣٠٣.

إسحاق بن مردويه: ٣٠٠.

(ج)

جابر بن سمرة السوائي: ٣٥٠.

جابر بن عبد الله الأنصاريّ: ٣١٧.

الحجاج بن يوسف الثقفيّ: ٢٠١.

(ح)

الحسن بن يسار البصريّ، أبو سعيد: ٢٠١.

الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، العلّامة: ١٩.

الحسين بن عبد الله بن سينا، ابن سينا: ١٣٥.

الحكم بن عيينة الكنديّ الكوفي،أبو محمّد: ٣١٧.

(ر)

رزين بن معاوية بن عمار العبدريّ: ٣٠٠.

(ز)

زرارة بن أَعْيَن: ٧٥.

(س)

سعد بن عبد الله الأشعريّ القميّ، أبو القاسم: ٣٣٥.

سعيد بن جبير الأسديّ، الكوفّي: ٣٢٢.

سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي، القطب الراوندي: ٣٣٥.

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفّي: ٥٩.

سلمان المحمدي: ٣٥٣.

سُلَيم بن قيس الهلالي: ٣٥٢.

سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزديّ، السجستانّي: ٣٠٠.

سليمان بن مهران الأسديّ= الأعمش: ٣٠١.

(ش)

شريك بن عبد الله النخعّي الكوفّي القاضي، أبو عبد الله: ٣٠٦.

شعبة بن الحجّاج بن الورد العتكيّ الواسطيّ البصريّ= شعبة : ٣٠١.

(ص)

صفيّ الدين بن فخر الدين بن طريح النجفيّ، الشيخ: ١٤.

(ع)

عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشَعبيّ الحميريّ: ٢٠١، ٣٠٥.

عبّاد بن سليمان المعتزليّ: ١٢٦، مراجعة

عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد ابن العماد العكريّ الحنبلّي، أبو الفلاح: ٣٠٢.

عبد الكريم بن محمّد بن المنصور بن محمّد التميميّ الشافعيّ= السمعانيّ: ٣٠٤.

عبد الله بن أحمد بن حنبل: ٢٩٨.

عبد الله بن أحمد بن محمود البلخيّ البغداديّ: ١٢٥.

عبد الله بن جعفر بن الحسن بن مالك بن جامع الحميريّ القميّ، أبو العباس: ٣٣٥.

عبد الله بن العباس بن عبد المطلب: ٣٠٢.

عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل التميميّ الدارميّ السمرقنديّ: ٣١٧.

عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفّي: ٣٠١.

عبد الملك بن محمّد بن إبراهيم الخركوشّي النيسابوريّ= الخركوشيّ: ٣٠٤.

عبيد الله بن محمّد بن محمّد العكبريّ الحنبليّ، المعروف بابن بُطّة: ٣٠٧.

علي بن إسماعيل الأشعريّ، أبو الحسن: ١٤٨.

علي بن بلال بن معاوية بن أحمد الأزديّ المهلبيّ البصريّ الشيعيّ= المهلبي: ٣٠٨.

علي بن جعد بن عبيد الهاشميّ، الجوهريّ، ابن الجعد: ٣٠١.

علي بن عمر بن أحمد البغداديّ=الدارقطنيّ:٣٠٣.
علي بـن محمّد بن الطيب الواسـطيّ الشـافعيّ، أبو الحسـن: ٣٠٠.
علي بن محمّد بن علي الخزّاز الرازيّ القمّي:٣٥٢.
علي بن يونس العامليّ النباطيّ البياضّي: ٢٩٨.
عمر بن شاهين بن أحمد البغداديّ=المروزيّ:٣٠٣.
عمرو بن عبيد بن كيسان المعتزلي: ٦٠، ٢٠٢.

(غ)

غيـاث بـن غـوث بـن الصلـت بـن طارقـة بن عمـرو: ١٥٢.

(ف)

الفضل بن الحسن الطبرسّي، الشيخ أبوعلي: ٦٧.
محمّـد بـن أحمـد بـن عبـد الله بـن قضاعـة الصّفـوانّي: ٣٥٣.
محمّد بن أحمد بن علي النطنزيّ: ٣٠٠.
محمّد بـن بيع المعروف بـ(الحاكم) النيسـابوريّ الشـافعيّ، أبو عبد الله: ٣٠٢.
محمّد بن الحسن بن علي الطوسيّ، الشيخ: ٤٣.
محمّـد بـن الحسـن بـن فـروخ القمـيّ الصفّار، أبـو جعفـر: ٣٣٥.
محمّـد بـن الحسـن بـن المطهّـر الحـلّي، فخـر المحققـين: ٢٨١.
محمّد بن الحسن بن الوليد، أبو جعفر: ٢٥٢.
محمّد بن الحسين بن الحسن البيهقيّ النيسابوريّ الإماميّ الكيدريّ: ٣٥١.
محمّد بن الطيّب بن محمّد البصريّ البغداديّ= الباقلانيّ: ٣٠٤.
محمّـد بن عـلي بن الحسـين ابـن بابويـه القميّ، الشـيخ الصدوق: ٢٥٢.
محمّـد بـن عمـر بـن محمّـد بـن سـالم بـن البراء التميمـيّ، المعـروف بالجعـابيّ: ٣٠٦.
محمّـد بـن عيسـى بـن سـورة بـن موسـى بـن الضحّـاك الترمـذيّ: ٣٠٠.
محمّـد بـن فتـوح بـن عبـد الله بـن فتـوح حميـد الأزديّ: ٢٩٩.
محمّد بـن محمّد بن الحسـن، الجهـروديّ، نصير الدين: ٨٠، ١٢٠.
محمّد بن محمّد الغزالّي الطوسّي، أبو حامد: ٣١٢.
محمّد بن محمّد بن النعمان، الشيخ المفيد: ١٧٤.
محمّـد بـن محمّد بن الهذيـل العبـديّ، أبو هذيل العلّاف: ١٩٩.
محمّـد بن مسـلم بـن عبيـد الله ابن زهـرة المدنيّ الزهري: ٣٠٥.
محمّد بن يزيد القزوينيّ، ابن ماجة: ٣٠٢.

مسـعدة بـن قرطـة الكـوفّي= صاحـب مراصد (العرفـان): ٣٥٣.

مسعود بن ناصر بن عبد الله، أبو سعيد السجزيّ السجستانيّ= الشجريّ: ٣٠٨.

مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوريّ: ٢٩٩.

الموفق بن أحمد المكيّ الخوارزميّ، أبو المؤيد: ٣٥٢.

(هـ)

هبة الله بن حسـن بـن منصور الطـبريّ الرازيّ الشافعي: ٣٠٦.

همام بن غالب التميميّ، الفرزدق: ٢٩٣.

(و)

واصل بن عطاء الغزال، أبو حذيفة: ٢٠١.

وهب بن عبد الله السوائيّ، أبو جحيفة: ٣٥٠.

فهرس الأعلام

فهرس النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام

النبي الأكرم محمّد صلى الله عليه وآله: ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٤٢، ٥٦، ٥٨، ٦٢، ٦٤، ٧٥، ٧٧، ١٧٤، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٩١، ٣٠١، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٤.

الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٧، ٤٢، ٤٤، ٣٣، ٥١، ١٨٦، ٢٠١، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦.

السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام: ٢٦٢، ٢٨٦، ٣١٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤١.

الإمام الحسن بن علي المجتبى عليه السلام: ٢٨٦، ٣١٥، ٣٤٧، ٣٥٠.

الإمام الحسين بن علي عليه السلام: ٢٨٦، ٣٠٦، ٣١٥، ٣٣٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤.

الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام: ٢٩٣، ٣١٧، ٣٤٧، ٣٥٣.

الإمام محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام، أبو جعفر عليه السلام: ٥١، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٧٥، ٨٩، ١١٩، ١٣٤، ٢٥٣، ٣١٧، ٣١٨، ٣٤٧، ٣٥٣.

الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام، أبو عبد الله عليه السلام: ٢٣، ٥١، ٦٣، ٨٥، ٨٨، ١٠٦، ١٢٩، ١٣١، ١٨٠، ٢٠٥، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦٩،

٣١٧، ٣٢٩، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٥٣.
الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: ٧٦، ١٤٢، ٢٠٠، ٢٥٤، ٣٤٧.
الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: ١١٧، ١٦٩، ٢٠٠، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٧، ٣٤٩.
الإمام محمّد بن علي الجواد عليه السلام: ١٧٤، ٣٣٥، ٣٤٧.
الإمام علي بن محمّد الهادي عليه السلام: ١٧٤، ٣٤٧.
الإمام الحسن بن علي العسكريّ عليه السلام: ٢٤٢، ١٧٤، ٣٤٧.
الإمام محمّد المهدي الحجة ابن الحسن عليه السلام= القائم عليه السلام: ٢٥٢، ٢٧٨، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٣، ٥٤٣، ٣٥٥.

(أ)

آدم عليه السلام: ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣.
آمنة بنت وهب عليها السلام: ٢٦٢.
النبي إبراهيم عليه السلام: ١٠٤، ٢٦١.
إبراهيم بن أعين: ٣٠٦.
إبراهيم بن سيار المعتزليّ النظّام= النظّام: ١٢٥، ١٨٥، ٢٥٥، ٣٤١.
إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن محمّد حمويه الشافعيّ: ٣٠٤.
إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفيّ الكوفيّ، أبو إسحاق= الثقفي: ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦.
إبراهيم بن هاشم: ٧٥.
إبليس: ٢٢١.
ابن أبي الحديد: ٣٤٥، ٣٤٦.
ابن أبي ذئب: ٣٠١.
ابن أبي عمير: ٧٥.
ابن أذينة: ٧٥.
ابن إسحاق: ٢٩٧.
ابن الأعرابي: ١٧٥.
ابن بطة: ٣٢٣.
ابن تيمية: ٣٣١.
ابن الجوزيّ الحنبليّ: ٣١١، ٣٣١.
ابن حزم: ٣٣١.
ابن حنيف: ٣٣٦.
ابن داود الحلي: ١٩، ٣٠٥.
ابن الزبعرى: ٦٢.
ابن سلام: ٣١١.
ابن شاهين: ٣٢٣.
ابن الشجريّ: ٣٣٥.
ابن شهرآشوب: ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٦، ٣٣٥.
ابن طولون الشاميّ: ٣٠١.
ابن كثير: ٣٣١.
ابن كمونة: ١٨٢.

ابن مجاهد: ٣١٨.
ابن معين: ٣٠٦.
ابن المغازليّ: ٣٢٣.
ابن ميثم البحراني: ١٤٣.
ابن هشام: ١٧٨.
أبو إسحاق السبيعيّ= أبو إسحاق: ٣٠٧، ٣٢٦، ٣٣٤.
أبو أمامة: ٣٥١.
أبو أيوب الأنصاريّ: ٣٥٣.
أبو بكر بن أبي قحافة: ٢٧١، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٦.
أبو بكر الحميديّ: ٣٢٧.
أبو ثور: ٣٤٣.
أبو جعفر الإسكافيّ:٣٢٦.
أبو جهل: ٢٤٢.
أبو حاتم الرازيّ: ٢٩٩، ٣٣٥.
أبو حارثة، الأسقف: ٣١٥.
أبو حازم : ٣١٨.
أبو حامد الإسفراييني: ٣٠٦.
أبو حسّان المزكي: ٣٠٨.
أبو الحسن بن محمّد طاهر بن عبد الحميد، الشيخ الفتونيّ العامليّ:١٦.
أبو حنيفة: ٢٠٠.
أبو داود الطيالسّي: ٢٣٩.
أبو ذر الغفاري: ٢٦٣، ٢٩٢، ٣٤٦، ٣٥٣.
أبوالزبير المكيّ= أبو الزبير: ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩.
أبو سعيد الخدري: ٣١٩.
أبو سفيان: ١٧٥.
أبو صالح الهرويّ: ٣٤٩.
أبو عبد الله الجدليّ: ٣٣٤.
أبو عبيدة: ٨٤، ٣٣٨، ٣٤٠.
أبو علي الجبائيّ: ٢٢٢.
أبو عمرو الزبيريّ: ٨٥، ٨٨.
أبو قتادة الأنصاريّ: ٣٣٨.
أبو قرة المحدّث: ١٦٩.
أبو لهب: ٢٢١، ٢٣٦.
أبو معاوية: ٣١٨.
أبو موسى الأشعريّ: ١٤٨.
أبو هاشم الجعفريّ: ١٧٤.
أبو وائل: ٣١٨.
أحمد بن أبي طالب الطبرسّي، أبو منصور: ٢٠٠، ٢٤١، ٣٢٨.
أحمد بن إسماعيل بن عبد النبيّ، الشيخ الجزائريّ النجفيّ: ١٦.
أحمد بن حنبل: ١٥٥، ٢٩٨، ٣١٨، ٣١٩،

٣٢٢، ٣٢٣، ٣٥٥.
أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الشيرازيّ، أبو بكر: ٣١٦.
أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الإصفهانيّ= أبو نُعَيم الأصبهانيّ: ٣٠٣، ٣١٦.
أحمد بن عبد ربه القرطبيّ: ٢٩٩.
أحمد بن علي بن شعيب النسائيّ، أبو عبد الرحمن= النسائيّ: ٣٠٧.
أحمد بن علي بن المثنّى التميميّ الموصليّ= أبو يعلى الموصليّ: ٣٠٧.
أحمد بن قاسم بن عيسى الأقليشيّ الأندلسيّ= الأقليشي: ٣٠٥.
أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوريّ، أبو إسحاق = الثعلبيّ: ٢٩٢، ٢٩٩.
أحمد بن محمّد بن سعيد الهمدانيّ الكوفيّ= ابن عقدة: ٢٩٤.
أحمد بن محمّد بن عبيد الله الجوهريّ: ١٧٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣.
أحمد بن مروان المالكيّ، أبو بكر: ٣٢٧.
أحمد بن موسى بن مردوية بن فورك الإصبهانيّ= ابن فورك: ٢٥١، ٣٠١، ٣١٦.
أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري البغداديّ= البلاذريّ: ٣٠٣، ٣٣٨.
الأردبيليّ: ١٧٦.
أسامة بن زيد: ٣٠٦، ٣٤٠.
إسحاق بن مردويه: ٣٠٠، ٣٤٣.
إسرافيل عليه السلام: ٢٦٢.
أسعد بن زرارة الأنصاريّ: ٣٠٦.
الأسود بن سعيد الهمدانيّ: ٣٤٨.
الأشعث بن قيس: ٢٣٩، ٢٨٦.
الأصبغ بن نباتة: ٣١٨.
الإصفهانيّ صاحب)مطالع الأنظار(: ٣١٠.
الأصم: ٢٥٥.
أَعْيَن بن سنسن: ٧٥.
إلياس عليه السلام: ٣٥٧.
أم سلمة: ٣٢٣.
أمّ سليم: ٢٣٧، ٣٥٣.
الأمين، السيّد: ١٤.
أنس بن مالك: ٣٥١.

(ب)

البحرانيّ، السيّد: ٢٤٢.
البخاريّ: ٣٢٣.
البراء بن عازب: ٣٠٧.
برهام: ١٩٤، ٢٣١.
بريد بن معاوية العجليّ: ٧٦
بشر بن مروان: ٣٥٠.

بكير بن أَعْيَن: ٦٠، ٧٥.
البهائيّ، الشيخ: ٤٦، ٦٦.
البيضاويّ: ٣١٠.
البيهقيّ: ٣٤١.

(ت)

التفتازاني: ٤٧، ١٣٩، ١٥٢، ١٧٣، ٢٦٣، ٣١٠.
التفريشيّ: ١٩.

(ث)

ثابت بن جابر: ٢٤٤.

(ج)

جابر بن سمرة: ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠.
جابر بن عبد الله الأنصاريّ: ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٧، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٦.
الجاحظ: ١٢٥، ٢٥٥.
جبرئيل عليه السلام: ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٧٩، ٢٩٣.
جبيع التيميّ: ٣١٨.
الجرجاني، الشريف: ٢٧١، ٣١٠.
جرير: ١٥٢، ٢٩٣، ٣١٨.
الجعابيّ: ٣٢٣.
جعفر بن أبي طالب عليه السلام: ٣٢٩.
جعفر بن بشر: ٢٥٥.
جعفر محبوبة، الشيخ: ١٤.
الجلنديّ بن كركرة: ٣٣٢، ٣٣٣.
جندل اليهوديّ: ٣٥٦.
الجنيّ: ١٥٣.
جواد بن كاظم الحكيم، السيّد: ٢٧.
جويرية بن مسهر: ٣٣٠.

(ح)

الحارث الأعور: ٣٠٥، ٣٣٢.
الحازميّ: ٢٩٧.
الحجاج بن يوسف الثقفيّ: ٢٠١، ٣٢٢، ٣٥٢.
حِجر بن زائدة: ٧٦
حذيفة بن اليمان: ٢٤٥، ٣١٨.
الحر العامليّ، الشيخ: ١٤.
حسان بن ثابت: ٢٤٥.
حسن ، الفاضل المحقّق الشيخ: ٧٨.
حسن بن زرارة: ٧٥.
حسن بن سليمان، الشيخ: ٣٣٦.
الحسن بن صالح بن حيّ: ٢٨٥.
الحسن بن عرفة: ٣٣٥.
الحسن بن يسار البصريّ، أبو سعيد = الحسن البصريّ: ٢٠١، ٢٠٢.

الحسن بن يوسف بن المطهر، العلّامة الحليّ= العلّامة الحليّ: ١٢، ١٣، ١٩، ٤٣، ٤٤، ٨٠، ١٢٠، ٢٢٢، ٢٥٣، ٣٠٨، ٣٢٤.

حسين بن زرارة: ٧٥.

الحسين بن عبد الله بن سينا، الشيخ الرئيس= ابن سينا: ٩٧، ١٣٥.

الحسين بن محمّد النجار = ابن النجّار: ١٨٥، ١٩٦، ٣٥٠.

حفصة: ٣٤٢.

الحكم بن أبي العاص: ٣٤٦.

الحكم بن عيينة الكنديّ: ٣١٧.

الحكيم، السيّد:٧، ٨.

حمّاد بن عمرو = حمّاد: ٦١، ٨٦، ٨٨.

حمران بن أَعْيَن: ٦٠، ٧٥، ٧٦، ٨٩.

حمزة بن حمران: ٧٥

حواء عليها السلام: ٢٦٢.

(خ)

خالد القسري: ٣٢٢.

خالد بن الوليد: ٣٣٧، ٣٣٨.

الخضر عليه السلام: ٣٥٧.

الخطيب البغدادي: ٣٢٣.

الخوئيّ، السيّد: ٣٠٥، ٣٠٦.

(د)

الدارميّ : ٣١٨.

الدجال: ٣٥٧.

الدوانيّ، المحقق: ١٣٧.

الديصانيّ: ٦٣، ١٠٦،

الديلميّ: ٣١٨.

(ذ)

الذهبيّ: ٣٠٦.

(ر)

الراونديّ، السيّد: ٣٠٠.

رزين بن معاوية بن عمار العبدريّ: ٣٠٠.

الرضي، السيّد: ٤٣.

رومي بن زرارة: ٧٥.

(ز)

الزبيدي ١٧٥.

الزبير: ٣١٨.

زرارة بن أَعْيَن = زرارة:٦٠، ٦١، ٧٥، ٧٦، ٢٥٣.

الزمخشريّ: ٢٩٧، ٣٥٢.

زيد بن أرقم: ٢٩٨.

زيد بن ثابت: ٣٤٦.

زيد بن حارثة: ٢٤٦، ٣٤٩.

زيد بن حصن الطائي: ٢٨٦.

زيد بن علي بن الحسين بن علي عليه السلام: ٢٨٥.

(س)

سالم بن أبي الجعد: ٣١٩.

السامريّ: ٣٥٧.

سراقة بن مالك بن جعشم = ابن مالك: ٢٤٢.

سطيح: ٢٤٨.

سعد بن عبد الله الأشعريّ القميّ، أبو القاسم: ٧٥، ٣٣٥.

سعيد بن بشير: ٣٥١.

سعيد بن جبير الأسديّ الكوفّي= ابن جبير: ٢٠١، ٣٢٢، ٣٢٣.

سعيد بن هبة الله بن الحسن الراونديّ= القطب الراوندي: ٣٣٥.

سفيان بن سعيد بن مسروق الكوفّي= سفيان الثوريّ= الثوريّ: ٩٥، ٦١، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٤٣.

سلمان المحمّدي: ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤.

سُلَيم بن قيس الهلاليّ = سليم: ٣٤٤، ٣٥٢، ٣٥٦.

النبيّ سليمان عليه السلام: ٢٤١.

سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزديّ، أبو داود السجستانّي: ٢٩٩، ٣٠٠.

سليمان بن جرير: ٢٨٦.

سليمان بن مهران الأسديّ= الأعمش: ٣٠١، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٣٤.

سماعة: ٢٦٠.

سماك بن حرب : ٣٤٨، ٣٤٩.

سهل بن سعد: ٣٥١.

السهيليّ: ٢٩٧.

سويد بن غفلة: ٣٢٦.

السيّد (أحد نصارى نجران): ٣١٥.

(ش)

شريك بن عبد الله النخعيّ القاضي، أبو عبد الله= شريك: ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٨.

شعبة بن الحجّاج بن الورد العتكيّ الواسطيّ البصريّ : ٣٠١.

الشعبي: ٣٤١، ٣٤٨.

الشموس بن عمرو الكنديّ: ٣١٧.

الشهرستانيّ صاحب الملل والنحل: ١٤٨، ١٦٦.

(ص)

صاحب المستدرك: ٣٢٣.

صاحب المشارق: ٢٩٧.

صاحب المصابيح: ٣٢٣.

صعصعة بن صوحان : ٣٣٣.

صفوان الجمال: ٢٥٤.

صفوان بن يحيى: ١٤٢، ١٦٩.
صفي الدين بن فخر الدين الطريحيّ، الشيخ: ١٢، ١٤، ١٥، ١٧، ٤٢، ٣٦٧.
(ض)
الضحاك: ٣٤٤.
ضريس بن عبد الملك: ٧٦.
(ط)
الطبرانيّ: ٣٢٢.
الطرماح بن عدي: ٣٣٣.
طلحة: ٣١٨.
الطهرانيّ، الشيخ: ١٦، ١٧.
(ع)
عاصم بن حميد: ١٨٠.
العاقب: ٣١٥.
عامر بن سعد بن أبي وقاص: ٣٤٩.
عامر بن شراحيل الكوفّي= الشَعبيّ: ٢٠١، ٣٠٥.
عامر بن عبد الله: ٧٦.
عائشة: ٣١٨، ٣١٩، ٣٤٢.
عبّاد بن سليمان المعتزلّي= عبادة: ١٢٦.
عباس الترقفيّ: ٣٣٥.
العباس بن عبد المطلب: ٢٤٦، ٣١٩، ٣٢٠.
عبد الحسين الأمينيّ، الشيخ: ٢٤٥، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٠.
عبد الحسين بن كاظم القاضي، السيّد: ٢٧.
عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد ابن العماد العكريّ الحنبلّي، أبو الفلاح: ٣٠٢.
عبد الرحمن الأيجيّ الشافعيّ، القاضي= الأيجيّ: ٢٥٥، ٣١٠.
عبد الرحمن بن أَعْيَن: ٧٦.
عبد الرحمن بن محمّد بن الأشعث: ٣٢٢.
عبد السلام بن محمّد الجبائي، أبو هاشم: ١٨٣.
عبد الكريم بن محمّد بن المنصور التميميّ الشافعيّ= السمعانيّ: ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٣٨.
عبد الله بن أبي أوفى: ٣٥١.
عبد الله بن أبي يعفور: ٧٦
عبد الله بن أحمد بن حنبل: ٢٩٨.
عبد الله بن أحمد بن محمود البلخّي= البلخيّ: ١٢٥.
عبد الله بن بسر: ٣٥١.
عبد الله بن بكير: ٧٦.
عبد الله بن جعفر بن الحسن الحميريّ القميّ، أبو العباس: ٣٣٥.
عبد الله بن زرارة: ٧٥.
عبد الله بن شريك العامريّ: ٧٦
عبد الله بن عامر بن ربيعة: ٣٤٤.

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب = ابن عباس: ٨٣، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٤٤.
عبد الله بن عبد الرحمن التميميّ الدارميّ السمرقنديّ: ٣١٧.
عبد الله بن عبد المطلب عليه السلام: ٢٤٨، ٢٦٢، ٢٦٣.
عبد الله بن عمر = ابن عمر: ٣٢٢، ٣٤٤، ٣٥١.
عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفّي = ابن أبي شيبة: ٣٠١.
عبد الله بن مسعود = ابن مسعود: ٢٣٩، ٣٤٣، ٣٤٥.
عبد الله بن نور الدين بن نعمة الله الجزائريّ، السيّد: ١٤.
عبد المسيح: ٢٤٨.
عبد المطلب عليه السلام: ٢٦٣، ٢٦٤.
عبد الملك بن أَعْيَن: ٧٦.
عبد الملك بن عمير: ٣٤٨، ٣٤٩.
عبد الملك بن محمّد بن إبراهيم الخركوشّي النيسابوريّ = الخركوشيّ: ٣٠٤، ٣١٠.
عبد الملك بن محمّد بن عبد الله الجويني، إمام الحرمين = الجوينيّ: ٢٤٩، ٢٨٦، ٢٨٧.
عبد الملك بن مروان: ٢٠١، ٣٢٢.
عبيد بن زرارة: ٧٥.
عبيد الله بن العباس: ٢٤٦.
عبيد الله بن محمّد بن محمّد العكبريّ الحنبليّ = ابن بُطّة: ٣٠٧.
عثمان بن عفان: ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٢٣، ٣٣٧، ٣٤٥.
عدنان: ٢٦٣.
عدي بن حاتم الطائيّ: ٢٣٩.
عطاء: ٣١٩.
عطية العوفي: ٣١٨.
عقيل بن أبي طالب: ٢٤٦.
علقمة: ٢٣٩.
علي بن إبراهيم القمّي: ١٤٧.
علي بن إبراهيم الهاشميّ: ١٤٢.
علي بن أبي علي الآمديّ التغلبيّ = الآمديّ: ٦١، ٣٣٥.
علي بن إسماعيل الأشعريّ = أبو الحسن الأشعري: ١٩٧، ١٤٨، ١٥١.
علي بن بشير بن الليثي: ٣٠٨.
علي بن بلال بن معاوية الأزديّ المهلبيّ البصريّ الشيعيّ = المهلبي: ٣٠٨.
علي بن جعد بن عبيد الهاشميّ، الجوهريّ = ابن الجعد: ٣٠١.
علي بن الجهم: ٣٦٧.

علي بن الحكم: ٣١٧، ٣١٩.
علي بن طاوس، السيّد: ١٣١.
علي بن عمر بن أحمد البغداديّ = الدارقطنيّ: ٣٠٣.
علي بن محمّد بن الطيب الواسطيّ الشافعيّ، أبو الحسن: ٣٠٠.
علي بن محمّد بن علي الخزّاز الرازيّ القمّي= صاحب (كفاية الأثر): ٣١٧، ٣٥٢.
علي بن يونس العامليّ النباطيّ البياضّي، أبو محمّد: ٢٩٨، ٣٤٨، ٣٥١.
علي خان، السيّد: ٢٩٣.
عماد الدين الطبريّ: ٣١٨، ٣٣٥، ٣٣٨.
عمار بن موسى: ٣٢٩.
عمار بن ياسر: ٢٤٥، ٣٣٢، ٣٤٦.
عمر بن الخطاب = عمر: ٢٣٩، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦.
عمر بن شاهين بن أحمد البغداديّ = المروزيّ: ٣٠٣.
عمر بن عبد العزيز: ٢٠١، ٣٠٤.
عمرو بن حريث: ٣٥٠.
عمرو بن العاص: ١٤٨.
عمرو بن عبيد المعتزليّ: ٦٠، ٢٠٢.
النبيّ عيسى عليه السلام = المسيح: ٢٤، ١٦٤، ١٧١، ٢٥٩، ٣١٥.

(غ)

غياث بن غوث بن الصلت، أبو مالك= الأخطل: ١٥٢، ١٥٣.

(ف)

الفجاءة السلميّ: ٣٤٠.
فخر الدين الطريحيّ: ١٤.
الفخر الرازيّ: ١٥٢، ٢٥٥.
فرعون: ٥١، ٥٢، ٥٣، ٨٤، ٢٥٠.
فضة: ٣٢٦.
الفضل بن الحسن الطبرسّي، الشيخ أبوعلي: ٦٧، ٨٣، ٨٤، ١٨٧، ٢٠٠، ٢٠٨، ٣١٥، ٣٣٥.
الفضل بن شاذان الأزدي: ٢٥٥.
الفضل بن العباس: ٢٤٦.
الفضيل بن عثمان: ٣١٧، ٣١٩.
الفضيل بن يسار: ٨٣، ٨٧.
فيروز: ٢٤٦.
الفيروزآبادي: ٣٤٥.
الفيض الكاشانيّ: ٣١١.

(ق)

القاسم بن حسّان: ٣٥٤.

قاضي القضاة: ٢٢٢، ٣٤٢، ٣٤٦.
قتادة: ٣٥١.
قنبر مولى أمير المؤمنين عليه السلام: ٢٠١.
قيس: ٣١٨.
(ك)
كاظم الطريحيّ، الأستاذ: ٢٦.
كثير بن النواء الأبتر: ٢٨٦.
كسرى: ٢٤٦، ٢٤٨.
الكشي: ٣١٧، ٣١٩، ٣٣٥.
كلاب بن مرة: ٢٩٧.
الكليني، الشيخ: ٥١، ١٦٩، ٣٥٣.
كميل بن زياد النخعي: ٢٢٥،٢٠١.
الكندي، غلام الجلنديّ : ٣٣٢، ٣٣٣.
(ل)
لبانة بنت الحرث بن الحزن ، أم الفضل: ٢٤٦، ٣٠٢.
لبيد الشاعر: ٣١١.
لقثم بن العباس: ٢٤٦.
اللهبيّ: ٣١١.
ليث بن البختريّ المراديّ= أبو بصير: ٧٦، ١٣٤.
(م)
المازندرانّي، المولى: ٨٤.
مالك بن نويرة: ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٣.
المأمون: ١٥٥.
المتوكل: ٣٠٢.
مجتبى، السيّد: ٣٣٥.
المجلسيّ ، العلّامة: ٦١، ٣٥٠، ٣٥٣.
مجمع بن سمعان التيميّ: ٣٢٧.
المحسن السقط عليه السلام: ٣٤١.
محمّد بن إبراهيم الخطابي: ٣٣٩.
محمّد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة الصّفوانّي: ٣٥٣.
محمّد بن أحمد بن علي النطنزيّ: ٣٠٠.
محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ: ٣١٧، ٣١٩.
محمّد بن بيع المعروف بـ(الحاكم) النيسابوريّ الشافعيّ= ابن البيع: ٣٠٢.
محمّد بن الحسن، والد المحقق نصيرالدين الطوسيّ: ١٢٠.
محمّد بن الحسن بن علي الطوسيّ، شيخ الطائفة= الشيخ الطوسيّ:٤٣، ١٣٤، ٢٥٣، ٣٠٨.
محمّد بن الحسن بن فروخ القميّ الصفّار، أبو جعفر: ٣٣٥.
محمّد بن الحسن بن المطهّر الحلّي، فخر المحققين: ٢٨١.
محمّد بن الحسن بن الوليد، أبو جعفر: ٢٥٢.

محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب: ٧٥، ١٧٤.
محمّد بن الحسين بن الحسن البيهقيّ الكيدريّ: ٣٥١، ٣٥٤.
محمّد بن حمران: ٧٥.
محمّد بن السّنديّ: ٣١٩.
محمّد بن الشقريّ: ٣١٧.
محمّد بن الطيّب بن محمّد البغداديّ= الباقلانيّ: ٣٠٤، ٣١٠.
محمّد بن عبد الملك الدقيقيّ: ٣٣٥.
محمّد بن عبد الوهاب الجبائيّ، أبو علي: ١٨٣.
محمّد بن علي بن الحسين ابن بابويه القميّ= الشيخ الصدوق: ٤٣، ٥١، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٤١، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٤٦، ٣١١، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٣٠.
محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم بن البراء التميميّ= الجعابيّ: ٣٠٦.
محمّد بن عيسى بن سورة الترمذيّ= الترمذيّ: ٣٠٠، ٣٤٣.
محمّد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح حميد الأزديّ= الحميديّ: ٢٩٩.
محمّد بن كرام، أبو عبد الله: ١٥٥، ١٦٤.
محمّد بن محمّد بن الحسن الطوسيّ= نصير الدين الطوسيّ: ١٩، ٨٠، ١٢٠، ٣٣٥.
محمّد بن محمّد القوهديّ، الوزير: ٤٤.
محمّد بن محمّد بن محمّد الغزاليّ الطوسّي، أبو حامد= الغزاليّ: ٣١٠، ٣١٢، ٣١٣.
محمّد بن محمّد بن النعمان، الشيخ= الشيخ المفيد: ٤٤، ١٧٤، ١٧٦، ٢٣٠، ٢٥٢، ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٥٣.
محمّد بن محمّد بن الهذيل العبديّ، أبو هذيل العلّاف: ١٩٩.
محمّد بن مسعود: ٣١٧.
محمّد بن مسلم: ٧٦، ٨٧، ١١٩، ٣١٨، ٣٤٢.
محمّد بن مسلم بن عبيد الله ابن زهرة المدنيّ= الزهري: ٣٠١، ٣٠٥.
محمّد بن موسى بن المتوكل: ٣١٩.
محمّد بن موسى الهمدانيّ: ٢٥٢.
محمّد بن الهيصم: ١٦٥.
محمّد بن يحيى العطّار: ٣١٩.
محمّد بن يزيد القزوينيّ=ابن ماجة: ٣٠٢.
محمّد تقي بن نظر علي: ٣٦٧.
محمّد حسين بن محمّد علي التبريزيّ، الشيخ: ١٥.
مُحمّد علي بن طريح، الشيخ: ١٥.
محمّد علي بن ملك حسن الفراهانيّ، الشيخ: ١٦.
محيي الدين الأعرابيّ، الشيخ: ٤٦.
المختار الثقفي: ٣٥٠.

مرتضى، السيّد: ٤٤، ١٤٢، ١٧٤، ٢٥٥، ٣٣٥.
مروان بن الحكم : ٢٠١.
المستعين: ٣٠٢.
مسعدة بن قرطة الكوفّي= صاحب مراصد (العرفان): ٣٥٣.
مسعر التميميّ: ٢٨٦.
مسعود بن ناصر السجزيّ السجستانيّ، أبو سعيد= الشجريّ: ٣٠٨، ٣٠٩.
مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوريّ= مسلم: ٢٩٩، ٣٢٣.
معاد بن عفراء: ٢٤٠.
معاذ بن جبل: ٣٤٤.
معاوية بن أبي سفيان= معاوية: ٢٧٣، ٣٣٣، ٣٤٣
معاوية بن وهب: ٢٠٥.
المعتز: ٣٠٣.
المعتصم: ١٥٥.
معروف الكرخيّ: ٣٠٣.
المغيرة بن أبي العاص: ٣٤٦.
المفضّل بن عمر: ١٣١.
المقداد السيوريّ، الفاضل= المقداد: ٨٤، ١٩٩، ١٢٠، ١٤٩، ٣٥٣.
المنصور العباسيّ: ٦٠.
منصور اللاتي الرازيّ: ٣٠٩.
النبيّ موسى بن عمران عليه السلام: ٥١، ٥٢، ١٢٩، ١٥٠، ١٧٨، ٢٣٦، ٢٥٩، ٢٦٧.
الموفق بن أحمد المكيّ الخوارزميّ: ٣٥٢.
ميكائيل عليه السلام: ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٧٩.
ميمونة، زوجة النبيّ عليه السلام: ٣٠٢.

(ن)

ناصر بن عبد السيّد المطرزيّ: ٣٥٢.
نافع: ٣٤٩.
النجاشّي: ١٣١، ٣٠٨.
النعمان: ٢٤٨.
النبيّ نوح عليه السلام: ٢٦١.
نوفل بن الحارث: ٢٤٦.

(هـ)

النبيّ هارون عليه السلام: ٢٦٧.
هارون بن عنزة: ٣٢٧.
هبة الله بن حسن بن منصور الطبريّ الرازيّ الشافعيّ : ٣٠٦.
هشام بن الحكم: ٦٣.
هشام بن عبد الملك: ٢٩٣.
همام بن غالب التميميّ، أبو فراس= الفرزدق: ١٥٢، ٢٩٣، ٢٩٤.

(و)

واثلة بن الأسقع: ٣٥١.
واصل بن عطاء الغزال: ٢٠١.
والبة بن الحارث: ٣٢٢.
وكيع: ٣١٨.
الوليد بن عبادة بن الصامت: ٢٤١.
وهب بن عبد الله السوائيّ، أبو جحيفة: ٣٤٩، ٣٥٠.

(ي)

يحيى بن زرارة: ٧٥، ٣٢٣.
يحيى بن سعيد الهذليّ الحليّ: ٢٠٣.
يزيد الرقاشّي: ٣٥١.
يزيد بن معاوية: ١٧٥.
يعقوب بن يزيد: ٧٥.
النبيّ يوسف عليه السلام: ٧٩.
يوسف القطّان: ٣١٨.
النبيّ يونس عليه السلام: ٢٦١.
يونس بن ظبيان: ٣٥٣.
يونس: ٣١١.

فهرس الأماكن والبقاع والبلدان

(أ)

أذربيجان: ٢٨١.

إصفهان: ٣٠٨، ٣٢٢.

الأندلس: ٣٠٥.

إيوان كسرى: ٢٤٨.

(ب)

بئر كلاب بن مرة: ٢٩٧.

باب خيبر: ٣٣٤.

باب الفيل: ٣٣١.

بابل: ٣٣٠.

بحيرة ساوة: ٢٤٨.

بخارى: ١٣٥.

البصرة: ١٤٨، ١٨٣، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٥١.

بغداد: ٤٣، ٤٤، ١٢٠، ١٢٥، ١٤٨، ١٧٤، ٢٥٢، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٣.

بلاد فارس: ٢٠٢، ٢٤٨، ٣٥٢.

بلخ: ٣٠٥.

بيت فاطمة عليها السلام: ٣٤٠.

(ت)

تبوك: ٢٣٩.

ترمذ: ٣٠٠.

(ج)

جبل حرا: ٢٤٢.

الجحفة: ٢٩٧.

(ح)

الحجاز: ٣٠٤، ٣١٧، ٣١٣.

حرّان: ٦٠.

حصن خيبر: ٣٣٤.

الحلّة: ٢٥، ٢٠٣.

حمص: ٣٥١.

الحيرة: ١٥٢.

(خ)

خراسان: ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٧.

الخندق: ٢٣٧.

خوارزم: ٣٥٢.

الخورنق: ٣٢٧.

خيبر: ٢٩١، ٢٤٢، ٢٧٨، ٣٣٤.

(د)

دمشق: ٣٠٥، ٣٥١.

الدينور: ٣٠٦.

(ر)

الربذة: ٣٤٦.

الركن الغربي: ٢٤٣.

الروم:٧٥.

الري: ١٩٦،٢٥٢.

(س)

سبزوار: ٦٧.

سجستان: ٣٠٨.

السقيفة: ٣٣٩، ٣٤٠.

سمرقند: ٣١٧.

سوراء: ٣٣٠.

(ش)

الشام: ١٥٢، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣١٣،٣١٧.

(ص)

صالحية دمشق: ٣٠٢.

صفين: ٢٨٦.

(ط)

الطابران: ٣١٢.

الطائف: ٢٠١، ٣٠٢.

طور: ١٢٩.

طوس:٨٠، ١٢٠، ٣١٢، ٣١٣.

(ع)

العراق: ٤٣، ١٥٢، ٢٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٧.

العقبة: ٢٤١، ٢٤٥، ٣٤٩.

عكبرا: ٣٠٧.

عمان: ٣٣٢، ٣٣٣.

(غ)

غدير خم: ٢٩٧، ٣١٣.

غزالة: ٣١٣.

(ق)

القاهرة: ٣٠٢.

قرطبة: ٢٩٩، ٣٠٥.

قم المقدسة: ٢٦، ٣٣٥، ٣٣٦.

(ك)

الكاظمين: ٨٠، ١٢٠.

الكوفة: ٢٠١، ٢٠٣، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٥٠، ٣٥١.

(م)

المدينة المنورة: ٢٠١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٩٧، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٥١.

مركز إحياء التراث: ٢٦.

مرو: ٣٠٥.
مسجد الطوسيّ: ٤٤.
مسجد الفضيخ: ٣٢٩.
مسجد الكوفة: ٣٣١.
مسجد النبي صلى الله عليه وآله: ١٧٤.
مشهد الرضوي: ٦٧.
المشهد الغرويّ= الحرم العلوي: ٢٠، ٢٥.
مصر: ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٥١، ٣١٧.
مقبرة باب حرب: ٣٠٣.
مكة المكرّمة= البيت الحرام: ٢٠١، ٢٠٢، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٢٢، ٣٥١.
مكتبة الإمام الحكيم: ٧، ١١، ٢٦.
مكتبة الشيخ كاشف الغطاء: ١١، ٢٦.
مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة: ٥، ٨.
ميدان الأشنان: ١٧٤.

(ن)

نجران: ٣١٥، ٣١٦.
النجف الأشرف: ٧، ٨، ١١، ١٦، ٢٦، ٤٣، ٤٤.
نسأ مدينة بخراسان: ٣٠٧.
نهاوند: ٢٤٦.
النهروان: ٣٣٤.
نيسابور: ٨٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣١٢.

(هـ)

هراة: ٣٠٥.
الهند: ٧٧، ١٩٤.

(و)

واسط: ٣٠١، ٣٢٢.

فهرس البيوتات والقبائل والفرق

(أ)

آل إبراهيم عليه السلام: ٢٦١.

آل عمران عليه السلام: ٢٦١.

آل محمّد صلى الله عليه وآله= أهل البيت عليهم السلام: ٧٧، ٢٤١، ٢٤٥، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٤٢.

الإسحاقية: ١٦٤، ١٦٦.

أسلم: ٢٩٩.

الإسماعيلية: ١٩٣، ١٩٤.

الأشاعرة: ٤٩، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٥١، ١٥٤، ١٧٧، ١٨٤، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٨، ٢١٣، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٦.

الأشعرية: ١٧٨.

أصحاب البدرة: ٢٣١.

أصحاب التناسخ: ٢٣١.

أصحاب الفكرة: ٢٣١.

الإمامية= الشيعة: ٥٠، ٥٨، ٦٧، ٨٠، ١٥٠، ١٦٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٩٢، ٢١٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٢، ٣٠٤، ٣١٤، ٣١٩، ٣٣٥، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١.

أمّة محمّد صلى الله عليه وآله: ٢٥٩.

الأمويون: ١٥٢.

الأنصار: ٣١٩.

أهل بغداد: ٣٠١.

أهل السنة= العامة: ١٧٤، ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٤٥.

أهل الشام: ٢٩٤.

أهل العقبة: ٢٤٥.

أهل الكوفة: ٣٢٢، ٣٣٢.

أهل نجران: ٣١٥.

(ب)

البترية: ٢٨٦.

البراهمة: ٢٣١، ٢٣٢.

بنو أسد: ٣٢٢.

بنو إسرائيل: ٢٤، ٢٥٩.

بنو أمية: ١٥٢، ٣١١، ٣٣١، ٣٣٤.

بنو تميم= تميم: ٢٠٢، ٢٩٣.

بنو ساعدة: ٣٤٠.

بنو سليم: ٢٣٩، ٢٤٠.
بنو ضبة: ٢٠١.
بنو عامر: ٣٣١.
بنو عنزة: ٣٣١.
بنو مخزوم: ٢٠١، ٣٣٤.
بنو هاشم: ٢٣٦، ٢٣٩، ٣٤٤، ٣٤٩.
بنو والبة بن الحارث : ٣٢٢.
البهشمية: ١٨٣، ١٨٥.

(ج)

جهينة: ٢٩٩، ٣٠٤.

(ح)

الحشوية: ٢٥٥.
حكماء الهند: ١٩٤.
الحنابلة: ١٥٥.
الحنيفية: ٧٥.

(خ)

الخوارج: ٢٥١، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٣٠، ٣٣٤.

(ز)

الزرينية: ١٦٤، ١٦٦.
الزيدية: ٢٨٥، ٢٨٨.

(س)

السليمانية: ٢٨٦.

(ش)

الشافعية:٢٨٧.
شَعب بن من همدان : ٣٠٥.

(ص)

الصالحية: ٢٨٥، ٢٨٦.
الصوفية= المتصوّفة: ١٦٤، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥.

(ع)

العابدية: ١٦٤، ١٦٦.
العبادية: ١٢٦.
عبد القيس: ١٩٩، ٢٤١.
العدليّة: ١٩٧، ٢٠٧.
العرب: ٢٣٣، ٢٣٨، ٣١١، ٣٣٨.

(غ)

غفار: ٢٩٩.

(ف)

الفرس: ٢٤٨.
الفضيلية: ٢٥١.
الفلاسفة: ١٩٤.

(ق)

قريش: ٦٢، ٢٤٢، ٣٤١، ٣٤٨.
القميّون: ٢٥٢، ٣٣٥.

(ك)

الكرامية: ١٣٩، ١٥٥، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٦.

(م)

المجسّمة: ٦٧، ١٦٥.

المجوس: ١٧٦، ٢٤٨.

المزينة: ٢٩٩.

المسلمون: ٦٢، ٧٧، ٧٨، ١١٩، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٩، ١٧١، ٢٧١، ٢٨٥، ٣١١، ٣١٢،٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٤، ٣٦١.

المشبّهة: ٦٧.

المعتزلة: ١٣٩، ١٤٨، ١٥٠، ١٧٠، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٨٥، ٣٠٤.

معتزلة البصرة: ١٨٣.

معتزلة الري: ١٩٦.

الملاحدة: ١٩٣.

(ن)

النجاريّة: ١٩٦، ١٩٧.

النصارى: ٨٦، ١١٩، ١٢٠، ١٦٤، ١٧١، ١٧٦، ٢٤٦، ٢٥٩، ٣١٥، ٣١٦.

النونية: ١٦٤، ١٦٦.

(هـ)

همدان: ٣٠٥.

الهيصمية: ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦.

(و)

الواحدية: ١٦٤، ١٦٦.

الواصلية: ٢٠١.

(ي)

اليهود: ٨٦، ٢٤٢، ٢٤٦، ٣٣٤.

فهرس الأشعار

البيت الشعري	آخر البيت	الشاعر	الصفحة
	الباء		
إنّ عـــليّ بـــن أبـــي طـــالـــبٍ	المغرب	حسان بن ثابت	٢٤٥
فَمَـن ذا الـذي تُـرضى سَـجَايَاهُ كُلُّهـا	معايبه	علي بن الجهم	٣٦٨
	العين		
رأيـــتُ الـــعِـــلـــمَ عـــلـــمـــينِ	مطبوع	أمير المؤمنين عليه السلام	٤٢
	اللام		
إنّ الـــكلامَ لـــفِـــي الـــفُـــؤادِ وإنّـمَـــا	دَلِيلا	الأخطل	١٥٢-١٥٣
فيكَ يا أعجوبةَ الكونِ غدا الفكرُ كَلِيلَا	العُقولَا	ابن أبي الحديد	٤١
	الميم		
هـذا الـذي تـعـرف الـبطحـاء وطـأتـه	الحرم	الفرزدق	٢٩٤
	النون		
مـهـلاً بـنـي عـمّـنا مـهلا مـوالـيـنـا	تكونونا	بعض الشعراء	٣١٠
	الهاء		
فـعـدّت كلا الـفـرخين تـحسـب أنّـهـا	أمامها	لبيد	٣١١
	الياء		
أنـا الـذائـد الـحامـي الـذّمـار وإنّـمـا	مثلي	الفرزدق	٢٩٤

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. **الإثنا عشرية**: للشيخ محمّد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤ هـ)، تعليق وإشراف: السيّد مهدي اللازورديّ الحسينيّ والشيخ محمّد درودي، الناشر : دار الكتب العلمية - قم - إيران.

٢. **الاحتجاج**: للشيخ أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسيّ (ت ٥٦٠هـ)، تحقيق: السيّد محمّد باقر الخرسان، طبع ونشر منشورات دار النعمان للطباعة والنشر - النجف الأشرف، سنة ١٩٦٦م.

٣. **أحكام القرآن**: لأبي بكر أحمد بن علي الرازيّ الجصاص (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد علي شاهين، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٤. **اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)**: للشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: مير داماد الاستراباديّ، السيّد مهدي الرجائيّ، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مطبعة بعثت - قم، سنة ١٤٠٤هـ.

٥. الإرشاد: لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجوينيّ (ت٤٧٨هـ) حقّقه وعلّق عليه: د. محمّد يوسف موسى- علي عبد المنعم عبد الحميد- الناشر: مكتبة الخانجيّ- مصر. سنة ١٩٥٠م.

٦. **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**: للشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان الملقلب بالمفيد (ت٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، طبع ونشر دار المفيد، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٣م.

٧. **إرشاد القلوب**: للشيخ الحسن بن محمّد الديلميّ (ق ٨)، الناشر: انتشارات الشريف الرضي، المطبعة : امير – قم ، الطبعة: الثاني، سنة ١٤١٥ – ١٣٧٤ش.

٨. **أسباب النزول**: لعلي بن أحمد الواحديّ النيسابوريّ (ت ٤٦٨) مؤسسة الحلبيّ وشركاه، سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٩. **الاستذكار**: لابن عبد البر النمري القرطبيّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمّد عطا – محمّد علي معوض، طبع ونشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

١٠. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لابن عبد البر النمريّ القرطبيّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاويّ، طبع ونشر دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

١١. **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: لعز الدين علي بن أبي الكرم بن الأثير (ت٦٣٠هـ)، نشر دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، انتشارات إسماعيليان – طهران.

١٢. **أصول العقيدة**: للسيّد محمّد سعيد الحكيم، الناشر: دار الهلال، المطبعة: ستارة – قم، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٣٤هـ.

١٣. **أضواء البيان**: لمحمّد الأمين الشنقيطيّ (ت١٣٩٣هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، طبع ونشر دار الفكر، بيروت – لبنان، سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٤. **الأعلام**: لخير الدين الزركليّ (ت١٤١٠هـ)، نشر دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الخامسة، سنة ١٩٨٠م.

١٥. **أعيان الشيعة**: للسيّد محسن الأمين العامليّ (ت ١٣٧١هـ)، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات – بيروت – لبنان.

١٦. **الألفين**: للعلّامة الحسن بن يوسف الحليّ (ت ٧٢٦ هـ)، مكتبة الألفين – الكويت، سنة ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.

١٧. **أمالي الصدوق**: للشيخ محمّد بن علي الصدوق (ت٣١٨هـ)، تحقيق: قسم الدراسات

الإسلامية – مؤسسة البعثة – قم، نشر مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

١٨. **أمالي الطوسيّ**: لمحمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية – مؤسسة البعثة، طبع ونشر دار الثقافة – قم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

١٩. **الإمامة والسياسة**: لأبي محمّد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تعليق: خليل المنصور، منشورات محمّد علي بيضون، طبع دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٠. **إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع**: لتقي الدين أحمد بن علي المقريزيّ (ت٨٤٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمّد عبد الحميد النميسيّ، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩م.

٢١. **أمل الآمل**: للشيخ محمّد بن الحسن الحر العامليّ (ت١١٠٤هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، الناشر: مكتبة الأندلس – بغداد، المطبعة: الآداب –النجف الأشرف.

٢٢. **الأموال**: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: محمّد خليل هراس، نشر وطبع دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٣. **أنساب الأشراف**: لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذريّ (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: د.سهيل زكار، د.رياض زركلي، دار الفكر – بيروت، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢٤. **أوائل المقالات**: للشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان الملقب بالمفيد (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاريّ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

٢٥. **الإيضاح**: للفضل بن شاذان النيسابوريّ (ت٢٦٠هـ)، تحقيق: السيّد جلال الدين الحسينيّ الأرمويّ، نشر مؤسسة جامعة طهران، سنة ١٣٦٣ش.

٢٦. **إيضاح المكنون**: لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩)، تحقيق وتصحيح: محمّد شرف الدين يالتقايا ، رفعت بيلگه الكليسي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.

٢٧. **بحار الأنوار**: للمولى محمّد باقر المجلسيّ (ت١١١١هـ)، طبع ونشر مؤسسة الوفاء بيروت – لبنان، الطبعة الثانية المصححة، سنة ١٩٨٣م.

٢٨. **البحر الرائق**: لابن نجيم المصريّ (ت٩٧٠هـ)، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، ، الناشر: منشورات محمّد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٨ – ١٩٩٧م.

٢٩. **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨م.

٣٠. **بشارة المصطفى**: لمحمّد بن أبي القاسم الطبريّ الإماميّ (من أعلام القرن السادس)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهانيّ، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٣١. **بصائر الدرجات**: لمحمّد بن حسن بن فروخ الصفار (ت٢٩٠هـ)، تحقيق: ميرزا محسن كوجه باغي، نشر مؤسسة الأعلمي – طهران، طبع مطبعة الأحمديّ – طهران، سنة ١٤٠٤هـ.

٣٢. **تاج العروس من جواهر القاموس**: لمحمّد مرتضى الواسطيّ الزبيديّ الحنفيّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، طبع ونشر دار الفكر – بيروت، سنة ١٤١٤هـ.

٣٣. **تأريخ بغداد**: لأحمد بن علي الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م.

٣٤. **تأريخ دمشق**: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعيّ المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: علي شيري، نشر دار الفكر بيروت – لبنان، سنة ١٩٩٥م.

٣٥. **تأريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)**: لمحمّد بن جرير الطبريّ (ت٣١٠هـ)، نشر مؤسسة الأعلمي – بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٨٣م.

٣٦. **تاريخ الكوفة**: للسيّد حسون البراقي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق ماجد أحمد العطية / استدراكات السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم (ت ١٣٩٩ ه)، الناشر: انتشارات المكتبة الحيدرية، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٢٤ ه / ١٣٨٢ ش.

٣٧. **تأريخ المدينة**: لابن شبة النميريّ (ت٢٦٢ هـ)، تحقيق: فهيم محمّد شلتوت، الناشر: دار الفكر – قم – إيران، ، المطبعة: القدس – قم، سنة ١٤١٠ – ١٣٦٨ ش.

٣٨. **تأريخ المدينة المنورة**: لعمر بن شبة النميريّ (ت٢٦٢هـ)، تحقيق: فهيم محمّد شلتوت، نشر دار الفكر، مطبعة قدس – قم، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٠هـ.

٣٩. **التبيان في تفسير القرآن**: للشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العامليّ، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٤٠. **التجريد للصحاح الستة**: لرزين بن معاوية السّرقسطيّ (ت ٥٣٥هـ).

٤١. **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذيّ**: لمحمّد بن عبد الرحمن المباركفوريّ (ت١٣٥٣هـ)، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٤٢. **تخريج الأحاديث والآثار**: لأبي محمّد عبد الله بن يوسف الزيلعيّ (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، طبع ونشر دار ابن خزيمة – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٤٣. **تذكرة الفقهاء (ط.ج)**: للعلّامة الحسن بن يوسف الحليّ (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم، مطبعة: مهر – قم، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٤٤. **تفسير البحر المحيط**: لأبي حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمّد معوض، شارك في التحقيق د.زكريا عبد المجيد النوقي/ د.أحمد النجولي الجمل، الناشر: دار الكتب العلمية، المطبعة : لبنان/ بيروت - دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٢٢ - ٢٠٠١م.

٤٥. **تفسير الثعلبيّ**: لأبي إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثعلبيّ (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمّد بن عاشور، طبع ونشر دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢م.

٤٦. **تفسير الرازيّ (التفسير الكبير)**: لمحمّد بن عمر الفخر الرازيّ (ت٦٠٦هـ)، الطبعة الثالثة.

٤٧. **تفسير السمعانيّ**: لمنصور بن محمّد السمعانيّ (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، طبع ونشر دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٤٨. **تفسير الطبريّ (جامع البيان عن تأويل آي القران)**: لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبريّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: صدقي جميل العطار، نشر دار الفكر - بيروت، سنة ١٤١٥هـ.

٤٩. **تفسير العيّاشيّ**: لمحمّد بن مسعود بن عياش السمرقنديّ (ت٣٢٠هـ)، تحقيق: السيّد هاشم الرسوليّ المحلاتيّ، نشر المكتبة العلمية الإسلامية - طهران.

٥٠. **تفسير فرات الكوفيّ**: لفرات بن إبراهيم الكوفيّ (ت٣٥٢ هـ)، تحقيق: محمّد الكاظم، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - طهران، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٠-١٩٩٠م.

٥١. **تفسير القرطبيّ (الجامع لأحكام القرآن)**: لأبي عبد الله محمّد بن أحمد القرطبيّ (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردونيّ، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت، سنة ١٩٨٥م.

٥٢. **تفسير القميّ**: لعلي بن إبراهيم القميّ (ق ٤)، تعليق: السيّد طيب الموسويّ الجزائريّ، نشر مؤسسة دار الكتاب - قم، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤هـ.

٥٣. **تفسير الميزان**: للسيّد محمّد حسين الطباطبائيّ (ت١٤٠٢هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٤. **التمهيد**: لابن عبد البر النمريّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمّد عبد الكبير البكري، طبع ونشر المغرب - وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، سنة ١٣٨٧هـ.

٥٥. **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**: لمحمّد بن الطيب الباقلانيّ (ت٤٠٣ هـ)، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، - مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، المطبعة: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الثالثة، سنة ١٤١٤ - ١٩٩٣م.

٥٦. **تنزيه الأنبياء**: للشريف علي بن الحسين المرتضى (ت٤٣٦هـ)، نشر دار الأضواء- بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٥٧. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لأبي الحجاج يوسف المزيّ (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٨٥م.

٥٨. **التوحيد**: للشيخ محمّد بن علي الصدوق (ت٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الحسينيّ الطهرانيّ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٩. **توضيح المراد تعليقة على شرح تجريد الاعتقاد للعلّامة الحليّ**: للسيّد هاشم الحسينيّ الطهرانيّ المصطفويّ.

٦٠. **الثاقب في المناقب**: لابن حمزة الطوسيّ (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: الأستاذ نبيل رضا علوان، نشر مؤسسة أنصاريان - قم المقدسة، مطبعة الصدر، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢هـ.

٦١. **ثواب الأعمال**: للشيخ محمّد بن علي الصدوق (ت٣٨١هـ)، تقديم وتحقيق: السيّد محمّد مهدي الخرسان، الناشر: منشورات الشريف الرضي-قم، الطبعة الثانية، سنة ١٣٦٨ش.

٦٢. **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير**: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (ت٩١١هـ)، نشر دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ.

٦٣. **جواهر الفقه**: للقاضي ابن البرّاج (ت٤٨١هـ) تحقيق: إبراهيم بهادري، الناشر: مؤسسة

النشر الإسلامي التابعة للجماعة المدرسي- قم. الطبعة الاولى سنة ١٤١١هـ.

٦٤. **حاشية الدسوقيّ**: لمحمّد عرفه الدسوقيّ (ت١٢٣٠هـ)، الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦٥. **حقائق الإيمان**: للشيخ محمّد بن مكّي المعروف بالشهيد الثاني (ت ٩٦٥ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، إشراف: السيّد محمود المرعشيّ، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ العامة - قم المقدسة، مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٦٦. **الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة**: لصدر الدين محمّد الشيرازيّ (ت١٠٥٠ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، سنة ١٩٨١م.

٦٧. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الشافعيّ (ت٤٣٠ هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م.

٦٨. **الخرائج والجرائح**: لقطب الدين الراونديّ (ت٥٧٣هـ)، نشر وتحقيق مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام - قم المقدسة، المطبعة العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٦٩. **الخصائص (خصائص أمير المؤمنين عليه السلام)**: لأحمد بن علي بن شعيب النسائيّ (ت٣٠٣هـ)، تحقيق د.محمّد هادي الأمينيّ، المطبعة الحيدرية، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

٧٠. **خصائص الأئمة**: للشريف محمّد بن الحسين الرضيّ (ت٤٠٦هـ)، تحقيق: د.محمّد هادي الأميني، نشر مجمع البحوث الإسلامية، مشهد - إيران، سنة ١٤٠٦هـ.

٧١. **الخصائص العلوية على سائر البرية**: لأبي الفتح محمّد بن أحمد بن علي النطنزيّ، تحقيق: علي آل كوثر، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٧٢. **الخصال**: للشيخ محمّد بن علي الصدوق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاريّ، نشر جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم المقدسة، سنة ١٤٠٣هـ.

٧٣. **خلاصة الأقوال**: للعلّامة الحسن بن يوسف الحليّ، تحقيق: الشيخ جواد القيوميّ، مؤسسة

نشر الثقافة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ.

٧٤. **الخلاف**: للشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ، (ت٤٦٠ هـ)، تحقيق: جماعة من المحقّقين، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، سنة ١٤٠٧هـ.

٧٥. **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: لجلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ) نشر دار الفكر – بيروت – لبنان.

٧٦. **دعائم الإسلام**: لنعمان بن محمّد بن منصور المغربيّ (ت٣٦٣هـ)، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، نشر دار المعارف – مصر، سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

٧٧. **دلائل الإمامة**: لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبريّ (توفي في أوائل القرن الرابع الهجري)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية – مؤسسة البعثة – قم، نشر مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، سنة١٤١٣هـ.

٧٨. **ديوان علي بن الجهم**: لعلي بن الجهم، تحقيق: خليل مردم بك. طبعة ثانية– لجنة التراث العربي، بيروت.

٧٩. **الذريعة**: لآغا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩هـ)، الناشر: دار الأضواء – بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، سنة ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.

٨٠. **رجال ابن داود**: لابن داود الحليّ (ت٧٤٠هـ)، تحقيق وتقديم: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية – النجف الأشرف، سنة ١٣٩٢ – ١٩٧٢م.

٨١. **الرسالة السعدية**: للعلّامة الحسن بن يوسف الحليّ (ت٧٢٦ هـ)، إخراج وتعليق وتحقيق: عبد الحسين محمّد علي بقال، إشراف: السيّد محمود المرعشيّ، الناشر: كتابخانه عمومى حضرت آية الله العظمى مرعشيّ نجفيّ – قم، المطبعة: بهمن – قم، الطبعة: الأولى المحققة، سنة ١٤١٠هـ.

٨٢. **الرياض النضرة في مناقب العشرة**: لأبي جعفر أحمد الشهير بالمحب الطبريّ (ت٦٩٤هـ)،

مطبعة دار التأليف – مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م.

٨٣. **زاد المسير في علم التفسير**: لعبد الرحمن بن علي الجوزيّ (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: محمّد بن عبد الرحمن عبد الله، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.

٨٤. **السنن**: لأبي عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ(ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقيّ، دار الفكر للباعة والنشر والتوزيع.

٨٥. **سنن ابن ماجة**: لأبي عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الفكر – بيروت.

٨٦. **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ (ت٢٧٥هـ)، تحقيق وتعليق: سعيد محمّد اللحام، نشر دار الفكر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٨٧. **سنن الترمذيّ (الجامع الصحيح)**: لأبي عيسى محمّد بن عيسى الترمذيّ (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر دار الفكر – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٣م.

٨٨. **السنن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت٤٥٨هـ)، نشر دار الفكر، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن – الهند.

٨٩. **السنن الكبرى**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائيّ (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيّد كسروي حسن، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٩٠. **سير أعلام النبلاء**: لمحمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة التاسعة، سنة ١٤١٣هـ.

٩١. **السيرة النبوية**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، نشر دار المعرفة – بيروت، سنة ١٣٩٦هـ– ١٩٧٦م.

٩٢. **السيرة النبوية**: لعبد الملك بن هشام الحميريّ (ت ٢١٨ هـ)، تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، نشر مكتبة محمّد علي صبيح وأولاده – مصر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٣هـ.

٩٣. **شرح إحقاق الحق وإزهاق الباطل**: للقاضيّ الشهيد السيّد نور الله الحسينيّ المرعشيّ (ت١٠١٩هـ)، تعليق: شهاب الدين النجفيّ المرعشيّ (ت١٤١١هـ)، تصحيح: إبراهيم الميانجيّ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ – قم، .

٩٤. **شرح أصول الكافي**: للمولى محمّد صالح المازندرانيّ (ت ١٠٨١هـ)، مع تعليقات الميرزا أبو الحسن الشعرانيّ، ضبط وتصحيح: السيّد علي عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان، المطبعة: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ – ٢٠٠٠م.

٩٥. **شرح تجريد الاعتقاد**: للعلّامة الحسن بن يوسف الحليّ (ت ٧٢٦)، مطبعة العرفان، صيدا، سنة ١٣٥٣هـ.

٩٦. **شرح ديوان لبيد**: للبيد بن ربيعة العامريّ، حقّقه احسان عباس، بدون معلومات.

٩٧. **شرح صحيح مسلم**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النوويّ الشافعيّ (ت٦٧٦هـ)، نشر دار الكتاب العربي – بيروت، سنة ١٤٠٧هـ.

٩٨. **شرح المقاصد في علم الكلام**: لمسعود بن عمر التفتازانيّ (ت٧٩٢هـ)، طبع ونشر دار المعارف النعمانية – باكستان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ.

٩٩. **شرح المواقف**: للقاضيّ علي بن محمّد الجرجانيّ (ت ٨١٦ هـ)، شرح: علي بن محمّد الجرجاني، مطبعة السعادة – مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٥ – ١٩٠٧م.

١٠٠. **شرح نهج البلاغة**: لابن أبي الحديد المعتزليّ (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبيّ وشركاؤه، الطبعة الأولى، سنة ١٩٥٩م.

١٠١. **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت**: لعبيد الله بن أحمد الحاكم الحسكانيّ (ق٥)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر المحمودي، نشر مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

١٠٢. **الصحاح**: لإسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

١٠٣. **صحيح ابن حبان**: لأبي حاتم محمّد بن حبان التميميّ (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

١٠٤. **صحيح البخاريّ**: لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ (ت٢٥٦هـ)، نشر دار الفكر - بيروت، طبعت بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة بإستانبول، سنة ١٤٠١هـ.

١٠٥. **صحيح مسلم**: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوريّ (ت٢٦١هـ)، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان.

١٠٦. **الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم**: لعلي بن يونس العامليّ النباطيّ (ت٨٧٧هـ)، تحقيق: محمّد باقر البهبوديّ، نشر المكتبة الرضوية لإحياء الآثار الجعفرية، مطبعة الحيدري، الطبعة الأولى، سنة١٣٨٤هـ.

١٠٧. **عدة الداعي ونجاح الساعي**: للشيخ أحمد بن فهد الحليّ (ت ٨٤١ هـ)، تصحيح: أحمد الموحديّ القميّ، الناشر: مكتبة وجداني - قم.

١٠٨. **العصمة**: للسيّد محمّد القاضيّ، الناشر: المؤلّف، الطبعة السادسة، سنة ١٤٢١هـ.

١٠٩. **عصمة الأنبياء**: لفخر الدين الرازيّ (ت ٦٠٦ هـ)، الناشر: منشورات الكتبي النجفي، مطبعة الشهيد - قم، سنة ١٤٠٦هـ.

١١٠. **علل الدارقطني**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطنيّ البغداديّ (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله السلفي، طبع ونشر دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

١١١. **علل الشرائع**: للشيخ محمّد بن علي الصدوق (ت٣٨١هـ)، تقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، طبع ونشر المكتبة الحيدرية – النجف الأشرف، سنة ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

١١٢. **عمدة القارئ شرح صحيح البخاريّ**: لبدر الدين محمود بن أحمد العينيّ (ت٨٥٥هـ)، طبع ونشر دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١١٣. **عوالي اللئالي**: لابن أبي جمهور الأحسائيّ (ت ٨٨٠ هـ)، تحقيق: الحاج آقا مجتبى العراقي، تقديم: السيّد شهاب الدين النجفيّ المرعشيّ، المطبعة: سيّد الشهداء – قم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ – ١٩٨٣م، .

١١٤. **العين**: للخليل بن أحمد الفراهيدي: (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائيّ، الناشر: مؤسسة دار الهجرة- قم، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٩.

١١٥. **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**: لابن سيّد الناس (ت ٧٣٤ هـ)، الناشر: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر – بيروت – لبنان، الطبعة: جديدة مصححة، سنة ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

١١٦. **عيون أخبار الرضا**: للشيخ محمّد بن علي الصدوق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، طبع ونشر مؤسسة الأعلمي، بيروت – لبنان، سنة ١٩٨٤م.

١١٧. **عيون الحكم والمواعظ**: لعلي بن محمّد الليثيّ الواسطيّ (ت ق٦)، تحقيق: الشيخ حسين الحسينيّ البيرجنديّ، الناشر: دار الحديث، المطبعة: دار الحديث، الطبعة الأولى.

١١٨. **الغارات**: لإبراهيم بن محمّد الثقفيّ الكوفيّ (ت ٢٨٣هـ)، تحقيق: السيّد جلال الدين الحسينيّ الأرمويّ المحدّث.

١١٩. **الغدير في الكتاب والسنة والأدب**: للشيخ عبد الحسين أحمد الأمينيّ، نشر دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، سنة ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٢٠. **الغيبة**: للشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهرانيّ

والشيخ علي أحمد ناصح، نشر مؤسسة المعارف الإسلامية – قم المقدّسة، المطبعة بهمن، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

١٢١. **الفائق في غريب الحديث**: لمحمود بن عمر الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، نشر دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.

١٢٢. **فتح القدير**: لمحمّد بن علي الشوكانيّ (ت ١٢٥٥هـ)، الناشر: عالم الكتب، مطبعة عالم الكتب.

١٢٣. **فرائد السمطين**: لإبراهيم بن محمّد الجوينيّ الخراسانيّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق ونشر: محمّد باقر المحموديّ.

١٢٤. **الفَرق بين الفِرق**: للإمام عبد القاهر بن طاهر البغداديّ (ت١٠٣٧هـ)، تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الطلائع- القاهرة، سنة ٢٠٠٩م.

١٢٥. **الفصول المهمة في معرفة الأئمة**: لعلي بن محمّد بن أحمد المالكيّ الشهير بابن الصباغ (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: سامي الغريري، نشر دار الحديث – قم، مطبعة سرور،، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢.

١٢٦. **الفضائل**: لشاذان بن جبرئيل القميّ (ابن شاذان) (ت٦٦٠هـ)، الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية ومكتبتها – النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية – النجف الأشرف، سنة ١٣٨١ – ١٩٦٢م.

١٢٧. **فقه القرآن**: لقطب الدين الراونديّ (ت ٥٧٣ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، الناشر: مكتبة آية الله العظمى النجفيّ المرعشيّ، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥هـ.

١٢٨. **فهرست ابن النديم**: لابن النديم البغداديّ (ت٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا تجدد.

١٢٩. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: لمحمّد عبد الرؤوف المناويّ (ت١٠٣١هـ)، ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤م.

١٣٠. **قصص الأنبياء**: لقطب الدين الراونديّ (ت ٥٧٣ هـ)، تحقيق: الميرزا غلام رضا عرفانيان اليزديّ الخراسانيّ، الناشر: الهادي، مطبعة مؤسسة الهادي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ - ١٣٧٦ ش.

١٣١. **قواعد الأحكام**: للعلّامة الحسن بن يوسف الحليّ (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

١٣٢. **قواعد المرام في علم الكلام**: لابن ميثم البحرانيّ (ت ٦٧٩ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، بإهتمام: السيّد محمود المرعشيّ، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، مطبعة الصدر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

١٣٣. **الكافي**: للشيخ محمّد بن يعقوب الكلينيّ (ت٣٢٩هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، نشر دار الكتب الإسلامية - طهران، الطبعة الخامسة، سنة ١٣٨٨هـ.

١٣٤. **كامل البهائي**: لعماد الدين الطبريّ(ق٧)، تعريب وتحقيق: محمّد شعاع فاخر.

١٣٥. **الكامل في التاريخ**: لمحمّد بن محمّد المعروف بابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، نشر دار صادر، دار بيروت، سنة ١٩٦٥م.

١٣٦. **كتاب الأم**: لمحمّد بن أدريس الشافعيّ (ت ٢٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، سنة ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

١٣٧. **كتاب الممدوحين**: لمحمّد بن حبان البستيّ (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. الناشر: دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

١٣٨. **كتاب سليم بن قيس الهلاليّ**: لسليم بن قيس الهلاليّ الكوفيّ (توفي في القرن الأول)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر الأنصاريّ الزنجانيّ.

١٣٩. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: لأبي القاسم

جار الله الزمخشريّ (ت ٥٣٨ هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، عباس ومحمّد محمود الحلبيّ وشركاهم - خلفاء، سنة ١٣٨٥ - ١٩٦٦م.

١٤٠. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: لإسماعيل بن محمّد العجلونيّ الجراحيّ (ت١١٦٢هـ)، نشر دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٨هـ.

١٤١. **كشف الغمة في معرفة الأئمة**: لعلي بن أبي فتح الإربليّ (ت٦٩٣هـ)، الناشر: دار الاضواء- بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.

١٤٢. **كشف المراد**: للعلّامة الحسن بن يوسف الحليّ (ت٧٢٦)، مطبعة العرفان صيدا، سنة ١٣٥٣هـ.

١٤٣. **كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**: لعلي بن محمّد الخزاز القميّ الرازيّ (ت٤٠٠هـ)، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسينيّ الكوهكمريّ الخوئيّ، نشر انتشارات بيدار، طبع الخيام - قم ، سنة ١٤٠١هـ.

١٤٤. **كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب**عليه السلام: لمحمّد بن يوسف بن محمّد القرشيّ الكنجيّ الشافعيّ (ت٦٥٨هـ)، تحقيق: محمّد هاديّ الأمينيّ، منشورات المطبعة الحيدرية - النجف، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

١٤٥. **كمال الدين وتمام النعمة**: للشيخ محمّد بن علي الصدوق (ت٣٨١هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم المقدسة، سنة ١٤٠٥هـ.

١٤٦. **الكنى والألقاب**: للشيخ عباس القميّ (ت ١٣٥٩هـ)، المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، الطبعة الثالثة ، سنة ١٣٨٩ - ١٩٦٩.

١٤٧. **كنـز العمال في سنن الأقوال والأفعال**: لعلي المتقيّ الهنديّ (ت٩٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ

بكريّ حيانيّ والشيخ صفوة السفا، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت، سنة ١٩٨٩م.

١٤٨. **لسان العرب**: لمحمّد بن مكرم ابن منظور المصريّ (ت٧١١هـ)، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ، قم المقدّسة.

١٤٩. **ماضي النجف وحاضرها**: للشيخ جعفر باقر محبوبة (ت ١٣٧٧هـ)، المطبعة العلمية– النجف الأشرف، الطبعة: الأولى، سنة ١٣٧٤هـ .

١٥٠. **المبسوط**: لشمس الدين السرخسيّ الحنفيّ (ت٤٨٣هـ)، نشر دار المعرفة، بيروت – لبنان، سنة ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

١٥١. **مجمع البحرين**: للشيخ فخر الدين الطريحيّ (ت ١٠٨٥ هـ)، الناشر: مرتضوي، المطبعة : چاپخانهء طراوت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٦٢ ش.

١٥٢. **مجمع البيان في تفسير القرآن**: لأمين الإسلام الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائين، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

١٥٣. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: لعلي بن أبي بكر الهيثميّ (ت٨٠٧هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، سنة ١٩٨٨هـ.

١٥٤. **المحجة البيضاء في إحياء الإحياء**: للمحدّث محمّد بن المرتضى المدعو بالمولى محسن الكاشانيّ (ت ١٠٩١ هـ)، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفّاريّ، الناشر: مكتبة الصدوق – طهران – إيران، مطبعة حيدري، سنة ١٣٣٩ هـ.

١٥٥. **المحلى**: لعلي بن أحمد بن سعيد الظاهريّ (ت٤٥٦هـ)، قوبلت على النسخة التي حققها الشيخ أحمد محمّد شاكر، نشر دار الفكر.

١٥٦. **مدينة المعاجز**: للسيّد هاشم البحرانيّ (ت١١٠٧هـ)، نشر مؤسسة المعارف الإسلامية – قم المقدسة، مطبعة بهمن، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

١٥٧. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**: لأبي الحسن علي بن الحسين المسعوديّ (ت٣٤٥هـ)، تحقيق وتعليق: سعيد محمّد اللحام، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، طبع ونشر دار الفكر - بيروت / وطبعة بولاق - مصر ١٢٨٣هـ/ والطبعة الأولى من المطبعة الأزهرية المصرية عام ١٣٠٣هـ وبهامشه تاريخ روض المناظر لابن شحنة/ وطبعة المروج التي بهامش الكامل في التاريخ.

١٥٨. **مسار الشيعة في مختصر تواريخ الشريعة**: للشيخ محمّد بن محمّد بن نعمان الملقب بالمفيد (ت٤١٣هـ)، تحقيق: الشيخ مهدي نجف، نشر دار المفيد - بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٥٩. **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوريّ (ت٤٠٥هـ)، بإشراف: د.يوسف عبد الرحمن المرعشليّ، نشر دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، طبعة مزيدة، سنة ١٤١١هـ.

١٦٠. **مستدرك نهج البلاغة**: للشيخ هادي كاشف الغطاء (ت١٣٦١هـ)، الناشر: منشورات مكتبة الأندلس.

١٦١. **المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**عليه السلام: لمحمّد بن جرير بن رستم الطبريّ الإماميّ (ق ٤)، تحقيق: أحمد المحموديّ، نشر مؤسسة الثقافة الإسلامية لكوشانبور، مطبعة سلمان الفارسيّ - قم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

١٦٢. **مسند أبي داود الطيالسي**: لسليمان بن داود الطيالسيّ (ت٢٠٤هـ)، نشر دار المعرفة - بيروت.

١٦٣. **مسند أحمد بن حنبل**: لأحمد بن حنبل الشيبانيّ (ت٢٤١هـ)، نشر دار صادر، بيروت - لبنان.

١٦٤. **مسند الشاميين**: لسليمان بن أحمد الطبرانيّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧هـ.

١٦٥. **مصباح المتهجد**: للشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، نشر مؤسسة فقه

الشيعة – بيروت – لبنان، سنة ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

١٦٦. **المصنف**: لعبد الله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفيّ (ت٢٣٥هـ)، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، نشر دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٩م.

١٦٧. **معالم العلماء**: لمحمّد علي ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨ هـ)، الناشر: قم.

١٦٨. **معاني الأخبار**: للشيخ محمّد بن علي الصدوق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاريّ، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين – قم المقدسة، طبع انتشارات إسلامي، سنة ١٣٦١هـ.

١٦٩. **المعجم الأوسط**: لسليمان بن أحمد الطبرانيّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمّد وعبد الحسن بن إبراهيم الحسينيّ، نشر دار الحرمين، سنة ١٤١٥هـ.

١٧٠. **معجم البلدان**: لياقوت بن عبد الله الحمويّ البغداديّ (ت٦٢٦هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، سنة ١٣٩٩هـ.

١٧١. **معجم رجال الحديث**: للسيّد أبو القاسم الخوئيّ (ت ١٤١٣هـ)، الطبعة الخامسة، سنة الطبع : ١٤١٣ – ١٩٩٢م.

١٧٢. **المعجم الصغير**: لسليمان بن أحمد بن أيوب اللخميّ الطبرانيّ (ت٣٦٠هـ)، نشر دار الكتب العلمية – بيروت.

١٧٣. **المعجم الكبير**: لسليمان بن أحمد الطبرانيّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

١٧٤. **معجم المؤلفين**: لعمر كحالة (معاصر)، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت – لبنان و دار إحياء التراث العربي، بيروت .

١٧٥. **معرفة السنن والآثار**: لأحمد بن الحسين بن علي البيهقيّ (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: سيّد كسروي حسن، طبع ونشر دار الكتب العلمية – بيروت.

١٧٦. **المعيار والموازنة:** لأبي جعفر الإسكافي (ت٢٢٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر المحموديّ، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢ - ١٩٨١م.

١٧٧. **المغني:** لأبي محمّد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسيّ (ت٦٢٠هـ)، نشر دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، طبعة أوفست.

١٧٨. **مغني اللبيب:** لابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق وفصل وضبط: محمّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم - إيران، سنة ١٤٠٤هـ.

١٧٩. **مقتضب الأثر:** لأحمد بن محمّد بن عبيد الله الجوهريّ (ت ٤٠١ هـ)، الناشر: مكتبة الطباطبائيّ - قم، المطبعة العلمية - قم.

١٨٠. **مقتل الحسين:** للموفق بن أحمد بن محمّد المكيّ (أخطب خوارزم)، (ت٥٦٨هـ).

١٨١. **الملل والنحل:** لمحمّد بن عبد الكريم الشهرستانيّ (ت٥٤٨هـ)، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمّد، مطبعة جاري القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٦٨هـ ١٩٤٨م.

١٨٢. **من لا يحضره الفقيه:** للشيخ محمّد بن علي الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثانية.

١٨٣. **المناقب:** للموفق بن أحمد المكيّ الخوارزميّ (ت ٥٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ مالك المحموديّ، مؤسسة سيّد الشهداء عليه السلام، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

١٨٤. **مناقب آل أبي طالب:** لمحمّد علي بن شهرآشوب (ت٥٨٨هـ)، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، طبع المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، سنة ١٣٧٦هـ.

١٨٥. **مناقب أمير المؤمنين:** لمحمّد بن سليمان الكوفيّ القاضيّ (ق٣)، تحقيق: محمّد باقر

المحموديّ، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

١٨٦. **منتهى المطلب (ط.ج)**: للعلّامة الحسن بن يوسف الحليّ (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية المقدسة، المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية المقدسة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ.

١٨٧. **منهاج الكرامة في معرفة الإمامة**: للعلّامة الحسن بن يوسف الحليّ (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد الرحيم مبارك، نشر انتشارات تاسوعاء - مشهد، مطبعة الهادي - قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٣٧٩ ش.

١٨٨. **مهج الدعوات ومنهج العبادات**: للسيّد علي ابن طاوس (ت٦٤٦هـ)، الناشر: كتاب خانه سنائى.

١٨٩. **المواقف**: لعبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل، المطبعة: لبنان - بيروت - دار الجيل، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٧ - ١٩٩٧م.

١٩٠. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لشمس الدين محمّد بن أحمد الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاويّ، نشر دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

١٩١. **الناصريات**: للشريف علي بن الحسين المرتضى (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: مركز البحوث والدراسات العلمية، الناشر: رابطه الثقافة والعلاقات الإسلامية مديرية الترجمة والنشر، المطبعة: مؤسسة الهدى، سنة ١٤١٧ - ١٩٩٧م.

١٩٢. **النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر**: للمقداد بن عبد الله السيوريّ (ت ٨٢٦هـ) الناشر: دار الاضواء بيروت، سنة ١٤١٧هـ.

١٩٣. **نقد الرجال: لمصطفى بن الحسين** التفريشيّ (ت ق١١)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام

لإحياء التراث، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم، مطبعة ستارة – قم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

١٩٤. **نهاية الحكمة**: للسيّد محمّد حسين الطباطبائيّ (ت ١٤٠٢ هـ)، تصحيح وتعليق: الشيخ عباس علي الزارعيّ السبزواريّ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الرابعة عشرة المنقحة، سنة ١٤١٧هـ.

١٩٥. **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين ابن الاثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي– محمود محمّد الطناحيّ، الناشر: مؤسسة إسماعيليان– قم، سنة ١٣٦٤ش.

١٩٦. **نهج البلاغة**: للشريف محمّد بن الحسين الرضيّ (ت٤٠٤هـ)، شرح: الشيخ محمّد عبده، نشر دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

١٩٧. **نوادر المعجزات**: لمحمّد بن جرير الطبريّ (الشيعي) (ت ق٤)، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، الناشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام – قم المقدسة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

١٩٨. **الهداية الكبرى**: لأبي عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبيّ (ت٣٣٤هـ)، طبع ونشر مؤسسة البلاغ – بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١١هـ –١٩٩١م.

١٩٩. **هدية العارفين**: لإسماعيل باشا البغداديّ (ت ١٣٣٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.

٢٠٠. **الوافي**: لمحمّد محسن بن المرتضى الفيض الكاشانيّ (ت١٠٩١هـ)، تحقيق: ضياء الدين الحسينيّ، الناشر: مكتبة الإمام امير المؤمنين علي عليه السلام العامة– إصفهان، الطبعة الاولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٢٠١. **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد

الأرناؤوط وتركي مصطفى، نشر دار إحياء التراث بيروت – لبنان، سنة ٢٠٠٠م.

٢٠٢. **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**: لمحمّد بن الحسن الحر العامليّ (ت١١٠٤هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازيّ، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٠٣هـ.

٢٠٣. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأحمد بن محمّد بن إبراهيم بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، طبع دار الثقافة – لبنان.

٢٠٤. **ينابيع المودة لذوي القربى**: للشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزيّ الحنفيّ (ت١٢٩٤هـ)، تحقيق: السيّد علي جمال أشرف الحسيني، نشر دار الأسوة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

الفهرس التفصيلي
لمحتويات الكتاب

الفهرس التفصيلي لمحتويات الكتاب

مقدمة مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة ٥

مقدمة مكتبة الإمام الحكيم العامة في النجف الأشرف..... ٧

مقدمة التحقيق..... ٩

المؤلّف في سطور ١٤

العلّامة الحلي في سطور ١٩

نماذج من النسخة المعتمدة..... ٢٩

مقدمة المؤلّف..... ٤١

ما يجب معرفته على عامة المسلمين ٤٥

في إطلاقات المعرفة..... ٤٦

في وجوب معرفة الله تعالى وصفاته ٤٩

عدم إمكان إدراك ذاته تعالى ٥٠

وجوب معرفة النبوة والإمامة والمعاد ٥٣

عدم كفاية المعرفة بالتقليد ٥٤

حجة من اشتراط القطع بأصول الدين..... ٦٥

حجة المفصل بين الكلامية وغيرها..... ٦٦

في كون النظر الواجب هل هو عقلي أو شرعي..... ٦٧

فيما أورده الأشاعرة من وجوب النظر ٦٩

في كون المعرفة كسبية أو إلهامية ٧٤

الكلام في الفرق بين الإيمان والإسلام..... ٧٩
الاختلاف في حقيقة الإيمان..... ٨٠

الفصل الأول: في إثبات واجب الوجود

انقسام الموجود إلى الواجب والممكن..... ٩٧
إثبات الواجب ببطلان التسلسل..... ٩٩
إثبات الواجب بحدوث العالم ١٠٤

الفصل الثاني: في الصفات الثبوتية

الأُولى: أنه تعالى قادر مختار ١١١
دليل كونه تعالى قادراً مختاراً ١١٣
الاستدلال على عدم كونه موجباً..... ١١٦
في نفي القديم غير الله سبحانه ١١٨
استدلال المحقق الطوسي..... ١٢٠
الكلام في كيفية تعلق قدرته تعالى بالمقدورات ١٢٣
في خلاف كثير من الناس في قدرته سبحانه..... ١٢٥
الثانية: أنه تعالى عالم..... ١٢٩
في كيفية تعلق علمه سبحانه ١٣١
في نسبة علمه إلى جميع خلقه بالسرية ١٣٣
الثالثة: أنه تعالى حي..... ١٣٧
الرابعة: أنه تعالى مريد وكاره ومعنى الارادة والكراهة في حقه تعالى..... ١٣٩
الاستدلال على إرادته سبحانه وكراهته ١٤١
فائدة: في معنى الإرادة في كلام الأئمة عليهم السلام..... ١٤١

الخامسة: أنه تعالى مدرك ١٤٣
في دليل قدرته سبحانه ١٤٥
السادسة: أنه تعالى قديم ١٤٦
في مذهب الأشعري ١٤٨
السابعة: أنه تعالى متكلم ١٤٩
في المراد من التكلم ١٥٠
في خلاف الأشاعرة في الكلام في مقامات ثلاثة ١٥١
الأول: في تفسير الكلام ١٥٢
الثاني: في الحكم عليه بالقدم ١٥٤
الثالث: في دعوى اتحاد الحقائق ١٥٤
التاسعة: أنه تعالى صادق ١٥٦

الفصل الثالث: في صفاته السلبية وهي سبع

الأُولى: أنه تعالى ليس بمركب ١٦١
الثانية: أنه تعالى ليس بجسم ١٦٢
عدم جواز كونه تعالى في محل ١٦٤
عدم جواز كونه تعالى في جهة ١٦٥
عدم صحة الألم واللذة عليه تعالى ١٦٩
عدم صحة الاتحاد بغيره سبحانه ١٧١
في امتناع الاتحاد في نفسه مطلقاً ١٧٢
في بعض اعتقادات المتصوفة ١٧٣
الثالثة: أنه تعالى ليس محلاً للحوادث ١٧٦

الرابعة: أنه تعالى يستحيل عليه الرؤية ١٧٧
الخامسة: في نفي الشريك عنه ١٨٠
السادسة: في نفي المعاني والأحوال ١٨٣
السابعة: أنه تعالى غني وليس بمحتاج ١٨٧

الفصل الرابع: في العدل وفيه مباحث

الأول: في تعريف العدل ١٩١
في إطلاق الحسن والقبح ١٩٢
الثاني: في أفعال العباد ١٩٦
الثالث: في استحالة القبيح عليه تعالى ٢٠٤
الرابع: أنه تعالى إنما يفعل لغرض ٢٠٧
في تحديد المراد من الغرض ٢٠٩
في حسن التكليف ٢١٥
الخامس: أنه تعالى يجب عليه اللطف ٢١٦
في مقومات اللطف ٢١٩
السادس: أنه يجب عليه عوض الآلام الصادرة عنه ٢٢١
في ما يجب العوض من الآلام ٢٢٤

الفصل الخامس في النبوة وفيه مباحث

في تعريف النبوة والحاجة إلى النبيّ ٢٣٠
الأول: في نبوة النبيّ الأكرم محمّدﷺ ٢٣٣
الاستدلال على نبوته بالمعجزة ٢٣٣
في ذكر بعض معاجزهﷺ ٢٣٤

الثاني: في وجوب عصمته صلى الله عليه وآله ٢٤٨
في تعريف العصمة ٢٤٨
في كون العصمة من كل خطأ ٢٥١
في عصمته المتعلقة بأفعال الدنيا ٢٥٤
الثالث: في أنه صلى الله عليه وآله معصوم من أول عمره إلى آخره ٢٥٧
الرابع: في أنه صلى الله عليه وآله أفضل أهل زمانه ٢٥٨
في أن نبينا صلى الله عليه وآله أفضل من جميع الأنبياء السابقين ٢٥٩
الخامس: وجوب أن يكون النبيّ منزهاً عن دناءة الآباء وعهر الأمهات ٢٦٢
فائدة: في آباء النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله ٢٦٣

الفصل السادس: في الإمامة وتعريف الإمامة

في وجوب الإمامة لطفاً ٢٦٨
الكلام في وجوبها على الخلق ومناقشته ٢٧١
الثاني: في لزوم عصمة الإمام ٢٧٤
فيما ذكره العلّامة الحليّ من الدليل الحادي والخمسين بعد المائة في العصمة ٢٧٧
الثالث: أن يكون منصوصاً عليه ٢٨٥
في ذكر خلاف غير الإمامية في عدم لزوم نصب الإمام ٢٨٦
في ذهاب بعضهم إلى كفاية انعقاد الإمامة لواحد ٢٨٧
الرابع: في أفضليته على جميع الأمة ٢٩٠
الخامس: في تعيينه وهو الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ٢٩١
في ذكر الآيات الدالة على تعيينه عليه السلام ٢٩١
في تحقيق المراد من لفظ (إنما) ٢٩٣

في معنى (الولي)..... ٢٩٦
في ذكر النصوص الدالة على إمامته عليه السلام..... ٢٩٧
في حديث غدير خم..... ٢٩٧
في رواة حديث الغدير من العامة..... ٢٩٨
في رواة حديث الغدير من الخاصة ٣٠٩
في الطعن في حديث الغدير ورده..... ٣١٠
حديث الغزالي في كتابه سر العالمين..... ٣١٢
الاستدلال على إمامته من طريق العقل..... ٣١٤
الاستدلال على إمامته بالعلم ٣٢٠
الاستدلال على إمامته بحديث أقضاكم علي..... ٣٢٣
الاستدلال على إمامته لأنه عليه السلام كان أزهد أهل زمانه ٣٢٤
الاستدلال على إمامته بادعائه لها..... ٣٢٨
الاستدلال على إمامته بظهور المعاجز على يديه ٣٢٩
الاستدلال على إمامته بعدم صلوح غيره لها ٣٣٦
في عدم صلوح أبي بكر للإمامة ٣٣٦
في عدم صلوح عمر للإمامة ٣٤١
في عدم صلوح عثمان للإمامة ٣٤٥
في إمامة الأئمة من ولد أمير المؤمنين عليه السلام من صلب الحسين عليه السلام..... ٣٤٧
تتميم: في قول النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله: (من مات ولم يعرف إمام زمانه...) ٣٥٤

الفصل السابع: في المعاد

وجوب الإقرار بكل ما جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله..... ٣٦٤

الفهرس التفصيلي لمحتويات الكتاب **٤٥٣**

في وجوب التوبة ٣٦٤
في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٣٦٦
الفهارس الفنية ٣٦٩
المصادر والمراجع ٤٢١
الفهرس التفصيلي لمحتويات الكتاب ٤٤٥

منشوراتنا

تشرّفت مكتبتنا - مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة - بنشر العناوين الآتية بعد العمل بها تحقيقاً أو مراجعةً أو إعداداً:

(١) العبّاس عليه السلام.
تأليف: السيّد عبد الرزاق الموسويّ المقرّم (ت١٣٩١هـ).
تحقيق: الشيخ محمّد الحسون.

(٢) المجالس الحسينيّة. (الطبعة الأولى والثانية).
تأليف: الشيخ محمّد الحسين آل كاشف الغطاء (ت١٣٧٣هـ).
تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحلّي.
راجعه ووضع فهارسه: وحدة التحقيق.

(٣) سند الخصام في ما انتخب من مسند الإمام أحمد بن حنبل.
تأليف: الحجّة الشيخ شير محمّد بن صفر عليّ الهمدانيّ (ت١٣٩٠هـ).
تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحلّي.
راجعه ووضع فهارسه: وحدة التحقيق.

(٤) معارج الأفهام إلى علم الكلام.
تأليف: الشيخ جمال الدين أحمد بن عليّ الجبعيّ الكفعميّ (ق٩).
تحقيق: عبدالحليم عوض الحلّي.
مراجعة: وحدة التحقيق.

(٥) مكارم أخلاق النبيّ والأئمّة عليهم السلام.
تأليف: الشيخ الإمام قطب الدين الراونديّ (ت ٥٧٣ هـ).
تحقيق: السيّد حسين الموسويّ البروجرديّ.
مراجعة: وحدة التحقيق.

(٦) منار الهدى في إثبات النصّ على الأئمّة

الاثني عشر النُجبا.
تأليف: الشيخ عليّ بن عبد الله البحرانيّ (ت ١٣١٩ هـ).
تحقيق: عبد الحليم عوض الحلّي.
مراجعة: وحدة التحقيق.

(٧) الأربعون حديثاً. (الطبعة الأولى والثانية)
اختيار: السيّد محمّد صادق السيّد محمّد رضا الخرسان (معاصر).
تحقيق: وحدة التحقيق.

(٨) فهرس مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.(الجزء الأول والثاني)
إعداد وفهرسة: السيّد حسن الموسويّ البروجرديّ.

(٩) الصولة العلوية على القصيدة البغدادية.
تأليف: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم (ت ١٣٩٩ هـ).
تحقيق: وحدة التحقيق.

(١٠) ديوان السيّد سليمان بن داود الحلّي.
دراسة وتحقيق: د. مضر سليمان الحسينيّ الحلّي.
مراجعة: وحدة التحقيق.

(١١) كشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصار عجل الله فرجه الشريف.
تأليف: العلاّمة الميرزا المحدِّث حسين النوريّ الطبرسيّ (ت١٣٢٠ هـ).
تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحلّي.
راجعه وضبطه ووضع فهارسه: وحدة التحقيق.

(١٢) نهج البلاغة (المختار من كلام أمير المؤمنين عليه السلام).
جمع: الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ).
تحقيق: السيّد هاشم الميلانيّ.
مراجعة: وحدة التحقيق.

(١٣) مجالي اللطف بأرض الطف.
نظم: الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ (ت ١٣٧٠ هـ).
شرح: علاء عبد النبي الزبيديّ.

راجعه وضبطه ووضع فهارسه: وحدة التحقيق.

(١٤) رسالة في آداب المجاورة (مجاورة مشاهد الأئمة عليهم السلام).
من أمالي: العلّامة الشيخ حسين النوريّ (ت ١٣٢٠هـ).
حرّرها ونقلها إلى العربية: الشيخ محمّد الحسين آل كاشف الغطاء (ت١٣٧٣هـ).
تحقيق: محمّد محمّد حسن الوكيل.
مراجعة: وحدة التحقيق.

(١٥) شرح قصيدة الشاعر (محمّد المجذوب) على قبر معاوية.
الناظم: الشاعر الأستاذ محمّد المجذوب.
شرح: الشيخ حمزة السلاميّ (أبو العرب).
راجعه وضبطه ووضع فهارسه: وحدة التأليف والدراسات.

(١٦) دليل الأطاريح والرسائل الجامعية. (الجزء الأول والثاني)
إعداد: وحدة المكتبة الإلكترونية.

(١٧) الدرر البهية في تراجم علماء الإمامية.
تأليف: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم (ت ١٣٩٩ هـ).
تحقيق: وحدة التحقيق.

(١٨) جواب مسألة في شأن آية التبليغ.
تأليف: الشيخ أسد الله الخالصيّ الكاظميّ (١٣٢٨هـ).
تحقيق: ميثم السيّد مهدي الخطيب.
مراجعة: وحدة التحقيق.

(١٩) ما نزل من القرآن في عليّ ابن أبي طالب عليه السلام.
تأليف: أبي الفضائل أحمد بن محمّد بن المظفّر بن المختار الحنفيّ الرازيّ (ت٦٣١هـ).
تقديم: السيّد محمّد مهدي السيّد حسن الموسويّ الخرسان.
تحقيق وتعليق: السيّد حسنين الموسويّ المقرّم.

مراجعة: وحدة التحقيق.

(٢٠) درر المطالب وغُرر المناقب في فضائل عليّ ابن أبي طالب عليه السلام.
تأليف: السيّد ولي بن نعمة الله الحسينيّ الرضويّ.
تحقيق: الشيخ محمّد حسين النوريّ.
مراجعة: وحدة التحقيق.

(٢١) تصنيف مكتبة الكونغرس.
المجلد الأول: تاريخ آسيا، أفريقيا، استراليا، نيوزلندا.
المجلد الثاني: الفلسفة العامة، المنطق، الفلسفة التأملية، علم النفس، علم الجمال، علم الأخلاق.
المجلد الثالث: العلوم الملحقة بالتاريخ.
ترجمة: وحدة الترجمة.

(٢٢) العباس عليه السلام سماته وسيرته.
تأليف: العلّامة السيّد محمّد رضا الجلاليّ الحائريّ (معاصر).
إصدار: وحدة التأليف والدراسات.

(٢٣) من روائع ما قيل في نهج البلاغة.
إعداد: عليّ لفتة كريم العيساويّ.
إصدار: وحدة التأليف والدراسات.

(٢٤) دليل الكتب الإنكليزية. (الجزء الأول والثاني)
إعداد: وحدة المكتبة الإلكترونية.

(٢٥) موجز أعلام الناس ممّن ثوى عند أبي الفضل العباس عليه السلام.
تأليف: السيّد نور الدين الموسويّ.
إصدار: وحدة التأليف والدراسات.

(٢٦) تراجم مشاهير علماء الهند.
تأليف: السيّد عليّ نقي النقويّ (ت١٤٠٨هـ).
تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٢٧) كنز المطالب وبحر المناقب في فضائل عليّ بن أبي طالب عليه السلام.
تأليف: السيّد ولي بن نعمة الله الحسينيّ الرضويّ (كان حيّاً سنة ٩٨١هـ).
تحقيق: السيّد حسين الموسويّ.
مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٢٨) فن التأليف
تأليف: السيّد محمّد رضا الجلاليّ.
إصدار: وحدة التأليف والدراسات.

(٢٩) وشائح السرّاء في شأن سامراء.
نظم: الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ (ت ١٣٧٠هـ).
شرحه وضبطه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٣٠) ذكر الأسباب الصادة عن إدراك الصواب. (سلسلة تراثيات/ ١)
تأليف: أبي الفتح الكراجكيّ (ت٤٤٩هـ).
تحقيق: الشيخ عبدالحليم عوض الحلّي.
مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٣١) فهرس مخطوطات مكتبة الإمام الخوئي قدس سره. (الجزء الأوّل)
إعداد وفهرسة: أحمد عليّ مجيد الحلّي.
إصدار: مركز تصوير المخطوطات وفهرستها.

(٣٢) كربلاء في مجلّة لغة العرب. (سلسلة اخترنا لكم/ ١).
إعداد: مركز إحياء التراث.

(٣٣) رسالة الحقوق للإمام السجّاد عليه السلام والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
تأليف: الدكتور عليّ فاخر الجزائريّ.
راجعه وضبطه ووضع فهارسه: وحدة التأليف والدراسات.

(٣٤) معجم ما أُلّف عن أبي الفضل العباس عليه السلام. (باللغة العربية)
إعداد: وحدة التأليف والدراسات.

(٣٥) أبو الفضل العباس عليه السلام في الشعر العربي.
(الجزء الأول). (الجزء الثاني).
(الجزء الثالث).
جمعه ورتّبه: وحدة التأليف والدراسات.

(٣٦) لقمان الحكيم ووصاياه.
تأليف: السيّد الشهيد محمّد رضا آل بحر العلوم (استشهد بعد ١٩٩١م).
مراجعة: وحدة التأليف والدراسات.

(٣٧) صدى الفؤاد إلى حمى الكاظم والجواد عليهما السلام.

نظم: الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ (ت١٣٧٠هـ).

شرحه وضبطه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٣٨) المختصر في أخبار مشاهير الطالبية والأئمة الاثني عشر.

تأليف: السيّد صفي الدين ابن الطقطقيّ (ت حدود٧٢٠هـ).

تحقيق: السيّد علاء الموسويّ.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٣٩-٥٩) موسوعة العلّامة الأُوردباديّ قدس سره.

تأليف: الشيخ محمّد عليّ الأُوردباديّ (ت١٣٨٠هـ).

جمع وتحقيق: سبط المؤلّف السيّد مهدي آل المجدّد الشيرازيّ.

بنظر ومتابعة: مركز إحياء التراث.

(٦٠) بغداد في مجلّة لغة العرب.

القسم الأول. القسم الثاني. القسم الثالث. القسم الرابع.

(سلسلة اخترنا لكم/ ٢).

إعداد: مركز إحياء التراث.

(٦١) ما وصل إلينا من كتاب مدينة العلم.

(سلسلة التراث المفقود/ ١).

تأليف: الشيخ أبي جعفر محمّد ابن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بـ(الشيخ الصدوق) (ت٣٨١هـ).

جمع وتقديم وتحقيق: الشيخ عبد الحليم عوض الحلّي.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٦٢) مُسند أبي هاشم الجعفريّ.

تأليف: أبو هاشم الجعفريّ (ت٢٦١هـ).

جمعه وحقّقه وعلّق عليه: الشيخ رسول الدجيليّ (الجيلاويّ).

راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٦٣) تعليقة الإمام الشيخ محمّد الحسين آل كاشف الغطاء رحمه الله على أدب الكاتب.

تحقيق: الدكتور منذر الحلّي.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٦٤) أقرب المجازات إلى مشايخ الإجازات.
للسيّد العلّامة عليّ نقي النقويّ (ت١٤٠٨هـ).
أعدّه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث .

(٦٥) لآلئ النيسان (ديوان العلّامة الحجة السيّد محمّد عليّ خير الدين الموسويّ الحائريّ (ت١٣٩٤هـ).
ضبطه: عدّة من الأدباء.
مراجعة: وحدة التأليف والدراسات.

(٦٦) النجف في مجلّة لغة العرب.
(سلسلة اخترنا لكم/ ٣).
إعداد: مركز إحياء التراث.

(٦٧) تعليقة على خاتمة المستدرك.
للسيّد حسن الصدر (ت١٣٥٤هـ).
جمع وتحقيق: الشيخ ضياء علاء هادي الكربلائيّ.
مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٦٨) نور الأبرار المبين من حِكم أخ الرسول أمير المؤمنين عليه السلام.
لمحمّد بن غياث الدين الشيرازيّ الطبيب (ق ١١ هـ).
تحقيق: مركز إحياء التراث .

(٦٩) البصرة في مجلّة لغة العرب.
(سلسلة اخترنا لكم/ ٤).
إعداد: مركز إحياء التراث.

(٧٠) بحوث الملتقى العلمي الثاني للفهرسة والتصنيف.
إعداد: مركز الفهرسة ونظم المعلومات.

(٧١) الحلّة في مجلّة لغة العرب.
(سلسلة اخترنا لكم/ ٥).
إعداد: مركز إحياء التراث.

(٧٢) وفيات الأعلام.
(المجلد الأول) (المجلد الثاني)
للعلاّمة السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم (ت١٣٩٩هـ).
تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٧٣) تعليقة على ذخيرة المعاد.
للعلّامة المجدّد المولى محمّد باقر الوحيد البهبهانيّ (ت ١٢٠٥ هـ).
حرّرها: الشيخ جواد بن زين العابدين الدامغانيّ.
تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٧٤) ابتداء دولة المغول وخروج جنكيزخان.
تأليف: العلّامة أبي الثناء قطب الدين محمود بن مسعود الشيرازيّ الشافعيّ (ت ٧١٠ هـ).
ترجمة وتحقيق: الأستاذ يوسف الهادي.
مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٧٥) الفوائد والمباحث اللغوية في مجلّة لغة العرب (القسم الأول) (القسم الثاني).
(سلسلة اخترنا لكم/ ٦).
إعداد: مركز إحياء التراث.

(٧٦) قطعة من كتاب الفتوح.
تأليف: ابن أعثم الكوفيّ (ت بعد سنة ٣٢٠ هـ).
تحقيق: الشيخ قيس العطّار.
اخرجهُ ووضع فهارسهُ: مركز إحياء التراث.

(٧٧) المخطوطات العربية في مكتبة طوب قابي سرايي (استنبول).
إعداد: مركز تصوير المخطوطات وفهرستها.

(٧٨) أصل البراءة.
تأليف: آية الله الشيخ محمّد حسين النجفيّ الأصفهانيّ (ت ١٣٠٨ هـ).
تحقيق: الشيخ الدكتور محمود النعمتيّ.
مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٧٩) أبو الفضل العباس عليه السلام بين الولاية والشهادة.
تأليف: الشيخ حبيب إبراهيم الهديبيّ (معاصر).
مراجعة: مركز الدراسات التخصّصية في أبي الفضل العباس عليه السلام.

(٨٠) المتبقي من تُراث ابـن قِبَة الرازيّ.
(سلسلة التراث المفقود/ ٢).
تأليف: أبـو جعفر محمّـد بن عبد الرحمن بن قِبَة الرازيّ (ق٣هـ).
أعدّه وحقّقه: حيدر البياتيّ.
راجعه ووضـع فهارسـه: مركز إحياء التراث.

(٨١) المنبـئ عن زهد النبيّ . (سلسـلة التراث المفقود/ ٣).
تأليف: جعفر بن أحمد بن علي القمّيّ.
(من أعلام القرن الرابع الهجريّ).
جمعه ورتّبه: الشـيخ عبـد الحليم عوض الحليّ.
راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٨٢) الإمـام المُجتبى الحسـن بـن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.
للسـيّد عبد الرزاق الموسويّ المقرّم (ت١٣٩١هـ).
تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٨٣) أربع رسائل في القواعد الفقهية.
تأليـف: السـيّد حسـن الصـدر الكاظميّ (ت١٣٥٤هـ).
تحقيق: مسـلم الشـيخ محمّد جواد الرضائيّ.
راجعه ووضـع فهارسـه: مركز إحياء التراث.

(٨٤) مطـارح النظـر في شرح البـاب الحادي عشر.
تأليف: الشيخ صفي الدين بن فخر الدين الطريحيّ (ق١٢ هـ).
حقّقـه وعلّق عليه: عبد الحسـين السيّد كاظم القاضيّ.
راجعه ووضـع فهارسـه: مركز إحياء التراث.
(الكتاب الذي بين يديك).

قيد الإنجاز

(٨٥) إجازات الرواية والاجتهاد للعلّامة النقويّ.

للسيّد عليّ نقي النقويّ (ت١٤٠٨هـ).

تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٨٦) رسالة في مصنّفات السيّد حسن الصدر.

للسيّد حسن الصدر الكاظميّ (ت١٣٥٤هـ).

تحقيق: حسين هليب الشيبانيّ.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٨٧) هدية الرازي إلى المجدّد الشيرازيّ.

للعلّامة الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت١٣٨٩هـ).

تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٨٨) عنوان الشرف في وشي النجف (أُرجوزة في تاريخ مدينة النجف الأشرف).

نظم: الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ (ت١٣٧٠هـ).

شرحها وضبطها ووضع فهارسها: مركز إحياء التراث.

(٨٩) تعليقة على كفاية الأصول.

تأليف: العلّامة الشيخ آغا ضياء الدين العراقيّ (ت ١٣٦١هـ).

تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٩٠) مرآة الفضل والاستقامة في أحوال مصنّف مفتاح الكرامة.

تأليف: السيّد محمّد جواد بن حسن الحسينيّ العامليّ (ابن حفيد المصنّف) (ت١٣١٨هـ).

تحقيق واستدراك: السيّد ابراهيم الشريفيّ.

راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٩١) يوميات السّيد محمّد صادق آل بحر العلوم رحمه الله.

تأليف: السيّد محمّد رضا الحسينيّ الجلاليّ.
إصدار: مركز إحياء التراث.

(٩٢) محمّد بن طاهر الفضليّ السماويّ (١٨٧٦-١٩٥٠م) حياته وآثاره، دراسة تاريخية. (سلسلة رجالات الشيعة).
تأليف: الأستاذ ياسر عبد عكال الزياديّ السماويّ.
راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٩٣) كتاب الزكاة.
تأليف: الشيخ عبد الرحيم التستريّ (ت١٣١٣هـ).
تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٩٤) تعليقة على بحار الأنوار.
للعلّامة السيّد حسن الصدر الكاظميّ (ت١٣٥٤هـ).
تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٩٥) تعليقة على المحاسن والمساوئ.
للعلّامة السيّد حسن الصدر الكاظميّ (ت١٣٥٤هـ).
تحقيق: الأستاذ كاظم حميد الجبوريّ.
مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٩٦) تعليقة على كشف الظنون.
للعلّامة السيّد حسن الصدر الكاظميّ (ت١٣٥٤هـ).
تحقيق: عمّار المطيريّ.
مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٩٧) المناهل في الفقه.
تأليف: العلّامة السيّد محمّد علي المجاهد قدس سره (ت١٢٤٢هـ).
تحقيق: مركز إحياء التراث.

Abstract

This book is an explanation of the eleventh chapter described by the scholar Al-Hilli, which he described in the beliefs according to the doctrine adoptions of the prophet's progeny, peace be upon them. This section is divided into five chapters: monotheism, justice, prophecy, imamate and resurrection. In his book, sheikh Safii Ad-Din Al-Turayhi has explained this in details counting on the Qur'anic verses, traditions, noble narrations, and rational evidences as well.

Matarih an-nadhar
fe Sharh al-bab al-hadi ashar

BY

Sheikh Safii Addin Fakhr Addin Al-Turayhi

(*may allah be merciful to him*)

REVIEWED AND COMMENTED ON IT

Abdul Husayn Es-Sayyid Kadim Al-Qa'di

REVISED AND MADE ITS CATAOGUES BY

The heritage revival centre

Manuscript House of Al-Abbas Holy Shrine